

الدراسات النحوية في تفسير (الباب في علوم الكتاب)

أطروحة تقدم بها سلام موجد خلخال الزبيدي
إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذة الدكتورة
خديجة عبد الرزاق الحديثي

٢٠٠٢م

١٤٢٣هـ



((لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ، رَبَّنَا لَا
تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ
مِنْ قَبْلِنَا، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ، وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا،
أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)) البقرة/ ٢٨٦.

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

- إلى من ظلت عيناه ترنو إلى هذه اللحظات، وتحفُّ بي رعايته، ويطوّق عنقي بجميل فضله، سائلاً لي السداد والتوفيق: الوالد والوالدة الحنونين. فجزاهما الله، سبحانه وتعالى، خير الجزاء، وكتب لهما السلامة في الدنيا والآخرة.
- إلى من غيّبته ريب المنون، ولفته الأكفان تحت الثرى: عمي خمّاط خلخال.
- إلى من بذل الجهد الجهد، والوقت الكبير، وتحملَّ أعباء هذا البحث وتبعاته، وواكب مسيرته: إخواني، صالح موجد، وعايد خمّاط، وطالب موجد، وسعد خمّاط، وجميل موجد، وعلي موجد.
- إلى ولديّ: حسن وماجد.
- إلى جميع إخواني وأصدقائي وذويّ أرفع هذا الجهد.

((الباحث))

بسم الله الرحمن الرحيم

أشهد ان الاطروحة الموسومة: ((الدراسات النحوية في تفسير "اللباب في علوم الكتاب"))
التي اعدّها الطالب (سلام موجد خلخال الزبيدي) جرت بإشرافي في قسم اللغة العربية،
في كلية الآداب، في جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة
العربية، وآدابها.

التوقيع:

الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي
(المشرفة)

بناء على التوصيات المتوفرة أرشح هذه الاطروحة للمناقشة

التوقيع:

الدكتور عناد غزوان
رئيس قسم اللغة العربية
التاريخ / / ٢٠٠٢م

المحتويات

٣-١	المقدمة
٢٤-٤	التمهيد: المؤلف والكتاب:
٧-٤	أ- المؤلف:
٤	١- اسمه وكنيته ولقبه
٤	٢- مولده
٥	٣- شيوخه وتلامذته
٥	٤- مكانته العلمية
٦	٥- اعتداده بعلم النحو
٦	٦- وفاته
٧-٦	٧- آثاره العلمية
٢٤-٧	ب- الكتاب:
٧	١- توثيق نسبة الكتاب إليه وعنوانه
١٨-٨	٢- موارده: بيانها:
٢١-١٨	٣- طرائق النقل والأخذ
٢٢-٢١	٤- موقفه مما ينقل
٢٣-٢٢	٥- أثر اللباب في مصنفات اللاحقين
٢٤-٢٣	٦- أسلوبه
٦٠-٢٥	الفصل الأول: آراؤه النحوية
٢٦-٢٥	١- الضمائر
٣١-٢٦	٢- المبتدأ والخبر
٣٢-٣١	٣- التقديم والتأخير
٣٣-٣٢	٤- النواسخ
٣٥-٣٣	٥- المفعول به
٣٦-٣٥	٦- النداء
٣٨-٣٦	٧- الاشتغال
٣٩-٣٨	٨- المفعول المطلق
٤١-٣٩	٩- المفعول لأجله

٤٣-٤١	١٠- المفعول فيه
٤٤-٤٣	١١- الاستثناء
٤٦-٤٤	١٢- الحال
٤٧-٤٦	١٣- التمييز
٤٨-٤٧	١٤- الإضافة
٥٦-٤٨	١٥- التضمين
٥٧-٥٦	١٦- العطف
٦٠-٥٧	١٧- حروف المعاني
١٢٣-٦١	الفصل الثاني: الترجيم النحوي عند ابن عادل
٧٠-٦١	- المسألة الأولى: إعراب المخصوص بالمدح أو الذم.
٧٣-٧٠	- المسألة الثانية: الخلاف في جواز إعمال (إن) عمل (ليس).
٧٧-٧٤	- المسألة الثالثة: الخلاف في جواز إعمال (لا) عمل (ليس).
٨٠-٧٧	- المسألة الرابعة: الخلاف في (إذ) أملازمة لمعنى المضى هي أم لا ؟
٨٣-٨٠	- المسألة الخامسة: (إذا) الفجائية أحرف هي أم ظرف؟
٨٦-٨٣	- المسألة السادسة: في كون (لما) حرفاً أو ظرفاً.
٩٢-٨٦	- المسألة السابعة: دلالة (يا) الداخلة على الفعل والحرف.
٩٧-٩٢	- المسألة الثامنة: مجيء الفعل الماضي المثبت حالاً من غير (قد) ظاهرة أو مقدرة.
١٠٣-٩٧	- المسألة التاسعة: دلالة السين و (سوف)
١٠٨-١٠٣	- المسألة العاشرة: الخلاف في ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود
١١١-١٠٨	- المسألة الحادية عشرة: في ورود (لو) مصدرية
١١٨-١١١	- المسألة الثانية عشرة: دلالة (كلاً)
١٢١-١١٨	- المسألة الثالثة عشرة: مجيء مميز (كم) الاستفهامية جمعاً.
١٢٣-١٢١	- المسألة الرابعة عشرة: الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها بظرف أو جار ومجرور.
١٥٥-١٢٤	الفصل الثالث: من أسرار التعبير القرآني في (الباب)
١٣١-١٢٤	١- من أسرار التنكير والتعريف
١٣٠-١٢٥	أ- من أسرار التنكير
١٣٠	ب- تنكير لفظ في آية وتعريفه في أخرى

١٣١	ت-تنكير لفظ وتعريف آخر في آية واحدة
١٣٨-١٣١	٢- من أسرار التقديم والتأخير
١٣٦-١٣٢	أ-تقديم المفعول به على فعله
١٣٦	ب-تقديم المفعول لأجله على المفعول به
١٣٨-١٣٦	ت-تقديم الجار والمجرور
١٤٢-١٣٨	٣- من أسرار الحذف
١٣٩	أ-حذف الفاعل
١٤١-١٣٩	ب-حذف المفعول به
١٤٢-١٤١	ت-حذف المتعلق
١٤٢	ث-حذف جواب (لو)
١٤٢	ج-حذف حرف الخطاب (الكاف)
١٤٢	ح-حذف حرف النداء (يا)
١٤٦-١٤٢	٤- من أسرار التوكيد
١٤٤-١٤٣	أ-التوكيد بالحروف
١٤٦-١٤٤	ب-توكيد أحد الأمرين
١٤٦	ت-وجوه من التوكيد
١٤٨-١٤٦	٥- من أسرار استعمال الأفعال:
١٤٧-١٤٦	أ-اختيار الفعل الماضي
١٤٨-١٤٧	ب-اختيار الفعل المضارع
١٥٥-١٤٩	٦- من أسرار استعمال الحروف:
١٤٩	أ- حرف الاستقبال (السين)
١٥٢-١٤٩	ب- حروف العطف
١٥٣-١٥٢	ت- حروف النفي
١٥٤-١٥٣	ث- حروف الجر
١٥٤	ج- حرفا الجزم (لَمْ) و (لَمَّا)
١٥٥-١٥٤	ح- أدوات الشرط
٢١٣-١٥٦	الفصل الرابع: منهجه النحوي
١٧٠-١٥٦	١- شواهد النحوية:
١٦٢-١٥٦	أ- القرآنية (القرآن الكريم والقراءات)

١٦٤-١٦٣	ب- الحديث النبوي الشريف
١٦٦-١٦٥	ت- أمثال العرب وأقوالهم
١٧٠-١٦٦	ث- الشعرية
١٧١-١٧٠	٢- موقفه من العامل النحوي
١٧٢-١٧١	٣- موقفه من السماع والقياس
١٧٤-١٧٢	٤- نقده لآراء من سبقه
١٨٥-١٧٥	٥- موقفه من المسائل الخلافية
١٨٨-١٨٥	٦- المصطلحات التي استعملها في بحوثه
١٨٩-١٨٨	٧- مذهبه النحوي
٢١٣-١٨٩	٨- مآخذ وملاحظات:
١٩٢-١٨٩	أ- ملاحظات إعرابية
٢٠٧-١٩٢	ب- أوهامه في نسبة الآراء
٢١٣-٢٠٧	ت- أخطاؤه النحوية
٢١٨-٢١٤	نتائج البحث
٢٢٩-٢١٩	المصادر والمراجع
	ملخص باللغة الانكليزية

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغرّ الميامين ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد فإنّ كتاب الله المجيد مائدة حافلة بألوان مختلفة من ألوان المعرفة، وزاد لا ينفد، وفرقان لا يخدم برهانه، وسراج لا يخبو نوره، وبحر لا يدرك قعره، ومنهل لا يغيضه الوردون، ودرّ مكنون لا تنقضي عجائبه، ولا تأفل معانيه السامية، بهرت بلاغته العقول، وعجز عن الإحاطة بكنهه الدارسون، وحرّ في ما حواه من سمو التعبير وجمال الأداء وفتنة المعنى وألو الألباب، وسحرت آياته أرياب البيان.

ومن ثم ألفيناه قد حاز ما لم يحزه كتاب آخر على وجه البسيطة من العناية، إذ تلقّفه العلماء، وعكفوا على شرح مفرداته وإيضاح معانيه، وانكبوا على إعرابه وبيان وجوه إعجازه، وانبروا لاستنباط القواعد اللغوية منه، والغوص في لججه لاستخلاص دقائق تعبيراته، والارتشاف من معينه. فكان أن نشطت حركة تأليف في مختلف مناحي اللغة، ودبت في روحها الحياة، وتزاحمت السواعد للركي بها إلى مستوى ما حظيت به من تكريم من السماء، ووضعت المصنفات خدمة لهذا الغرض. وكان من بين تلكم المصنفات: (الباب في علوم الكتاب) الذي رمى مؤلفه من تأليفه المرمى نفسه، وتوخّى الغاية عينها، إذ ضمّ بين دفتيه ألواناً من علوم العربية، وأودع فيه مؤلفه مباحث جليّة، ومادة غزيرة، وشذرات من الآراء النحوية. وإذ كانت النفس تتوق إلى موضوع تكسب به ثواب الآخرة، وتكلل به سيرتها الدراسية سارعت إلى اغتنام هذه الفرصة، ما أن لاحت، وعرض الكتاب أمام بصري، ولعل ما شجعتني على خوض غمار هذا الضرب من الموضوعات أن مؤلفه شخصية مغمورة لم يكتب لها من الذبوع والشهرة ما كتب لغيرها، فارتأيت أن أنفض عن هذه الشخصية الغبار، وأجلو عنها صداً السنين، وأكشف عن معالم مذهب هذا العالم، وأبرز ملامح هويته النحوية، وألج إلى ما حواه كتابه، وأقتطف من ثماره. وبعد أن وقع الكتاب من أساتذتي موقع الرضا والقبول، شرعت، بلا كلل ولا فتور، في تقصي منابع مادته، ورصد الظواهر النحوية والتوجيهات الاعرابية التي وزعها

مؤلفه على أجزائه العشرين، وهذا ما أدى بي الى استنزاف وقت طويل وجهد جهيد إذ كانت الكثير من مباحثه مسئلة من مظان متنوعة، وبعضها قد عفى عليه الزمن، كما أني لم أظفر ببعض المصادر التي لو قُدر لي أن أقف عليها لأسهم ذلك في إثراء البحث، ولكسائه حُلَّة بهيئة، إلا أن ذلك لم يحل دون بذل قصارى الجهد، ولم يفت في عضدي عن مواصلة هذا السبيل المحفوف بكثير من المعوقات والصعاب التي تختلف باختلاف طبيعة البحث ومادته. وكانت مشكاتي التي تضيء لي مدلهما السبيل، وتعبّد لي الطريق آراء أولئك السلف الصالح من النحويين الذين أفنوا أعمارهم في الذبّ عن العربية ورفع منارها، واكتشاف كنوزها، وصونها من الانداس.

وكان من منن الله، سبحانه وتعالى، عليّ، وألطافه بي أن قيّض لي شيخة، تتدفق عطاء، مدققة، حاضرة الذهن، حفيّة بدقائق البحث والتنقيب عن خفايا سطورها، إذ عمدت إلى توجيه هذا العمل الوجهة التي ساعدت في تفويم ما اعوجّ منه، واغنائه من مديد علمها. فله درّها على ما تجشّمت من عناء متابعة هذا البحث، وجزاها الله عني وعن جميع المتعلمين على يديها وأيدي العلماء من أضرابها، خير الجزاء، وأطال في عمرها، وكتب لها أجزل الثواب. هذا، وقد سلك الباحث سبيل الموضوعية في تناول مضامين البحث التي تصدى لها إذ نأى بنفسه عن التعصب، وتنكّب عن الانحياز إلى نحوي معين أو فئة نحوية دون غيرها، وصدف عن كثرة الحجج والتعليقات، ولاسيما ما كان في المسائل الخلافية المدرسية، لنلا يبعث ذلك على السأم، ويجرّ إلى الملل، ومن ثم وجدنتني أعفي النفس من سرد جميع الأدلة، وأقتصر على حجة واحدة أو اثنتين.

واقترضت طبيعة البحث أن يوزع على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة تتضمن أبرز النتائج، وثبت بالمصادر والمراجع.

أما التمهيد فقد عقدته للتعريف بالمؤلف، وآثاره العلمية، وتبسيط الضوء على أبرز موارد الكتاب، وطريقة نقل المؤلف من المظان المتنوعة، وموقفه مما ينقل. وأما الفصل الأول فقد افردته لآرائه النحوية، وأما الفصل الثاني فقد خصصته للترجيح النحوي عنده، وكان الفصل الثالث لأسرار التعبير القرآني في (اللباب)، وجاء الفصل الرابع لمنهجه النحوي، وقد

جعلته في ثمانية مباحث: الأول: شواهد النحوية، والثاني: موقفه من العامل النحوي،
والثالث: موقفه من السماع والقياس، والرابع: نقده لآراء من سبقه، والخامس: موقفه من
المسائل الخلافية، والسادس: المصطلحات التي استعملها في بحوثه، والسابع: مذهبه النحوي،
وأما الثامن فقد اندرج تحته ثلاثة مباحث: الأول: ملاحظات إعرابية، والثاني: أوهامه في نسبة
الآراء، والثالث: أخطاؤه النحوية. ثم شفعت ذلك بأهم النتائج التي اسفر عنها هذا البحث.
وختاماً لابد لي من أن أسجل وافر شكري وتقديري وامتناني لكل من مدّ لي العون، أو
أسدى لي النصيح، ولا سيما أساتذتي في قسم اللغة العربية. كما أتقدم بفيض من الشكر إلى
العقيد صكبان مهيد حسن، والأخ حسين علي لفته الذين أطلقا يديّ في مكتبتيهما العامرتين،
أتبوا منهما حيث أشاء. كما لا يفوتني، في هذا المقام، أن أسجل شكري وتقديري لجميع
إخواني وأصدقائي الذين واكبوا مسيرة هذا البحث منذ مراحله الأولى حتى فرغ الباحث منه،
وأخص منهم بالذكر الاخوان: ماجد إبراهيم حسين، ومزاحم حسين عبد علي، وغفار عواد، ود. عبد
الكريم محمود، ود. محمود سليمان. كما أتقدم بالشكر إلى جميع العاملين في مكتبة قسم اللغة
العربية، ومكتبة الدراسات العليا، والمكتبة المركزية.

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

التمهيد

المؤلف والكتاب

أ- المؤلف:

١ - نسبه وكنيته ولقبه:

هو أبو حفص عمر بن علي سراج الدين الدمشقي، الحنبلي، النُّعماني^١. الدمشقي بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين نسبة إلى دمشق البلدة المعروفة، وهي من مدن الشام^٢. الحنبلي بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح الباء الموحدة وفي آخرها اللام. النُّعماني بضم النون نسبة إلى بلد بين بغداد وواسط^٣. وأكبر الظن أن المصنف رحمه الله قد رحل إليها واستوطن فيها، ومن ثم نُسب إليها، وهذا ما نصَّ عليه جُلُّ من ترجم له^٤.

٢ - مولده:

لم تسعفنا كتب السير والأعلام بشيء عن مولده إذ أحاطت حياته الخاصة أو سيرته الذاتية بالجهالة المطبقة، ولكن من ترجموا له جميعهم يذكرون أنه كان حيًّا سنة (٨٨٠هـ)، كما نص على ذلك الزركلي^٥، في حين ذكر إسماعيل باشا البغدادي^٦، وعمر رضا كحالة^٧ أنه فرغ من تأليف (اللباب في علوم الكتاب) سنة (٨٧٩ هـ).

^١ ينظر كشف الظنون ١٥٤٣/٢، وهدية العارفين ٧٩٤/٥، والأعلام ٥٨/٥.

^٢ ينظر معجم البلدان ٤٦٣/٢.

^٣ ينظر المصدر نفسه ٢٩٤/٥.

^٤ ينظر هدية العارفين ٧٩٤/٥، ومعجم المؤلفين ٣٠٠/٧.

^٥ ينظر الأعلام ٥٨/٥.

^٦ ينظر هدية العارفين ٧٩٤/٥.

^٧ ينظر معجم المؤلفين ٣٠٠/٧.

٣ - شيوخه وتلاميذه:

ضنت المصادر التي ترجمت للعلامة ابن عادل علينا إذ لم تسق لنا شيئاً ذا بال يمكن بمعاونته إلقاء حزمة من الضوء على سيرته أو حياته، لإبراز ملامح تكوين شخصيته العلمية، وغضَّ المؤرخون الطرف عمَّن أخذ عنهم وتلقَّى على أيديهم علوم العربية وغيرها مما ينبغي على من يتصدى للتفسير إتقانه والإلمام بأطرافه. ومما لا مرية فيه أن مثل هذا المؤلف لا يخرج من نتاج نفسه إذ لابد من أن يكون للمجتمع الذي يحيط به أثر في تكوين شخصيته وبلورة أفكاره، إذ كتابه حافل بالعلوم والمعارف والنكت العلمية الدقيقة، وهذا ما يحملنا على الجزم بأنه قد تلقَّف هذه العلوم من عدد من المشايخ والأعلام، ومن ثم أخرج لنا هذا التفسير الكبير. وأيضاً فإنه لابد من أن يكون هناك من تأثر به وتلقى علومه ومعارفه على يديه.

٤ - مكانته العلمية:

ألف ابن عادل (اللباب في علوم الكتاب) قُبيل أن تدركه المنية بقليل، وهذا يعني أن مداركه قد استقرت، ومعارفه قد نضجت، وثقافته قد استوت، وهو ما يفسر لنا الأثر الطيب الذي تركه في نفوس معاصريه ولأحقيه، فالواقف على كتب التراجم يدرك بأدنى تأمل أنه قد وصل إلى مرتبة الأكابر الإجماع الذين يشار إليهم بالبنان، إذا أفاد منه العلماء كثيراً، واقتطفوا من معين علمه، ويمكن أن نلمس شيئاً من مظاهر هذه المكانة المرموقة من خلال ما بثه المؤرخون في أثناء مصنفاتهم، إذ وصفه عمر رضا كحالة بأنه مفسر^١، وقال عنه الزركلي: صاحب التفسير الكبير^٢.

^١ ينظر معجم المؤلفين ٣٠٠/٧.

^٢ ينظر الأعلام ٥٨/٥.

٥ - اعتداده بعلم النحو:

لعلم النحو منزلة جليلة، ومقام رفيع، ومحبة غُرست في نفس ابن عادل، وامتلكته منه شغاف قلبه، وهذا ما نستشفه من سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ))^١ إذ يقول:

إن رفع (كل) ونصبه يترتب عليه معنى مختلف ((وذلك أنك لو نصبته لكان التقدير: فعلوا كلَّ شيءٍ في الزُّبُرِ، وهو خلاف الواقع إذ في الزُّبُرِ أشياء كثيرة جدًا لم يفعلوها، وأما قراءة الرفع فتؤدي إلى أن كل شيء فعلوه ثابت في الزُّبُرِ، وهو المقصود، فلذلك اتَّفَقَ على رفعه. وهذان الموضعان من نكت المسائل الغريبة التي اتفق مجيؤها في سورة واحدة ومكانين متقاربين، مما يدل على جلالة علم الإعراب، وإفهامه المعاني الغامضة))^٢.

٦ - وفاته:

ليس بين أيدينا ما يمكن بمقتضاه القطع بسنة وفاته، إذ أغفلت معظم كتب التراجم النص على سنة معينة، إلا أنها ذكرت أنه كان حيًّا سنة (٨٧٩ هـ)، وهو ما مشى عليه عمر رضا كحالة^٣، في حين يرى الزركلي أنه توفي بعد سنة (٨٨٠ هـ)^٤.

٧ - آثاره العلمية:

كان ابن عادل من بين العلماء الذين كرَّسوا جهودهم ووقتهم لمختلف العلوم والمعارف، إذ اشتغل بالبحث والتنقيب، ومن ثم تفجرت عيون معارفه بصنوف من المؤلفات وبدائع من المصنفات في أكثر من ميدان، فطارت في الآفاق مؤلفاته، وكان لها قدر جليل، وأثر عظيم في النفوس، وقد عصفت حوادث

^١ القمر/٥٢.

^٢ في المطبوع (ومما)، والسياق يقتضي حذف الواو.

^٣ اللباب ٢٨٣/١٨.

^٤ ينظر معجم المؤلفين ٣٠٠/٧.

^٥ ينظر الأعلام ٥٨/٥.

الأيام بكثير من مصنفاته، ولم يحتفظ لنا الزمن إلا بالنزر اليسير مما خلفه من إرث، وفيما يأتي بعض ما وصل إلينا من مصنفاته:

١ - حاشية على المحرر في الفقه^١.

٢ - شرح التسهيل لابن مالك^٢.

٣ - اللباب في علوم الكتاب^٣ (وهو الذي نحن بصدد دراسته).

ب- الكتاب:

١ - توثيق نسبة الكتاب إليه وعنوانه:

اتفقت المظان التي ترجمت لابن عادل على أن (اللباب في علوم الكتاب) من تصانيفه، قال حاجي خليفة ((اللباب في علوم الكتاب في ستة مجلدات لسراج الدين ابن عادل أبي حفص عمر بن علي بن عادل... وهو تفسير مشهور))^٤. وقال إسماعيل باشا البغدادي: ((من تصانيفه اللباب في علوم الكتاب في تفسير القرآن))^٥، وهذا الكلام عينه ذكره عمر رضا كحالة^٦، وقال الزركلي: ((صاحب التفسير الكبير (اللباب في علوم الكتاب))^٧. فضلاً عن أن ابن عادل نفسه صرح في مقدمة تفسيره بأنه له، قال ((...فهذا كتاب جمعته من أقوال العلماء في علوم القرآن، وسميته: (اللباب في علوم الكتاب))^٨.

^١ ينظر الأعلام ٥/٥٨.

^٢ وهذا الكتاب أغفلت ذكره كتب التراجم، إلا أنه أحال عليه في بعض المواضع. ينظر اللباب ٧/٦٠٥، ٢٢٥، ٢٢٠.

^٣ ينظر كشف الظنون ٢/١٥٤٣، وهدية العارفين ٥/٧٩٤، ومعجم المؤلفين ٧/٣٠٠ والأعلام ٥/٥٨.

^٤ كشف الظنون ٢/١٥٤٣.

^٥ هدية العارفين ٥/٧٩٤.

^٦ ينظر معجم المؤلفين ٧/٣٠٠.

^٧ الأعلام ٥/٥٨.

^٨ اللباب ١/٧٩.

٢ - مواردہ: بیانہا:

تنوعت موارد ابن عادل التي استقى منها بحوثه في مختلف مناحي المعرفة والعلم، ككتب التفسير، وكتب الفقه، وكتب اللغة والنحو، وما إلى ذلك، مما استعان به على بيان معاني المفردات القرآنية، وتوجيهها إعرابياً، والذي يعيننا في هذا الموطن موارد النحوية، وتضم:

أ- كتب التفسير العامة.

ب- كتب معاني القرآن وإعرابه.

ت- كتب النحو.

ث- آراء الأعلام الذين نقل عنهم.

أ- كتب التفسير العامة، وهي:

١- جامع البيان في تأويل آي القرآن^١- الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ).

٢- برهان العميدي^٢- علي بن فضال (ت ٤٤٩ هـ).

٣- البسيط^٣- الواحدي، علي بن أحمد (ت ٤٦٨ هـ).

٤- لباب التفاسير^٤- الكرمانلي، محمود بن حمزة (ت بعد ٥٠٠ هـ).

٥- معالم التنزيل^٥- البغوي، الحسين بن مسعود (ت ٥١٦ هـ).

٦- الكشف عن حقائق التأويل^٦- الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ).

^١ ينظر اللباب ١/١٧١، ٤١٢، ٧٢/٣، ٤٥٩/٩، ٢٢/١٥، ١٦٠/١٨.

^٢ ينظر المصدر نفسه ١٩/٤٢٧.

^٣ ينظر المصدر نفسه ٣/٢٨٢، ٦٥/٤، ٢٧٨/٩.

^٤ ينظر المصدر نفسه ٢/٤٩٦، ٧٠/٦.

^٥ ينظر المصدر نفسه ١/٢٠١، ١١٨/٣، ٤٥١/١٧، ١٩/١٨، ٢٠/١٦٠، ١٧٩/٢٢٣.

^٦ ينظر المصدر نفسه ١/١٣٧، ٢/٢١٨، ٣/٧٢، ٤/١١٥، ٦/٤٠٢، ٧/٥٥، ٨/٤٤٩، ٩/١٦٨، ١٤/٢٥٣، ١٤/٢٥٣، ١٦/٣٥٣، ١٩/٦٧، ٢٠/٣٣٩، ٢٠/٣٧٧.

٧-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز^١-ابن عطية، عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٢ هـ).

٨-التفسير الكبير^٢-الفخر الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦ هـ).

٩-الجامع لأحكام القرآن^٣-القرطبي، محمد بن أحمد (ت ٦٧١ هـ).

١٠-أنوار التنزيل وأسرار التأويل^٤-البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت ٦٨٥ هـ).

١١-البحر المحيط^٥-أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ).

ب-كتب معاني القرآن وإعرابه:

١-معاني القرآن^٦-الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ).

٢-معاني القرآن^٧-الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ).

٣-معاني القرآن وإعرابه^٨-الزجاج، إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ).

٤-إعراب القرآن^٩-أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨ هـ).

^١ ينظر اللباب ١/١٥١، ٣١٢، ٧٤/٢، ٣٢٥/٣، ١٢/٩، ٤١٩/١٠، ٥٦٣، ٧٩/١٢، ٤٨٨، ٥٥٣/١٨.

^٢ ينظر المصدر نفسه ١/١٠٥، ١٥٠، ١١٨، ٢٧٢/٣، ١٦٥/١٠، ٤٢٢، ٥٥١/١٧، ١٤٠/١٨، ٥٢٨، ٥٣٨، ١٩/٥٤١، ٦١، ٢٨، ٥٥/٢٠.

^٣ ينظر المصدر نفسه ٢/١٦٥، ١٠/٥٢١، ١١/٢٢٦، ١٨/٤٨٨، ٥٠٦، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٨٣، ٤٨/١٩، ١١٩، ١٦٠، ١٩٧، ٥٣٦، ١٨/٢٠، ٩٣.

^٤ ينظر المصدر نفسه ٥/٤٥٥، ٦/٣٠٢، ٤٩٦.

^٥ ينظر المصدر نفسه ١/٤١٣، ٢/٢٠، ٣/٧٣، ٥/٣، ٩/٥٠، ١٢/٥١٩، ١٣/٣٠٩، ١٤/٥٠٩، ١٧/٣٩٠، ١٨/٥٠٤، ١٩/٧٧.

^٦ ينظر المصدر نفسه ١/٢٢٢، ٣/٢٧٣، ٨/١٦٢، ٤٥٠، ٣٠٩/١٠، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٨٨، ٤٣١، ٤٧٣، ١٢/٢٤٠، ١٤/٣٤، ٢٠٥، ١٩/٥٦، ٦١، ٦٣، ٥٤٦، ٢٠/٢٧٩.

^٧ ينظر المصدر نفسه ١/٢٦٦، ٣/٢٧٣، ٩/٢١، ٢٠٢، ٣٠٩، ١٠/١٣٣، ٤٠٠، ١٣/٤٤٧، ١٩/٥٣، ٦٠، ١١٣، ٢٠/١٧٤، ٢٦١.

^٨ ينظر المصدر نفسه ١/٨، ١٩٥/٢٢٣، ٩/١٥، ١٠/١٦٠، ٣٣٠، ٤٠٢، ١١/٦١، ١٣/١٦٩، ١٤/١٠١، ١٥/١٢٠، ١٥/١٢٠، ١٧/٧٨، ١٩/٤٩١.

^٩ ينظر المصدر نفسه ١/٥١٤، ٢/٥٥٤، ٤/٤٩١، ١٠/٥٢٦، ١٣/٥٧٩، ١٣/١١٣، ١٥٢، ١٦٩، ١٦/٣٥، ١٩/٣٨٩، ٢٠/٢٢٧.

٥- معاني القرآن^١ - له أيضًا.

٦- إعراب القرآن^٢ - مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ).

٧- مشكل إعراب القرآن^٣ - له أيضًا.

٨- التبيان في إعراب القرآن^٤ - أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ).

ث- الكتب النحوية، وهي:

١- الكتاب^٥ - سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ).

٢- المسائل الكبير^٦ - الاخفش، سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ).

٣- المختصر في النحو^٧ - محمد بن سعدان (ت ٢٣١ هـ).

٤- النظم^٨ - أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم (ت ٣٢٧ هـ).

٥- صناعة الكتاب^٩ - أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨ هـ).

٦- الحلبيات^{١٠} - أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧ هـ).

٧- البديع في النحو^{١١} - الغزني، محمد بن مسعود (ت ٤٢١ هـ).

^١ ينظر الباب ٨/٣٧٢.

^٢ ينظر المصدر نفسه ٨/٤٦٣.

^٣ ينظر المصدر نفسه ١/١٣٠، ٢/١٥٥، ٣/٧٢، ٧٣، ٩/٥، ٩/١٨، ٢١، ١٨/١٦٠، ١٨٩، ٤٨٨، ٥١٧، ٢٠/٢٧٩.

^٤ ينظر المصدر نفسه ٢/٣، ٣/٧٢، ٩١، ٩/٢١، ٢٩، ٢٥٩، ١٠/٣٠٧، ١٤/٢٥٣، ١٧/٢٦٦، ١٨/٢٤٢، ٢٠/٤٦٢، ٥٢٣، ٥٧٩.

^٥ ينظر المصدر نفسه ١/١٨١، ٢٢٦، ٤١١، ٧/٩٨، ٩٩، ٢٥٤، ٣٥٢، ١٠/٣٨٤، ١٢/١٠٠، ١٤/٢٠٦، ١٨/٧٩، ١٨/٧٩، ٣٩١، ١٩/٥٣، ١١٩، ٢٠/٣٥٧.

^٦ ينظر المصدر نفسه ٤/١٠٩.

^٧ ينظر المصدر نفسه ١٨/٢٧٣.

^٨ ينظر المصدر نفسه ٩/٧، ٨.

^٩ ينظر المصدر نفسه ١٤/١٨.

^{١٠} ينظر المصدر نفسه ٢/٣٠٥.

^{١١} ينظر المصدر نفسه ١٧/٩١، ٢٠/٣٣١.

٨-دلائل الإعجاز^١-الرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١ هـ).

٩-نظم القرآن^٢-له أيضًا.

١٠-الأمالي الشجرية^٣-ابن الشجري، هبة الله بن علي (ت ٥٤٢ هـ).

١١-المستوفى في النحو^٤-ابن فرخان، علي بن مسعود (ت ٥٤٨ هـ).

١٢-إيضاح شواهد الإيضاح^٥-أحمد بن عبد المؤمن القيسي (ت ٦١٩ هـ).

١٣-الإعراب^٦-أبو الحكم بن عذرة، الحسن بن عبد الرحمن (ت بعد ٦٤٤ هـ).

١٤-أمالي ابن الحاجب^٧-ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ).

١٥-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد^٨-ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ).

١٦-رصف المباني^٩-المالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢ هـ).

١٧-شرح التسهيل^{١٠}-أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ).

ومما تضمن مادة نحوية:

١-الحجة في القراءات السبع^{١١}-أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧ هـ).

٢-الخصائص^{١٢}-أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ).

^١ ينظر اللباب ١١٢/٤، ١٨٧/٩.

^٢ ينظر المصدر نفسه ٤/٥، ٧٠/٧، ٥٦٤، ١٩٠/٨، ٨١/٩، ٤٣٢/١١، ٣١٦/١٧، ٩٠/١٩، ١٥٨/٢٠.

^٣ ينظر المصدر نفسه ٥١٦/٢.

^٤ ينظر المصدر نفسه ٤٢٥/٣.

^٥ ينظر المصدر نفسه ٢٠٨/٤.

^٦ ينظر المصدر نفسه ١٨٣/١٧.

^٧ ينظر المصدر نفسه ٥٨٤/١٠.

^٨ ينظر المصدر نفسه ٣١٤/٥، ٦٥/١٧.

^٩ ينظر المصدر نفسه ١٥٢/٥.

^{١٠} ينظر المصدر نفسه ١٨٧/١٦.

^{١١} ينظر المصدر نفسه ١٠٧/٦، ٣٧٤/١١.

^{١٢} ينظر المصدر نفسه ٤٤٨/٨.

٣-التمام في تفسير أشعار هذيل^١-له أيضًا.

٤-الكشف عن وجوه القراءات والإيضاح عنها^٢-مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ).

٥-شرح حماسة أبي تمام^٣-التبريزي، يحيى بن علي (ت ٥٠٢ هـ).

ث-الأعلام الذين نقل عنهم:

١-عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ).^٤

٢-أبو عمرو بن العلاء، زبّان بن عمّار (ت ١٥٤ هـ).^٥

٣-الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ).^٦

٤-يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ).^٧

٥-الكسائي، علي بن حمزة (ت ١٨٩ هـ).^٨

٦-النضر بن شميل (ت ٢٠٤ هـ).^٩

٧-قطرب، محمد بن المستنير (ت ٢٠٦ هـ).^{١٠}

٨-الرياشي، العباس بن الفرّج (ت ٢٠٧ هـ).^{١١}

٩-الواقدي، محمد بن عمر (ت ٢٠٧ هـ).^{١٢}

^١ ينظر اللباب ٣٥/١٣.

^٢ ينظر المصدر نفسه ٥٦٣/٧، ١١٧/١٨.

^٣ ينظر المصدر نفسه ٥٨١/١٠.

^٤ ينظر المصدر نفسه ١٥٥/٢، ١٩٢/٧، ٤٢٧/١٠.

^٥ ينظر المصدر نفسه ٣٧٠/٣، ٣٠/٩، ٤٦٢/١٠، ٦٦/١٣، ٥٩٤.

^٦ ينظر المصدر نفسه ٢٢٣/١، ٩١/٣، ١٤٩/٤، ٥٨٢/١٠، ١١١/١٣، ١٥٣، ١١١/٩، ٣٩١، ٣٥٧/٢٠، ٥٣٣.

^٧ ينظر المصدر نفسه ٣٦٢، ٣٥٤، ٩/٣٥٧، ١٣/٣٠، ١٤/٣٠، ١٢/١٤، ١١٤، ١١، ٣٤.

^٨ ينظر المصدر نفسه ٤/٢، ٥٣، ٩/٥٣، ١٠/٤٩، ١٧/٣٠، ٣٣٠، ٣٢٤، ١٩/٤١٩، ٥٧، ٥٧٣.

^٩ ينظر المصدر نفسه ٤٩٦/١، ١٢٠/٣، ٣٨٩/٤، ٥٦٠/٥، ٥٣٣/٦، ١٣/٩، ١٣٥/٥٣٩، ٩١/١٥.

^{١٠} ينظر المصدر نفسه ٤١٢/١، ٧٨/٢، ٩٤/٣، ٣٩٧/٥، ٧/٦، ٣٨٩/١٩.

^{١١} ينظر المصدر نفسه ٤٧١/٣، ٢٥٠/٩، ٣٠٩/١٣.

^{١٢} ينظر المصدر نفسه ١٨٢/٢، ٢٧٣، ٢٩٩.

- ١٠- هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـ).^١
- ١١- أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).^٢
- ١٢- أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس (ت ٢١٥ هـ).^٣
- ١٣- الأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦ هـ).^٤
- ١٤- أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ).^٥
- ١٥- الجرمي، صالح بن إسحاق (ت ٢٢٥ هـ).^٦
- ١٦- محمد بن سعدان (ت ٢٣١ هـ).^٧
- ١٧- نصر بن يوسف (ت ٢٤٠ هـ).^٨
- ١٨- المازني، بكر بن عثمان (ت ٢٤٩ هـ).^٩
- ١٩- أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد (ت ٢٥٥ هـ).^{١٠}
- ٢٠- محمد بن أبي زرعة الباهلي (ت ٢٥٧ هـ).^{١١}
- ٢١- ابن واصل، محمد بن أحمد (ت ٢٧٣ هـ).^{١٢}

^١ ينظر الباب ٤/١٧٣، ٢٦٤، ٤١٢.

^٢ ينظر المصدر نفسه ١/١٢٤، ١٤٩، ٣/٩٤، ٩/٤٥١، ١٠/٣٣٣، ١١/٣٥٠، ١٣/٦٦، ٤٤٧، ١٤/٢١٥، ١٧/٤١٩، ٢٠/٢٦١، ٣٥٩، ٤١٣، ٤٥٤.

^٣ ينظر المصدر نفسه ٢/٢٩٠، ٧/١٥٥.

^٤ ينظر المصدر نفسه ١/٣٤١، ٥٥٦، ٢/١٦٥، ٣/١٦٦، ٤/٢٦، ١٧/٤٥١.

^٥ ينظر المصدر نفسه ٣/٤٥٦، ٧/١٥٨، ١٠/٥٣٨، ٥٨٢.

^٦ ينظر المصدر نفسه ١/٥٤٠، ٢/٢٠٧، ٣/٤٧١، ٣/٥٠٠، ١٠/٧٣، ١٣/١٤، ١٤/٢٠٥، ١٧/٤٩٣.

^٧ ينظر المصدر نفسه ١٧/٨٥، ١٠/٣٣.

^٨ ينظر المصدر نفسه ١٣/١٣٥.

^٩ ينظر المصدر نفسه ٣/٥٦، ٢٨٢، ٥/٣٥٨، ١٦/١٤٦.

^{١٠} ينظر المصدر نفسه ١/١٨٨، ٢/٢٠٤، ١٠/١١٢، ١٣/١٣٦، ١٤/٢٥٧، ٢٠/٣٦.

^{١١} ينظر المصدر نفسه ١٣/١٣٥.

^{١٢} ينظر المصدر نفسه ١٣/١٣٥.

٢٢- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ).^١

٢٣- المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ).^٢

٢٤- ثعلب، أحمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ).^٣

٢٥- ابن كيسان، محمد بن أحمد (ت ٢٩٩ هـ).^٤

٢٦- الجبائي، محمد بن عبد الوهاب (ت ٣٠٣ هـ).^٥

٢٧- علي بن سليمان الأخفش (ت ٣١٥ هـ).^٦

٢٨- ابن السراج، محمد بن السري (ت ٣١٦ هـ).^٧

٢٩- أبو مسلم الأصفهاني، محمد بن بحر (ت ٣٢٢ هـ).^٨

٣٠- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠ هـ).^٩

٣١- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر (ت ٣٤٧ هـ).^{١٠}

٣٢- ابن مقسم، محمد بن الحسن (ت ٣٥٤ هـ).^{١١}

٣٣- القفال، محمد بن علي (ت ٣٦٥ هـ).^{١٢}

^١ ينظر اللباب ١١٦/٧، ٣٦٩/١٠، ١٧٥/١٧.

^٢ ينظر المصدر نفسه ١٥٠/١، ٣٠٧، ٩١/٣، ١٣٢/١٠، ١٣٦، ١١٣/١٣، ٢٩٧، ٢٠٥/١٤، ٢٨٥، ٣٥٩/٢٠، ٤٥٤.

^٣ ينظر المصدر نفسه ٢٥١/٢، ٥٠/٤.

^٤ ينظر المصدر نفسه ٢٦١/١، ٣٣٤، ٤٤٥، ٥٣/٢، ٩/٥، ٥٠٠، ٣١٠/١٠، ٣١٤/١٥، ٦٣/١٦، ٣٨٩/١٩، ٣٥٨/٢٠.

^٥ ينظر المصدر نفسه ٣٩٧/١٠.

^٦ ينظر المصدر نفسه ١١٩/٢، ١٦٩، ٣٩١/٤، ٤٧٦/٨، ١٦٢/٩، ٤٩٣، ٤٢١/١٠، ٢٩٧/١٣، ٢٨٨/١٥.

^٧ ينظر المصدر نفسه ١٨٨/١، ٢٢٠، ٢٠٩/٢، ٢٠٣/١١، ٥٢٨/١٥.

^٨ ينظر المصدر نفسه ٥٦٢/٥، ٦٦/١٣، ٢٠٥، ٥٣١/٢٠، ٥٣٢.

^٩ ينظر المصدر نفسه ٥٢٨/١٣، ٢٣٧/١٧.

^{١٠} ينظر المصدر نفسه ٢١٩/٤، ١٨٦/٦، ١٠٣/٩، ٤٩٤/١٤، ٥١٤، ٥٦٨.

^{١١} ينظر المصدر نفسه ٢٤٧/٩.

^{١٢} ينظر المصدر نفسه ٤١٢/١، ٥٧٤، ٨١/٣، ٤٢٨، ٢٥١/١٣.

٣٤- أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ).^١

٣٥- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ).^٢

٣٦- أبو بكر الرازي، أحمد بن علي (ت ٣٧٠ هـ).^٣

٣٧- الزهراوي، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ).^٤

٣٨- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧ هـ).^٥

٣٩- أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن (ت ٣٧٩ هـ).^٦

٤٠- الرمانى، علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ).^٧

٤١- أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ).^٨

٤٢- أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ).^٩

٤٣- الهروي، علي بن محمد (ت ٤١٥ هـ).^{١٠}

٤٤- الثعالبي، عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩ هـ).^{١١}

٤٥- الحوفي، علي بن إبراهيم (ت ٤٣٠ هـ).^{١٢}

^١ ينظر اللباب ١٧٧/٦، ٣٩٣، ٣١٠/٨.

^٢ ينظر المصدر نفسه ٢٨٢/٢٠.

^٣ ينظر المصدر نفسه ١١٨/١.

^٤ ينظر المصدر نفسه ٥٢١/١، ٥٧٦/٧، ٢٨٢/٢٠.

^٥ ينظر المصدر نفسه ١٨٨/١، ٣١٢، ١٢/٩، ٢٥٧، ١٠/١٦٥، ٥٠٢، ١٢/١٢، ١٣/١٦٩، ١٤/٣٥، ١٨/٤٨٣، ٤٩٧، ٥٠٤، ٥١٨.

^٦ ينظر المصدر نفسه ٥٤/٢.

^٧ ينظر المصدر نفسه ٣/٣، ٢٧٤، ١٦٧/٤، ١٧٦/٣٠١، ١٧/٥، ٢٩٦، ٣٤٣.

^٨ ينظر المصدر نفسه ١/٥٢٣، ٢/٢٦٤، ٣/٤٣٤، ٤٨٨، ١٠/٥٨٦، ١٨/٥٣٣، ٥٥٤، ١٩/٤٨.

^٩ ينظر المصدر نفسه ١/٤٧٦، ٥٠٥، ٢/٢٩، ٣٦٠، ٣/١٢٠.

^{١٠} ينظر المصدر نفسه ١/٤٠٣، ٣/٩٣، ٥، ٣٠١/٧٨.

^{١١} ينظر المصدر نفسه ١٣/٦٠٢.

^{١٢} ينظر المصدر نفسه ٢/٤٢٩، ٣/٢٧٤، ٥٢٨، ٥/٢٧، ٩/١٢، ١٠/١٣، ٥٦٣، ٣٥٧، ٣١٠/١٧٠، ١٩/٤٩.

- ٤٦-المهدي، أحمد بن عمار (ت ٤٤٠ هـ).^١
- ٤٧-أبو الفضل الرازي، عبد الرحمن بن أحمد (٤٥٤ هـ).^٢
- ٤٨-ابن برهان، عبد الواحد بن علي (ت ٤٥٦ هـ).^٣
- ٤٩-القشيري، عبد الكريم بن هوازن (ت ٤٦٥ هـ).^٤
- ٥٠-الواحي، علي بن احمد (ت ٤٦٨ هـ).^٥
- ٥١-الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١ هـ).^٦
- ٥٢-الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦ هـ).^٧
- ٥٣-الكرماني، محمود بن حمزة (ت بعد ٥٠٠ هـ).^٨
- ٥٤-التبريزي، يحيى بن علي (ت ٥٠٢ هـ).^٩
- ٥٥-الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (ت ٥٠٢ هـ).^{١٠}
- ٥٦-البطلانوسي، عبد الله بن محمد (ت ٥٢١ هـ).^{١١}
- ٥٧-ابن الطراوة، الحسين بن محمد (ت ٥٢٨ هـ).^{١٢}

^١ ينظر اللباب ١/٤١٢، ٤٣٥، ٥٠٥، ١٧/٢، ١٢٦/٢، ١٠/١٢، ٥٥٩/٥٧٨، ١٣/١٣، ١٨/٣٣٣، ١٩/٦١، ٢٠/٩٣.

^٢ ينظر المصدر نفسه ١٢/١٧٥، ٥٧٨، ١٤/٥٢، ١٨/٢٦٠، ٣٣٣.

^٣ ينظر المصدر نفسه ١٦/٦٣.

^٤ ينظر المصدر نفسه ٢٠/٣٣٩.

^٥ ينظر المصدر نفسه ٢/١٣٤، ٤/١٩، ٥/٣٧٤، ٩/٢٥٧، ٢/٥٤٢، ١٠/٤٨٩، ١١/٣٥٠، ١٢/١٠٨.

^٦ ينظر المصدر نفسه ١/٣٠٧، ٢/١٧٤، ٤/١١٢، ٥/٤٩١، ٣/٣٧٤، ٢٠/٢٠.

^٧ ينظر المصدر نفسه ١/١٤٦، ١١/١٦١، ١٩/٢٨٣.

^٨ ينظر المصدر نفسه ٧/١٥، ٨/٤١٠، ٩/٩٥، ٩/٤٤٩، ١٥/١٠٩.

^٩ ينظر المصدر نفسه ٤/٨٥، ٥/١٦٠، ٧/٢٣٣، ٨/٤١٤، ٩/٩٥، ١٩/٤٤١.

^{١٠} ينظر المصدر نفسه ٢/٢٦٩، ٣/١٤٢، ٥/٣١٠، ٦/٣٦٩، ٣٨٠، ٦/٣٣٣، ٤٩٠.

^{١١} ينظر المصدر نفسه ٢/٥٤، ٢٦٠.

^{١٢} ينظر المصدر نفسه ٢/٢٢٧، ٣/٤٣٠، ٤/١٧٤، ٩/٣٩، ١٠/٢٩١، ١٢/١٢١، ١٦/٢٥٧.

- ٥٨- ابن الباذش، أحمد بن علي (ت ٥٤٠ هـ).^١
- ٥٩- ابن الشجري، هبة الله بن علي (ت ٥٤٢ هـ).^٢
- ٦٠- ابن العربي، محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣ هـ).^٣
- ٦١- السجاوندي، محمد بن طيفور (ت ٥٦٠ هـ).^٤
- ٦٢- نصر الله بن علي الشيرازي (ت بعد ٥٦٠ هـ).^٥
- ٦٣- ابن طاهر، محمد بن أحمد (ت ٥٨٠ هـ).^٦
- ٦٤- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١ هـ).^٧
- ٦٥- ابن ملكون، إبراهيم بن محمد (ت ٥٨٤ هـ).^٨
- ٦٦- ابن خروف، علي بن محمد (ت ٦٠٩ هـ).^٩
- ٦٧- أحمد بن عبد المؤمن القيسي (ت ٦١٩ هـ).^{١٠}
- ٦٨- السكاكي، يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦ هـ).^{١١}
- ٦٩- الصفار، عبد الرحمن بن علي (ت ٦٣٠ هـ).^{١٢}
- ٧٠- الشلوبين، عمر بن محمد (ت ٦٤٥ هـ).^١

^١ ينظر الباب ٢/٢٤٧، ٣/٣٨٤، ٦/٦٩.

^٢ ينظر المصدر نفسه ١/٤٤١، ٢/٥١٦.

^٣ ينظر المصدر نفسه ١/١٤٦، ٢/٣٢٣.

^٤ ينظر المصدر نفسه ٤/٤٩٨، ٥/١٨٨/٣١٥.

^٥ ينظر الباب ١٠/٥٧٨.

^٦ ينظر المصدر نفسه ٣/١٦٥.

^٧ ينظر المصدر نفسه ١/١٤٢، ١٤٦، ٢/٣٢٢، ٤/١٧٣، ٤٤٤، ٩/٢٨٠.

^٨ ينظر المصدر نفسه ١٦/٦٣.

^٩ ينظر المصدر نفسه ٣/١٦٥، ٦/٦٠، ٨/٥٢٩، ٤٥٢، ١٣/٥٢٨.

^{١٠} ينظر المصدر نفسه ١٤/٢٠٨، ٢١٢.

^{١١} ينظر المصدر نفسه ٢/١٥٧.

^{١٢} ينظر المصدر نفسه ٢/٥.

٧١- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ).^٢

٧٢- أبو شامة، عبد الرحمن بن سليمان (ت ٦٦٥ هـ).^٣

٧٣- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ).^٤

٧٤- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧١ هـ).^٥

٧٥- ابن الضائع، علي بن محمد (ت ٦٨٠ هـ).^٦

٧٦- ابن العلق، محمد بن علي (ت في القرن السابع الهجري).^٧

٧٧- ابن الزبير الغرناطي، أحمد بن إبراهيم (ت ٧٠٨ هـ).^٨

٧٨- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١ هـ).^٩

٧٩- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦ هـ).^{١٠}

٣- طرائق النقل والأخذ: اعتمد ابن عادل في طريقة الأخذ والنقل من المظان التي استقى منها مادته

أساليب متعددة:

١- من حيث المصدر:

أ- النقل المباشر.

^١ ينظر المصدر نفسه ٥١٢/١، ٤١/٢، ١٦٥/٣، ٤٧٤/٦، ٤٧٠/١٣.

^٢ ينظر اللباب ١٩٥/٥، ١٠/٧، ٥٨٢/٣٥٣.

^٣ ينظر المصدر نفسه ١٨٥/١، ٦٥/٥، ٣٠٣، ٣٠٣/٧.

^٤ ينظر المصدر نفسه ١٣٠/١، ٢٨٧/٢، ٥٧٨/٥، ٦٨/٧، ٢٥٩/٢٢٣، ١٤٦/١٣، ٤٩٤/١٤، ١٩٧/١٩، ٨٣/٢٠.

^٥ ينظر المصدر نفسه ٤٨٩/٣، ١٩٤/٥، ٤٦٤، ٢٠٠/٦، ١١١/٨، ٥٩/٩، ٢٨٠، ١٥٥/١٢، ٥١١/١٣، ٤٨٢/١٥، ١٩٧/١٩، ١٧٤/٢٠.

^٦ ينظر المصدر نفسه ٧٠/١٢، ٤٧٠/١٣.

^٧ ينظر المصدر نفسه ٤٦٠/١٦، ٤٦١/١٧.

^٨ ينظر المصدر نفسه ٣٣٥/٨.

^٩ ينظر المصدر نفسه ٥٢٨/١٠.

^{١٠} ينظر المصدر نفسه ٤٠٢/٤، ١١٧/١٠، ١٤٦/١١، ٤٤٥/١٤، ٤٠٩/١٥، ٣٧٣/١٨.

ب-النقل غير المباشر.

٢- من حيث النص:

أ-النقل بالمعنى والاختصار.

ب-النقل الحرفي.

١- من حيث المصدر:

أ-النقل المباشر من المصدر: ضمَّ هذا الكتاب الذي بين أيدينا كمًّا كبيرًا من المسائل اللغوية والنحوية، إذ استعان مؤلفه بجملة من المصادر المتنوعة، محاولاً أن يستقي الكثرة الكاثرة من تلكم المسائل من مظانها، ما وجد إلى ذلك سبيلاً وفيما يأتي أمثلة لهذا الأسلوب الذي اعتمده في نقله:

١-قال: ((قال سيبويه فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في نحو: (ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا)، قال: وذلك: (ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ)، لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم ترد أن يشتغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرًا في اللفظ، ومن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدمًا)).^١

٢-وقال: ((قال سيبويه: وتقول: أريتكَ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ؟) لا يحسن فيه إلا النصب في (زيد)، ألا ترى أنك لو قلت: (أريتَ أَبُو مَنْ أنت؟) لم يحسن، لأن فيه معنى: أخبرني عن زيد، أو صار الاستفهام في موضع المفعول الثاني)).^٢

ب-النقل غير المباشر: على الرغم من أن سمة النقل المباشر من المصدر طغت على جلِّ مباحث الكتاب، ساق ابن عادل بعض المسائل بصورة غير مباشرة، وذلك إذا لم يتسنَّ له الوقوف على مضان أصحابها، إلا أن هذا المظهر من مظاهر التعامل مع النصوص، كان قليلًا جدًا، إذا ما قيس بالنقل من المصدر مباشرة، وأكتفي بمثال واحد على هذا الأسلوب:

^١ الباب ٣٢٢/٧. وينظر الكتاب ١٤/١.

^٢ الباب ١٣٦/٨. وينظر الكتاب ١٢٢/١.

قال في قوله تعالى: ((كَلَّا إِنَّهَا لَأُظْيِرَنَّ لَكَا لَأَن تَرَاهَا تَنَزَّاعًا لِّلشَّوَى))^١: ((وقد منع المبرد نصب (نزاعة)، قال لأن الحال إنما تكون فيما يجوز أن يكون وألاً يكون، و(لظي) لا تكون إلا نزاعة، قاله عنه مكي))^٢.

٢- من حيث النص:

أ-النقل بالمعنى والاختصار: ظفر ابن عادل بكثير من المسائل اللغوية والنحوية إذ جمع لكتابه أشهر المراجع الأصلية، والمؤلفات الوافية الوثيقة، ولجأ إلى تدوين بحوثه وتسجيل قواعده، بالمعنى، هذا هو الأسلوب الذي سار عليه في معظم مباحث الكتاب، وعلى الرغم من أنه استوفى كثيراً من النصوص بالمعنى، وقفت على اختلاف يسير في طرف من الأمثلة التي نقلها، وذلك كقوله في قوله تعالى: ((هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ))^٣: ((وقال الأخفش: وَحَدَّ (أم الكتاب) بالحكاية، على تقدير الجواب ، كأنه قيل: ما أم الكتاب؟ فقال : هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ، كما يقال : (مَنْ نَظِيرُ زَيْدٍ؟) فيقول : (نحنُ نظيرُهُ)، كأنهم حكوا ذلك اللفظ، وهذا على قولهم: (دعني من تمرتان)، أي: مما يقال له: تمرتان))^٤. والذي قاله الأخفش: ((ولم يقل: أُمَّهَاتُ، كما يقول الرجل : (ما لي نصيرُ)، فيقول : (نحنُ نصيرُكُ)، وهو يشبه : (دعني من تمرتان))^٥. ومما ينبغي أن يؤشر في هذا الموطن أنه كان يعمد أحياناً إلى نهج أسلوب آخر، وهو أسلوب اختصار النصوص، وهو غالباً ما يردف النص المختصر بعبارة: (انتهى ملخصاً)، وأحياناً يقدم عبارة: (هذا ملخصه) قبل سرد النص الذي يرمي إلى اختصاره، إلا أنه في بعض الأحيان يعفي نفسه من الإشارة إلى النص الذي هو بسبيل اختصاره.

ب-النقل الحرفي: لجأ ابن عادل في بعض المواطن إلى اتباع أسلوب النقل الحرفي لبعض المسائل، إذ سطرها بلفظها، ولا سيما النصوص المقتضبة التي يفوت معناها بالاختصار، ومن ذلك قوله في قوله

^١ المعارج / ١٥-١٦.

^٢ الباب ٣٦٤/١٩. وينظر مشكل اعراب القرآن ٧٥٨/٢.

^٣ آل عمران/٧.

^٤ الباب ٢٩/٥.

^٥ معاني القرآن ١٩٣/١.

تعالى: ((وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ))^١: ((وقال مكي: إنما دخلت الألف واللام على (غداة)، لأنها نكرة، وأكثر العرب يجعل (غدوة) معرفة فلا ينوونها، وكلهم يجعل (غداة) نكرة فينونها، ومنهم من يجعل (غدوة) نكرة، وهم الأقل))^٢.

٤- موقفه من النصوص المنقولة:

لم يكن ابن عادل ناقلًا لآراء سابقيه من دونما تمحيص أو تدقيق، وإنما كان كثيرًا ما يعتمد إلى إيضاح النصوص وبيانها والتعليق عليها وجلاء ما غمض من تراكيبيها وألفاظها. وفيما يأتي بيان لذلك:

١- قال في قوله تعالى: ((وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ))^٣: ((قال الزمخشري: فإن قلت: هل من فرق بين إيقاع (سمان) صفة للتمييز: وهو (بقرات) دون المميز: (سبع)، وأن نقول: (سبع بقرات سمانًا؟ قلت: إذا أوقعها صفة لـ (بقرات)، فقد قصدت إلى أن تميز السبع بنوع من البقرات، وهو: السمان منهم، لا بجنسهن، ولو وصفت السبع بها، لقصدت إلى تمييز السبع بجنس البقرات لا بنوع منها، ثم رجعت فوصفت المميز بالجنس بالسمن... وهي أسئلة وأجوبة حسنة، وتحقيق السؤال الأول وجوابه: أنه يلزم من وصف التمييز بشيء وصف المميز به، ولا يلزم من وصف المميز وصف التمييز بذلك الشيء، بيانه: أنك إذا قلت: (عندي أربعة رجال حسان) بالجر، كان معناه: أربعة من الرجال الحسان، فيلزم حسن الأربعة، لأنهم بعض الرجال الحسان، وإذا قلت: (عندي أربعة رجال حسان) برفع (حسان) كان معناه: أربعة من الرجال حسان، وليس فيه دلالة على وصف الرجال بالحسن...))^٤.

٢- وفي قوله تعالى: ((فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثُمُودَ إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ))^٥ ذكر أن بعض المفسرين أعرب (إذ جاءتهم) صفة أو حالًا. ورده بأن

^١ الأنعام/٥٢.

^٢ الباب ١٦٣/٨. وينظر مشكل إعراب القرآن ٢٥٢/١.

^٣ يوسف/٤٣.

^٤ الباب ١١٣/١١. وينظر الكشف ٣٢٢/٢-٣٢٣.

^٥ فصلت/١٣-١٤.

الصاعقة جثة، وهي قطعة من نار، تنزل من السماء فتحرق، ولا يقع الزمان صفة لها، ولا حالاً عنها، وتأويلها بمعنى العذاب إخراج لها عن مدلولها من غير ضرورة^١.

٣- وفي قوله تعالى: ((فَأَمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ))^٢ ذكر أن كثيراً من النحويين منع أن يكون (خيراً) منصوباً على أنه خبر (يكن) المضمرة، لأن (كان) لا تحذف مع اسمها دون خبرها. ويزيد ذلك ضعفاً أن (يكن) المقدرة جواب شرط محذوف، ومن ثم يصير المحذوف الشرط وجوابه، لأن التقدير: إن تؤمنوا يكن الإيمان خيراً لكم. وعقّب ابن عادل على ذلك بقوله: ((قد يقال: إنه لا يحتاج إلى إضمار شرط صناعي، وإن كان المعنى عليه، لأننا ندعي أن الجزم الذي في (يكن) المقدرة إنما هو بنفس جملة الأمر التي قبله، وهو قوله: (فأمنوا)، من غير تقدير حرف شرط، ولا فعل له، وهو الصحيح في الأجوبة الواقعة لأحد الأشياء السبعة، تقول: (قُمْ أكرمك)، ف (أكرمك) جواب مجزوم بنفس (قم) لتضمن هذا الطلب معنى الشرط من غير تقدير شرط صناعي))^٣.

٥- أثر اللباب في مصنفات اللاحقين:

ما أن فرغ ابن عادل من تأليف (اللباب) حتى تلقّفه العلماء وشاع ذكره وعمّ نفعه، وكان له الأثر محمود، وحظي بعناية كبيرة من لدن كثير من العلماء الأجلاء، ومن ثم استقوا منه مختلف العلوم والمعارف، فعلى سبيل المثال قال العلامة سليمان البجيرمي في كتابه المسمى: (تحفة الحبيب على شرح الخطيب)، في فصل الطلاق: ((...ففي تفسير ابن عادل: روى عروة بن الزبير، قال: كان الناس في الابتداء يطلّقون من غير حصر ولا عدد، وكان الرجل يطلق امرأته فإذا قاربت انقضاء عدتها راجعها بقصد مضارتها، فنزلت هذه الآية: ((الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ))^٤، وروى أن الرجل كان في الجاهلية يطلّق امرأته ثم يراجعها قبل أن تنقضي عدتها، ولو طلقها ألف مرة كانت القدرة على المراجعة ثابتة له، فجاءت امرأة

^١ ينظر اللباب ١٧/١١٦.

^٢ النساء/١٧٠.

^٣ اللباب ٧/١٤٢.

^٤ البقرة/٢٢٩.

إلى عائشة رضي الله عنها فشكت أن زوجها يطلقها ويراجعها يضارها^١ بذلك، فذكرت عائشة ذلك لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، فنزل قوله تعالى: ((الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ))، يعني الطلاق الذي تملك الرجعة عقبه مرتان^٢.

٦ - أسلوبه:

تميز أسلوب ابن عادل ببسر العبارة ووضوح المعنى الذي يتوخى عرضه، وقلما وجدت في تفسيره عبارة متشابهة أو متداخلة، وأحسب أن الباعث من وراء ذلك يكمن في كون (اللباب) يمثل اختصاراً لمجموعة كبيرة من التفاسير، وهو ما نبه عليه مؤلفه في مقدمته^٣، إذ عمد إلى جمع مادة تلك التفاسير وتشذيبها، وطرح التراكيب المعضلة منها، والأساليب المستغلفة. وعلى الرغم من ذلك اصطبغت بعض مباحثه بالصبغة الفلسفية المنطقية، ومرد هذه النزعة، في أكبر الظن، إلى تأثره بالفخر الرازي الذي افتتن بتلك التدقيقات العقلية، إذ غاص في آي الذكر الحكيم، وجال بعقله في المعاني التي تحويها باحثاً في تآلف ألفاظها وتآخياها، إلا أنه غالباً ما يعمد إلى تناول مادته بعبارة عسرة، وهذا الأمر انعكس على أسلوب ابن عادل الذي أكثر من النقل عن الرازي، إذ كانت بعض عباراته عصية على الفهم، واتسمت عبارات أخرى بالغموض والجفاف.

هذا إلى أن ابن عادل امتاز بالموضوعية في جلّ مباحثه وتعقباته لمن سبقه، إذ نأى بنفسه عن التعصب لهذا المذهب أو ذاك، وكانت مناقشاته مع سابقيه مغلفة بالعبارة المتواضعة، وإن كنا لا نعدم أن نجده قد خرج عن هذا الإطار إذ تحامل على علماء مشهود لهم بطول الباع، وكثرة البضاعة، ورسوخ القدم،

^١ في المطبوع (يضاررها)، وما أثبتته أشبه بالصواب.

^٢ تحفة الحبيب ٤١٥/٣. وينظر اللباب ٤/١٣٠.

^٣ ينظر اللباب ٧٩/١.

والتمرس في ميدان اللغة والنحو، أذكر منهم، على سبيل المثال، أبا عبيدة^١، وابن قتيبة^٢، ومكيًا^٣،
والزمخشري^٤، ومن ثم ألفيناه قد أساء العبارة، وندت منه أوصاف لا تليق بهم.

^١ ينظر اللباب ٤٥١/٩، ٦٦/١٣.

^٢ ينظر المصدر نفسه ٣٦٦/٧.

^٣ ينظر المصدر نفسه ٢٨٤/٨.

^٤ ينظر المصدر نفسه ٤٤٧/٨.

الفصل الأول: آراؤه النحوية

مما هو معلوم أنه من العسير جداً أن نقف لمتأخري النحويين على آراء خاصة أو مصطلحات ينفردون بها إذ كان النحو العربي قد استوت سوقه وقعدت كثير من مسائله ونضجت، واستقرت مصطلحاته ورسخت في الأذهان، بيد أن ذلك لا يمنع من أن بعض مسائله ظلت مظنة بحث أسهم المتأخرون في إذكاء جذوته وتغذية روحه. وابن عادل كغيره من المتأخرين حاول أن يرصد مسائل النحو، وأن يدلي بدلوه في هذا الميدان، وذلك من خلال ما بثه من مباحث نحوية بين دفتي تفسيره، هذه المباحث أفصحت عن شخصية نحوية ناقدة مناقشة، إذ لم يكن من وكد ابن عادل الوقوف عند حدود عبارة من سبقه، ولا التسطير المجرد للأقوال من دونما تمحيص وتدقيق، ولا ممن ديدنه السير في فلك السابقين، بل كان يناقش هذا النحوي أو ذاك، وإن كان راسخ القدم طويل الباع ضليعاً بعلم النحو من أضراب سيبويه، ويحاول أن يسجل ما عنَّ له في بعض مسائله، وأن يوظف أقوال المتقدمين في استنباط القاعدة النحوية واستخلاص الرأي الذي يريد تقريره وترسيخه في الذهن، وذلك بمقتضى ما يمليه عليه ذوقه السليم وما يتواءم مع المعنى النحوي الذي كان ابن عادل أسيراً له في كثير من المواطن، يحتكم إليه إذا ما تعارض مع الصنعة الإعرابية، ويدور في فلكه إذا ما آزره الدليل، معينه إلى ذلك ما يمتلكه من حس نحوي ونفاذ ذهني، ذخيرته الفهم الدقيق لما ينقله، وأداته الطيبة استقراء كلام العرب، وعليه لم يضنَّ علينا ببعض الآراء التي يمكن في ضوئها تحديد هويته وإبراز معالم شخصيته. وقد وقفتُ أديم النظر وأجبل الفكر في المباحث النحوية التي أودعها تفسيره فظفرت بشذرات من تلك المباحث، موزعة هنا وهناك، ومن ثم حاولت رصدها وتنسيقها، وإلقاء حزمة من الضوء عليها.

١ - الضمائر

أ- محل العائد في قوله تعالى: ((إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ))^١.

ذهب أبو البقاء العكبري إلى أن (ما) اسمية، والعائد محذوف، ولكنه قدره مجروراً بـ (من)، فقال: الذي تطعمون منه^٢.

وعقب ابن عادل على ذلك بالقول: ((وفيه نظر، لأن من شرط العائد المجرور في الحذف أن يتحد الحرفان والمتعلقان، والحرفان هنا، وإن اتفقا، وهما (مِنْ) و(مِنْ)، إلا أن العامل يختلف فإن (من)

^١ المائدة / ٨٩.

^٢ ينظر التبيان ٤٥٨/١.

الثانية متعلقة بـ (تطعمون)، والأولى متعلقة بمحذوف، وهو الكون المطلق، لأنها وقعت صفة للمفعول المحذوف...)^١.

ب- عود الضمير في (فَأَخْرَجْنَا بِهِ) في قوله تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ))^٢.

ذهب جمهور النحويين إلى أن الضمير في (فَأَخْرَجْنَا بِهِ) يعود إما على (السحاب)، أي: فَأَنْزَلْنَا بِهِ من السحاب الماء، وإما على (بلد ميت)، وإما على السوق المفهوم من الفعل، أي: فَأَنْزَلْنَا بسبب سوق السحاب^٣. وعقَّب ابن عادل على المذهب الأخير بالقول: ((وهو ضعيف لعود الضمير على غير مذكور مع إمكان عوده على مذكور))^٤.

وذهب ابن عادل إلى أن الضمير يعود على الماء، أي: فَأَخْرَجْنَا بسبب الماء من كل الثمرات، قال: وهذا أحسن الوجوه، وينبغي ألاَّ يُعدل عنه^٥.

٢- المبتدأ والخبر:

أ- (ما) في قوله تعالى: ((وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ))^٦.

ذهب جمهور النحويين إلى أن (ما)، في الآية المباركة، موصولة بمعنى (الذي)، في محل رفع مبتدأ، و(فبإذن الله) هو الخبر، وهو على إضمار مبتدأ، تقديره: فهو بإذن الله، ودخلت الفاء في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط، نحو: (الذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ)^٧.

واعترض ابن عادل على الجمهور إذ ذكر أنهم قرروا أنه لا يجوز دخول الفاء زائدة في الخبر إلا بشروط منها أن تكون الصلة مستقبلة في المعنى، وذلك لأن الفاء إنما دخلت للشبه بالشرط، والشرط إنما يكون في الاستقبال لا في الماضي، لو قلت: (الذي أتاني أمسِ فَلَهُ دِرْهَمٌ) لم يصح، و(أصابكم) هنا ماضٍ في المعنى لأن القصة ماضية، فكيف جاز دخول هذه الفاء؟ أجابوا عنه بأن يحمل على التبيين، أي: وما تبين إصابته إياكم، كما تأولوا قوله تعالى: ((وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ))^٨. أي: تبين،

^١ اللباب ٤٩٦/٧.

^٢ الأعراف ٥٧/.

^٣ ينظر الكشاف ٨٤/٢، والتبيان ٥٧٦/١، والبحر المحيط ٣١٧/٤.

^٤ اللباب ١٦٩/٩.

^٥ ينظر اللباب ١٦٩/٩، ومعاني القرآن وإعرايه ٣٤٥/١، والتفسير الكبير ١٤٨/١٤.

^٦ آل عمران ١٦٦/.

^٧ ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٠-٢٢١، ومجمع البيان ٥٣٣/٢، والتبيان ٣٠٧/١، والبحر المحيط ١٠٨/٣.

^٨ يوسف ٢٧/.

قال ابن عادل: ((وهذا شرط صريح، وإذا صحَّ هذا التأويل فلنجعل (ما) هنا شرطاً صريحاً، وتكون الفاء داخلة وجوباً لكونها واقعة جواباً للشرط))^١.

ب- (للأبرار) في قوله تعالى: ((وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ))^٢.

ذهب أبو البقاء العكبري إلى جواز أن يكون خبر (ما) (للأبرار) والنية به التقديم، أي: والذي عند الله مستقر للأبرار و(خير) خبر ثان^٣.

وخطأ ابن عادل أبا البقاء، وذلك لأن الأصل في الإخبار أن يكون بالاسم الصريح، فإذا اجتمع خبر مفرد صريح، وخبر مؤول بالمفرد، بدىء بالصريح من غير عكس، كالصفة، ومن ثم لا يمكن القول بالتقديم والتأخير^٤.

ت- إعراب (مُصِيبُهَا) في قوله تعالى: ((إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ))^٥.

ذهب أبو حيان إلى إعراب (مُصِيبُهَا) مبتدأ، و(مَا أَصَابَهُمْ) خبراً^٦.

وذهب ابن عادل إلى وجوب كون (مُصِيبُهَا) خبراً، و(مَا أَصَابَهُمْ) مبتدأ، قال: ولا يجوز إعراب (مُصِيبُهَا) مبتدأ، و(مَا أَصَابَهُمْ) خبراً ((من حيث الصناعة، فإن الموصول معرفة، فينبغي أن يكون المبتدأ (مصيبها) نكرة، لأنه عامل تقديرًا، فإضافته غير محضة. ومن حيث المعنى: فإن المراد الإخبار عن الذي أصابهم أنه مصيبها من غير عكس))^٧.

وأحسب أن (مصيبها) خبر مقدم، و(ما أصابهم) مبتدأ مؤخر، والنكتة البلاغية التي دعت إلى هذا التقديم إرادة تخصيص امرأة لوط من بين سائر أهله بشمولها بالعذاب، فإنه قد يظن ظان أنها ليست من جملة المعاقبين، فقدم الخبر دفعًا لهذا الوهم، وإشعارًا بخلافه. وهذا المعنى الذي رمت إليه الآية المباركة يتلاشى ويذهب رونقه إذا ما جعلنا (مصيبها) مبتدأ.

ث- الرابط بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى: ((جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ))^٨.

^١ اللباب ٣٨/٦.

^٢ آل عمران ١٩٨.

^٣ ينظر التبيان ٣٢٤/١، والبحر المحيط ١٤٨/٣.

^٤ ينظر اللباب ١٣٢/٦.

^٥ هود ٨١.

^٦ ينظر البحر المحيط ٢٤٩/٥.

^٧ اللباب ٥٤٠/١٠.

^٨ يوسف ٧٥.

ذهب جمهور النحويين إلى أن (جَزَأُوهُ) مبتدأ ، و(من) شرطية أو موصولة مبتدأ ثانٍ، و(مَنْ) وما في حيزها خبر المبتدأ الأول^١.

واعترض أبو حيان على إعراب الجمهور إذ ذكر أن ذلك مردود لعدم الرابط بين المبتدأ والجملة الواقعة خبراً له^٢.

وذهب ابن عادل إلى أن هذا الاعتراض غير صحيح، إذ يمكن أن ((يجاب عن ذلك بأن هذه المسألة من باب إقامة الظاهر مقام المضمر، ويتضح هذا بتقدير الزمخشري رحمه الله، فإنه قال: ويجوز أن يكون (جَزَأُوهُ) مبتدأ، والجملة الشرطية كما هي خبره، على إقامة الظاهر فيها مقام المضمر، والأصل: جَزَأُوهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ هُوَ، فوضع الجزاء موضع (هُوَ) كما تقول لصاحبك: (مَنْ أَخُو زَيْدٍ؟) فيقول لك: من يقعد إلى جنبه فهو هو، يرجع الضمير الأول إلى (مَنْ) والثاني إلى (الأخ)، فتقول: (فهو أخوه) مقيماً الظاهر مقام المضمر))^٣.

ج- (عجب) في قوله تعالى: ((وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا أَيْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ))^٤.

ذهب أبو حيان إلى أن (عجب) مبتدأ، والمسوَّغ للابتداء به الوصف المقدَّر، أي: عجب عجب أو غريب، قال: ولا يضر حينئذ كون خبره معرفة إذ هو نظير إعراب سيبويه (كَمْ مَالُكَ؟)، و(خيرٌ منه أبوه) مبتدأين^٥ لمسوَّغ الابتداء بهما وخبرهما معرفة^٦.

وذهب ابن عادل إلى وجوب إعراب (عجب) خبراً مقدَّماً، و(قولهم) مبتدأ مؤخرًا، قال: لأن في نحو: (كَمْ مَالُكَ؟)، و(خيرٌ منه أبوه) ((علة لا تتأتى هنا، وهي أن الذي حمل سيبويه على ذلك في المسألتين أن أكثر ما يقع موقع (كم) و(خير) ما هو مبتدأ، فلذلك حكم عليهما بحكم الغالب، بخلاف ما نحن بصده))^٧.

وعندي أن في تقدير أبي حيان وصفاً محذوفاً نظراً لا يخفى، إذ لو قيل في غير القرآن: (عجب عجب قولهم) أو (عجب غريب قولهم) لكان كلاماً مفرغاً من كل محتوى أو غرض بلاغي، وعليه أرى

^١ ينظر معاني القرآن وإعراجه ١٢١/٣، ومجمع البيان ٢٥١/٥، والجامع لأحكام القرآن ١٥٣/٩.

^٢ ينظر البحر المحيط ٣٣١/٥.

^٣ اللباب ١١٦/١١. وينظر الكشف ٣٣٤/٢.

^٤ الرد ٥/٥.

^٥ ينظر الكتاب ٢٢٩/١-٢٣٠.

^٦ ينظر البحر المحيط ٣٦٦/٥.

^٧ اللباب ١١٦/١١.

أن (عجب) خبر مقدم، لأنه محط الفائدة، ومن ثم قدم ردًا على مقالة الكافرين وإشعارًا بفرط تكذيبهم وسوء معتقدتهم باستبعادهم الخلق الأخرى، ثم عدل إلى الإخبار بالمصدر مبالغة في ذم قولهم، وذلك بأن جعل قولهم هو العجب عينه.

ح- (حَرَامٌ) في قوله تعالى: ((وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ))^١.

ذهب أبو البقاء العكبري إلى أن (حرام) مبتدأ، و(أنهم لا يرجعون) فاعل سدّ مسدّ الخبر^٢. وخالف ابن عادل أبا البقاء إذ ذهب إلى أن (حرام) خبر مقدم و(أنهم لا يرجعون) مبتدأ مؤخر، قال: ولا يجوز ما ذهب إليه أبو البقاء ((لأن ذلك يشترط فيه أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام، وهنا لم يعتمد الوصف على شيء، اللهم إلا أن ينحو نحو الأخفش فإنه لا يشترط ذلك، وهو الظاهر))^٣. (الظاهر)^٣.

خ- (سَوَاءٌ) في قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي))^٤، في قراءة من رفع (سواء)^٥. ذهب جمهور النحويين إلى أن (سواء) مبتدأ، خبره (العاكف)^٦.

وخالف ابن عادل الجمهور إذ ذهب إلى وجوب أن يكون (سواء) خبرًا مقدمًا، و(العاكف) مبتدأ مؤخرًا ((لأن الابتداء بالنكرة من غير مسوَّغ ممنوع، ولأنه متى اجتمع معرفة ونكرة جعلت المعرفة مبتدأ))^٧.

و(سواء)، فيما هو ظاهر، خبر مقدم، لأن محط الفائدة في نحو قولك: (سواءٌ عندي حضورُ خالدٍ وغيابُهُ) الخبر، فأنت تقدم الخبر لئلا يتوهم المخاطب أنك تُعنى بحضور خالد، فتقدمه لنفي مثل هذه الشبهة، وهذا بخلاف قولك (حضورُ خالدٍ وغيابُهُ عندي سواءً)، فإنه إخبار أولي تقوله لمن يجهل الخبر، ومن ذلك نفهم وجه تقديم (سواء) في الآية المباركة إذ فيه إشارة إلى إزالة وهم من يظن أن العاكف في البيت الحرام والبادي غير متساويين في وجوب تعظيم حرمة. ويتساق هنا المعنى والصنعة

^١ الأنبياء / ٩٥.

^٢ ينظر التبيان ٩٢٦/٢ - ٩٢٧.

^٣ اللباب ٥٩٦/١٣.

^٤ الحج / ٢٥.

^٥ وهي قراءة الجمهور، وقراءة حفص بالنصب. ينظر النشر ٢٤٤/٢ - ٢٤٥، والإتحاف ٣١٤.

^٦ ينظر الكتاب ٢٢٩/١، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٦/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٧٣/٢.

^٧ اللباب ٥٨/١٤.

إذ يقف نحو قولنا: (سواءً عليّ أحضرت أم غبت) شاهدًا يدعم القول بأن (سواء) خبر، لأن التقدير: سواءً عليّ حضورك وغيابك، وقد انعقد إجماع النحويين على تأويل ما بعد همزة التسوية بالمصدر الواقع موقع المبتدأ^١.

د- (مثنائي) في قوله تعالى: ((وَاللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي))^٢، في قراءة إسكان الياء^٣.

ذهب أبو حيان إلى أن (مثنائي) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مثنائي^٤.

وخطأ ابن عادل أبا حيان إذ منع أن يكون (مثنائي) خبرًا لمبتدأ محذوف ((لأنه كان ينبغي إذ ذاك أن ينون وتحذف ياءه، لالتقاء الساكنين، فيقال: (مثنان)، كما يقال: (هؤلاء جوار)، وقد يقال إنه وقف عليه ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، لكن يعترض عليه بأن الوقف على المنقوص المنون بحذف الياء، نحو: (هذا قاضٍ) وإثباتها لغة قليل))^٥.

ذ- اجتماع المعرفة والنكرة

ومذهب سيبويه أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة المبتدأ والنكرة الخبر، واستثنى من ذلك صورتين: إحداهما نحو قولك: (كم غلمانك؟)، والثانية نحو قولك: (خيرٌ منه محمدٌ)، إذ جعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبرًا^٦.

وخالف ابن عادل سيبويه إذ ذهب إلى إعراب ذلك خبرًا مقدمًا، قال في نحو قولك: (ما زيد؟)، كان ينبغي أن يقال (ما) خبر مقدم، و(زيد)، وشبهه، مبتدأ ((لأن المعرفة أحق بالابتداء من النكرة. وهذا السؤال وارد على سيبويه في مثل هذا، وفي قولك: (كم مالك؟)، و(مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه)، فإنه يعرب (ما) الاستفهامية، و(كم)، و(أفعل) مبتدأ، وما بعدها خبرها. وأجابوا عن ذلك بأنه كثر وقوع النكرة خبرًا عن هذه الأشياء كثرة متزايدة، فاطرد الباب ليجري على سنن واحدة. وهذا لا ينهض مانعًا من جواز أن يكون (ما) و(كم) و(أفعل) خبرًا مقدمًا، ولو قيل به لم يكن خطأ، بل هو أقرب إلى الصواب))^٧.

^١ ينظر شرح المفصل ٩٣/١، وشرح الرضي ٣٧٥/٢.

^٢ الزمر ٢٣.

^٣ وهي قراءة هشام وأبي بشر، وقراءة الجمهور (مثنائي) بفتح الياء. ينظر البحر المحيط ٤٢٣/٧.

^٤ ينظر المصدر نفسه ٤٢٣/٧.

^٥ اللباب ٥٠٢/١٦.

^٦ ينظر الكباب ٢٢٩/١، ومغني اللبيب ٥٨٩/١، وهمع الهوامع ٢٧/٢-٢٨.

^٧ اللباب ٣٧٥/١٨-٣٧٦.

والذي يظهر لي أن الاحتكام إلى المعنى هو الفيصل في هذه المسألة، فأنت ترى أنه لو قيل: (كم مَالِك؟) لكانت الإجابة-مثلاً- عشرون دينارًا، أي: مالي عشرون دينارًا، ومما لا مرية فيه أن (مالي) مبتدأ، و(عشرون) خبره، لأنه هو المجهول. ف (كم) طبقًا لذلك ليست مبتدأ بل خبر. وكذلك الأمر موكول إلى المعنى في نحو: (ما زيد؟)، ألا ترى أنك تسأل عن صفة تجهلها؟ وعليه يقال في الجواب: شاعر، أو كاتب، أي: (زيد شاعرٌ)، وينسحب ذلك على نحو: (خيرٌ منه محمدٌ)، وإلا فما الفرق بين (خيرٌ منه محمدٌ) و(محمدٌ خيرٌ منه)؟!.

٣- التقديم والتأخير/ إفادة تقديم الجار والمجرور الاختصاص

مذهب الجمهور أن تقديم الجار والمجرور على عامله يفيد الاختصاص^١. وخالفهم ابن عادل، إذ قال في سياق كلامه على قوله تعالى: ((الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ))^٢ إن تقديم الجار والمجرور (به) على عامله (يؤمنون) يعكس على الزمخشري^٣ وغيره: ((إذ وغيره: ((إذ قالوا: التقديم يفيد الاختصاص، وهنا لا يتأتى ذلك لأنهم لو خصوا إيمانهم بهذا الكتاب فقط لزم كفرهم بما عداه، وهو عكس المراد، وقد أبدى أهل البيان هذا في قوله ((أَمَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا))^٤، فقالوا: لو قدم (به) لأوهم الاختصاص بالإيمان بالله وحده دون ملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهذا بعينه جارٍ هنا))^٥.

ويبدو لي أن كون تقديم الجار والمجرور يفيد الاختصاص أمر غالب وليس دائمًا، فهو لا يخرج عن أطر الاهتمام والعناية بما أريد تقديمه، جاء في (الكتاب): إنهم ((إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم))^٦. وقد يكون الغرض من تقديم الجار والمجرور، زيادة على الاهتمام، رعاية خواتيم الآي، إذ لو تأخر لفاتت مزية الإيقاع الصوتي ولتلاشى التناغم بين تلك الخواتيم.

٤- النواسخ

^١ ينظر المثل السائر ٣٩/٢، والإتقان ٥١/٢.

^٢ القصص ٥٢/.

^٣ ينظر الكشاف ٦١/١.

^٤ الصواب (للمزم) لأن جواب (لو) المثبت تلزمه اللام.

^٥ الملك ٢٩/.

^٦ اللباب ٢٧١/١٥.

^٧ الكتاب ١٥/١.

أ-خبر (يكون) في قوله تعالى: ((قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا؟))^١.

ذهب الجمهور إلى أن في (يكون) وجهين، أحدهما: أنها تامة، و(الملك) فاعل مرفوع بها، و(له) متعلق بها، و(علينا) متعلق بـ (الملك). وثانيهما أنها ناقصة، و(له) الخبر، و(علينا) متعلق إما بما تعلق به هذا الخبر، أو بمحذوف على أنه حال من (الملك)^٢.

وذهب ابن عادل إلى أن ثمة وجهًا آخر، قال: ((ولم أرَ من جَوَزَ أن تكون (أنى) في محل نصب خبر لـ (يكون)، بمعنى: (كَيْفَ يَكُونُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا لَهُ؟)، ولو قيل به لم يمتنع معنى ولا صناعة))^٣.
ب-خبر (يكون) في قوله تعالى: ((كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ؟))^٤.

ذكر جمهور النحويين أن في خبر يكون ثلاثة أوجه: الأول: أنه (كيف)، وعهد اسمها، و(للمشركين) يتعلق إما بـ (يكون) عند من يجيز ذلك، وإما بالاستقرار الذي تعلق به الخبر. الثاني أن يكون الخبر (للمشركين)، و(عند) يجوز فيها الأوجه المتقدمة آنفًا. الثالث أن يكون الخبر (عند)، و(للمشركين) على هذا متعلق إما بـ (يكون)، وإما حال من (عهد) وإما متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر^٥.

وذهب ابن عادل إلى أن ثمة وجهًا رابعًا لم يذكره النحويون، ((وكان ينبغي أن يكون هو الأظهر، وهو أن يكون الكون تامًا بمعنى: كيف يوجد عهد للمشركين عند الله؟ والاستفهام هنا بمعنى النفي، ولذلك وقع بعده الاستثناء بـ ((إلا))^٦.

ت-إعمال (ما) النافية إذا تقدم خبرها على اسمها

مذهب سيبويه إعمال (ما) إذا تقدم خبرها على اسمها، جاء في (الكتاب): ((فإذا قلت ما منطلق عبدُ الله) أو (ما مسيءٌ مَنْ أَعْتَبَ) رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدمًا مثله مؤخرًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: (إِنَّ أَخَوَكَ عَبْدُ اللَّهِ)، على حد قولك: (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخَوَكَ) لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته،

^١ البقرة / ٢٤٧.

^٢ ينظر مجمع البيان ٣٥١/٢، والتبيان ١٩٧/١، والبحر المحيط ٢٥٨/٢.

^٣ اللباب ٢٦٩/٤.

^٤ التوبة / ٧.

^٥ ينظر التبيان ٦٣٦/٢، والبحر المحيط ١٢/٥.

^٦ اللباب ٢٢/١٠.

فكما لا تتصرف (إنَّ) كالفعل، كذلك لم يجر فيها كل ما يكون في الفعل، ولم تقوَ قوته، فكذا ((ما))^١. وإلى ذلك ذهب المبرد^٢ والجمهور^٣.

ومذهب ابن عادل جواز كون (ما) عاملة مع تقدم خبرها على اسمها، جاء ذلك في سياق كلامه على قوله تعالى: ((مَا بِصَاحِبِكُمْ مِّنْ جِنَّةٍ))^٤، إذ عدَّ (ما) حجازية، و(بصاحبكم) جاراً ومجروراً في محل نصب خبر لـ (ما)، و(جنة) اسماً لها، و(من) مزيدة^٥.

ج- عدة أفعال الشروع

يرى ابن عادل أن أفعال الشروع سبعة أفعال، هي: (جَعَلَ)، و(طَفِقَ)، و(أَخَذَ)، و(أَنْشَأَ)، و(عَلِقَ)، و(هَبَّ)، و(انْبَرَى)^٦. والجمهور لم يعدوا (عَلِقَ)، و(هَبَّ)، و(انْبَرَى) من أفعال الشروع^٧.

هـ- المفعول به

أ- تقدير مفعول به في (يَغُلُّ) في قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلُّ))^٨.

^١ الكتاب ٢٨/١-٢٩.

^٢ ينظر المقتضب ١٨٩/٤.

^٣ ينظر شرح المفصل ١١٤/٢، وشرح الرضي ٢٦٧/١، وجمع الهوامع ١١٣/٢.

^٤ سبأ ٤٦/٤٦.

^٥ ينظر اللباب ٨٤/١٦.

^٦ ينظر المصدر نفسه ٦١/٩-٦٢.

^٧ ينظر شرح المفصل ١٢٦/٧، وشرح ابن الناظم ٥٩، وشرح ابن عقيل ٣٢٣/١، وجمع الهوامع ١٣٣/٢-١٣٥.

^٨ آل عمران ١٦١/١٦١.

ذهب أبو البقاء العكبري إلى تقدير مفعول به للفعل (يُغْلَى)، قال: وتقدير ذلك: أن يَغْلَى الغنيمة أو المال^١. وذهب ابن عادل إلى أنه ليس مما يقدر له مفعول، قال: ((والظاهر أن قراءة^٢ (يُغْلَى)، بالبناء للفاعل، لا يقدر فيها مفعول محذوف، لأن الغرض نفي هذه الصفة عن النبي من غير نظر إلى تعلق بمفعول، كقولك: (هو يعطي ويمنع)، تريد إثبات هاتين الصفتين))^٣.

ويترجح عندي ما ذهب إليه ابن عادل إذ ليس الغرض منصّباً على ذكر مفعول، وإنما المعنى: ما صح له الغلول، فالمفعول من المتروك الذي لا يلتفت إلى إحضاره في الذهن، ولو قُيّد الفعل بالمال، ف قيل-مثلاً-: (يُغْلَى المال)، لأوهم ذلك أنه يجوز للنبي غلول غير المال من المغنم، وهو بخلاف المقصود قطعاً، إذ المراد نفي صفة الغلول عنه مطلقاً ومن ثم أخرج الفعل مخرج العموم.

ب-وجه جواز كون (يستنبئونك) في قوله تعالى: ((وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ؟)) متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل.

اختلف النحويون في (يستنبئونك) أهو متعدٍ إلى مفعول واحد أم إلى اثنين أم إلى ثلاثة؟ إذ ذهب مكي إلى أنه إذا كان بمعنى (يستخبرونك) كان متعدياً إلى مفعولين، الأول الكاف، وجملة الابتداء والخبر (أحق هو) سادة مسد الثاني. وإذا كان بمعنى (يستعلمونك) كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، وعليه يكون المفعول الأول الكاف، وجملة الابتداء والخبر سادة مسد المفعولين، لأن (أنبأ) إذا كان بمعنى (أعلم)، كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، يجوز الاكتفاء بواحد، ولا يجوز الاكتفاء باثنين دون الثالث، وإذا كان (أنبأ) بمعنى (أخبر)، تعدى إلى مفعولين، ولا يجوز الاكتفاء بواحد دون الثاني^٤. ووافقه ابن عطية إذ قال: والظاهر أنه يحتاج إلى ثلاثة مفاعيل، أحدها الكاف، والابتداء والخبر سد مسد المفعولين^٥. ورده أبو حيان، لأن (استعلم) لا يحفظ كونه متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، لا يحفظ (استعلمت زيدا عمراً قائماً)، فتكون جملة الاستفهام سادة مسد المفعولين^٦.

^١ ينظر التبيان ٣٠٦/١.

^٢ وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم، وقراءة الباقيين: (يُغْلَى) مبنياً للمفعول. ينظر النشر ١٨٣/٢، والإتحاف ١٨١.

^٣ اللباب ٢٣/٦.

^٤ يونس ٥٣.

^٥ ينظر مشكل إعراب القرآن ٣٤٨/١.

^٦ ينظر المحرر الوجيز ١٢٥/٣.

^٧ ينظر البحر المحيط ١٦٨/٥.

وذهب ابن عادل إلى جواز كون (يستنبئونك)، متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل ((ويكون التعدي إلى ثالث قد حصل بالسين، لأنهم نصوا على أن السين تعدي، فيكون الأصل: (عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا)، ثم تقول: (استعلمتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا)، إلا أن النحويين نصوا على أنه لا يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إلا (عَلِمَ) و(رَأَى) المنقولين بهمزة التعدي إلى ثالث، و(أَنْبَأَ، وَنَبَأَ، وَأَخْبَرَ، وَخَبَّرَ، وَحَدَّثَ))^١.

ت-مفعول (يَسْتَمِعُونَ) في قوله تعالى: ((أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ))^٢.

ذهب الزمخشري إلى أن مفعول (يستمعون) محذوف، والتقدير، يستمعون ما يوحى إلى الملائكة من علم الغيب^٣. وقدره أبو حيان: يستمعون الخبر بصحة ما يدعون من أنه شاعر وأن لله شركاء^٤. وذهب ابن عادل إلى أن ((الظاهر أنه لا يقدر له مفعول، بل المعنى: يوقعون الاستماع، أي: لهم قوة الاستماع من السماء حتى يعلموا أنه ليس برسول))^٥.

٦- النداء/ ناصب المنادى

ذهب الجمهور إلى أن المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف، وقدره ب (أدعو) أو (أنادي)، قال سيبويه: ((اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب))^٦.

وذهب ابن عادل إلى أن ذلك ((خطأ من وجوه: أحدها: أن قولنا: (أنادي زيدا) خبر يحتمل الصدق والكذب، وقولنا: (يا زيد) لا يحتملها. وثانيها: أن قولنا: (يا زيد) يقتضي أن زيدا منادى في الحال، و(أنادي زيدا) لا يقتضي ذلك. وثالثها: أن قولنا: (يا زيد) يقتضي صيرورة (زيد) مخاطبا هذا الخطاب، و(أنادي زيدا) لا يقتضي ذلك لأنك لا يمكن أن تخبر إنسانا آخر بأن (أنادي زيدا). ورابعها: أن قولنا: (أنادي زيدا) إخبار عن النداء، والإخبار عن النداء غير النداء))^٧.

ويبدو أن تقدير الجمهور لا يخلو من ضعف، وأهم مواطن الضعف فيه أن المعنى لا يتوقف على تقديره ب (أدعو أو أنادي)، وإنما هو تام من دون الحاجة إلى ذلك^٨. كما أنهم إذ قالوا بذلك أغفلوا

^١ اللباب ٣٥٢/١٠.

^٢ الطور ٣٨.

^٣ ينظر الكشف ٢٦/٤.

^٤ ينظر البحر المحيط ١٥٢/٨.

^٥ اللباب ١٤٣/١٨، وينظر التفسير الكبير ٢٦٣/٢٨.

^٦ الكتاب ٣٠٣/١. وينظر المقتضب ٢٠٢/٤.

^٧ اللباب ٤٠٧/١. وينظر التفسير الكبير ٩٢/٢.

^٨ ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ١١٢.

حقيقة مفادها أنك حين تنادي أحداً تعقبه بشيء تطلبه، ومن أجل ذلك دخل النداء في أسلوب الدعاء، ألا ترى أنك لا تقول (يا الله) و(اللَّهُمَّ) إلا أعقبت لفظ الجلالة بفعل أمر خرج إلى الالتماس، والرجاء، ونحو ذلك، وعليه تقول: (اللَّهُمَّ ارحمني وأعف عني) فإذا قلنا بتفسير الجمهور لم نصل إلى ما نريد^١. وبناء على ذلك نقول: إن الحالات المختلفة للمنادى تدل على أنه ليس هناك عامل لفظي أو معنوي أوجد الحركة الإعرابية، لأن الأداة هي هي، وما يطرأ من تغيير في الحركة الإعرابية إنما يحدث تبعاً للاسم الجائي بعدها، فـ (زيد)، و(عبد الله)، في نحو: (يا زيد) و(يا عبد الله) علماً، الأول جاء بعد الأداة مرفوعاً، والثاني منصوباً. ومرد ذلك الاختلاف في أغلب الظن إلى تطور صوتي محض إذ إن أداة النداء لا عمل لها، كأداة الاستفهام، ولكنها بطبيعة تركيبها الصوتي الطويل اضطرت المتكلم إلى الاستعانة بالفتحة المستعملة مع الأسماء المضافة تخفيفاً، لما فيها من طول وصعوبة النطق بحركة الضم^٢. ولعل ما يفسد تقدير (أنادي أو أدعو) قوله تعالى: ((وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَعَنَا))^٣ إذ يتعذر تقدير مثل ذلك العامل المزعوم، ولو سلمنا جدلاً بوجوده لأفسدنا المعنى.

٧- الاشتغال

أ- إعراب (الَّذِينَ كَفَرُوا) في قوله تعالى: ((فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذَّيْنَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا))^٤.

مذهب الجمهور جواز إعراب (الَّذِينَ كَفَرُوا) مفعولاً به منصوباً بفعل مقدر، على أن المسألة من باب الاشتغال إذ الفعل بعده قد عمل في ضميره^٥.

وخالف ابن عادل الجمهور، ((لأن (أما) لا يليها إلا المبتدأ، وإذا لم يليها إلا المبتدأ، امتنع حمل الاسم بعدها على اضممار فعل، ومن جوز ذلك قال بأنه يضمّر الفعل متأخراً عن الاسم ولا يضمّر قبله، قال: لتلا يلي (أما) الفعل، وهي لا يليها الأفعال البتة، فتقدر في قولك: (أما زيداً فُضِرْبَتْهُ): أما زيداً ضربت فُضِرْبَتْهُ، وكذا هنا يقدر: أما الذين كفروا أَعَذَّبُ فَأَعَذَّبَهُمْ، قدر العامل بعد الصلة، ولم يقدره قبل الصلة لما ذكرناه. وهذا ينبغي ألا يجوز لعدم الحاجة إليه مع ارتكاب وجه ضعيف جداً في أفصح الكلام))^٦.

^١ ينظر من أساليب القرآن ٤٢.

^٢ ينظر أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٧٨.

^٣ هود ٤٢.

^٤ آل عمران ٥٦.

^٥ ينظر التبيان ٢٦٦/١، والبحر المحيط ٤٧٥/٢.

^٦ اللباب ٢٧٢/٥-٢٧٣.

وعندي أن ما بعد (أما) لا يقتصر على المبتدأ، فربما كان مفعولاً أو ظرفاً، كما نبه على ذلك كل من الرضي^١، وابن هشام^٢، ثم إن الباحث يرى أن ثمة فرقاً بين رفع (الَّذِينَ كَفَرُوا) ونصبه، وذلك أنك ((تقدم المنصوب في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ، لأن المبتدأ مُتَحَدِّثٌ عنه، والحديث يدور عليه أساساً بخلاف المشغول عنه، فإن الحديث يدور على غيره أساساً. فالفرق بين قولنا: (محمدًا أكرمته)، و(محمدًا أكرمتُهُ) أنك بالرفع جعلت مدار الحديث محمدًا وجعلت إخبارك عنه، وهو مدار الاهتمام. أما الأولى فقد قدمت فيها محمدًا للاهتمام، قدمته لتتحدث عنه بدرجة أقل من العدة فإن الإخبار عن المتكلم ولكن قد يقتضي السياق ان تخص محمدًا بحديث))^٣. فأنت ترفع الاسم وتنصبه بحسب ما ترمي إليه من غرض، ومن ثم لم نجد معدلاً عن القول بوجوب نصب (الَّذِينَ كَفَرُوا) في الآية المباركة، والسياق يهدي إلى ذلك، قال تعالى: ((إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اذْكُرْ مَا كُنْتَ مَرِجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ فَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا))^٤. فأنت فأنت ترى أن مدار الكلام على الله تعالى الذي توفى عيسى عليه السلام، ورفع وطهره من الذين كفروا، وجعل الذين اتبعوه فوق الكافرين، فالكلام على الله تعالى أساساً، ولكن أريد تخصيص (الذين كفروا) بحديث وبشيء من الاهتمام فقدم ونصب. ولو رفع ما أدى هذا المؤدى ولكان الحديث منصَباً على الكافرين.

ب- إعراب (الَّذِينَ كَفَرُوا) في قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ))^٥.

ذهب الجمهور إلى جواز أن يكون (الَّذِينَ كَفَرُوا) منصوباً بفعل يفسره (فَتَعَسَا لَهُمْ)، كما

^١ ينظر شرح الرضي ١/١٧١.

^٢ ينظر مغني اللبيب ١/٨٢.

^٣ معاني النحو ٢/٥٥٥.

^٤ آل عمران ٥٥-٥٦.

^٥ محمد ٨/.

تقول: (زَيْدٌ جَدْعًا لَهُ)¹.

وخالف ابن عادل الجمهور، قال: وعندي أنه لا يجوز أن يكون (الَّذِينَ كَفَرُوا) منصوبًا بفعل يفسره (فَتَعَسَّأَ لَهُمْ)، ((لأن (لهم) لا يتعلق بـ (تعسًا)، إنما هو متعلق بمحذوف، لأنه بيان، أي: أعني لهم))².

ولابد من أن أسجل بهذا الصدد ملحوظة جديرة بالذكر، فأقول إن الجار والمجرور عند النحويين في نحو (تَعَسَّأَ لَهُمْ) و (سَقِيَأَ لَهُمْ)، وأمثال ذلك، خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذا الدعاء لهم³، فليس التقدير بمقتضى ذلك: (أعني لهم)، ثم إن تقدير المحذوف بـ (أعني) غير مسلم به، لأن (أعني) متعد بنفسه لا بحرف جر⁴. وبصرف النظر عن مثل هذه التقديرات أحسب أن (الذين كفروا) مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف، تقديره: (فتعسوا)، وقوله: (فتعسًا) منصوب بالخبر، وذلك على ما تقرر من أنك - إذ تقول (محمدًا أكرمته)، بالرفع، تجعل مدار الحديث محمدًا وتجعل إخبارك عنه هو مدار الاهتمام، في حين تجعل الإخبار في نحو: (محمدًا أكرمته) عن المتكلم، إلا أنك قدمت (محمدًا) ونصبته لغرض تخصيصه بحديث أو شيء من الاهتمام⁵. والذي يرشد إلى أن مدار الحديث منصوب على (الذين كفروا) السياق، إذ كان مفتتح السورة بالكلام عليهم، قال تعالى: ((الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ... ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ، كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوُثَاقَ، فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وَاِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا... وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَّأَ لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ))⁶.

٨- المفعول المطلق

أ- إعراب (سَعِيًّا) في قوله تعالى: ((ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعِيًّا))⁷.

¹ ينظر معاني القرآن للفراء ٥٨/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٨/٥، ومشكل إعراب القرآن ٦٧١/٢، والكشاف ٥٣٢/٣، والجامع لأحكام القرآن ٢٣٢/١٦.

² الباب ٤٣٥/١٧.

³ ينظر شرح الرضي ١١٧/١.

⁴ ينظر مغني اللبيب ٢٩٢/١.

⁵ ينظر معاني النحو ٥٥٥/٢.

⁶ محمد ١، ٣، ٤، ٨.

⁷ البقرة ٢٦٠.

ذهب أبو البقاء العكبري إلى أن (سَغِيًّا) مصدر مؤكَّد، قال: لأن السعي والإتيان متقاربان^١.

وعقَّب ابن عادل على ذلك بأنه بعيد، ((لان المصدر المؤكَّد لا يزيد معناه على معنى عامله))^٢.

ب- ناصب (غُفْرَانِكَ) في قوله تعالى: ((وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ))^٣.

ذكر ابن عادل أن في معنى الفعل الناصب لـ (غفرانك) مذهبين: الأول مذهب سيبويه أنه منصوب بفعل بمعنى الطلب، كأنه قيل: (اغفر غفرانك)، فاستغني بالمصدر عن الفعل، وذلك نظير (سقيًا ورعيًا)^٤. والثاني: مذهب الزمخشري أنه منصوب بفعل مضمر بمعنى الخبر، قال: يقال: (غُفْرَانِكَ لَا كُفْرَانِكَ)، أي: نستغفرك ولا نكفرك^٥.

وذهب ابن عادل إلى أن (غُفْرَانِكَ) مصدر وقع موقع الأمر فنُصب، ((لأنَّ هذه الصيغة لمَّا كانت موضوعة لهذا المعنى فقد كانت أدلَّ عليه، ونظيره: (حمدًا وشكرًا)، أي: احمد حمدًا واشكر شكرًا))^٦. وقد سبق ابن عادل إلى القول بشيء من ذلك الفراء^٧ وأبو الحسن الأخفش^٨.

والظاهر أنَّ نحو: (غُفْرَانِكَ) مصدر نائب عن فعل منصوب وقد خرج إلى معنى الدعاء، والسياق دال بما لا يدع مجالاً للشك على ذلك، فأنت- إذ تقول: (رَبِّي غُفْرَانِكَ) لا تخبر عن حصول الغفران إنما تدعو به، ونظير ما نحن بصدد أن تقول: (رَبِّي عَفْوَكَ وَرَحْمَتَكَ)، ومعناه: اغف عَفْوَكَ، وارحم رَحْمَتَكَ، فاخترل الفعل وبقي المصدر دالًّا عليه.

٩- المفعول لأجله

أ- (صِدْقَهُمْ) في قوله تعالى: ((قَالَ اللَّهُ: هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ))^٩ في قراءة^{١٠} من نصب (صِدْقَهُمْ).

^١ ينظر التبيان ٢١٣/١، والبحر المحيط ٣٠٠/١-٣٠١.

^٢ اللباب ٣٧٥/٤.

^٣ البقرة ٢٨٥.

^٤ ينظر الكتاب ١٦٤/١.

^٥ ينظر الكشاف ٤٠٧/١.

^٦ الصواب: (لَمَّا كانت موضوعة لهذا المعنى كانت أدلَّ عليه). وذلك لأن جواب (لَمَّا) لا يفترن بالفاء، لأنها تحول بين (لَمَّا) وعاملها الذي هو الجواب.

^٧ اللباب ٥٢٩/٤.

^٨ ينظر معاني القرآن ١٨٨/١.

^٩ ينظر معاني القرآن ١٩٢/١.

^{١٠} المائدة ١١٩.

^{١١} ينظر البحر المحيط ٦٣/٤.

ذهب أبو البقاء العكبري وأبو حيان إلى أن (صِدَقَهُمْ) منصوب على أنه مفعول لأجله^١.

ويرى ابن عادل أنه لا يجوز ذلك، ((لأنه فات شرط من شروط النصب، وهو اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعل النفع غير فاعل الصدق، وليس لقائل أن يقول، ينصب بـ (الصادقين)، فكأنه قيل: الذين يصدقون لأجلهم صدقهم، فيلزم اتحاد الفاعل، لأنه يؤدي إلى أن الشيء علة لنفسه))^٢.

وأحسب أنه يجوز أن يُكتفى في المفعول لأجله بشرطين، الأول: كونه مصدرًا، والثاني: كونه مفيدًا للتعليل. وهذا هو مذهب سيبويه^٣. وعليه ليس ثم مسوِّغ لوضع مزيد من القيود مادام الاستقراء جاء بخلاف ما زعم النحويون، فاتحاد الحدث والمصدر في الفاعلية مردود بنحو قوله تعالى: ((هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا))؛ إذ فاعل الإراءة هو الله تعالى، في حين أن فاعل الخوف والطمع هم المخاطبون. ويسري ذلك على ما اشترط من توافق زمن الحدث والمصدر، فإنه يصح مثلاً أن يقال: (أحضرتُ حقائبي أمس استعدادًا للسفر غدًا). ومن هذا المنطلق يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((ولا أرى سببًا مقبولاً في منع نحو: (قَصَدْتُ مَكَّةَ أداءً لِفَرِيضَةِ الْحَجِّ)، فزمن القصد غير زمن أداء الفريضة، قال تعالى: ((وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ))^٤، ومعلوم أن هداية الناس ليست مقارنة لوقت الإنزال، وإنما هي بعده، وكذلك الإنجيل...))^٥.

ب- عامل النصب في (ابتغاء) في قوله تعالى: ((وَأِمَّا تُغْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا))^٦.

ذهب أبو حيان إلى أن العامل في المفعول لأجله (ابتغاء) هو فعل الشرط (تُغْرِضَنَّ)، ومنع أن يكون منصوبًا بجواب الشرط، قال: لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها^٧.

وذهب ابن عادل إلى أنه يجوز أن يعمل جواب الشرط في المفعول لأجله (ابتغاء)، ((لأنه قد

^١ ينظر التبيان ١/٤٧٨، والبحر المحيط ٤/٦٣.

^٢ اللباب ٧/٦٢٧.

^٣ ينظر الكتاب ١/١٨٤، وجمع الهوامع ٣/١٣٢.

^٤ الرعد ١٢.

^٥ آل عمران ٣-٤.

^٦ معاني النحو ٢/٦٥٤.

^٧ الإسراء ٢٨.

^٨ ينظر البحر المحيط ٦/٣٠-٣١.

ثبت ذلك في نحو قوله تعالى: ((فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ))^١، لأن (اليقيم) منصوب بما بعد فاء الجواب^٢.

ت- (القِسْطُ) في قوله تعالى: ((وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ))^٣.

ذهب أبو حيان إلى جواز إعراب (القِسْطُ) مفعولاً لأجله، أي لأجل القسط^٤.

وخطأ ابن عادل أبا حيان، ((لأن المفعول له إذا كان معرفاً بـ (أل) يقل تجرده من حرف العلة، تقول: (جئت للإكرام)، ويقل: (جئت للإكرام))^٥.

١٠- المفعول فيه

أ- إعراب (أرضاً) في قوله تعالى: ((اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا))^٦.

مذهب ابن عطية أن أرضاً منصوب على إسقاط الخافض، أي: في أرض، قال: ولا يجوز نصبها على الظرفية، لأن الظرف ينبغي أن يكون مبهماً و(أرضاً) ليست كذلك، بل هي أرض مقيدة بأنها بعيدة أو قاصية فزال بذلك إبهامها^٧. ووافقه أبو حيان إذ قال: لو قلت: (جلستُ داراً بعيدة أو مكاناً بعيداً) لم يصح إلا بوساطة (في)، ومن ثم لم يجز حذفها إلا في ضرورة شعر أو مع (دخلت)^٨.

وذهب ابن عادل إلى أن (أرضاً) منصوبة على الظرفية ((إذ الظرف المبهم عبارة عما ليس له حدود ولا أقطار تحويه، و(أرضاً) في الآية الكريمة من هذا القبيل))^٩.

ب- العامل في (يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ) في قوله تعالى: ((إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ، مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ))^{١٠}.

ذهب مكي إلى أن العامل في (يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ) هو (واقع)، ومنع أن يكون (يوم) معمولاً لـ (دافع)، معللاً ذلك المنع تعليلاً بناه على وفق ما تقتضيه الصنعة الإعرابية لا المعنى، إذ ذكر أن المنفي

^١ الضحى / ٩.

^٢ الباب ١٢/ ٢٦٤- ٢٦٥. وينظر الكشاف ٤٤٧/ ٢.

^٣ الأنبياء / ٤٧.

^٤ ينظر البحر المحيط ٣١٦/ ٦.

^٥ الباب ١٣/ ٥١٠.

^٦ يوسف / ٩.

^٧ ينظر المحرر الوجيز ٢٢٢/ ٣.

^٨ ينظر البحر المحيط ٢٨٣/ ٥.

^٩ الباب ١١/ ٢٥. وينظر الكشاف ٣٠٥/ ٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤/ ٢.

^{١٠} الطور / ٧- ٩.

لا يعمل فيما قبل النافي، إذ لا يقال (طعامك ما زيد آكلًا)، رفعت (آكلًا) أو نصبته أو أدخلت عليه الباء^١. في حين ذهب الحوفي^٢ وأبو البقاء العكبري إلى جواز أن يكون العامل هو (دافع)^٣.

وذهب ابن عادل إلى أن العامل هو (واقع)، ومنع أن يكون العامل (دافع)، كما هو مذهب مكي، إلا أنه وجّه ذلك توجيهًا مختلفًا، قال: وقد يقال: إن وجه المنع من ذلك الوهم من أن ((يفهم أن أحدًا يدفع العذاب في غير ذلك اليوم. والغرض أن عذاب الله لا يدفع في كل وقت، وهذا أمر مناسب قد ذكر مثله كثير، ولذلك منع بعضهم أن ينتصب: ((يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ)) بقوله: ((وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ قَدِيرٌ))^٤، لنلا يفهم منه ما لا يليق^٥.

وعندي أن فيما قاله مكي نظرًا لأن تنظيره بنحو: (طعامك ما زيد آكلًا) ليس مطابقًا لقوله تعالى: ((مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ))، إذ إن العامل والمعمول في الآية المباركة قد وقعا بعد حرف النفي وفي حيّزه بخلاف ما مثّل به. وأكبر الظن أن المعنى الذي التقطه ابن عادل حسن جدًا متساق مع ما رمت إليه الآية الكريمة، وهو أن عذاب الله لا يمكن دفعه في كل وقت، وليس ذلك مقصورًا على يوم المور. ولو كان (دافع) ناصبًا للظرف لتبادر إلى الذهن أن هناك من يدفع عذاب الله في غير ذلك اليوم. ولدفع مثل هذا الوهم تعين أن يتعلّق الظرف بـ (واقع).

ت- عامل الظرف (إذا) في قوله تعالى: ((أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ؟))^٦.

ذكر ابن عادل أن النحويين ذكروا في عامل الظرف (إذا) عدة أوجه، نلخصها بما يأتي: الأول: أنه (بعثر)، وعليه مكي^٧، والمبرد، والقرطبي^٨. والثاني: أنه محذوف، والتقدير: إذا بعثر ما في القبور جوزوا. والثالث: أنه (يعلم)، وعليه أبو البقاء العكبري^٩. والرابع: أنه مفعول (يعلم) المحذوف، أي: أفلا يعلم ماله إذا بعثر. وعليه أبو حيان^{١٠}.

^١ ينظر مشكل إعراب القرآن ٦٩٠/٢.

^٢ ينظر البحر المحيط ١٤٧/٨.

^٣ ينظر التبيان ١١٨٣/٢.

^٤ آل عمران ٣٠/.

^٥ آل عمران ٢٩/.

^٦ اللباب ١١٨/١٨.

^٧ العاديات ٩/.

^٨ ينظر مشكل إعراب القرآن ٨٣٦/٢.

^٩ ينظر الجامع لأحكام القرآن ١١١/٢٠.

^{١٠} ينظر التبيان ١٣٠٠/٢.

^{١١} ينظر البحر المحيط ٥٠٥/٨.

ومذهب ابن عادل مذهباً مخالفاً لجمهور النحويين إذ ذكر أن الفعل (يعلم) عامل ((في إذا)) على سبيل أن ((إذا)) مفعول به لا ظرف، إذ التقدير: أفلا يعرف وقت بعثرة القبور، يعني أن يقر بالبعث ووقته، و((إذا)) قد تصرفت وخرجت عن الظرفية، ولذلك شواهد كثيرة^١.

والظاهر أن ابن عادل ينحو منحى ابن مالك، إذ إنه يجيز أن تفارق ((إذا)) الظرفية فتقع مفعولاً به^٢.

ومهما يكن من أمر فعندي على بعض تلك الآراء ملاحظات:

١- أما المذهب الذي يقضي بأن ((إذا)) شرطية فلا أراه مستقيماً، لأن المعنى ينبو عنه، وإلا فأى معنى في: ((أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور جوزوا))؟! وأين مفعول (يعلم) بمقتضى هذا التقدير؟ ثم ألا ترى أن المعنى يفسد لو أننا قدرنا مفعولاً به، أصبح أن يقال: أفلا يعلم مآله إذا بعثر ما في القبور جوزوا؟!.

٢- أما ما قيل من أنه (يعلم) فغير سديد، إذ ليس المقصود أن يعلم الإنسان في ذلك الوقت إنما يراد ذلك في الدنيا^٣.

٣- وأما ما قيل من أنه مفعول به لا ظرف فليس بمتضح إذ فيه إخراج لـ ((إذا)) عن الظرفية، وهو ما لم يثبت استقراء كلامهم.

٤- وأخيراً أحسب أن أبا حيان محق في استظهاره إعمال مفعول (يعلم) المحذوف في ((إذا))، وهو رأي يتناغم فيه المعنى والصناعة، وبمقتضى ذلك تكون ((إذا)) ظرفية فحسب.

١١- الاستثناء

الاستثناء في ((إِلَّا اتَّبَعَ الظَّنُّ)) في قوله تعالى: ((مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَعَ الظَّنُّ))^٤.

مذهب جمهور النحويين أن الاستثناء الوارد في الآية المباركة منقطع، لأن ((اتَّبَعَ الظَّنُّ)) ليس من جنس العلم^٥.

ومذهب ابن عادل جواز أن يكون هذا الاستثناء متصلاً، وذلك لأن ((العلم قد يطلق على الظن، فيكون من جنسه، كقوله تعالى: ((الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ))^٦، وأراد (يَعْلَمُونَ)، وقوله: ((حَتَّى

^١ اللباب ٢٠/٤٦٧.

^٢ ينظر مغني اللبيب ١/١٢٩، وجمع الهوامع ٣/١٧٨-١٧٩.

^٣ ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٢٩.

^٤ النساء ١٥٧.

^٥ ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/١٢٨، والكشاف ١/٥٨٠، والتبيان ١/٤٠٦، والجامع لأحكام القرآن ٦/٨، والبحر المحيط ٣/٣٩٠-٣٩١.

وقوله: ((حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَرَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا))^٢، أي: تَيَقَّنُوا، وقوله: ((وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا))^٣، وإذا كان يصح إطلاقه عليه صار الاستثناء متصلاً^٤.

١٢- الحال

أ- إعمال الأحرف المشبهة في الحال

مذهب سيبويه قصر ما يعمل في الحال من الأحرف المشبهة بالفعل على (كأن، ولعل، وليت)، جاء في (الكتاب): ((وكذلك إذ قلت (ليت هذا زيد قائماً)، و(لعل هذا زيداً ذاهباً)، و(كأن هذا بشرٌ منطلقاً)، إلا أن معنى (أنّ ولكن)، لانهما واجبتان، كمعنى: (هذا عبدُ الله منطلقاً)، وأنت في (ليت) تمنّاه في الحال، وفي (كأن) تشبّه إنساناً في حال ذهابه، كما تمنيته إنساناً في حال قيام، وإذا قلت: (لعل)، فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب))^٥. وعلى هديه سار جمهور النحويين^٦.

ومذهب ابن عادل جواز أن تعمل (أنّ) في الحال، إذ قال: إن النحويين ((أجازوا في (ليت) أن تعمل في الحال، وكذا (كأن))، لما فيها من معنى الفعل، وهو التمني والتشبيه، فكان ينبغي أن يجوز ذلك في (أنّ) لما فيها من معنى التأكيد))^٧.

وعندي أنه لا مساعٍ مقبولاً لشطر هذه الأحرف إلى ما يعمل في الحال وما لا يعمل، ما دامت هذه الأحرف مشبهة بالفعل عندهم. وأيضاً فإن النحويين لم يضعوا بين أيدينا تعليلاً منطقياً يمكن بمقتضاه تفسير انتصاب الحال بعد هذه الأحرف. والذي يتجه لي أن الجملة لما أخذت حظها من طرفي الإسناد انتصب ما عداها على الفضلة، يدلك على ذلك قولنا: (ما شأنك قائماً؟)، و(بكم ثوبك مصبوغاً؟)، و(هذا محمدٌ ماشياً). فأَيُّ عامل في أضراب تلك؟ ويعزز هذا الظن أنك تقول: (هذا محمدٌ مقبلاً) و(ليت هذا محمدٌ مقبلاً)، و(مقبلاً) منتصب على الحالية، سواء أدخلت (ليت) على الجملة أم لم تدخل. وهذا يدل على أنه ليس لهذه الأحرف عمل في الحال البتة.

ب- إعراب (وَلَا يَخَافُونَ) في قوله تعالى: ((يَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ))^٨ حالاً.

^١ البقرة / ٤٦.

^٢ يوسف / ١١٠.

^٣ الكهف / ٥٣.

^٤ اللباب ١١٥/٧.

^٥ الكتاب ٢٨٧/١.

^٦ ينظر المقتضب ٣٠١/٤، والخصائص ٢٧٧/٢-٢٧٨، وشرح المفصل ٥٦/٢، وشرح الرضي ٢٠٠/١-٢٠١.

^٧ اللباب ١٤٣/٣.

^٨ المائدة / ٥٤.

ذهب الزمخشري وأبو حيّان إلى أن الواو في (ولا يخافون) واو الحال، وعليه تكون جملة (لا يخافون) حالاً من فاعل (يجاهدون)^١.

وخطأ ابن عادل الزمخشري وأبا حيّان، لأن ذلك لا يتمشى مع ما نص عليه النحويون من ((أن المضارع المنفي بـ (لا) و (ما) كالمثبت في أنه لا يجوز أن تباشره واو الحال، وهذا، كما ترى، مضارع منفي بـ (لا)، إلا أن يقال: إن ذلك الشرط غير مجمع عليه، ولكن العلة التي منعوا لها مباشرة (الواو) للمضارع المثبت موجودة في المضارع المنفي بـ (لا) و (ما)، وهي أن المضارع المثبت بمنزلة الاسم الصريح، فإنك إذا قلت: (جاء زيدٌ يضحكُ) كان في قوة (ضاحكاً)، و(ضاحكاً) لا يجوز دخول (الواو) عليه، فكذلك ما أشبهه، وهو في قوته، وهذه موجودة في المنفي، فإن قولك: (جاء زيدٌ ما يضحكُ) في قوة (غير ضاحك)، و(غير ضاحك) لا تدخل عليه الواو، إلا أن هذا يشكل بأنهم نصوا على أن المنفي بـ (لم) و(لما) يجوز فيه دخول الواو، مع أنه في قولك: (قام زيدٌ لم يضحكُ) بمنزلة (غير ضاحك)، ومن دخول الواو قوله تعالى: ((أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ))^٢، ونحوه))^٣.

ويغلب في ظني أن تأويل المضارع بالمفرد لا يتأتى إلا على حسابان المعنى، لأن ثمة فرقاً بين قولك: (جاء الطفل باكياً)، و(جاء الطفل يبكي)، إذ إن التعبير بالاسم يدل على الثبوت في حين يدل التعبير بالفعل على التجدد والحدوث. فمن الإجحاف أن نسوي بينهما. ثم إن بعض الجمل يتعذر تأويلها بمفرد، وفي ذلك يقول ابن هشام: ((ومما يشكل قولهم في نحو: (جاء زيدٌ والشمسُ طالعةً)، أن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحلُّ إلى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول))^٤.

^١ ينظر الكشف ٦٢٣/١، والبحر المحيط ٥١٣/٣.

^٢ البقرة ٢١٤.

^٣ اللباب ٣٩٤/٧.

^٤ مغني اللبيب ٦٠٦/٢.

ت-ربط الجملة الحالية بالاسم الظاهر

روابط الجملة الحالية إما الواو والضمير وذلك نحو قوله تعالى: ((لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى))^١، أو الواو فقط نحو قوله تعالى: ((لَنْ أَكَلَهُ الدُّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ))^٢، أو الضمير فقط نحو قوله تعالى: ((تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ))^٣. هذا هو مذهب الجمهور^٤.

ومذهب ابن عادل جواز أن يكون الاسم الظاهر من روابط الجملة الحالية، إذ ذكر في سياق كلامه على قوله تعالى: ((مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ))^٥ أن (يَقُولُ الْكَافِرُونَ) حال من الضمير في (مُهْطِعِينَ)، ((وإنما جاز ذلك لأن الكافرين هم الضمير في المعنى، فيكون ذلك من باب الربط بالاسم الظاهر، كأنه قيل: (يقولون: هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ)، وإنما أبرزهم تشنيعاً عليهم بهذه الصفة القبيحة))^٦.

وأرى أن (يقول الكافرون) جملة مستأنفة وليست حالية، إذ لا بد من أن تشمل الجملة الواقعة حالاً على ضمير يعود على صاحب الحال، لئلا يظن ظان أنها مستقلة أو منقطعة عما قبلها، قال ابن يعيش: ((إنما يلزم أن تأتي بما يعلق الجملة الثانية بالأولى، لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالاً فلا بد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به، لئلا يتوهم أنها مستأنفة، وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو وإما ضمير يعود منها إلى ما قبلها))^٧.

١٣- التمييز

إعراب (كُفَرًا) في قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا))^٨ تمييزاً. ذهب أبو حيان إلى أن (كُفَرًا) في الآية المباركة تمييز منقول من الفاعلية، والأصل: ثم ازداد كفرهم^٩.

^١ النساء / ٤٣.

^٢ يوسف / ١٤.

^٣ الزمر / ٦٠.

^٤ ينظر شرح المفصل ٦٥/٢-٦٦، ومغني اللبيب ٦٥٦/٢.

^٥ القمر / ٨.

^٦ اللباب ٢٤٢/١٨.

^٧ شرح المفصل ٦٦/٢.

^٨ آل عمران / ٩٠.

^٩ ينظر البحر المحيط ٥١٩/٢.

وذهب ابن عادل إلى أنه مفعول به، ((إذ المعنى على أنه مفعول به، وذلك أن الفعل المتعدي لاثنتين إذا جُعل مطاوعاً نقص مفعولاً، وهذا من ذاك، لأن الأصل: (زِدْتُ زَيْدًا خَيْرًا فَازداده)، وكذلك أصل الآية الكريمة: زَادَهُمُ اللَّهُ كُفْرًا فَازدادوه))^١.

ويغلب على الظن أن إعراب (كُفْرًا) تمييزاً هو المناسب لسياق الآية المباركة، وذلك أن المعنى: ازداد كفرهم، إلا أنه عدل عن ذلك فاسند الفعل إليهم ونصب (كُفْرًا) إشارة إلى تمكن الكفر منهم ورسوخه فيهم، إذ في ذلك فرط تأكيد ومبالغة في استيلاء الكفر واستحواذه عليهم ولا سيما أن هذا الكفر جاء بعد الإيمان، وهو أشد تمكناً ورسوخاً. جاء في (دلائل الإعجاز): ((إنك تقول: (اشتعل البيت ناراً)، فيكون المعنى أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول وأنها قد استولت عليه وأخذت في طرفيه ووسطه. وتقول: (اشتعلت النار في البيت) فلا يفيد ذلك، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه وإصابتها جانباً منه. فأما الشمول وأن تكون قد استولت على البيت وابتزته فلا يعقل من اللفظ البتة))^٢.

١٤- الإضافة/ معنى الإضافة

مذهب الجمهور أن الإضافة لا تخلو من أن تكون إما بمعنى اللام، وذلك نحو: (كتاب زيد)، أي: كتاب لزيد، أو تكون بمعنى (من)، وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف، وذلك نحو: (خاتم فضة)، أي: خاتم من فضة، أو تكون بمعنى (في)، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، وذلك نحو قوله تعالى: ((بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ))^٣، أي في الليل والنهار^٤.

وذكر ابن عادل أن المشهور أن الإضافة إما أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى (من)، قال: وكونها بمعنى (في) غير صحيح. وأما قوله تعالى: ((مَكْرُ اللَّيْلِ)) فلا دلالة فيه، لأن هذا من باب البلاغة، وهو التجوز في أن جعل ليلهم ونهارهم مكرين، مبالغة في كثرة وقوعه منهم فيهما، فهو نظير قولهم: (نهاره صائمٌ وليله قائمٌ)، وقول الشاعر في ذلك البيت:

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي بَطْنٍ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ

لما كانت هذه الأشياء يكثر وقوعها في هذه الظروف، وصفوها بها مبالغة في ذلك، وهو مذهب حسن

^١ اللباب ٣٧٩/٥.

^٢ دلائل الإعجاز ١٠١.

^٣ سبأ ٣٣/

^٤ ينظر شرح ابن الناظم ١٤٧، وشرح الرضي ٢٧٢/١، وارتشاف الضرب ٥٠٢/٢، وشرح اللوحة البدرية ٢٧٠/٢.

^٥ لم أقف على قائله. وهو من شواهد الكتاب ٨٠/١، والمقتضب ٣٣١/٤.

مشهور في كلامهم))^١.

وأكبر الظن أن الإضافة ليست على تقدير حرف، إذ قد يصح تقدير حرف في تعبير معين، في حين يمتنع تقدير أي حرف في تعبير آخر، وما صح تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدّر، فالإضافة أعم من أن تكون بمعنى حرف. ومما يدل على ذلك امتناع إظهار أي من هذه الحروف في قسم من التعبيرات، وذلك نحو: (جئتُ مع محمدٍ)، و(عند محمدٍ مالٌ)، و(خرجَ جميعُ الرجالِ). ومما يؤكد ضعف مذهبهم أن الأولى أن يكون التقدير أحياناً على غير ما نصوا عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ((يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ))^٢، فهو على تقدير اللام عندهم، وتقدير (من) أرجح وأولى. أي: حذراً من الموت، وهم لا يقدرونه بـ (من)، لأن المضاف إليه ليس جنساً للمضاف. ويعضد ذلك أن المعنى يتغير عند التقدير، إذ تصبح المعرفة نكرة، فلو قدرت نحو: (هذه دارٌ خالدٍ) باللام، لكان التقدير: هذه دارٌ لخالدٍ، والأولى معرفة والثانية نكرة^٣.

١٥- التضمين

التضمين عند العلماء اشتراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطائه حكمه، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين^٤.

وكان ابن جني قد فطن بما وهب من نظر ثاقب ودقة ملاحظة إلى هذا الفن، ومن ثم تجده قد نبه عليه وتوسع في إيضاحه وأكثر في التمثيل له. جاء في (الخصائص): ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الفعل الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه، وذلك كقول الله عز اسمه: ((أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ))^٥، وأنت لا تقول: تقول: (رفثتُ إلى المرأة)، وإنما تقول: (رفثتُ بها أو معها)، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى (الإفشاء)، وكنت تعدي (أفضيت) بـ (إلى)، كقولك: (أفضيتُ إلى المرأة) جئتُ بـ (إلى) مع (الرفث) إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه...))^٦.

^١ الباب ١/١٩١.

^٢ البقرة / ١٩.

^٣ ينظر معاني النحو ١١٣-١١٦.

^٤ ينظر مغني اللبيب ٨٩٧/٢، والكلبيات ٢٤-٢٦.

^٥ البقرة / ١٨٧.

^٦ الخصائص ٣١٠/٢. وينظر شرح المفصل ١٥/٨.

والقول بالتضمنين مظنة نزاع بين النحويين، إذ ذهب إليه جمهور البصريين، في حين ذهب الكوفيون إلى التوسّع في المعاني التي تؤديها حروف الجر، ومن ثم نجد إنابة بعض حروف الجر عن بعضها أمراً سائغاً عندهم. وقد حملوا على ذلك كثيراً من الشواهد الفصيحة، ومن ذلك أنهم جعلوا (من) في قوله تعالى: ((وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا))^١، بمعنى (على) والباء في قوله تعالى: ((عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ))^٢ بمعنى (من)^٣.

ورأي ابن عادل في مسألة التضمنين متساوق مع رأي جمهور البصريين، وقد نصّ على هذا المعنى في معرض كلامه على قوله: ((وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ))^٤، إذ نقل في (على) مذهبين: الأول: أن تكون بمعنى (في) أي في زمن ملكه. والثاني: أن يكون (تتلو) مضمناً معنى (تتقول)، ثم قال: ((وهذا الثاني أولى، فإن التجوز في الأفعال أولى من التجوز في الحروف، وهو مذهب البصريين))^٥. وعاد ليؤكد هذا المعنى في أثناء كلامه على قوله تعالى: ((سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ))^٦ إذ صرف (سأل) إلى معنى (دعا)، واستبعد أن تكون الباء بمعنى (عن)، وإنما ساغ عنده التجوز في الفعل لقوته دون الحرف^٧.

وقد بثّ ابن عادل في أثناء تفسيره طرفاً من مسائل هذا الباب، إذ عمد إلى صرف كثير من معاني مفردات الكتاب العزيز إلى معاني أخرى، وذلك إذا دلّله الاستقراء على عدم اطراد تعلق حرف ما بهذا الفعل أو ذاك، واتخذ التضمنين عنه صوراً متعددة، فقد يضمن الفعل اللازم معنى فعل لازم، وقد يضمن الفعل اللازم معنى فعل متعدٍ، بيد أن الذي يلفت النظر أنه كثيراً ما يحمل بعض الأفعال على التضمنين، وإن كانت هذه الأفعال غير مقترنة بحرف جر. وسيتضح ذلك جلياً في الصفحات القابلة.

وعلى أية حال فالكتاب زاخر بهذا اللون من ألوان التعبير، وهو أمر ينم على العناية التي أولاها ابن عادل هذا الفن، وقد أضربت صفحاً عن استقصاء جميع ما سطره بين دفتي تفسيره من مسائل هذا

^١ الأنبياء / ٧٧.

^٢ الإنسان / ٦.

^٣ ينظر مغني اللبيب ١/ ١٥٠-١٥١، وجمع الهوامع ٤/ ٢١٥، وحاشية الخضري ١/ ٢٢٨-٢٢٩، ومعاني النحو ٦/ ٣.

^٤ البقرة / ١٠٢.

^٥ اللباب ٢/ ٣٢٤.

^٦ المعارج / ١.

^٧ ينظر اللباب ١٩/ ٣٤٨.

الباب إذ كان ذلك أمرًا بعيد المنال، ومن ثم وجدتني أقف عند حد التمثيل، ولا أتجاوزه، وفيما يأتي أضع بين يدي القارئ أمثلة من مسائل هذا الميدان.

١- ذكر ابن عادل أن (خلا) يتعدى بالباء، وقد يتعدى بـ (إلى)، وإنما تعدى بـ (إلى) في قوله تعالى: ((وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ))^١ لمعنى بديع، وهو أنه إذا تعدى بالباء احتمل معنيين أحدهما: الانفرد، والثاني: السخرية والاستهزاء، تقول: (خلوتُ به) أي: سخرت منه، وهو من قولك: (خلا فلانٌ بعرض فلانٍ) أي عبث به. وإذا تعدى بـ (إلى) كان نصًّا في الانفرد فقط. ويجوز أن يكون (خلا) قد ضمَّن معنى (صرف)، فتعدى بـ (إلى)، والمعنى: صرفوا خلاهم إلى شياطينهم، أو تضمن معنى (ذهبوا وانصرفوا)^٢.

٢- ولما تناول قوله تعالى: ((وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً))^٣. ذهب إلى أن أن الفعل (نؤمن) تعدى باللام دون الباء، إما لأن التقدير: لن نؤمن لأجل قولك، وإما لأن الفعل قد ضمَّن معنى الإقرار، أي نقر لك بما ادَّعيتَه^٤.

٣- وعندما عرض لقوله تعالى: ((وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ))^٥ جوز أن يضمن (تطوَّع) معنى فعل متعدٍّ، أي: من فعل خيرًا متطوعًا به، أو يكون (خيرًا) منصوبًا بإسقاط الخافض، أو يكون نعتًا لمصدر محذوف، أي تطوعًا خيرًا^٦.

٤- وحمل الفعل (قاتل) في قوله تعالى: ((وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ))^٧، على التضمين، أي: بالغوا في القتال في نصرة دين الله تعالى، وجوز تقدير مضاف أي: في نصرة سبيل الله^٨. والأحسن عندي أن تكون (في) للتعليل، ومن ثم يكون المعنى: وقاتلوا لأجل سبيل الله أي دينه.

^١ البقرة / ١٤.

^٢ ينظر اللباب ١/ ٣٦٠.

^٣ البقرة / ٥٥.

^٤ ينظر اللباب ٢/ ٨٤-٨٥. والتبيان ١/ ٦٤.

^٥ البقرة / ١٥٨.

^٦ ينظر اللباب ٣/ ٩٩.

^٧ البقرة / ١٩٠.

^٨ ينظر اللباب ٣/ ٣٣٩-٣٤٠.

٥- وأجاز أن يكون الفعل (أَلْقَى) في قوله تعالى: ((وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ))^١ مضمناً معنى الإفضاء، أي: ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة^٢، والأظهر عندي أن يكون المفعول محذوفاً، فيكون المعنى: ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم^٣، والباء في هذا الموطن تفيد الاستعانة مع السببية.

٦- ومما أدخله ابن عادل في هذا الميدان بعض الأفعال غير المقتربة بحرف جر، ومنه قوله تعالى: ((وَأِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ))^٤، إذ جَوَزَ أن يَضْمَنَ (عزم) معنى (نوى)^٥، ومنه: ((وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ))^٦، إذ جَوَزَ أن يكون (عقدة) مفعولاً به، على أن يكون (عزم) مضمناً معنى (تنووا أو تباشروا)، أو يكون منصوباً على نزع الخافض، أي: (على) لأن (عزم) يتعدى بها^٧.

٧- وجوز أن يكون الفعل (رَفَعَ) في قوله تعالى: ((وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ))^٨ مضمناً معنى (بَلَّغَ)، فيكون (درجات) مفعولاً ثانياً لـ (رفع)، أو يكون منصوباً على نزع الخافض، وذلك يحتمل أن يكون (على) أو (في) أو (إلى)^٩.

٨- وعندما عرض لقوله تعالى: ((وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ))^{١٠}، جَوَزَ أن يكون (تأكلوا) مضمناً معنى (تضموا)، كأنه قيل: ولا تضموها إلى أموالكم آكلين لها وهو توجيه العلامة الزمخشري^{١١}، أو تكون (على) على بابها، وهي ومجرورها متعلقة بمحذوف على أنه حال، أي مضمومة أو مضافة إلى أموالكم^{١٢}. وعندي أن في القول بأن (على) ومجرورها متعلقة بمحذوف يقع حالاً نظراً أي نظر، وذلك أن هذا التقدير يفضي إلى تقييد النهي عن أكل أموال اليتامى بحال كونها مضمومة أو مضافة إلى أموال الأكلين، في حين أن مقتضى الآية المباركة النهي عن أكل مال اليتيم مطلقاً.

^١ البقرة/ ١٩٥.

^٢ ينظر اللباب ٣/ ٣٥٢-٣٥٣.

^٣ ينظر مغني اللبيب ١/ ١٤٧-١٤٨.

^٤ البقرة/ ٢٢٧.

^٥ ينظر اللباب ٤/ ١٠٤، والتبيان ١/ ١٨٠.

^٦ البقرة/ ٢٣٥.

^٧ ينظر اللباب ٤/ ٢٠٦.

^٨ البقرة/ ٢٥٣.

^٩ ينظر اللباب ٤/ ٣٠٤.

^{١٠} النساء/ ٢.

^{١١} ينظر الكشاف ١/ ٤٩٥، ومغني اللبيب ٢/ ٨٩٨.

^{١٢} ينظر اللباب ٦/ ١٥٤.

٩-ومنه أنه جَوَزَ أَنْ يَضْمَنَ (يَظْلُمَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ))^١ معنى: (ينقص أو يغصب)، وعليه يكون (مِثْقَالُ ذَرَّةٍ) منصوبًا على أنه مفعول ثانٍ لـ (يظلم)، والأول محذوف، والأصل: إن الله لا يظلم أحدًا مِثْقَالُ ذَرَّةٍ. أو يكون نعتًا لمصدر محذوف، أي: لا يظلم أحدًا ظلمًا وزن ذرة^٢. والأظهر أن يكون كل من معنى المفعولية والمصدرية مرادًا، فيكون ذلك من باب التوسع في المعنى، فكان المعنى: إن الله لا يظلم أحدًا مِثْقَالُ ذَرَّةٍ من العمل، ولا يظلم أحدًا مِثْقَالُ ذَرَّةٍ من الظلم، فأوجز ذلك بأقرب طريق وأخصره إذ قال: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ))، فجمع بين معنيي المفعولية والمصدرية.

١٠-وتعلق (على) بـ (أَذَلَّةٍ) في قوله تعالى: ((أَذَلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ))^٣، وإن كان يتعدى باللام لأنه ضمن معنى الحنو والعطف، والمعنى عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع^٤.

١١-وذكر أن (علم) في قوله تعالى: ((أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ))^٥ تعدى بالباء، لأنه تضمن معنى الإحاطة^٦. والذي يتجه أن ليس ثمة مسوغ للتضمن، وذلك أن اسم التفضيل إذا كان من فعل يفهم يفهم منه العلم أو الجهل تعدى إليه اسم التفضيل المصوغ منه بالباء، وذلك نحو: (أنا أعلم به، وأدري به، وأعرف به، وأجهل به)^٧.

١٢-وذهب إلى أن (يقضي) في قوله تعالى: ((إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضِي الْحَقَّ))^٨، يجوز أن يضمن معنى (ينفذ)، فيكون (الحق) منصوبًا على المفعولية، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف، أي يقضي القضاء الحق، ويجوز أن يكون منصوبًا على نزع الخافض، أي: يقضي بالحق^٩. والتوجيهان الأخيران قال بهما الإمام الزمخشري^{١٠}.

^١ النساء/٤٠.

^٢ ينظر اللباب ٦/٣٨٢.

^٣ المائدة/٥٤.

^٤ ينظر اللباب ٧/٣٩٢، والكشاف ١/٦٢٣.

^٥ الأنعام/٥٣.

^٦ ينظر اللباب ٨/١٧٠.

^٧ ينظر شرح الرضي ٢/١١٩-٢٢٠.

^٨ الانعام/٥٧.

^٩ ينظر اللباب ٨/١٨٣.

^{١٠} ينظر الكشاف ٢/٢٤.

١٣-وعندما عرض لقوله تعالى: ((وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ))^١، جوز أن يكون (من الماء) متعلقاً بـ (أفيضوا) على أحد وجهين: إما على حذف مفعول، أي: شيئاً من الماء، و(من) تبعيضية، وإما على تضمين (أفيضوا) معنى ما يتعدى بـ (من)، أي: أنعموا منه بالفيض^٢.

١٤-وعندما عرض لقوله تعالى: ((حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ))^٣ جوز أن يضمن (حقيق) معنى (حريص)، ولذلك غُدي بـ (على)^٤.

١٥-وذهب إلى أن (إلى) في قوله تعالى: ((وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ))^٥ متعلقة بـ (يزدكم)، وذلك على تضمين (يزيد) معنى (يضيف)، (يضيف)، أي: يضيف إلى قوتكم قوة أخرى، أو أن الجار والمجرور صفة لـ (قوة)، فيتعلق بمحذوف، أو أن (إلى) بمعنى (مع)^٦. والأرجح عندي أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف يقع صفة لـ (قوة)، والتقدير: يزيدكم قوة مضافة إلى قوتكم، إذ فتح باب التضمين على مصراعيه، وإطلاق العنان في هذا الميدان قد يحملنا على التعسف في هذا الموطن أو ذاك، ومن ثم ينبغي ألا يلجأ إليه ما وجدنا إلى غيره مندوحة.

١٦-وفي سياق كلامه على قوله تعالى: ((يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ))^٧، ذكر أن (يكيد) ضمن معنى ما يتعدى باللام، والتقدير: فيحتالوا لك بالكيد، وجعل أبو حيان اللام معدية، فيكون هذا الفعل ما تعدى بحرف جر تارة وبنفسه أخرى، كـ (نصح، وشكر)^٨، واستبعده ابن عادل لأن هذا الباب لا ينقاس، إنما يقتصر فيه على ما ذكره النحويون، وهم لم يذكروا منه (كاد). وجوز أيضاً أن تكون اللام للتعليل، أي: فيكيدوا لأجلك، فيكون المفعول محذوفاً اقتصاراً أو اختصاراً^٩.

^١ الأعراف / ٥٠.

^٢ ينظر اللباب ٩/ ١٣٣.

^٣ الاعراف / ١٠٥.

^٤ ينظر اللباب ٩/ ٢٢٦.

^٥ هود / ٥٢.

^٦ ينظر اللباب ١٠/ ٥٠٦-٥٠٧.

^٧ يوسف / ٥.

^٨ ينظر البحر المحيط ٥/ ٢٨٠.

^٩ ينظر اللباب ١١/ ١٥.

١٧-وتعلق (عن) بـ (رواد) في قوله تعالى: ((وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ))^١ لأنه ضمن ضمن معنى (خادعته)، وهو توجيه الزمخشري^٢. ويحتمل أن تكون على بابها فإن كلاً منهما كان يطلب من صاحبه شيئاً برفق، هي تطلب منه الفعل، وهو يطلب منها الترك^٣.

١٨-وذهب إلى أن (أحسن) في قوله تعالى: ((وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ))^٤، ضمن معنى (الطف) لذلك عُدِي بالباء، أو أن الباء بمعنى (إلى)^٥.

والأرجح التضمين إذ إن هناك فرقاً بين (أحسن إليه) و(أحسن به)، فإن معنى (أحسن إليه) قدم إليه إحساناً أو صنع له إحساناً، في حين أن معنى (أحسن به) وضع إحسانه به، ومن ذلك أنك تقول: (أحسنْتَ بهذا الأمرِ، وأحسنْتَ بعملِك)، أي: ألصقت إحسانك بعملك، ووضعت له، ولا تقول: (أحسنْتَ إلى عملِك)^٦.

١٩-وجوز أن يضمن (تهوي) في قوله تعالى: ((فَجَعَلَ أَفْنِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ))^٧ معنى (تميل)^٨. وذهب بعضهم إلى أنها زائدة للتوكيد^٩. والأولى التضمين وذلك أن الآية رمت إلى شيئين: أولهما: أن تكون قلوب الخلق مظنة محبة لهم، وهذا مقتضى تضمين (تهوي) معنى (تميل). وثانيهما: أن يكون منتهى هذا الميل والمحبة إليهم، وهو مقتضى استعمال (إلى)، ومن ثم كسب بعبارة (تهوي إليهم) هذين المعنيين مجتمعين. ولو جعلنا (إلى) مزيدة ما أدَّت العبارة هذا المؤدى، وما كسبنا سوى المعنى الأول.

٢٠-ولمَّا تناول قوله تعالى: ((وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا))^{١٠}، ذكر أن (يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ) ضَمَّنَ معنى (يندم) فتعدى بـ (إلى)^{١١}. والأنسب في هذا المقام أن يكون (على ما أنفق)

^١ يوسف / ٢٣.

^٢ ينظر الكشاف ٣١٠/٢.

^٣ ينظر اللباب ٥٥/١١.

^٤ يوسف / ١٠٠.

^٥ ينظر اللباب ٢١٥/١١-٢١٦.

^٦ ينظر معاني النحو ٢٥/٣.

^٧ إبراهيم / ٣٧.

^٨ ينظر اللباب ٣٩٨/١١.

^٩ ينظر معاني القرآن للأخفش ٣٧٧/٢، ومغني اللبيب ١٠٥/١.

^{١٠} الكهف / ٤٢.

^{١١} ينظر اللباب ٤٩٥/١٢.

متعلقًا بمحذوف يقع حالًا من فاعل (يُقَلَّبُ)، أي نادماً أو متحسراً على ما أنفق، أو تكون (على) للتعليل، أي: بسبب ما أنفق.

٢١- وحينما عرض لقوله تعالى: ((يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا))^١، ذكر أن (يسطون) ضمن معنى (يبطشون) فتعدى تعديته^٢. وهذا مقتضى كلام الفراء^٣، والزجاج^٤.

٢٢- وجوز أن يكون (يخالف) في قوله تعالى: ((فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ))^٥، مضمناً معنى (يصد) أو (يعرض)، أي: يصدون عن أمره أو يعرضون عنه^٦.

والظاهر أن (يخالفون) بمعنى (يتخلفون)، ومن ثم تبقى (عن) على بابها، ويشهد لما أزعم قول الإمام علي عليه السلام: ((كِتَابُ اللَّهِ تُبْصِرُونَ بِهِ، وَتَنْطِقُونَ بِهِ، وَتَسْمَعُونَ بِهِ، وَيَنْطِقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَيَشْهَدُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا يَخْتَلِفُ فِي اللَّهِ، وَلَا يُخَالِفُ بِصَاحِبِهِ عَنِ اللَّهِ))^٧، وبمقتضى ذلك ليس ثم تضمين في الآية المباركة.

٢٣- وجوز أن يكون (مَعِيشَتَهَا) في قوله تعالى: ((وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا))^٨ منصوباً على حذف الجار، وهو توجيه مكي^٩، والزمخشري^{١٠}، أو على التمييز على مذهب الكوفيين^{١١}، أو على تضمين (بطرت) معنى (كفرت أو خسرت)^{١٢}.

٢٤- وذكر في معرض كلامه على قوله تعالى: ((وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ))^{١٣}، أن الفعل (يبخل) تعدى بـ (عن) لكونه قد ضمن معنى الإمساك^{١٤}. والجمهور على أن (بخل) و(ضنّ) يتعديان تارة بـ (عن) وأخرى بـ (على)^{١٥}.

^١ الحج / ٧٢.

^٢ ينظر اللباب ١٤/١٤٧.

^٣ ينظر معاني القرآن ٢/٢٣٠.

^٤ ينظر معاني القرآن وإعراجه ٣/٤٣٨.

^٥ النور / ٦٣.

^٦ ينظر اللباب ١٤/٤٦٩.

^٧ نهج البلاغة ٢/٢٣.

^٨ القصص / ٥٨.

^٩ ينظر مشكل إعراب القرآن ٢/٥٤٦.

^{١٠} ينظر الكشف ٣/١٨٦.

^{١١} ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٠٨.

^{١٢} ينظر اللباب ١٥/٢٧٦.

^{١٣} محمد / ٣٨.

٢٥- وذكر في قوله تعالى: ((يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ))^٣ أَنَّ (يُؤْخَذُ) قد ضمن معنى (يدفع) أو (يدع). ومذهب أبي حيان انه مضمن معنى (يسحب).^٤ والأظهر عندي أن (أخذ) تارة يتعدى بنفسه وأخرى بحرف الجر، فيكون نظير الفعل (مسح) إذ يقال: (مسحت وجهي)، و(مسحت بوجهي)، ويدعم ما أزعم ما نقله مكي من أن العرب تقول: (أخذت الخطام)، و(أخذت بالخطام)^٥. ومصدق ذلك قول الإمام علي عليه السلام: ((أَسَلَكْتُ بِهِمُ الدُّنْيَا طَرِيقَ الْعَمَى، وَأَخَذْتُ بِأَبْصَارِهِمْ عَنْ مَنَارِ الْهُدَى))^٦، وقوله: ((أَدْرَكْتَ الْأَبْصَارَ، وَأَخَذْتَ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ))^٧.

١٦- العطف

عطف (شهدوا) على (إيمانهم) في قوله تعالى: ((كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ))^٨.

ذهب الزمخشري إلى أن (شهدوا) معطوف على (إيمانهم) لما تضمنه من الانحلال لجملة فعلية، أي: بعد أن آمنوا وشهدوا^٩.

وخالف ابن عادل الزمخشري، لأن ذلك يقتضي أن يكون الأول مؤولاً لأجل الثاني، وهو أمر غير صحيح ((لأننا إنما نحتاج إلى ذلك لكون الموضع يطلب فعلاً، كقوله: ((إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا))^{١٠}، لأن الموصول يطلب جملة فعلية، فاحتجنا أن نتأول اسم الفاعل بفعله، وعطفنا عليه (وأقرضوا)، وأما (بعد إيمانهم) فليس الاسم محتاجاً فيه إلى فعل، فالذي ينبغي هو أن نتأول الثاني باسم، ليصح عطفه على الاسم الصريح قبله، وتأويله بأن تأتي معه بـ (أن) المصدرية

^١ ينظر الباب ١٧/٤٧٢.

^٢ ينظر الكشف ٣/٥٤٠.

^٣ الرحمن / ٤١.

^٤ ينظر الباب ١٨/٣٣٧.

^٥ ينظر البحر المحيط ٨/١٩٦.

^٦ ينظر مشكل إعراب القرآن ٢/٧٠٧.

^٧ نهج البلاغة ١/٥٦.

^٨ المصدر نفسه ٢/٧١.

^٩ آل عمران / ٨٦.

^{١٠} ينظر الكشف ١/٤٤٢.

^{١١} الحديد/ ١٨.

مقدرة، تقديره: بعد إيمانهم وأن شهدوا، أي: وشهادتهم، ولهذا تأول النحويون قوله: (لَلْبُسُ عَبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي) ^١ ب (أن تقر)، إذ التقدير: ((وقرة عيني)) ^٢.

ويبدو لي أن كون (شهدوا) معطوفاً على (كفروا) هو الأولى والأرجح، ولا مساغ لكون (شهدوا) معطوفاً على ما في (إيمانهم) من معنى الفعل، لأن القرآن الكريم لا يعدل عن تعبير إلى آخر إلا إذا كان ثم معنى يترتب على هذا العدول، وما دام القائل بأن (شهدوا) معطوف على ما في (إيمانهم) من معنى الفعل قد عجز أن يفسر لنا النكتة البلاغية التي لأجلها عدل النص القرآني إلى ذلك، أو أن يستشف المعنى الذي توخاه الأسلوب القرآني تعين أن نقر بما تقدم.

١٧- حروف المعاني

أ- (بلى) في قوله تعالى: ((أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى)) ^٣

ذهب جمهور النحويين إلى أنه يجب استعمال (بلى) في الآية الكريمة، ولا يجوز استعمال (نعم)، وذلك أن النفي إذا أجيب ب (نعم) كان تصديقاً له فكأنهم أقرروا بأنه ليس بربهم، ومن أجل ذلك نقلوا عن ابن عباس أنه قال لو قالوا: (نعم) لكفروا ^٤.

وذهب ابن عادل إلى أن فيما ذهب إليه الجمهور نظراً، ((وذلك أن النفي صار مقررًا فكيف يكفرون بتصديق التقرير؟ وإنما المانع من جهة اللغة، وهو أن النفي مطلقاً إذا قصد إيجابه أجيب ب (بلى)، وإن كان مقررًا بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنما كان ذلك تغليباً لجانب اللفظ، ولا يجوز مراعاة جانب المعنى إلا في شعر، كقوله:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا، فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي
نَعَمْ، وَأَرَى الْهَلَالَ كَمَا تَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي ^٥

والذي يبدو أن استعمال (نعم) في نحو: ((أَلَسْتُ ذَاهِبًا؟)) منظور إليه من جهتين، الأولى: أن يراعى المعنى المتحصّل من مجموع الاستفهام والنفي، إذ يصير النفي المقترن بالاستفهام إثباتاً ومن ثم

^١ قائلته ميسون بنت بحدل. والبيت بتمامه:

لَلْبُسُ عَبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وهو من شواهد شرح المفصل ٢٥/٧، ومغني اللبيب ٣٥٢/١، وشرح التصريح ٢٤٤/٢.

^٢ اللباب ٣٧٤/٥.

^٣ الأعراف ١٧٢/١.

^٤ ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٠/٢، وشرح الرضي ٣٨٢/٢، ومغني اللبيب ٤٥٢/١.

^٥ البيتان لجحدر بن مالك. وهما من شواهد شرح الرضي ٣٨٢/٢، وارتشاف الضرب ٢٦١/٣، ومغني اللبيب ٤٥٣/١.

^٦ اللباب ٣٨٣/٩.

يجوز أن تكون (نعم) بمنزلة (بلى) إذ يقال في جواب نحو: (ألسْتَ ذاهبًا؟): نعم، أي: نعم أنا ذاهبٌ. أما الجهة الثانية فإن يراد النفي الحقيقي، وذلك بلحاظ ما بعد الهمزة، إذ يقال في نحو: (ألسْتَ ذاهبًا؟): نعم، أي: لست ذاهبًا.

ب-الخلاف في تعيين الحرف المحذوف في قوله تعالى: ((وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ))^١.

اختلف النحويون في تقدير حرف الجر المحذوف إذ قدره بعضهم بـ (في)، أي: ترغبون في نكاحهن لجمالهن، في حين قدره آخرون بـ (عن)، أي: ترغبون في نكاحهن لدمامتهن^٢.

وذهب ابن عادل إلى أن ((المعنيين صالحان...فصار كل من الحرفين مرادًا على سبيل البديل))^٣. ويغلب في ظني أن في حذف حرف الجر-في مثل هذا الاستعمال- لونًا من ألوان الإيجاز والاختصار، فكأن المعنى: وترغبون في أن تنكحوهن لحسنهن، وترغبون عن أن تنكحوهن لقبههن، فاختصر هذين المعنيين بأقرب طريق وأخصره، إذ قال: ((وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ))، فجمع بين معنى الرغبة المؤدى بـ (في)، والنفرة المؤدى بـ (عن)، ولو صرح بأحد الحرفين لم يفد سوى معنى واحد، ولكنه حذف حرف الجر فكسب المعنيين في آن واحد. وتلكم خصيصة تفرد بها الاستعمال القرآني.

ت-علة امتناع اقتران جواب (لو) المنفي باللام

ذكر ابن عادل أن النحويين ذهبوا إلى أن اللام لا تدخل في جواب (لو) المنفي بـ (لا، ولن، ولم، ولما)، قالوا: وإنما منع ذلك لئلا يُجمع بين متماثلين^٤.

وذهب ابن عادل إلى أن هذه العلة غير مقبولة، قال في قوله تعالى: ((وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ))^٥: (قوله: (للجو) جواب (لو)، وقد توالى فيه لامن، وفيه تضعيف لقول من قال: جوابها إذا نفي بـ (لم) ونحوها، مما صدر فيه حرف النفي بلام، أنه لا يجوز دخول اللام عليه، ولو قلت: (لو قام زيدٌ للَم يَقم عمرو) لم يجز، قال: لئلا يتوالى لامن. وهذا موجود في الإيجاب، كهذه الآية، ولم يمتنع، وإلا فما الفرق بين النفي والإثبات في ذلك؟))^٦.

^١ النساء / ١٢٧.

^٢ ينظر مشكل إعراب القرآن ٢٠٩/١، والكشاف ٥٦٧/١، والتفسير الكبير ٦٤/١١، والتبيان ٣٩٤/١.

^٣ ينظر اللباب ٤٩/٧.

^٤ ينظر المصدر نفسه ٢٤٤/١٤.

^٥ المؤمنون / ٧٥.

^٦ اللباب ٢٤٤/١٤.

وأرى أن الباعث وراء منع دخول اللام على نحو: (لا، ولم، ولمّا، ولن) مرده إلى عامل معنوي وليس لفظياً، ويمكن ذلك في تعذر الجمع بين نقيضين، وهما الثبوت والنفي، إذ كانت اللام للثبوت، وهو نقيض النفي في جواب (لو)، ألا ترى أنه لا يجوز أن يفترن خبر (إنّ) المنفي باللام، وذلك بسبب ما يترتب على ذلك من تدافع بين الثبوت والنفي. ومن هنا نفهم أن ما ذهب إليه ابن عادل غير سديد، وذلك أن جواب الآية الكريمة ليس منفياً بل مثبت، وعليه جاز دخول اللام عليه، وإن أدى ذلك إلى توالي لامين.

ث- (لكن) العاطفة

ذهب سيبويه^١، والمبرد^٢، وأبو علي الفارسي^٣، وأكثر النحويين إلى أن (لكن) عاطفة إذا لم يكن معها الواو، وكان ما بعدها مفرداً^٤.

وذهب يونس إلى أنها ليست من حروف العطف، بل هي مخففة من الثقيلة، لأنها لم تستعمل إلا بالواو^٥.

وذهب ابن عادل إلى أنها لا تكون عاطفة، لأنه لم يسمع في لسانهم (ما جاء زيدٌ لكن عمرو)، وأيضاً فإن سيبويه لم يمثل لها إلا مع الواو، وهذا يدل على نفيه أن تكون عاطفة^٦.

والظاهر أنّ (لكن) المجردة من الواو الداخلة على مفرد، عاطفة، والعطف بها مجردة من الواو نظير العطف بـ (لا)، في نحو: (ما رأيت محمداً لا عمراً)، و(لا) هنا أشركت الثاني الأول من جهة الإعراب لا من جهة المعنى. ويعزز الظن بأن (لكن) عاطفة أنك تقول: (ما رأيتُ خالدًا لكن محمداً)، و(ما مررت بخالدٍ لكن محمداً)، فأنت تحتاج على وفق مذهب يونس-إلى إضمار اسم (لكن) وخبرها، ولم يفسر لنا يونس النكتة التي أحوجت المتكلم إلى مثل هذا الإضمار. أما إذا اقترنت بالواو فالذي يبدو أنها حرف ابتداء واستدراك لا غير، لأن الواو إذ ذاك تكفّلت بالقيام بوظيفة العطف، فضلاً عن أنه ((من غير المعهود اجتماع حرفين لمعنى واحد))^٧.

^١ ينظر الكتاب ٢١٦/١.

^٢ ينظر المقتضب ١٠٧/٤.

^٣ ينظر الإيضاح العضدي ٢٩٠/١.

^٤ ينظر رصف المباني ٢٧٥-٢٧٦، وارتشاف الضرب ٦٢٩/٢، وشرح الأشموني ٤١٦/٢.

^٥ ينظر شرح الجمل ٢٢٤/١، وشرح الرضي ٣٧٩-٣٨٠، وجواهر الأدب ٥٠٤.

^٦ ينظر اللباب ٢٢٦/٢.

^٧ المسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة) ١٠٦.

ج-مجيء (لو) بمعنى (إن)

مذهب الجمهور أن (لو) ترد بمعنى (إن)^١، وذلك نحو قوله تعالى: ((وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا، وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ))^٢، وقوله: ((لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ))^٣.
وتعقب ابن عادل مذهب الجمهور بقوله: ((وهذا لا ضرورة تدعو إليه، ومجيء (لو) بمعنى (إن) شيء أثبتته بعضهم على قلة، فلا ينبغي أن يحمل القرآن عليه))^٤.

^١ ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٤٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٥١، وشرح الرضي ٢/٣٩٠، ومغني اللبيب ١/٣٤٨،

والإتقان ١/١٧٤.

^٢ يوسف / ١٧.

^٣ الصف / ٩.

^٤ اللباب ٧/٦٥.

الفصل الثاني

الترجيح النحوي عند ابن عادل

وضع النحو العربي على وفق اصول معينة مستقاة من كلام العرب، وقد اثرت دراسات المتقدمين ومناقشاتهم الدرس النحوي بما تصيدوه من قواعد، وبما رصدوه من ظواهر لغوية ونحوية، ومن ثم كانت مظانهم المختلفة والمتنوعة منهلاً ثراً، ومعيناً لا ينضب استقى منه المتأخرون كثيراً من إضافاتهم واستدراكاتهم. بيد أن هذا لا يعني أن المتأخرين انساقوا وراء القدمات من دون تمحيص وتدقيق بما قعدوه، وانهم لم يضيفوا شيئاً ذا بال، بل كان لبعضهم أصالة في الرأي، وجدة في البحث، والواقف على مصنفات أمثال أبي حيان، وابن هشام وغيرهما، لا يعدم أن يجد شيئاً من مظاهر ذلك، فضلاً عن ترجيح هذا الرأي أو ذاك، أو تعليل اعراب، أو توجيه ظاهرة نحوية.

وقد تتبعت المباحث النحوية التي عقدها الشيخ ابن عادل، فظفرت بكثير من المسائل التي مال إليها أو رجحها، ومن ثم ارتأيت أن أعقد هذا الفصل لاسلط الضوء على بعضها، لظني أن اعتداده بهذا الرأي أو ذاك، يبرز لنا صورة حية من صور انتمائه النحوي الى مدرسة معينة، ويفصح عن هويته واتجاهه، ويحدد معالم نزعتة، أبصرية هي أم كوفية أم غيرهما.

ولم تكن أغلب تلك المسائل التي حرص الشيخ ابن عادل على ترجيحها، من واد واحد، وانما كانت مسائل متفرقة لا تندرج تحت عنوان واحد، ولا يجمعها جامع معين، ولا رابط محدد. ومن ثم كان لزاماً عليّ ان اسوقها كما يأتي:-

- المسألة الاولى : اعراب المخصوص بالمدح او الذم.
- المسألة الثانية : الخلاف في جواز إعمال (إن) عمل (ليس).
- المسألة الثالثة : الخلاف في جواز إعمال (لا) عمل (ليس).
- المسألة الرابعة : (إذ) أملازمة لمعنى المضي هي أم لا؟
- المسألة الخامسة: (إذا) الفجائية أحرف هي أم ظرف؟
- المسألة السادسة : في كون (لما) الشرطية حرفاً أو ظرفاً
- المسألة السابعة : دلالة (يا) الداخلة على الفعل والحرف.
- المسألة الثامنة : مجيء الفعل الماضي المثبت حالاً من غير (قد) ظاهرة او مقدرة.
- المسألة التاسعة : دلالة السين و (سوف).

- المسألة العاشرة : الخلاف في ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود.

- المسألة الحادية عشرة : في ورود (لو) مصدرية.

- المسألة الثانية عشرة : دلالة (كلاً).

- المسألة الثالثة عشرة : مجيء مميز (كم) الاستفهامية جمعاً.

- المسألة الرابعة عشرة : الفصل بين (كم) الخبرية ومجرورها بظرف او جار ومجرور.

المسألة الأولى : "إعراب المخصوص بالمدح أو الذم"

استقرى النحويون كلام العرب فوجدوا عناصر ثلاثة تأتلف فتكون اسلوب المدح أو الذم. وهذه

العناصر هي: فعل المدح أو الذم، وفاعلها، والمخصوص بالمدح أو الذم.

الذي يعنينا منها العنصر الثالث (المخصوص بالمدح أو الذم). وهو اسم مرفوع يؤتى به بعد

الفعل والفاعل، او بعد التمييز، فيقال: (نِعَمَ الاخلاقُ الصدقُ)، و (بئسَ الاخلاقُ الكذبُ)، و (نِعَمَ رجلاً

زيدً)، و (بئسَ رجلاً عمرو). ويرد تارة مقدماً على الفعل والفاعل، نحو (زيدٌ نِعَمَ الرجلُ)، وهو قليل، وتارة

مؤخراً عنهما، وذلك كما تقدم من أمثلة. والاصل ان يكون مذكوراً، الا انه يجوز حذفه، اذا تقدم ذكره، او

كان هناك ما يدل عليه^١، وذلك نحو قوله تعالى: ((وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ، فَلْنِعَمَ الْمُجِيبُونَ))^٢، أي: نحن.

وقد جلب إعراب المخصوص بالمدح أو الذم الحيرة لاغلب النحويين اذ ذهب سيبويه الى انه

مبتدأ، خبره الجملة الفعلية قبله، جاء في (الكتاب): "وأما قولهم: (نِعَمَ الرجلُ عبدُالله) فهو بمنزلة: (ذهب

اخوه عبدُالله)، عمل (نِعَمَ) في (الرجل)، ولم يعمل في (عبدالله)، واذا قال: (عبدُالله نِعَمَ الرجلُ)، فهو

بمنزلة: (عبدُالله ذهب أخوه)، او كأنه قال: (نِعَمَ الرجلُ) فقليل له من هو؟ فقال: عبدُالله. واذا قال:

عبدُالله، فكانه قيل له ما شأنه فقال: (نِعَمَ الرجلُ))^٣.

قال ابن يعيش - معضداً مذهب سيبويه - : ((وفي جواز حذفه - أي المخصوص - دلالة على

قوة من اعتقد انه مرفوع بالابتداء، وما تقدم الخبر، لان المبتدأ قد يحذف كثيراً، إذا كان في اللفظ ما يدل

عليه، واما حذف المبتدأ والخبر جميعاً فبعيد))^٤.

ونجد ابن عادل يميل الى هذا المذهب أيضاً اذ لو جعلنا المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف او

مبتدأ محذوف الخبر، ثم حذفناه لكننا قد حذفنا الجملة بأسرها من دون ان ينوب شيء عنها، وأيضاً يلزم

^١ ينظر شرح المفصل ١٣٥/٧.

^٢ الصافات/٧٥.

^٣ الكتاب ٣٠٠/١.

^٤ شرح المفصل ١٣٥/٧-١٣٦.

من ذلك ان تكون الجملة منقطعة عما قبلها اذ ليس لها موضع من الاعراب، وهي ليست معترضة ولا مفسرة ولا صلة^١. كما انه لو كان مبتدأ محذوف الخبر او خبراً لمبتدأ محذوف، ما حذف ثانياً لما في ذلك من اجحاف بحذف سائر الجملة^٢.

وأكبر الظن أن الذي مهد السبيل أمام سيبويه ومن تابعه في الركون الى ذلك المذهب انهم وجدوا المخصوص يرد تارة مقدماً على الفعل وفاعله، وتارة مؤخرًا عنهما. وهذا دليل مقبول الى حد كبير، وإن كان يعوزه أنهم التفتوا الى المسوغ من وراء تأخير، فقالوا: انما التزموا ذلك ليحصل به التفسير بعد الابهام، ومن ثم كان ذلك اكثر وقعاً في النفس^٣، ولكنهم لم يلتفتوا الى دواعي تقديمه، ومن ثم لم يفسروا لنا الفرق بين قولنا: (نعم الطالب محمد)، وقولنا (محمد نعم الطالب)، وهل ثم فرق بين التقديم والتأخير؟

ويمكن تقديم المخصوص - فيما أحسب - في ارادة لفت نظر السامع الى ان المخصوص قد بلغ الغاية في المدح او الذم ومن ثم استوجب ذلك مزيد اهتمام وفضل عناية وتأکید، وهو ما ينبىء عنه التقديم. فأنت تقدم المخصوص في نحو: (محمد نعم الرجل) لفرط عنايتك به، وظنك ان صفة الرجولة قد تمكنت منه وبلغت منه مبلغاً لا يدانيه فيه احد.

ويذهب فريق آخر من النحويين الى كونه خبراً لمبتدأ محذوف، ويظهر ذلك جلياً في اثناء كلام المبرد الذي حذا حذو سيبويه وأضاف الى ذلك جواز اعرابه خبراً لمبتدأ محذوف، قال في نحو (نعم الرجل زيد) -: "واما قولك: زيد، وما اشبهه، فان رفعه على ضربين: احدهما: انك قلت: "(نعم الرجل)، فكان معناه: محمود في الرجال، قلت: زيد، على التفسير، كأنه قيل: من هذا المحمود؟ فقلت: هو زيد. والوجه الآخر: ان تكون، اردت بـ (زيد) التقديم فأخترته، وكان موضعه ان تقول: (زيد نعم الرجل))^٤. ومن هذا النص نفهم ان ما نسب الى المبرد من ان المخصوص خبر لمبتدأ محذوف^٥، يوهم انه لا يجوز الا هذا الوجه، وهو ادعاء محض لا يدعمه ما في المقتضب، فالمبرد - كما ترى - جوز ما ذهب إليه سيبويه، ولم يقتصر على ذلك بل تعداه فأضاف الوجه المنسوب إليه.

^١ بنظر اللباب ٤٦٦/٣ - ٤٦٧.

^٢ ينظر المصدر نفسه ٥٧/٥.

^٣ ينظر شرح الرضي ٣١٤/٢.

^٤ المقتضب ١٤١/٢ - ١٤٢.

^٥ ينظر ارتشاف الضرب ٢٥/٣، وشرح التصريح ٢٩٧/٢.

على ان ما قيل من كون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف هو مذهب الجرمي والزجاج وابن السراج^١، والسيرافي^٢، وأبي علي الفارسي^٣، وابن جني^٤.

وقيل ان مذهب المبرد هو الراجح لانه ((ليس فيه مما هو خلاف الأصل الا حذف المبتدأ، وهو كثير شائع، وأما الوجه الاول فإن فيه تقديم الخبر الذي هو جملة، على المبتدأ، وخلق الخبر المذكور من عائد الى المبتدأ، ووقوع الظاهر موضع المضمرة))^٥.

وقد فسر ابن هشام وجه كون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف اذ قال: ((وإنما أجاز أكثر النحويين، في نحو قولك: (نِعَمَ الرجلُ زيدٌ)، كون (زيد) خبراً لمحذوف، مع إمكان تقديره مبتدأ، والجملة قبله خبراً، لان (نعم وبئس) موضوعان للمدح والذم العامين، فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل، ولهذا يجيزون^٦، في نحو: "هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ"^٧، أن يكون نصباً بتقدير: (أمدح)، أو رفعاً رفعاً بتقدير (هم) مع إمكان كونه صفة تابعة))^٨.

ومهما يكن من أمر فقد ردَّ مذهب المبرد ومن تابعه، بأنه لو كان خبراً لمبتدأ محذوف لم يدخل نواسخ الابتداء عليه، مقدماً على فعل المدح والذم، ومؤخراً عنه، نحو: (كنتَ نِعَمَ الرجلِ)، و (نِعَمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا)^٩.

^١ ينظر الاصول ١١٢/١.

^٢ ينظر ارتشاف الضرب ٢٥/٣.

^٣ ينظر الايضاح العضدي ٨٧/١.

^٤ ينظر اللمع ٢٠٠.

^٥ حاشية الصبان ٣٧/٣.

^٦ إصلاح العبارة ان يقول: (ولهذا اجازوا) لان المضارع لا يعطف على الماضي.

^٧ البقرة ٢-٣.

^٨ مغني اللبيب ٧٨٥/٢.

^٩ قائله زهير بن أبي سلمى. والبيت بتمامه:

يَمِينًا لِنِعَمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ

ينظر شرح ديوانه ١٤.

^{١٠} ينظر شرح الرضي ٣١٤/٢.

وذهب بعض النحويين الى أنه مبتدأ حذف خبره وجوباً، والتقدير، في نحو: (نعم الرجل زيد): زيد الممدوح^١.

ومما قيل في الطعن في هذا المذهب أن هذا الحذف لازم، ولم نجد خبراً يلزم حذفه الا ومحلّه مشغول بشيء يسد مسده^٢، كحال أو جواب قسم^٣.

وقد تلمس عدد من النحويين العذر لكون المحذوف هو المبتدأ، بأن الخبر محط الفائدة، فلا يجوز حذفه، في حين جعل فريق آخر المحذوف هو الخبر، ووجّه ذلك بأنه من التجوز في أواخر الجملة^٤.

فمدار الأمر عند النحويين إنما يدور على وفق ما تقتضيه فكرة الإسناد في العربية، اذ لا بد من أن يتوفر مسند ومسند إليه، فلكي يكتمل هذان الركنان الأساسيان في الجملة اضطرروا إلى التقدير: فالباعث من وراء خلافهم يتمثل في أن هذا العنصر المفقود لا ينفك من أن يكون إما مبتدأ أو خبراً، وعليه احتاجوا إلى تقدير مبتدأ للخبر أو خبر للمبتدأ، وكلا التقديرين يحقق الغرض المنشود وتنتظم به الجملة.

وذهب بعض النحويين إلى إعراب المخصوص بدلاً من فاعل (نعم وبئس). هكذا نقلوا عن ابن كيسان^٥.

وكان المبرد من بين من تزعم التصدي لهذه المقالة وتفنيدها اذ قال: ((فان زعم زاعم أن قولك: (نعم الرجل زيد)، انما (زيد) بدل من (الرجل)، مرتفع بما ارتفع به، كقولك: (مررت بأخيك زيد)، و(جاعني الرجل عبدالله). قيل له: إن قولك: (جاعني الرجل عبدالله)، إنما تقديره - اذا طرحت (الرجل) - (جاعني عبدالله). فقل: (نعم زيد)، لأنك تزعم أنه بـ (نعم) مرتفع. وهذا محال، لأن (الرجل) ليس يقصد به إلى واحد بعينه، كما تقول: (جاعني الرجل) أي: جاعني الرجل الذي تعرف. وإنما هو واحد من الرجال، على غير معهود، وتريد به هذا الجنس))^٦.

^١ ينظر شرح التصريح ٩٧/٢، والاشباه والنظائر ٣٠٠/٢، وحاشية الخصري ٤٤/٢.

^٢ ينظر مع الهوامع ٤١/٥ وشرح الأشموني ٣٧٩/٢، وحاشية الخصري ٤٤/٢.

^٣ ينظر حاشية الصبان ٣٧/٣.

^٤ ينظر مغني اللبيب ٨٠٦/٢-٨٠٧.

^٥ ينظر شرح التصريح ٩٧/٢، وشرح الأشموني ٣٧٩/٢.

^٦ المقتضب ١٤٢/٢.

ويستند المبرد في منعه القول بالبدلية - فيما هو ظاهر - إلى أساس نظرية مفادها أنه قد تقرر أن البديل على نية إحلاله محل المبدل منه، ولما امتنع مباشرة المخصوص فعل المدح أو الذم، امتنع أن يكون بدلاً. غير أن بعضهم دحض هذه الحجة بأنه قد يجوز في الاسم، إذا وقع بدلاً، ما لا يجوز فيه إذا ولي العامل، ومن ثم وجدناهم قد حملوا نحو قولنا: (إِنَّكَ أَنْتَ قَائِمٌ) على البدلية، مع أنه لا يجوز أنه يقال (إِنَّ أَنْتَ)¹. وأيضاً فإنه قد يصلح لمباشرة (نعم وبئس)، وذلك نحو قولنا: (نِعْمَ الرَّجُلُ غَلَامُ الْأَمِيرِ)² ومما قيل في رفض مذهب البدلية، أن المخصوص ليس بلازم، في حين أن البديل لازم³. واجيب بأنه لا مانع من كونه لازماً، وكونه مقصوداً تابعاً لا يقدح في اللزوم، وذلك كتابع مجرور (رُبَّ)⁴. والقول بالبدلية مبني على خلاف آخر في (أل) في فاعل (نعم وبئس)، للجنس هي أم للعهد، فمن جعلها للجنس قال إن المخصوص بدل اشتمال. في حين قال من جعلها للعهد: إنه بدل كل من كل⁵.

وأغلب الظن أن (أل) في فاعل (نعم وبئس) للجنس وليست للعهد، لأنك تقول: (نِعْمَ الْفَاكِهِةُ التَّفَاحُ)، فالفاكهة جنس عام، والتفاح خاص منه، ف (أل) ههنا جنسية، كما هو ظاهر، ومما يعزز القول بانها للجنس لا للعهد أنك لا تمدح الشيء ب (نعم) إذا لم يكن معه فرد من جنسه، فلا تقول: (نِعْمَ مُؤَلِّفُ الْمُفَصِّلِ الزَّمْخَشَرِيُّ)، لأن مؤلف المفصل واحد، هو الزمخشري، لكن يجوز أن تقول: (نِعْمَ الْمُؤَلِّفُ الزَّمْخَشَرِيُّ)، لأن المؤلف جنس. فاتضح بهذا أن فاعل (نعم وبئس) جنس، و (أل) فيه جنسية. وأما المخصوص فقد يكون فرعاً من هذا الجنس، وقد يكون فرداً، تقول: (بِئْسَ الْحَيَوَانُ الذَّنْبُ)، فأنت ذممت جنس الذئب من بين جنس الحيوان. فالحيوان عام، والذئب خاص منه، من هنا يكون واضحاً أن الفاعل أعم من المخصوص دائماً وليس العكس، فلا تقول: (بِئْسَ الذَّنْبُ الْحَيَوَانُ)⁶.

من ذلك يتبين أن في القول بالبدلية نظراً، إذ لا يتأتى ذلك إلا على حسابان المعنى، فمن قال إن المخصوص بدل كل من كل تعسف في معنى (أل) في فاعل (نعم وبئس) فجعلها للعهد. وهذا المعنى غير مراد - فيما أظن - لأنك - إذ تقول - : (نِعْمَ الرَّجُلُ الْأَمِينُ) لا تريد أن تمدح رجلاً معيناً، وإنما

¹ ينظر ارتشاف الضرب ٢٥/٣.

² ينظر حاشية الصبان ٣٧/٣.

³ ينظر شرح الأشموني ٣٧٩/٢، وحاشية يس ٩٧/٢.

⁴ ينظر حاشية الصبان ٣٧/٣.

⁵ ينظر مع الهوامع ٤١/٥، وحاشية الصبان ٣٧/٣.

⁶ ينظر معاني النحو ٦٧٣-٦٧٤.

تريد ان تفرد (الامين) من بين جنس الرجال، فتخصه بالمدح. وإذا تقرر ذلك انتفى ان يكون بدل كل من كل، اذ يفوت المعنى المقصود من (أل) في الفاعل.

أما كون المخصوص بدل اشتمال، ففيه - فيما يبدو - نظر أيضًا، لانه قد انعقد إجماع النحويين على انه لابد من ان يكون فيه ضمير يعود على المبدل منه^١، فكيف يجعل ههنا بدل اشتمال مع عدم الرابط؟!.

يجدر بنا في هذا المقام ان نعرج على أقوال المحدثين في هذه المسألة، وهي في الغالب لا تخرج عن أطر الدرس النحوي القديم، وإن كنا لا نعدم أن نلمس في بعضها شيئاً من الجدة في البحث، يقول عباس حسن - بعد أن ناقش الآراء الثلاثة الاولى - : ((ويلاحظ ان كلاً منها قائم على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، مع الركاقة والضعف، مع ان هناك رأياً أولى بالاعتبار^٢، لخلوه من تلك العيوب وغيرها، هو إعراب المخصوص بدلاً من الفاعل))^٣.

ويقول الدكتور فاضل السامرائي: "والراجح الأول - يعني مذهب سيبويه - لانه لا يختلف إعرابه تقدم او تأخر، فإذا قلت (نِعَمْ الرجلُ محمدٌ) او (محمدٌ نِعَمْ الرجلُ)، كان إعرابه واحداً، ولانه تدخل عليه النواسخ مقدماً ومؤخراً، فتقول: (نِعَمْ الرجلُ كان محمدٌ)، و (كان محمدٌ نِعَمْ الرجلُ)، ف (محمد) اسم (كان)، و (نِعَمْ الرجلُ) خبرها، تقدم او تأخر. واسم (كان) مبتدأ في الاصل، فدل ذلك على ان المخصوص مبتدأ، ولو كان المخصوص خبراً لانتصب ب (كان) بل لم تدخل عليه (كان) لانها لا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف. وتقول: (نِعَمْ الرجلُ ظننتُكَ)، و (ظننتُكَ نِعَمْ الرجلُ)، قال:

يَمِينًا لِنِعَمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ

واصل الكلام: (لِنِعَمِ السَّيِّدَانِ أَنْتُمَا) ثم أدخل عليه الفعل الناسخ (وجد) مبنياً للمجهول، فارتفع الضمير على انه نائب فاعل، وهذا يدل على ان الضمير كان مبتدأ، وذلك انك تقول: ((ظننتُ محمدًا قادمًا)، ف (محمد) في الاصل مبتدأ، فإذا بنيته للمجهول جعلت المفعول الاول نائب فاعل وأبقيت المفعول الثاني منصوباً، فتقول: (ظُنُّ محمدٌ قادمًا)، فدل ذلك على ان الضمير في البيت، وهو المخصوص، كان في الاصل مبتدأ. وبذلك يُرد قول من قال انه بدل لازم، فلو كان بدلاً لم تدخل عليه النواسخ))^٤.

^١ ينظر شرح الرضي ٣٤١/١، ومغني اللبيب ٦٥٧/٢.

^٢ مادة (اعتبر) لا تستعمل الا بمعنى (اتعظ).

^٣ النحو الوافي ٣٧٩/٣.

^٤ قائله زهير بن ابي سلمى. وقد مر تخريجه في ص ٦٤ من هذا الفصل.

^٥ معاني النحو ٦٧٧/٤.

وثمة وجه آخر جَوَّزه الدكتور محمد صلاح الدين، ولم يسبقه إليه أحد، فيما أعلم، قال: ((ومادامت المسألة مسألة بحث عن فروض تناسب المعنى الدلالي الذي أولاه النحويون الأهمية الأولى، فلم لا يكون المخصوص عطف بيان للفاعل (الممدوح أو المذموم)، وهنا لا نضطر الى الحذف او القول به، بل ان مهمة عطف البيان هي توضيح العام وتخصيصه، فلم نعطل مهمة أحد الابواب النحوية خضوعاً لأفكار غريبة على اللغة؟!)). وحينما نتتبع (نعم وبئس) في القرآن فاننا^١ نجد المخصوص موجوداً أحياناً وغير موجود أحياناً أخرى، الأمر الذي يشير إلى ان المسألة ليست مسألة ضمائم وعناصر لغوية بقدر ما هو جعل العناصر اللغوية في خدمة المعنى والمقام فقط، دون اهتمام بتوافر كل عناصر الجملة)).^٢

وهذا الرأي - فيما أحسب - حسن من جهة، مشكل من جهات أخرى، إذ به مخلص مما يُشترط في القول بالبديلية من كونه على نية إحلاله محل المتبوع، وذلك منتفٍ في عطف البيان. وعلى الرغم من ان القول بكونه عطف بيان يدفع الاشكال المذكور آنفاً، أجدني لا أتفق معه، لما تقرر عند النحويين من ان عطف البيان لا يكون ضميراً ولا تابعاً لضمير^٣، وقد وجدناهم يقولون: (نَعَمْ رجلاً أنتَ)،. ثم ان الغرض المسوق من أجله عطف البيان توضيح المتبوع او تخصيصه، فالمهم في عطف البيان الاول وانما ذكر الثاني ايضاحاً للاول وتفسيراً له^٤. في حين ان هذا المعنى غير متحقق في المخصوص إذ مدار الأمر في المدح او الذم منصب عليه بالدرجة الاولى، ولذلك امتنع حذفه إلا اذا كان ثَمَّ ما يدل عليه. فضلاً عن ان في هذا الحذف دليلاً على انه ليس عطف بيان، لان عطف البيان مسوق لايضاح متبوعه او تخصيصه، كما تقدم، فكيف يحذف؟. ومما يزيد هذا الرأي بعداً عن الصواب انه قد ثبت من الامثلة المستقرة من كلامهم ان فاعل (نعم وبئس) قد يرد نكرة مخصصة بالاضافة، وذلك نحو: (نَعَمْ غلامٌ رجلٌ زيدٌ)، وهذا، وإن كان قليلاً^٥، جائز. ومن ذلك نفهم وجه ضعف كونه عطف بيان، إذ فات من تبني هذا الرأي ان من شروط عطف البيان ان يكون موافقاً لمتبوعه تعريفاً وتكثيراً^٦.

^١ الصواب حذف (فاننا)، اذ لابد من عامل يعمل في الظرف (حينما)، وابقاء (فاننا) يمنع من ذلك.

^٢ النحو الوصفي ١٠٨/٢.

^٣ ينظر مغني اللبيب ٥٩٣/٢.

^٤ ينظر شرح المفصل ٧١/٣، ومعاني النحو ٢٠٦/٣-٢٠٧.

^٥ ينظر شرح الرضي ٣١٧/١.

^٦ ينظر شرح ابن الناظم ٢٠٢، ومغني اللبيب ٥٩٤/٢.

ولا يفوتنا في هذه المسألة ان نشير الى رأي طريف، ذكره الدكتور طاهر سليمان اذ قال: ((اننا نتصور ان النعت المقطوع إلى الرفع يرجع إلى الوقف او الفاصلة الصوتية، فإذا وجدت الفاصلة وجد القطع، وهو نوع من الاستئناف الذي أشرنا إليه من قبل، أما عند الوصل فلا بد من اتباع النعت لمنوعته، وكذلك في نحو: (نَعَمْ الرجلُ زيدٌ)، فإذا تصورنا فاصلة صوتية بين (الرجل) و (زيد) أمكن تقدير (هو)، أما عند نطق العبارة متصلة فلا محل لهذا التقدير. وعلى هذا يتجه إعراب قوله تعالى: ((وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ جَنَاتُ عَدْنٍ))^١، فمن وقف على رأس الآية (المتقين) كانت (جنات) عنده خبراً لمبتدأ محذوف، أما من وصل فلا وجه عنده لهذا التقدير، وتعرب مبتدأ خبره الجملة السابقة))^٢.

وهذا الرأي - فيما أظن - محل نظر، لان القول بوجود هذه السكتة التي تسمى في الدرس الحديث (صويته المفصل)، منوط بمقاطع السلسلة الكلامية المنطوقة، فهي لا تظهر في الخط. وهو قد استقى رأيه هذا اعتماداً على السلسلة الكلامية الخطية، ومن ثم بقي ذلك افتراضاً محضاً غير قائم على أسس قوية. فضلاً عن ان هذا التقدير يفضي إلى تفكيك جملة المدح او الذم إذ تصير جملتين بعد ان كانت جملة واحدة. ثم كيف يتسنى القول بالقطع، وقد جاء في كلامهم: (نَعَمْ الرجلُ كان زيداً)؟ أيقال ان التقدير: (نَعَمْ الرجلُ كان هو زيداً)، فتبقى (كان) بلا اسم؟! فضلاً عن ذلك فانه لو كان المخصوص مرفوعاً على القطع لسمع في كلامهم (نَعَمْ الرجلُ زيداً) و (بِئْسَ الرجلُ الكاذبُ)، على تقدير: (أمدح زيداً) و (أذم الكاذبُ)، فيكون ذلك على غرار ما سُمع في النعت من مثل: (مررت بزيد الفاضل و الفاضل) على تقدير (هو الفاضل) و (اعني الفاضل).

هذا ما وقفنا عليه من أقوال القدماء والمحدثين في هذه المسألة، ويظهر منها ان ما رصده سيبويه في إعراب المخصوص بالمدح او الذم هو الأولى بالتبني والقبول، اذ فيه استراحة من حذف أحد طرفي الاسناد، ومن ثم كان هذا الإعراب الذي توخاه سيبويه - إذ جعل المخصوص مبتدأ وما قبله خبراً - متساقفاً مع النظرة الوصفية ومبنياً على وفق استقرار تام وشامل لهذا الاسلوب في العربية. وهذا بخلاف الاوجه الاخرى التي رصدها بقية النحويين، وهي أوجه تحمل في طياتها تعسفاً واضحاً، فالقول بتقدير مبتدأ محذوف او خبر محذوف لا يمت الى طبيعة اللغة بصله، لان هذا التقدير يمزق جملة المدح والذم، في حين تنتظم عناصر هذه الجملة وتتسق بما ذهب إليه سيبويه. فضلاً عن ذلك فاننا نرى ان التقدير انما يُصار إليه لتصحيح المعنى، من دون ان يفضي ذلك الى تشتيت مكونات الجملة.

^١ النحل/٣٠-٣١.

^٢ ظاهرة الحذف في الدرس النحوي ١٨٤.

على ان الذي يبدو ان استقراء القائلين بالحذف استقراء ناقص، ومن ثم تعارضت القاعدة التي استخلصوها مع الامثلة المستقراة، في حين لم يغب عن ذهن سيبويه كل ذلك، فلم يغفل مثلاً عن دخول النواسخ على جملة المدح او الذم. وكل ذلك يحملنا على الاعتقاد بانه لا مناص من الذهاب مذهب سيبويه لانه وجه خالٍ مما يخدشه في حين نجد الآراء الأخرى يكتنفها شيء من الضعف.

المسألة الثانية: (الخلاف في جواز اعمال (إن) النافية عمل (ليس))

((إن) من الاحرف النافية التي تستعمل لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي، ما لم تكن ثمة قرينة تصرفه الى غير ذلك^١. وهي من الاحرف غير المختصة إذ تدخل على الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، على حد سواء، ومن ثم كان القياس ألا تعمل شيئاً^٢ عند الفراء^٣، وأكثر النحويين^٤.

وزعم ابن عادل انه قد اختلف النقل عن سيبويه والمبرد في هذه المسألة^٥. والحق ان مقتضى كلام سيبويه المنع، لانه قال: "وتكون في معنى (ما)، قال الله عز وجل: ((إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ))^٦، أي: ما الكافرون إلا في غرور^٧". وما ذكرت يتمشى مع ما قاله الدكتور حسام النعيمي من انه أراد معنى النفي، إذ لو أراد العمل لساق لذلك أمثلة وشواهد على عاداته في أضراب ذلك^٨. اما المبرد المبرد فقد ذهب إلى اعمالها عمل (ليس)، قال: إن غير سيبويه ((يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس)، كما فعل ذلك في (ما) ... وهذا هو القول، لانه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى))^٩.

ومهما يكن من أمر فان هذا الذي منعه الفراء وجمهور النحويين أجازته جمع آخر، منهم الكسائي^{١٠}، وابن السراج^{١١}، وابو علي الفارسي^{١٢}. واحتجوا بأن ((إن) قسيمة (ما) في النفي، وأيضاً فانها

^١ ينظر النحو الوافي ٦٠٤/١.

^٢ ينظر همع الهوامع ١١٦/٢.

^٣ ينظر معاني القرآن ١٤٥/٢.

^٤ ينظر الجنى الداني ٢٠٨، وشفاء العليل ٣٣١/١، وهمع الهوامع ١١٦/٢.

^٥ ينظر اللباب ٤٢٥/٩.

^٦ الملك/٢٠.

^٧ الكتاب ٤٧٥/١.

^٨ ينظر النواسخ في كتاب سيبويه ٦٦.

^٩ المقتضب ٣٦٢/٢.

^{١٠} ينظر شرح الرضي ٢٧٠/١، وارتشاف الضرب ١٠٩/٢، والمدارس النحوية ١٩٠.

^{١١} ينظر الاصول ٢٣٦/١.

^{١٢} ينظر البحر المحيط ٤٤٤/٤، وشرح التصريح ٢٠١/١، ومعتك الاقران ٦٠٤/١.

لنفي الحال^١. واستدلوا أيضاً بالسماع، ومنه قراءة سعيد بن جبير^٢: ((إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ))^٣. وسمع من اهل العالية من يقول: ((إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ)، و ((إِنْ
ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَكَ)). ومن منظوم كلامهم قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ

وقول الآخر:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^٤

هذا، وذكر ابن عادل ان ابن جني ذهب مذهب الكسائي وابن السراج^٥. ولم أقف على نص لابن
جني يدعم هذا الزعم، بل لقد وجدته يقول، في سياق كلامه على قراءة سعيد بن جبير: ((فأعمل (إِنْ)
إعمال (ما)، وفيه ضعف، لان (إِنْ) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى
(ليس) في العمل...))^٦.

ومهما يكن من شيء فقد اشترط من أجاز إعمالها عمل (ليس) ثلاثة شروط: الاول: ألا ينتقض
نفيها لخبرها بـ (إلا). والثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها. والثالث: ألا يتقدم معمول خبرها على
اسمها^٧.

ويبدو أن الذي دفع النحويين إلى وضع القيد الاول أن (ما) يبطل عملها بانتقاض نفيها بـ (إلا)،
وكذلك (إِنْ)، لأنها محمولة عليها: بيد أن ذلك لا يبيح لنا القول بأن (إِنْ) لا تكون عاملة إذا كان نفيها
منتقضا بـ (إلا)، إذ ثبت بالاستقراء إعمال (ما) مع انتقاض النفي بـ (إلا)^٨. وعليه كان الأولى ان تُحمل
(إِنْ) على لغة من لا يشترط ذلك في (ما).

^١ ينظر همع الهوامع ١١٦/٢، وخزانة الادب ١٦٧/٤.

^٢ تنتظر هذه القراءة في مختصر في شواذ القراءات ٤٨، والمحتسب ٢٧٠/١.

^٣ الأعراف/١٩٤.

^٤ لم أهتم إلى قائله. وهو من شواهد رصف المباني ١٠٨، والجنى الداني ٢٠٩.

^٥ لم أقف على قائله. وهو من شواهد اوضح المسالك ٢٠٨/١، وشرح ابن عقيل ٣١٨/١، وهمع الهوامع ١١٧/٢.

^٦ ينظر اللباب ٤٢٥/٩.

^٧ المحتسب ٢٧٠/١.

^٨ ينظر جواهر الادب ٢٥.

^٩ ينظر همع الهوامع ١١٠/٢-١١١.

ويتبادر إلى الذهن ان ما حدا معظم النحويين إلى الانصراف عن مذهب الكسائي قلة الأدلة النقلية المتمثلة بنصوص من القرآن الكريم، وكلام العرب نثرًا ونظمًا، وأيضًا فان اللغة التي استقي منها الأعمال غير مشهورة، ومن ثم لم يطمئن إليها القوم. فضلًا عن التعارض بين الشواهد المسموعة وأقيسه. ومن أجل ذلك كله وجدنا كثيرًا منهم يحذو حذو الفراء، قال ابن يعيش: ان مذهب الإهمال أولى، ((لان الإعتماد في عمل (ما) على السماع، والقياس يأباه، ولم يوجد في (إن) ما وجد في (ما)))^١. وذكر ابن مالك ان أعمالها عمل (ما) قليل^٢. وغالى ابن عصفور إذ عدَّ أعمالها عمل (ما) من من ضرورات الشعر^٣.

ومنع أبو حيان الأعمال أيضًا، لانه لم يُحفظ من ذلك إلا بيت نادر^٤. أما موقف ابن عادل من هذه المسألة فهو موافق لما ذهب اليه الكسائي، والمسوّغ عنده ان الأعمال لغة، وردت بها جملة صالحة من منشور كلامهم ومنظومه، فلا داعي لردّها^٥.

واختلف الدارسون المحدثون في هذه المسألة بين مؤيد لمذهب المنع ومستحسن لمذهب الاعمال، إذ ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي ان أعمال (إن) قليل، ولذلك عجز النحويون عن ان يأتوا بشاهد يوحى بالثقة، فعلى الرغم من ان النحويين أكثروا من الاستشهاد بالبيتين المتقدم ذكرهما، لم يعزوهم لقائل معين. وأردف قائلًا: وكأن الأعمال لم يرد في غير هذين البيتين، ومن ثم تلمسوه في قراءة شاذة^٦.

ويرى الدكتور محمد حماسة عبداللطيف ان الغالب في (إن) ان تستعمل في النفي المنتقض بـ (إلا)، فيتحول الأسلوب إلى حصر وتوكيد، غير ان استعمالها للنفي الحقيقي مع أعمالها، قليل، وهو خاص بلغة تسربت إلى اللغة المشتركة، ولم تقو قوة غيرها^٧.

ويذهب الدكتور أحمد مختار إلى ان (إن) تنفي مضمون الجملة على جهة التقرير المؤكد، وبسبب من قوة النفي فيها عملت عمل (ليس)^٨. ودلّل على ذلك بالاستغناء عن الباء في خبرها بخلاف

^١ شرح المفصل ١١٣/٨.

^٢ ينظر حاشية الصبان ٢٥٤/١.

^٣ ينظر المقرب ١٠٥/١، وشرح الجمل ٤٨١/١.

^٤ ينظر البحر المحيط ٢٧٦/١.

^٥ ينظر اللباب ٤٢٥/٩.

^٦ ينظر النحو العربي نقد وبناء ٨٤.

^٧ ينظر في بناء الجملة العربية ٤٠٤.

^٨ ينظر أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم ١١٠.

زيادتها في خبر (ما)، قال: وهذا يعني ان في هذا الحرف من قوة النفي ما يغني عن تقويته بالحرف الزائد^١.

وأيد عباس السامرائي القائلين بعدم الإعمال إذ ذكر ان عمل (إن) قياس مجرد، واللغة لا تثبت بالقياس، فضلاً عن ندرة الشواهد التي يصح القياس عليها وعدم معرفة قائلها^٢.

والذي يغلب على الظن ان مذهب الكسائي هو الأرجح في هذه المسألة، لورود الإعمال في لغة القرآن الكريم، منبع استخلاص القاعدة النحوية الأول، وفي كلام العرب نثرًا ونظمًا. وأحسب ان النحويين لما لم تسعفهم الحجج المنطقية المبنية على وفق ما يقتضيه القياس، لجأوا إلى الطعن في الشواهد المتوفرة في هذه المسألة، متذرعين بأنها قليلة تارة، وبأنها نادرة تارة أخرى. غير ان ما تمسكوا به، في هذا المقام، غير مقبول البتة، وذلك ان المعوّل عليه في بناء القاعدة النحوية هو المسموع، وإن تعارض مع القياس، ((اذ لا قياس مع وجود النص))^٣، وعليه نقول: ان الأنسب في هذه المسألة مذهب مذهب الكسائي إذ شهد له السماع. ثم اننا نرى ان يسوّى بين لغتي الإعمال والإهمال، ما دام المعنى واحدًا، وعليه يقال: (إن محمدًا حاضرًا)، و (إن محمدًا حاضرًا)، وبذلك نتجنب ما ألزم النحويون أنفسهم به من البحث عن علل لتسويغ منع الإعمال، كالقول بانها غير مختصة، لدخولها على الجملة الفعلية والاسمية. وهي، كما ترى، حجة غاية في الضعف، لان (ما) التي حُمِلت (إن) عليها غير مختصة أيضًا، فكان الأولى ألا تعمل بمقتضى ما قالوا. ينضاف الى ذلك كله ان من الاصول المقررة عند النحويين ان العرب تجري الشيء مجرى الشيء إذا وافقه من جهتين^٤. وهنا وافقت (إن) (ما) من عدة جهات، منها: ان معناهما النفي، وانهما لنفي الحال، وانهما غير مختصتين. فتبين ان ما يعتضد به الإعمال لا يقتصر على السماع، وانما يؤازره القياس أيضًا.

^١ ينظر المصدر نفسه ١٢٤.

^٢ ينظر الأحرف النافية العاملة عمل (ليس) ٧٥.

^٣ حاشية الصبان ٢٤٧/١.

^٤ ينظر الانصاف ١٦٦/١م ١٩.

المسألة الثالثة: (الخلاف في جواز اعمال (لا) عمل (ليس))

(لا) من الحروف غير المختصة^١، تدخل على الجملة الفعلية والاسمية على حد سواء. وتستعمل المشبهة بـ (ليس) منها لنفي الجنس ولنفي الوحدة^٢.

وفي هذا المقام نحاول ان نلقي الضوء على اقوال النحويين المتعلقة باعمال (لا) عمل (ليس) اذ ذهب سيبويه^٣ والفراء والجمهور الى انها تعمل عمل (ما) إلحاقاً بـ (ليس)^٤. ومن شواهد اعمالها قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَرْ مِمَّا وَقَى اللَّهُ وَاقِيَا^٥

وقول الآخر:

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَازِلٍ فَبُؤْتُ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا^٦

قال ابن هشام ان هذا البيت ((لا دليل فيه، كما توهم بعضهم، لاحتمال ان يكون الخبر محذوفاً، و(غير) استثناء))^٧.

وذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل شيئاً، وما بعدها مبتدأ وخبر، ولا تنصب الخبر أصلاً^٨. وهذا المذهب منسوب إلى المبرد^٩، وهو و هم عليه ، نقول بذلك اعتماداً على ما نص عليه المبرد نفسه، جاء في (المقتضب): ((وقد تجعل (لا) بمنزله (ليس)، لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في نكرة، فتقول: لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ))^{١٠}.

وذهب الزجاج إلى أنها ترفع الاسم ولا تعمل في الخبر شيئاً^{١١}. وحجته عدم سماع النصب في خبرها ملفوظاً به، كقول سعد بن مالك:

^١ ينظر همع الهوامع ١١٩/٢.

^٢ ينظر مغني اللبيب ٣١٦/١، ومعاني النحو ٥٨٠/٤.

^٣ ينظر الكتاب ٢٨/١-٢٩.

^٤ ينظر معاني القرآن ٤٣/٢.

^٥ ينظر شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١، وشرح التصريح ١٩٩/١، وهمع الهوامع ١١٩/٢.

^٦ لم أهدت الى قائله. وهو من شواهد شرح ابن الناظم ٥٨، وارتشاف الضرب ١١٠/٢، وشرح قطر الندى ١٤٤.

^٧ لم اقف على قائله. وهو من شواهد مغني اللبيب ٣١٦/١ وشرح ابن عقيل ٣١٤/١.

^٨ مغني اللبيب ٣١٦/١

^٩ ينظر ارتشاف الضرب ١١٠/٢، وشرح التصريح ١٩٩/١، وهمع الهوامع ١١٩/٢.

^{١٠} ينظر شرح المفصل ١٠٩/١، والجنى الداني ٢٩٣.

^{١١} المقتضب ٣٨٢/٤.

^{١٢} ينظر ارتشاف الضرب ١١٠/٢، والجنى الداني ٢٩٣، ومغني اللبيب ٣١٥/١.

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ^١

وقول العجاج^٢:

تَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تَحْشَ الطَّبْخُ

بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرِخُ

وجمهور النحويين يقدرّون في هذه الشواهد خبرًا محذوفًا، قال ابن هشام: ((وإنما لم يقدرّوها مهملّة، والرفع بالابتداء لأنها حينئذ واجبة التكرار، وفيه نظر لجواز تركه في الشعر))^٣. ويشترط النحويون لإعمالها عمل (ليس) أربعة شروط، الأول: ألا يتقدم اسمها على خبرها، والثاني ألا يقرن خبرها بـ (إلا)، والثالث ألا يفصل بينها وبين اسمها، والرابع أن يكون اسمها وخبرها نكرتين^٤.

وألغى ابن جني وابن الشجري الشرط الرابع إذ إجازا أن تعمل في المعارف^٥، واستدلا بقول النابغة النابغة الجعدي^٦:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا

سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا

وذكر ابن مالك في (التسهيل) أن رفعها معرفة نادر^٧. في حين لجأ إلى التأويل في (شرح الكافية الكافية الشافية) إذ جعل (أنا) مرفوعًا بفعل مضمر ناصب (باغيًا) على الحال، والتقدير: لا أرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل^٨.

ونسب ابن عادل دخول (لا) على المعرفة إلى الوهم^٩. ويبدو لي أن ابن مالك وابن عادل لم يفلحا في توجيه إعمال (لا) في المعرفة، لأن القاعدة النحوية إنما تثبت بالنظر إلى استقراء كلام العرب، لا إلى تلك التأويلات التي يمجّها الذوق اللغوي السليم، وإلا فأى معنى في تقدير فعل مضمر ناصب (باغيًا) على الحالية؟ وما المسوّغ وراء اختزال العامل في هذه الحالة؟ وهل حذفه وذكره سواء؟ وعليه لا أظن أن تأويل دخول (لا) على المعرفة، أو نسبته إلى الوهم صحيح، ولا سيما أن بنية الجملة بمقتضى

^١ البيت من شواهد الجمل ٢٣٨، ومعاني الحروف ٨٣، وأمالي ابن الحاجب ٣٢٦/١.

^٢ ينظر ديوانه ٤٥٩.

^٣ مغني اللبيب ٣١٥/١. وينظر حاشية يس ١٩٩/١.

^٤ ينظر شرح قطر الندى ١٤٥، وجمع الهوامع ١٢٠/٢.

^٥ ينظر منهج السالك ٦٥/١، والجنى الداني ٢٩٣-٢٩٤، وشرح التصريح ١٩٩/١.

^٦ ينظر شعره ١٧١. وقد ورد البيت في ديوان شعر ذي الرمة ٦٧٦ أيضًا.

^٧ ينظر التسهيل ٢٥٧، وشفاء العليل ٣٣١/١، وحاشية الأمير ١٩٥/١.

^٨ ينظر شرح الكافية الشافية ٤٤٠-٤٤١.

^٩ ينظر اللباب ٥٨٣/١.

هذا التأويل تتغير، ومن ثم يفسد المعنى، فمقصد الشاعر-إذ قال: (لَا أَنَا بِأَعْيَا سِوَاهَا)-أن ينفي عن نفسه أن يكون طالباً غيرها، على وجه الدوام والثبوت، وهو ما يتحقق بالجملة الاسمية التي مسندها اسم في حين لا تؤدي الجملة الفعلية هذا المؤدى، لأنها تساق إذ يراد معنى التجدد والحدوث.

ومهما يكن من شيء فإن الشواهد التي سيقّت في هذه المسألة لم تكن كافية لإثبات الأعمال عند معظم النحويين المتأخرين، فهذا ابن الحاجب نفى أن تكون (لا) عاملة لا شذوذاً ولا قياساً^١. وتابعه وتابعه الرضي إذ قال: ((ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوباً، كخبر (ما)، و(ليس)، وهي في نحو: (لا براخ ولا مستصرخ)، الأولى أن يقال هي التي في نحو: (لا إله إلا الله)، أي: (لا التبرئة، إلا أنه يجوز لها أن تهمل مكررة))^٢. ورمى أبو حيّان النصب في خبرها بالشذوذ والقلّة^٣. أما ابن هشام هشام فقد قصر أعمالها عمل (ليس) على الشعر^٤. وأما ابن عادل فقد ذكر أن أعمالها عمل (ليس) لم يعضده دليل صريح، ومن ثم كان الأولى تأويل ما أنشده سيبويه والجمهور، لأنها أشياء محتملة لذلك^٥. لذلك^٥.

وذكر محمد خير الحلواني أن ما احتج به سيبويه غير مقنع، وذلك لسببين. الأول: أن النحويين ينسبون إلى (لا) العاملة عمل (ليس) معنًى مخالفاً للمعنى الذي تحمله ههنا، لأنهم يزعمون أنها تنفي الوحدة ولا تفيد استغراق الجنس وشموله، وواضح في البيتين أن المعنى على الشمول لا الوحدة. والثاني: أن سعد بن مالك قد يكون أراد نفي الجنس، فاستعمل (لا) النافية له، ولكنه لم يبين اسمها على الفتح، خضوعاً لحركة الروي المرفوع في القصيدة كلها، ولذلك نظائر كثيرة في أشعارهم^٦. والسبب الأول ليس سبباً وجيهاً فيما أرى، لأن (لا) العاملة عمل (ليس) ترد لنفي الوحدة والجنس على حد سواء، والفصل في ذلك مرهون بالقرائن السياقية، وقد نبّه على شيء من ذلك كل

^١ ينظر شرح الرضي ١١٢/١.

^٢ المصدر نفسه ١١٢/١.

^٣ ينظر ارتشاف الضرب ١١٠/٢.

^٤ ينظر شرح قطر الندى ١٤٥. وقال في (أوضح المسالك) ٢٣٠/١: ((أما (لا) فأعمالها عمل (ليس) قليل)).

^٥ ينظر اللباب ٣٩٦/٣.

^٦ ينظر المختار من أبواب النحو ٣٠٤.

من الرضي^١، وابن هشام^٢.

والظاهر أن الثغرة الجوهرية التي نفذ منها معظم من رفض الأخذ بمذهب سيبويه هي أنهم لم يظفروا بشواهد صريحة تدعم القول بالإعمال، سوى بيت يتيم، والبيت الواحد لا يكفي لبناء قاعدة نحوية، لأن قواعدهم موضوعة على الكثرة الكاثرة في كلام العرب لا القلة النادرة، ولكن هذا ليس مسوغاً كافياً ((لرد عملها، أو لجعلها عاملة في الاسم وحسب، ما دام لدينا ما يشهد بعملها في الخبر، وما دامت لمعنى النفي، فهي كـ (ما) وتعمل عمل (ليس)، وتدخل على المبتدأ والخبر، إلا أنهم راعوا انحطاطها فزادوا في شروط إعمالها))^٣. نقول بذلك لأن النحويين لم يظفروا بكل ما قالته العرب، ومن ثم كان ما جمعه أقل القليل، فضلاً عن اقتصارهم في الجمع على بعض اللغات دون بعض، ومن ثم نددت استعمالات صحيحة عما جمعه. وعليه يمكننا أن نقرر بكل اطمئنان أن مذهب سيبويه هو الراجح، بدليل أنه قد ثبت بنقل جل العلماء أن الحجازيين يعملونها عمل (ليس)، في حين يهملها بنو تميم^٤. ثم إننا نرى أن معنى الرفع والنصب في خبر (لا) واحد، وعليه كان الأحرى بالنحويين ألا ينشغلوا بأمثال هذا الخلاف، مما لا طائل وراءه، لأنه لا يكسب العربية إلا مزيداً من التقديرات والتأويلات التي لا يوجد مسوغ للقول بها.

المسألة الرابعة: ((إذ) أملازمة لمعنى المضي هي أم لا))

((إذ) من الظروف المبنية، وهي اسم بدليل قبلوها التنوين، والإخبار بها في نحو: (حضورك إذ جاء زيد)، والإضافة إليها من دون تأويل، نحو: (نجحت بعد إذ اجتهدت). وهي مبنية بسبب افتقارها إلى ما بعدها من الجمل، ووضعها على حرفين^٥.

والجمهور على أنها ملازمة لمعنى المضي، إذ هي في أصل الوضع ظرف للوقت الماضي، وزعم جماعة من النحويين أنها قد تفارق هذا المعنى، ومن ثم ترد للاستقبال^٦.

وكان ابن مالك من بين من تبنى القول بخروج ((إذ) عن معنى المضي إذ عقد لذلك مبحثاً أثبت به هذا المعنى، واستدل له بآيات من القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ((وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ

^١ ينظر شرح الرضي ١/١١٢.

^٢ ينظر مغني اللبيب ١/٣١٦.

^٣ النواسخ في كتاب سيبويه ٢٣٠.

^٤ ينظر شرح اللوحة البدرية ٢/٤٢، وشرح ابن عقيل ١/٣١٢، وشرح الاشموني ١/١٢٤.

^٥ بنظر همع الهوامع ٣/١٧١-١٧٢.

^٦ ينظر الجنى الداني ١٨٨، ومغني اللبيب ١/١١٣، ومعتك الأقران ١/٥٧٧-٥٧٨.

قُضِيَ الْأَمْرُ))^١، وقوله: ((وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطْمِينَ))^٢، وقوله: ((يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا))^٣. وزعم أن ذلك استعمال صحيح غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين^٤.

بيد أن جمهور المحققين لم يرتضوا هذه المقالة من ابن مالك وغيره، إذ أنكروا وقوع (إذ) موقع (إذا)، مثلما أنكروا وقوع (إذا) موقع (إذ)، وعليه لجأوا إلى التأويل، وأجابوا عن الآيات المباركة التي ساقها، بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنة مقطوعاً بها عُبر عنها بلفظ الماضي، جاء في (الكشاف): ((وهل قوله: ((فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ))^٥، إلا مثل قولك: (سوف أصوم أمس؟) قلت: المعنى على (إذا) إلا أن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله متيقنة مقطوعاً بها عُبر عنها بلفظ ما كان ووجد، والمعنى على الاستقبال))^٦.

وقيل إن (إذ) باقية على دلالتها على الماضي، وهي منصوبة بقوله: ((فسوف يعلمون)) نصب المفعول به، أي: فسوف يعلمون يوم القيامة وقت الأغلال في أعناقهم، وهو وجه واضح، غاية ما فيه التصرف في (إذ) بجعلها مفعولاً به، ولا يضر ذلك، فإن المعربين في كثير من الأحيان يقولون: هو منصوب بـ (أذكر) مقدراً^٧.

ومهما يكن من شيء فقد حظي مذهب ابن مالك بالاستحسان من لدن كثير من النحويين إذ نص الرضي على أن (إذ) قد تتجرد عن معنى الماضي فتصير لمطلق الظرفية ومن ثم يجوز استعمالها في المستقبل، وذلك نحو قوله تعالى: ((وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ))^٨.

وتعقب ابن هشام مذهب الجمهور بالقول: (وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: ((فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ))، فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في (إذ)، فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا))^٩.

^١ مريم / ٣٩.

^٢ غافر / ١٨.

^٣ الزلزلة / ٤.

^٤ ينظر شواهد التوضيح والتصحيح ٩.

^٥ غافر / ٧٠-٧١.

^٦ الكشاف ٣/ ٤٣٦. وينظر الجنى الداني ١٨٨.

^٧ ينظر اللباب ١٧/ ٨٢-٨٣.

^٨ المطففين / ١٠. وينظر شرح الرضي ٢/ ١٠٦.

^٩ مغني اللبيب ١/ ١١٣. وينظر مع الهوامع ٣/ ١٧٢.

وصحح ابن عادل مذهب ابن مالك أيضًا، إذ ذكر أنه لا ضير في وقوع (إذ) موقع (إذا)، واحتج بحجج ابن مالك أنفسها^١.

ولعل من المفيد في هذا المقام أن نستأنس بآراء المحدثين الذين كادوا يجمعون على أن مذهب ابن مالك أوفق من مذهب الجمهور، إذ نص الدكتور فاضل السامرائي على أن استعمال (إذ) لمعنى الماضي أمر غالب، لأنها قد تكون اسمًا للزمن المستقبل^٢.

وعدّ الدكتور محمد علي حمزة الشواهد التي ساقها ابن مالك قوية تصحح مذهبه، وذلك لأن ما جَوَّز استعمال (إذ)، وهي لما مضى في أصل إستعمالها، مكان (إذا)، وهي لما يستقبل من الزمن، هو أن الأفعال الآتية بعدها متيقنة الوقوع مقطوع بها^٣.

وعرض الدكتور أبو السعود الشاذلي لمذهب ابن مالك ورجحه أيضًا، وخلص إلي أن (إذ) حينما تكون للزمن المستقبل لا تخرج عن دائرة الظرفية، بخلاف (إذ) حينما تكون للزمن الماضي إذ تتعدد استعمالاتها^٤.

ويغلب في ظني أن ليس ثمة مانع من تعدد المعنى الوظيفي لبعض المفردات في العربية، ومن ضمنها (إذ)، ومن هنا كثر مجيؤها للمضي، لأن ذاك مفادها في أصل الوضع، ولكن هذا لا يعني بحال من الأحوال تحجيم معناها إذ وجدناها -من خلال الأمثلة المستقرة قد فارقت معنى الماضي ومن ثم جاءت للاستقبال، والتعليل، ومرد ذلك في أكبر الظن، إلى طبيعة اللغة التي اقتضت التصرف بالمفردات والتوسع في معانيها تبعًا لاستعمالاتها، ولعل ما يشهد لذلك أنهم استعملوا (إذا) للاستقبال في الغالب الأعم، وربما استعملوها للمضي، وذلك نحو قوله تعالى: ((وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا

انْفَضُّوا إِلَيْهَا))^٥، وقوله: ((وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ))^٦، وربما جاءت للحال، نحو قوله تعالى: ((وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى))^٧. فمن الإجحاف إذن قصر بعض المفردات على معنى دون غيره، وبناء على ذلك يمكن أن نقرر أن (إذ) تؤدي أكثر من معنى، ولكن يبقى السياق أو المقام

^١ ينظر اللباب ٣٤٧/١.

^٢ ينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ١١٩، ومعاني النحو ٤٥٨/٤.

^٣ ينظر ابن الناظم النحوي ٨٨-٨٩.

^٤ ينظر الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية ٦٥.

^٥ الجمعة ١١/.

^٦ التوبة ٩٢/.

^٧ الليل ١/.

هو المقياس الحقيقي الذي يحدد بمقتضاه نوع هذا المؤدى. ويظهر للباحث أنَّ القول بتأويل ما ساقه ابن مالك، أمر غير مقبول البتة، ولعل من ذهب هذا المذهب قد أعيته السبل أمام ذلك السيل من الشواهد الفصيحة فقال بذلك. وعليه يمكن القول إنَّ مذهب ابن مالك هو الأولى في هذه المسألة إذ قد ورد به السماع، ومن ثم لم يبق مسوَّغ لتلك التأويلات التي تبناها القوم، ولا سيما إذا ما علمنا أن تأويل ما كثر وجوده في كلام العرب ليس بمستقيم.

المسألة الخامسة: ((إذا) الفجائية أحرف هي أم ظرف))

تتبع النحويون-من خلال استقراء واعٍ لكلام العرب- المعاني التي ترد لها (إذا)، فوجدوا أنها تأتي للمفاجأة، وعليه عقدوا لها أحكاماً نصوا فيها على أنها تختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في ابتداء الكلام، كما أن معناها الحال لا الاستقبال، جاء في (الكتاب): ((وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها))^١. واستدرك الدرس النحوي الحديث شرطاً آخر أغفله النحويون، وهو أن يحتمل الكلام معنى المفاجأة، وإلا لم يحسن دخولها، وإن توفرت الشروط، فلا يحسن-مثلاً-أن يقال في نحو قوله عز وجل: ((وَأَنْ تَخْشَوْهَا تَتَوْتَّوْهَا الْفَقَرَاءُ، فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ))^٢:- (إذا هو خير لكم)، فإنه ليس فيها معنى المفاجأة^٣.

والذي يعيننا من ذلك كله نوع (إذا) الفجائية أو طبيعتها، إذ ذهب الكوفيون-ونُسب ذلك إلى ابن بري وحده^٤-إلى أنها حرف^٥. وهو اختيار الأخفش^٦. وابن مالك^٧.

وقد أملت الصنعة الأعرابية المحضّة على بعضهم تصحيح القول بحرفية (إذا)، ومن ثم تلقى مذهب الكوفيين بالقبول الحسن، جاء في (مغني اللبيب): ((ويرجح قولهم: (خرجت فإذا إن زيدا بالباب) بكسر (إن)، لأن (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها))^٨.

ونعى الدكتور محمد صلاح الدين على النحويين تحكيم الصنعة دون الإحساس والذوق اللغويين، فأفضى به ذلك إلى إنكار مجيء التوكيد بعد المفاجأة معللاً ذلك بأن المفاجأة تحدث لصاحبها،

^١ الكتاب ٣١١/٢. وينظر الجنى الداني ٣٧٣.

^٢ البقرة ٢٧١.

^٣ ينظر معاني النحو ٤٩٢/٤.

^٤ ينظر شرح الرضي ١٠٤/١.

^٥ ينظر ارتشاف الضرب ٢٤٠/٢ والمطالع السعيدة ٤٢٣/١، والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة) ٤٠.

^٦ ينظر منهج الأخفش الأوسط ٤٠٠.

^٧ ينظر التسهيل ٩٤.

^٨ مغني اللبيب ١٢٠/١. وينظر مع الهوامع ١٨٢/٣.

وهو خالي الذهن تمامًا من كل قضية، فخلو الذهن لا يهيء الموقف للتوكيد حتى يقال إنه يجوز أن تقع (إن) بعد (إذا) الفجائية^١.

وذهب الرياشي والزجاج إلى أن (إذا) ظرف زمان، ومن ثم جاز أن تكون، في قولهم: (خرجت فإذا الأسد)، خبرًا عما بعدها، بتقدير مضاف، أي: فإذا حصول الأسد، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن الجثة^٢.

وتمحل الرضي فأجاز أن يكون الخبر محذوفًا، في نحو: (خرجت فإذا السبع)، وتكون (إذا) ظرفًا لذلك الخبر غير سادة مسده، أي: ففي ذلك الوقت السبع بالباب، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة (خرجت) عليه^٣.

ومن المفيد في هذا السياق أن نشير إلى أن ابن عادل نقل عن الرماني القول بظرفية (إذا) الزمانية^٤. وغالب الظن أن ذلك وهم عليه، ويؤيد ما أزعّم أن ذلك النقل مما تفرد به ابن عادل، كما أنني لم أقف على ما نسب إلى الرماني في المطبوع من كتبه، ومن ثم كان الراجح أن كلمة (الرياشي) قد حُرّفت إلى (الرماني)، ولعل ما سهّل هذا التحريف التقارب بين رسم الكلمتين.

ومهما يكن من شيء فقد استساغ الزمخشري مذهب الزجاج، وزعم أن عامل (إذا) مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ))^٥: ((و(إذا) للمفاجأة، وتقديره: ثم فاجأتهم وقت كونكم منتشرين في الأرض))^٦.

وعقّب ابن هشام على ذلك بالقول: ((ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: (خرجت فإذا زيد جالس)، أو المقدر في نحو: (فإذا الأسد)، أي حاضر))^٧.

^١ ينظر النحو الوصفي ٣٧٤/٢.

^٢ ينظر شرح الرضي ١٠٣/١، والجنى الداني ٣٧٥، ومغني اللبيب ١٢١/١.

^٣ ينظر شرح الرضي ١٠٣/١.

^٤ ينظر اللباب ٥٤٨/١٦.

^٥ الروم ٢٠/.

^٦ الكشاف ٢١٨/٣.

^٧ مغني اللبيب ١٢١/١. وينظر معترك الأقران ٥٨١/١.

وذهب أبو علي الفارسي وابن جني^١ إلى أنها ظرف مكان^٢. ونقل أبو البركات الأنباري هذا المذهب عن الكوفيين^٣ فحسب، وتابعه الرضي إذ قال: ((والكوفيون يجيزون نحو: (خرجت فإذا زيد القائم)، بنصب (القائم) على أن (زيد) مرفوع بالظرف، كما في نحو: (في الدار زيد)، لأن (إذا) المفاجأة عندهم ظرف مكان))^٤.

وقد تشبث الفارسي وابن جني بحجة مفادها أن (إذا) الفجائية قد وقعت خبراً عن الجثة، في نحو: (خرجت فإذا زيد)، إلا أن الزجاج وأضرابه لم يسلّموا بذلك، وطعنوا في هذه الحجة، ومن ثم جرّهم ذلك إلى التأويل، فقدّروا مضافاً محذوفاً، أي: ففي ذلك الوقت حضورُ زيد^٥.

وعلى أية حال فقد قيل في رد مذهب الفارسي إنه لا يطرد في جميع مواضع (إذا) الفجائية، لأنه لا معنى لقولك: فبالمكان السَّبْعُ بالباب، في تأويل قولهم: (خرجت فإذا السبعُ بالباب)^٦.

ومما قيل في تضعيف هذا المذهب أنها لو كانت ظرفاً مكانياً لجاز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده، شأنها في ذلك شأن سائر ظروف المكان، كما أنها لو كانت ظرفاً مكانياً لاقتضى ذلك أن تكون معربة، كما هو حالها في غير المفاجأة، إذ تضاف إلى الجملة، وليس هنا جملة تتم بها^٧.

وصحح ابن عادل مذهب الفارسي، وردّ على من ذهب إلى أنها ظرف زمان بقوله تعالى: ((فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ))^٨، إذ ذكر أن كونها ظرف زمان فاسد، لأنها -إذ ذاك- لا بد لها من عامل، وعاملها إما ما قبلها وإما ما بعدها، لا جائز أن يكون ما قبلها، وهو (كتب) عاملاً فيها، لأنه ماضٍ لفظاً ومعنى، في حين أن (إذا) للحال. وأيضاً لو افترضنا أن عاملها ما بعدها لأفضى ذلك إلى بقاء (لما) من دون جواب، إذ يصير التقدير: فلما كتب عليهم القتال في وقت خشية فريق منهم^٩.

^١ ينظر سر صناعة الإعراب ٢/٢٥٤.

^٢ ينظر ارتشاف الضرب ٢/٢٤٠، وجمع الهوامع ٣/١٨٢.

^٣ ينظر الإنصاف ٢/٧٠٤ في ضمن م/٩٩.

^٤ شرح الرضي ٢/١١٢.

^٥ ينظر الجني الداني ٣٧٤-٣٧٥.

^٦ ينظر شرح الرضي ١/١٠٣.

^٧ ينظر رصف المباني ٦١-٦٢.

^٨ النساء ٧٧.

^٩ ينظر اللباب ٦/٥٠١.

وسار المحدثون في رحاب الكوفيين إذ اختار عباس حسن رأيهم مسوّغاً ذلك بأنه أيسر^١. ولم يرق للدكتور محمد خير الحلواني مذهب الظرفية لأن ما أتى به القائلون بالظرفية من أمثلة لا يقره الدرس اللغوي السليم، لما فيه من تكلف وتمحّل^٢.

ومهما يكن من أمر فإن نظرة فاحصة مدققة في المذاهب التي تقدم ذكرها تجعلنا لا نميل إلى كون (إذا) الفجائية ظرفاً زمانياً، لأن المصير إلى ذلك يفضي إلى ذهول عن قاعدة نحوية أصلها النحويون أنفسهم، إذ نصوا على أن ظرف الزمان لا يصح أن يقع خبراً عن الجثة، وذلك نحو قولنا: (خرجتُ فإذا زيدٌ)، وربما احتاطوا لذلك، فتأولوا المثال بـ (خرجتُ فإذا حضورُ زيدٍ)، ليتسق ذلك مع ما أصلوه. على أنهم- إذ قالوا بظرفية (إذا) الزمانية- راعوا في ذلك إبقاءها على ما ثبت لها في أصل الاستعمال اللغوي، وهو أمر مرجوح جداً لا ينهض مسوّغاً كافياً، فها هي ذي (إذ) وقعت حرفاً دالاً على التعليل في نحو قوله تعالى: ((وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُم فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ))^٣، على الرغم من أن الأصل فيها أن تكون ظرف زمان. ويقدح بالقول بالظرفية كسر همزة (إنّ) بعد (إذا). ولعل مما يعكر على القائلين بالظرفية أيضاً أن ثمة مانعاً صناعياً آخر في نحو قوله تعالى: ((فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى))^٤، إذ لا بد من أن يكون ثم عامل يعمل في الظرف، ولا عامل هنا. ينضاف إلى ذلك أن تقدير محذوف مزعوم يفسد المعنى ويذهب ببهائه ورونقه، إذ لا معنى في قولنا: خرجت ففي ذلك الوقت حضور زيد، أو: ففي ذلك المكان زيد.

ولا يسعني بعد إلا أن أرجّح مذهب الكوفيين ومن ذهب مذهبهم، لأنه قد إعتضد فيه المعنى والصنعة الإعرابية.

المسألة السادسة: في كون (لمّا) الشرطية حرفاً أو ظرفاً

(لمّا) كلمة وجود لوجود أو وجوب لوجوب، وهي مختصة بالفعل الماضي، ووظيفتها الربط بين جملتين، وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، وذلك نحو قولك: (لمّا اجتهد محمدٌ نجح)، والعامل فيها، على القول بظرفيتها، جوابها، ويكون فعلاً ماضياً، كالمثال المتقدم، وقيل يجوز أن يكون فعلاً مضارعاً، وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو (إذا) الفجائية^٥.

^١ ينظر النحو الوافي ٦٥٣/١.

^٢ ينظر المختار من أبواب النحو ١٩٧-١٩٨.

^٣ الزخرف ٣٩.

^٤ طه ٢٠.

^٥ ينظر مغني اللبيب ٣٦٩/١، وهمع الهوامع ٢١٩/٣-٢٢٠.

و(لَمَّا) عند سيبويه حرف، هذا هو مقتضى كلامه، جاء في (الكتاب): ((وَأَمَّا (لَمَّا) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرنا، فإنما هي لابتداء وجواب))^١. وزعم ابن هشام أنها ظرف زمان عند سيبويه، قال: (...فقال سيبويه إنها ظرف بمعنى (حين)^٢)) وظاهر عبارة سيبويه ينطق بتضعيف ما نسب إليه، وذلك أنه عدها بمنزلة (لو) وإذا كانت بمنزلتها فهي عنده حرف. ومما قيل في تدعيم مذهب سيبويه أنه يجوز أن يقال (لَمَّا أكرمتني أمس أكرمُكَ اليومَ)، ذلك لأنها إذا قدرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في (اليوم) لا يكون في (الأمس)^٣. وتأول بعضهم ذلك بأنه مثل قوله تعالى: ((إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ))^٤، والمعنى: إن ثبت أنني كنت قلته، لأن الشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ونظير ذلك قولنا: (لَمَّا أكرمتني أمس أكرمُكَ اليومَ)، فالمعنى: لَمَّا ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمُكَ^٥.

ومما قيل في تعضيد مذهب سيبويه أنه يجوز أن يقال: (لَمَّا أَسْلَمَ دَخَلَ الْجَنَّةَ)، ولو كانت ظرفاً لم يجز ذلك، وأجيب بأنه على التأكيد والتشبيه، فكأنه دخلها في ذلك الوقت^٦.

ومذهب ابن السراج^٧، وأبو علي الفارسي^٨، وابن جني^٩، إلى إنها ظرف زمان بمعنى (حين). ومما قيل في الرد على هذا المذهب أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء، وأنها تشعر بالتعليل، والظرف لا يشعر بالتعليل، وأن جوابها قد يقترب بـ (إذا)، و(ما) النافية، وما بعد (إذا) و (ما) النافية لا يعمل فيما قبلهما^{١٠}.

وأجيب عما استشكله النحويون من أن ما بعد (ما) النافية لا يعمل فيما قبلها بأن العامل مقدر استغني عنه بالجواب، كما أنه يمكن معارضة ذلك بأن يقال: إن قولنا: (حين جاء زيدٌ ما كنتُ حاضراً) مثال صحيح، و(حين) ظرف صريح يحتاج إلى عامل، ولا يصح تقدير شرطه عاملاً ولا جوابه^{١١}.

^١ الكتاب ٣١٢/٢.

^٢ شرح قطر الندى ٤٣.

^٣ ينظر مغني اللبيب ٣٦٩/١.

^٤ المائدة ١١٦.

^٥ ينظر مغني اللبيب ٣٦٩/١.

^٦ ينظر شرح الرضي ١٢٧/٢.

^٧ ينظر الأصول ١٥٩/٢.

^٨ ينظر الإيضاح العضدي ٣١٩/١، والمسائل البغداديات ٣١٥-٣١٦.

^٩ ينظر المحتسب ١٦٤/١، ٣١٢/٢.

^{١٠} ينظر الجني الداني ٥٩٥، وشرح قطر الندى ٤٣، وحاشية الصبان ٧/٤.

^{١١} ينظر تيجان البيان في مشكلات القرآن ٢٦٦.

وذهب ابن مالك إلى أنها ظرف بمعنى (إذ). جاء في (التسهيل): ((إذا ولي (لَمَّا) فعل ماضٍ لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذ)))^١. قال ابن هشام: ((وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة))^٢.

وقد عرض ابن عادل غير مرة لأقوال العلماء في (لَمَّا) ومناقشاتهم وأدلتهم، وقد وجدناه يقتفي أثر ابن السراج إذ وجَّه ما يعترض مذهبه من أن (إذا) الفجائية تقع في جواب (لَمَّا)، وما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها، بأنه قد عمل فيها معنى المفاجأة المدلول عليه بـ (إذا)^٣.

ومن الواضح بمكان أن هذه المذاهب الثلاثة المذكورة آنفاً تصطدم بفكرة العمل النحوي، فمذهب ابن السراج ومشايغيه موافق كثيراً للمعنى ولكنه لا يرضى الصنعة الإعرابية، وكذلك مذهب ابن مالك، فعلى الرغم من أن ابن مالك استحسنته يبدو أنه لا يزيل الاعتراض الذي يقضي بأن ما بعد (إذا)، و(ما) لا يعمل فيما قبلهما.

وإذا كان لا بد من رأي في هذه المسألة فالباحث يرى أن المخلص من تلك الإشكالات التي دخل فيها القوم، القول بأن (لَمَّا) حرف، وهو مقتضى مذهب سيبويه، ولو أردنا أن نجاري من تبني هذا المذهب لقلنا: إن مما هو ثابت أن (أَنْ) كثيراً ما تزداد في كلامهم بعد (لَمَّا)، وذلك نحو قولنا: ((لَمَّا أَنْ درستَ نجحتَ))، وهذا بلا شك يقتضي أن تكون حرفاً لا ظرفاً إذ ((لو كانت ظرفاً، والجملة بعدها في محل خفض بالإضافة، للزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ (أَنْ)))^٤، وهو غير جائز. فضلاً عن أنهم يحملون الشيء على نظيره، وزيادة (أَنْ) بعد الظرف مما ليس له نظير في كلامهم.

على أن الظاهر أن تأويل (لَمَّا) بـ (حين) هو ما حدا النحويين إلى الحكم باسميتها، وهذه الشبهة مردودة بأن (إِنَّ، وليت) وأضربهما مؤولة عندهم بـ : (أكدت وتمنيت)، ومع ذلك لم يقل أحد منهم إن ذلك مخرج لها عن الحرفية. ونظير ذلك (لا) في نحو قوله تعالى: ((غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ))^٥، وهي عند جمهور البصريين بمعنى (غير)^٦، بيد أن ذلك لم يصرفها إلى الاسمية، وإنما هي باقية على حرفيتها.

^١ التسهيل ٢٤١. وينظر شفاء العليل ٩٧١/٣.

^٢ مغني اللبيب ٣٦٩/١. وينظر مع الهوامع ٢١٩/٣. واختار ابن هشام في (شرح قطر الندى) ٤٣ مذهب سيبويه إذ قال: ((وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية)).

^٣ ينظر اللباب ٤٥٧/١٣.

^٤ حاشية الصبان ٧/٤.

^٥ الفاتحة ٧/.

المسألة السابعة: (دلالة (يا) الداخلة على الفعل والحرف)

(يا) حرف نداء يستعمل في أصل الوضع لنداء البعيد، وهو أكثر أحرف النداء استعمالاً وأعمها، ولذلك لا يقدر حرف عند الحذف سواءه. والغالب في هذا الحرف أن يدخل على ما يصح نداؤه، وقد يدخل على ما لا يصح نداؤه، كالفعل، وذلك نحو قوله تعالى: ((أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ))^٢ في قراءة الكسائي وأبي جعفر^٣، والحرف نحو قوله تعالى: ((يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا))^٤، والجملة الاسمية، وذلك نحو قوله الشاعر:

يَالْغَنَّةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ^٥

ومفاد (يا) الداخلة على الفعل والحرف كان موضع نزاع بين النحويين، إذ ذهب بعضهم إلى أنها -فيما سيق من شواهد- للنداء، والمنادى محذوف^٦.

ورد ذلك بأنه لا يجوز، لأن الجمع بين حذف فعل النداء، وحذف المنادى إجحاف، وأيضاً فإنه لم يرد ذلك مسموعاً من العرب فيقبل^٧. فضلاً عن أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد^٨.

والظاهر أن المسوَّغ من وراء حذف المنادى عند من ذهب إلى كون (يا) للنداء، الاستغناء بحرف النداء، وهو مقيس عندهم على جواز حذف حرف النداء، في قوله تعالى: ((يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا))^٩، ما دام المراد معلوماً^{١٠}.

وذهب عدد من النحويين إلى أن (يا) في ذلك كله للتنبيه المجرد، وعلى ذلك الأخفش^{١١}، وأبو علي الفارسي^{١٢}، وابن جني، جاء في الخصائص: ((ومن ذلك قولك: (أَلَا قَدْ كَانَ كَذَا).. ف (أَلَا) هذه فيها

^١ ينظر ارتشاف الضرب ٣٥٧/٢، وشرح التصريح ٢٣٧/١.

^٢ النمل / ٢٥.

^٣ وقراءة الباقيين: (أَلَا يَسْجُدُوا) بتشديد اللام، وأصلها (أَنْ لَا). ينظر النشر ٢٥٣/٢، والإتحاف ٣٣٦،

^٤ النساء / ٧٣.

^٥ لم أقف على قائله. وهو من شواهد الكتاب ٣٢٠/١، ومغني اللبيب ٤٨٨/١، ومع الهوامع ٤٥/٣.

^٦ ينظر شرح الجمل ١١٤/١، وشرح الرضي ٣٨١/٢، وجواهر الأدب ٣٦٤.

^٧ ينظر مع الهوامع ٤٥/٣.

^٨ ينظر الجنى الداني ٣٥٧.

^٩ يوسف / ٢٩.

^{١٠} ينظر الكشف ٣١٥/٢.

^{١١} ينظر معاني القرآن ٤٢٩/٢.

^{١٢} ينظر التبيان ٣٧٢/١.

شيئان: التنبيه وافتتاح الكلام، فإذا جاءت معها (يا) خلصت افتتاحًا لا غير، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ (يا) دونها، وذلك نحو قول الله عز اسمه: ((أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ))^١. وجاء فيه أيضًا: ((ومن ذلك (يا)، في النداء، تكون تنبيهًا ونداء، في نحو: (يا زيد)، و(يا عبد الله)، وقد تجرد من النداء للتنبيه البتة، نحو قول الله تعالى: ((أَلَا يَا اسْجُدُوا))، كأنه قال: أَلَا ها اسْجُدُوا، وكذلك قول العجاج^٢:

يَا دَارَ سَلَمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي

إنما هو كقولك: (ها اسلمي)، وهو كقولهم: (هَلُمَّ) في التنبيه على الأمر^٣.

وقد استأثر مذهب الأخفش بقبول كثير من النحويين المتأخرين، قال ابن يعيش-في سياق كلامه على قوله تعالى: ((أَلَا يَا اسْجُدُوا))-: ((ويجوز أن تكون (يا) تنبيهًا، ولا منادى هناك، وجمع بين تنبيهين تأكيدًا، لأن الأمر يحتاج إلى استعطاف المأمور، واستدعاء إقباله على الأمر...))^٤.

ونحا أبو حيان هذا المنحى أيضًا إذ قال: ((والذي أميل إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست (يا) فيه للنداء، وحذف المنادى، لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه، لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وحذف متعلقه، وهو المنادى، فكان ذلك إخلالًا كبيرًا... وليس حرف النداء حرف جواب، كـ (نعم، وبلى، ولا، وأجل) فيجوز حذف الجمل بعدهنَّ، لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة...))^٥.

وطالت وقفة الشيخ ابن عادل عند هذه المسألة وخلص إلى أنها حرف تنبيه لا غير، وعلل ذلك بأن ادعاء كونها حرف نداء يفضي إلى حذف كثير من دون بقاء ما يدل على المحذوف، ذلك لأن جملة النداء حذفت، فلو ادَّعى حذف المنادى لكثرة الحذف، ولم يبق معمول يدل على عامله، بخلاف ما إذا جعلتها للتنبيه. وأردف قائلاً: وقد عورضنا هنا بأن ما قبلها حرف تنبيه

^١ الخصائص ١٩٧/٢.

^٢ ينظر ديوانه ٢٨٩. وعجز البيت: بِسْمِسمِ أو عَنْ يمينِ سَمِسمِ.

^٣ الخصائص ١٩٨/٢.

^٤ شرح المفصل ٢٤/٢.

^٥ البحر المحيط ٦٩/٧.

آخر، هو (ألا)، واعتذر عن ذلك بأنه قد جمع بينهما تأكيداً، وإذا كانوا قد جمعوا بين حرفين عاملين للتأكيد، كقول الأسود بن يعفر^١:

فَأَصْبَحْتُ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بِمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي غُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

فغير العاملين أولى. وأيضاً فقد جمعوا بين حرفين عاملين متّحدي اللفظ والمعنى، كقول مسلم بن معبد الوالبي:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً^٢

فهذا أولى. وقد كثر مباشرة (يا) لفعل الأمر، وقبلها (ألا) التي للاستفتاح، كقول الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتْ اسْلَمِي ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي^٣

وقول ذي الرمة^٤:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبُلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بَجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ

وقد جاء ذلك، وإن لم يكن قبلها (ألا)، كقول العجاج^٥:

يَا دَارَ هِنْدٍ يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي بِسَمْسَمٍ أَوْ عَنْ يَمِينٍ سَمْسَمٍ

وقد سمع ذلك في النثر، سمع بعضهم يقول: (أَلَا يَا ارْحَمُونِي، أَلَا يَا تَصَدَّقُوا عَلَيْنَا^٦)،

ومن ثم كان الراجح أن (يا) في ذلك كله للتنبيه^٧.

^١ ينظر ديوانه ٢١. وفيه (فَأَصْبَحَنْ لَا يَسْأَلُنِي) بدل (فَأَصْبَحْتُ لَا يَسْأَلُنِي).

^٢ البيت من شواهد شرح المفصل ١٧/٧، ورصف المباني ٢٠٢.

^٣ البيت لحميد بن ثور الهلالي. ينظر ديوانه ١٣٣. وفيه (بَلَى فَاَسْلَمِي) مكان (أَلَا يَا اسْلَمِي)، وليس ثمة شاهد فيه بمقتضى هذه الرواية. وهو في شرح المفصل ٣٩/٣.

^٤ ينظر ديوانه ٢٠٦.

^٥ تقدم تخريجه في ص ٨٧ من هذا الفصل.

^٦ جاء في معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٠: ((وسمعت بعض العرب يقول: أَلَا يَا ارْحَمَانَا، أَلَا يَا تَصَدَّقَا عَلَيْنَا. قال يعنيني وزميلي)).

^٧ ينظر الباب ١٥/١٤٢-١٤٤.

وفي ذلك نظر، إذ الراجح أن (يا) في هذه العبارة حرف نداء، والمنادى محذوف، والمراد : أيّها السامعون ارحموني، أيّها الناس تصدّقوا علينا.

وذهب ابن مالك إلى تفصيل في هذه المسألة، إذ ذكر أنها للنداء، والمنادى محذوف، وذلك إذا وليها أمر أو دعاء^١. وسوغ ذلك بأن حق المنادى أن يمتنع حذفه، لأن عامله حذف وجوباً، غير أن العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء (يا) دليلاً عليه. ويكون ما بعده أمراً أو دعاء، لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعوّ، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضع منبّهاً على المنادى إذا حذف وبقيت (يا)، ومن ثم حسن حذفه^٢.

أما إذا وليها (ليت) أو (رُبَّ) أو (حبذا)، فهي للتنبيه المجرد، ولا تفيد نداء. ورد على من يظن أن ثمة منادى محذوفاً، بأن من يقول: (يا ليتني) قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف، نحو قول مريم عليها السلام: ((يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا))^٣، والتقدير والتقدير مناقض لغرض النداء، لأنها وحدها. وساق حجة أخرى دعم بها مذهبه إذ ذكر أنّ الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى من دونه، وذلك إذا كان الموضع الذي ادّعي حذفه مستعملاً فيه ثبوته، والمنادى لم تستعمله العرب قبل (ليت) ثابتاً^٤.

وذكر الرضي أنه قد يلي (يا) فعل المدح والذم والتعجب، فتكون للتنبيه أيضاً^٥.

ويرى الدرس النحوي الحديث أن المعنى الذي اقتنصه الأخفش أوفق، والمسوّغ لذلك عند عباس حسن أنه صالح لكل الحالات، وإن لم يستوف الشرط الذي يتمسك به كثير من

^١ ينظر التسهيل ١٧٩، والجنى الداني ٣٥٨، ومغني اللبيب ١/٨٩.

^٢ ينظر همع الهوامع ٣/٤٥.

^٣ مريم ٢٣.

^٤ ينظر شواهد التوضيح والتصحيح ٩-٤.

^٥ ينظر شرح الرضي ٢/٣٨١.

النحويين، وهو عدم حذف المنادى قبل الفعل الذي دخل عليه حرف النداء، إلا إذا كان الفعل للأمر أو للدعاء أو صيغة (حبذا)^١.

وذكر عبد السلام هارون أن (يا) في مثل تلك التراكيب تقال للتنبيه والاستثارة، وعزز هذا الظن بما ورد من قول النخعية تخاطب أمها لطيفة:

أَلَا يَا فَايَكِ تَهَيَّأَا لَطِيفًا وَأَذْرِي الدَّمَعَ تَسْكَابًا وَكَيْفًا^٢

فقد زعم النحويون أن (يا) نودي بها الاسم في آخر الكلام، أي : (يا لطيف) مرخم (لطيفة). وليس الفصل بين المنادى وحرف النداء بمثل هذا الفاصل مألوفًا في العربية، وإنما (يا) الملفوظ بها للتنبيه، والمنادى في آخر الشطر، مقدر قبله حرف النداء^٣.

ويقول فتح الله صالح : ((والأرجح-كما اعتقد-أنه إذا اتصل بها فعل الأمر أو الدعاء، أو ما في معناهما من النهي والاستفهام، أن نقدر منادى محذوفًا، فأساليب العرب عهد فيها اقتران النداء بالأمر والدعاء، وما في معناهما كثيرًا، والأمر والدعاء والاستفهام والنهي يتطلبن مخاطبًا، وذلك يكون بالنداء بقرينة لفظية، وهي (يا)، وحذف المخاطب أو المنادى لتوجهنا إليه. مثال ما ولي الأمر النداء قوله تعالى: ((قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ))^٤، وقوله تعالى: ((وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ))^٥، وقوله: ((وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ، قَالَ إِنَّكُمْ مَّا كُنْتُمْ))^٦. ومثال ما ولي الدعاء والنهي النداء قوله تعالى: ((رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا، إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا، كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ

^١ ينظر النحو الوافي ٤/٦-٧.

^٢ البيت من شواهد همع الهوامع ٣/٤٥.

^٣ ينظر الأساليب الإنشائية في النحو العربي ١٤٢-١٤٣.

^٤ البقرة ٣٣.

^٥ البقرة ٣٥.

^٦ الزخرف ٧٧.

قَبْلَنَا، رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ، وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا))^١. ومثال ما ولي الاستفهام النداء قوله تعالى: ((وَيَا قَوْمِي مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ طَرَدْتُهُمْ، أَفَلَا تَذَكَّرُونَ))^٢، وقوله: ((قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ؟))^٣. فإذا ذُكرت (يا) من غير منادى، ووليها أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام، كان اعتبار ما عهد في أساليبهم من ذكر المنادى قبلهن دليلاً عليه حين حذفه قبلهن، وأما إذا وليها (ليت) أو (رُبَّ) أو (حبذا)، فالأرجح عندي جعلها حرف تنبيه لأن أساليب العرب لم يقع فيها، فيما بحثت فيه، ذكر للمنادى قبلهن، فلم يعهد في أساليبهم، فإذا قدرنا منادى محذوفاً قبلهن كان ذلك حملاً للكلام على غير ما عهده)^٤.

والذي يقتضيه النظر في هذه المسألة أن (يا)، إذا ما اقترنت بفعل الأمر أو الدعاء، فهي حرف نداء، والمنادى محذوف، بشرط أن يستقيم المعنى مع التقدير، فالأمر مرهون بمقصد المتكلم، فإذا كان الغرض منصباً على الفعل، وكان المخاطب معلوماً أو المقام مقام اختصار وإيجاز، واستقام المعنى مع التقدير، كانت (يا) للنداء أما إذا تعذر تقدير منادى فهي للتنبيه، ويؤازرنى فيما أذهب إليه أنه يمتنع أحياناً تقدير منادى، في نحو: (يا دارَ هندٍ يا اسلمي)، ونحو: (ألا يا اسلمي يا دارَ ميّ)، ولو سلمنا بوجود منادى لكان التقرير: (يا دارَ هندٍ، يا دارَ هند اسلمي) و(يا دارَ ميّ اسلمي يا دارَ ميّ)، وفي ذلك تعسف شديد، لأنه في المثال الأول يفضي إلى التوكيد اللفظي، وهو غير مراد قطعاً. أما في المثال الثاني فيفسد المعنى. وعليه كان إطلاق بعضهم القول بوجود منادى محذوف غير سديد. ويبدو أن الذين

^١ البقرة / ٢٨٦.

^٢ هود / ٣٠.

^٣ يوسف / ١١.

^٤ الأدوات المفيدة للتنبيه ٥٣-٥٤.

نحو هذا المنحى قد فاتهم أن (يا) ليست ملازمة للنداء، إذ قد تقتضي أغراضً بلاغيةً مفارقتها هذا المعنى، ومن ثم تأتي للتعجب مثلاً، وذلك نحو: (يا سبحان الله)، وهنا يتعذر تقدير منادى. وصفوة القول أن (يا) تكون للتنبيه، إذا دخلت على فعل الأمر أو الدعاء، وتعذر تقدير منادى، وتكون للنداء، إذا جاز التقدير. أما إذا دخلت على (حبذا، ونعم، وبئس، وليت، ورُبَّ)، فقد خلعت عنها دلالة النداء، وخلصت للتنبيه. وقد دل استقراء كلامهم على ذلك، فإنهم لم يستعملوا المنادى قبل هذه الألفاظ.

المسألة الثامنة: (مجيء الفعل الماضي المثبت حالاً من غير (قد) ظاهرة أو مقدرة) الفعل الماضي المثبت لا يجوز أن يقع حالاً، ما لم يقترن بـ (قد) ظاهرة أو مضمرة، أو يكون وصفاً لموصوف محذوف. هذا هو مقتضى مذهب المبرد^١، وجمهور البصريين^٢، وقد تمسكوا بحجة مفادها أنه إنما يصلح أن يقع موقع الحال ما يصلح أن يقال فيه: (الآن، أو الساعة)، وذلك نحو: (نظرتُ إلى زيدٍ يكتُبُ الآنَ أو الساعةَ)، في حين لا يجوز ذلك مع الماضي^٣.

قال ابن يعيش: ((فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال، لأنه لا يدل على الحال، لا تقول: (جاءَ زيدٌ سيركبُ) ولا (أقبلَ محمدٌ سوف يضحكُ)، وكذلك الفعل الماضي، لا يجوز أن يقع حالاً، لعدم دلالاته عليها، لا تقول: (جاءَ زيدٌ ضحكُ)، في معنى (ضاحكاً)، فإن جئت معه بـ (قد) جاز أن يقع حالاً))^٤.

^١ ينظر المقتضب ١٢٣/٤-١٢٤.

^٢ ينظر الإنصاف ٢٥٢/١ م ٣٢، وارتشاف الضرب ٣٧٠/٢، ومغني اللبيب ٢٢٩/١.

^٣ ينظر الإنصاف ٢٥٤/١ م ٣٢.

^٤ شرح المفصل ٦٦/٢.

وفيما ذكره ابن يعيش من أنك لا تقول: (جاء زيدٌ ضحكاً) نظر، إذ إن هذا التعبير غير مقبول ذوقاً لا صنعة فقط، فضلاً عن كونه ثقيلاً.

وقال الرضي: ((الترموا لفظة (قد) إما ظاهرة أو مقدرة في الماضي، إذا كان حالاً، مع أن حالته بالنظر إلى عامله، و(قد) تقرّب الماضي من حال التكلم فقط، وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية، فقالوا: (جاء زيدٌ العامَ الأولَ وقد ركبَ)، فالمجيء بلفظ (قد) ههنا لظاهر الحالية)).^١

وأحسب أن ما ذكره البصريون لا يصمد أمام البحث، وذلك أننا إذ ((نقول: إن الفعل الماضي وقع حالاً، نقصد بذلك الحال أو الهيئة في الزمن الماضي، وليس في الزمن الحاضر، ألا ترى أننا يجوز أن نقول: (جاء أمس زيدٌ راكباً)، فإننا نقصد بـ (راكباً) هنا الحال في يوم أمس، وليس في الحال الحاضر، فنحن نقصد به الحال في زمن المجيء، ولا شك في أن ذلك في الزمن الماضي، فما المانع من وقوع الفعل الماضي في هذا الموقع؟)).^٢

فالنقطة الجوهرية التي وسّعت شقة الخلاف، فيما هو ظاهر، تخليط البصريين بين مصطلح الحال المراد به الهيئة، ومصطلح الحال الذي هو قسيم المستقبل والماضي، وهذه الشبهة وما ترتب عليها من إمعان في التأويل لم تغب عن ذهن بعضهم، ومن ثم طفق ينبه عليها بقوله: ((فما نصوا عليه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الحاضر، وهو ما يقابل الماضي، وبين ما يبين الهيئة)).^٣

أما ما ذكره ابن يعيش إذ منع أن يكون الفعل المستقبل حالاً، فإطلاق غير صحيح، وذلك أن الفعل المضارع المراد به الاستقبال قد يرد حالاً، وذلك نحو: (سيولي العدوُّ يجرُّ أذيالَ

^١ شرح الرضي ٢١٢/١.

^٢ الآراء الكوفية التي رجحها الرضي (رسالة) ٧٣.

^٣ البهجة المرضية ٢٣٦/١.

الهِزِيمَةِ)، ونحو: (اخرج إِلَيْهِ سِتْرَاهُ يَلْعَبُ)، ولنا أن نسأل: أليس: (يجر)، و(يلعب) في موضع نصب حال، والتقدير: (جارًّا، ولأعبًا)، مع أن المقصود من المضارع هو الاستقبال؟ وليت شعري ما يصنع ابن يعيش في نحو: (ما بال محمد لا يكلم زيدًا؟)، أليست جملة (لا يكلم) في موضع نصب حال مع أنها مصدرية بـ (لا)، وهي من صوارف الفعل المضارع للاستقبال، كما هو مذهب الجمهور^١ وابن يعيش^٢ نفسه؟.

وذهب الكوفيون، خلا الفراء^٣، إلى مجي الفعل الماضي حالاً من دون أن يقترب بـ (قد)، وتابعهم الأخفش^٤. وانتدبوا لمقاتلهم تلك السماع والقياس، أما السماع فقد قال تعالى: ((أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ))^٥، وقال: ((هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُذَّتْ إِيَّانَا))^٦، ف (حَصِرَتْ) و(رُذَّتْ) فعلان ماضيان، وهما في موضع نصب حال. وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يقع صفة للنكرة، نحو: (مررتُ برجلٍ قاعدٍ)، جاز أن يقع حالاً للمعرفة إذ يقال: (مررتُ بالرجلِ قاعداً)، ولما كان الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: (مررتُ برجلٍ قعداً) اقتضى ذلك أن يجوز أن يقع الماضي حالاً للمعرفة، وذلك نحو: (مررتُ بالرجلِ قعداً)^٧.

قال أبو البركات الأنباري: إن قول الكوفيين إن الفعل الماضي يصلح أن يكون حالاً، لأنه يصلح أن يكون صفة (فاسد، لأنه إنما جاز أن يقع في النحو: (قاعد وقائم) حالاً، لأنه

^١ ينظر المقتضب ٤٧/١، وارتشاف الضرب ٥/٣، والجنى الداني ٢٩٦-٢٩٧، وهمع الهوامع ٢١/١.

^٢ ينظر شرح المفصل ١٠٨/٨.

^٣ الذي أوجب (قد) مع الماضي الواقع حالاً. ينظر معاني القرآن ٢٤/١.

^٤ ينظر شرح المفصل ٦٧/٢، وشرح الرضي ٢١٣/١، وشرح الأشموني ٢٥٩/١.

^٥ النساء ٩٠.

^٦ يوسف ٦٥.

^٧ ينظر الإنصاف ٢٥٢-٢٥٤ م ٣٢.

اسم فاعل، واسم الفاعل يراد به الحال، بخلاف الفعل الماضي، فإنه لا يراد به الحال، فلم يجز أن يقع حالاً^١.

ومن هذا المنطلق نفسه رد ابن يعيش على الكوفيين تنظيرهم وقوع الماضي حالاً بوقوعه صفة إذ قال: ((والأمر فيه بالعكس، فإن كل ما يجوز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: (هذا رجلٌ سيكتبُ)، أو (سيضربُ)، ولا يجوز أن يقع حالاً...))^٢.

ومهما يكن من شيء فقد تلقى ابن عادل مذهب الكوفيين بالقبول الحسن إذ ذكر أن الأرجح عدم حاجة الفعل الماضي المثبت الواقع حالاً لـ (قد)، لكثرة ما جاء من ذلك مسموعاً شعراً ونثراً، ومن ثم كان القياس عليه مباحاً^٣.

ومن المناسب في هذا السياق أن نعرِّج على بعض أقوال المحدثين، استكمالاً لما يقتضيه البحث، إذ ذكر الدكتور كمال إبراهيم بدري أنه ليس للصيغة زمن معين مرتبط بها يدور في فلكها حيثما دارت، بل الزمن وظيفية السياق، ومن ثم لم يكن للصيغة إلا قابلية إفادة الزمن الذي يتطلبه السياق. وينصبّ اعتراضنا على خطأ وقع فيه البصريون إذ قالوا: إن اسم الفاعل يراد به الحال الزماني، وهو ما لا يؤيده استقراء أساليب اللغة، ثم أن البصريين أنفسهم قالوا: إنَّ اسم الفاعل المضاف يفيد الماضي، وذلك نحو قولنا: (هذا قاتلُ حمزة)^٤.

^١ الإنصاف ٢٥٧/١ م ٣٢.

^٢ شرح المفصل ٦٧/٢.

^٣ ينظر اللباب ٥٥٣/٦.

^٤ ينظر الزمن في النحو العربي ١٣١-١٣٣.

ويرى عقيل رحيم أن كثرة وقوع الماضي المثبت مجرداً من (قد) تسوّغ القول بمذهب الكوفيين، ((ولما كانت القواعد النحوية والظواهر اللغوية عامة إنما تُشخّص وتُعَيّن استناداً إلى كثرة الاستعمال، فإن^١ القول بالجواز في هذه المسألة يكون بالنظر إلى ذلك، هو المذهب الأرجح والأقوى))^٢.

والذي يلوح لي ويقتضيه النظر أن البصريين قد اخطأوا وجه الصواب في هذه المسألة، إذ أصروا على وجود (قد) ظاهرة أو مضمرة مع الماضي المثبت الواقع حالاً، لأن المقياس الحقيقي الذي يمكن أن يحدد بموجبه زمن الفعل القرائن السياقية لا تقدير (قد). وعليه نقول إن وجود (قد) مع الماضي ليس واجباً، وإنما هو مرهون بحاجة المعنى إلى ذلك، ألا ترى أن الماضي الواقع حالاً يقترب بـ (قد) ويجرّد منها في نحو : (ما لقيته إلا وقد أكرمني) و(ما لقيته إلا وأكرمني)؟. ولنا أن نسأل : هل ثم فرق بين التعبيرين، وهل المعنى مع وجود (قد) وعدمه واحد ؟. لاشك في أن لكل منهما معنى مختلفاً عن الآخر، إذ في الجملة الأولى فضل تأكيد، بسبب اقتران الماضي بـ (قد) التي تدل على تحقق حصول الفعل، بخلاف المجرد منها، فإنه أقل تأكيداً. كما أنه ليس وجود (قد) يقرب الماضي من الحال، كما توهم ذلك البصريون، فمما هو معلوم أن الماضي المقترن بـ (قد) قد يقع حالاً، مع أن المراد منه الاستقبال وذلك نحو قولنا : (سأمضي إليه وقد حَضَرَ، وأكَلَمُهُ). ويقوي ما ذهب إليه الكوفيون ويدعمه امتناع استعمال (قد) مع الماضي الواقع حالاً في بعض الصور التعبيرية، وذلك نحو : (احفظ صديقك غَابَ أو حَضَرَ)، ونحو : (ما تكلمَ محمدٌ إلا قالَ خيراً)، والتقدير : احفظ صديقك

^١ استعمال الباحث (فإن) في جواب (لَمَّا) غير سديد، لأن جوابها لا يكون إلا ماضياً. فكان الأجدر به أن يقول : (ولمّا كانت القواعد النحوية...كان القول بالجواز في هذه المسألة).

^٢ المسائل الخلافية في الفضلات (رسالة) ١٥٥.

غائبًا أو حاضراً، وما تكلم محمدٌ إلا قائلاً خيراً). فلماذا إذن نعطل دلالة الماضي المثبت على الحال ونحظر استعماله، تمسكاً بحجج واهية متداعية لا تثبت أمام البحث؟!.

المسألة التاسعة: (دلالة السين وسوف)

السين و(سوف) من الأحرف الموضوعة للاستقبال، ومعناها التنفيس في الزمان، فإذا دخلا على الفعل المضارع أخلصاه من الزمن الضيق، وهو الحال، إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال^١. والسين أصل قائم برأسه، وليس مقتطعاً من (سوف). هذا هو مذهب سيبويه^٢. وعلى هديه سار جمهور النحويين^٣. وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن الأصل في كل حرف ألا يدخله الحذف، لأن الحذف تصرف، ومحل التصرف الفعل والاسم لا الحرف. ويقال أيضاً إن السين و(سوف) مختلفان في الدلالة لأن (سوف) أكثر تراخياً في الدلالة على الاستقبال^٤. قال قائل من اتباع البصريين: ((لو كان أصلهما واحداً لكان معناهما واحداً، مع أن القياس يأبى الحذف في الحرف))^٥. وقال آخر: ((السين من (سوف) كالنون الخفيفة من النون الثقيلة، فكما لا تعد الخفيفة بعضاً من الثقيلة، كذا لا تعد السين بعضاً من (سوف)، وإن توافقت الحروف فيهما))^٦.

وذهب الكوفيون إلى أن السين مقتطعة من (سوف)^٧. وحجتهم أن كثرة استعمال (سوف) في كلامهم اقتضت أن يحذف بعضها، فهم يقولون: (لا أدري، ولم يك)، وإنما كان

^١ ينظر شرح المفصل ١٤٨/٨، وشرح الرضي ٢٢٣/٢، ومغني اللبيب ١٨٤/١.

^٢ ينظر الكتاب ٤٥٩/١.

^٣ ينظر رصف المباني ٣٩٧، وارتشاف الضرب ٧/٣، والمطالع السعيدة ١٣٣/٢.

^٤ ينظر الإنصاف ٦٤٦/٢ م ٩٢.

^٥ شرح المفصل ١٤٩/٨.

^٦ جواهر الأدب ٥٣.

^٧ ينظر جواهر الأدب ٥٢، ومغني اللبيب ١٨٤/١، وائتلاف النصر ١٥٦ م ٢٣، والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة) ٨٩.

الأصل (لا أدري)، و(ولم يكن)، وليس ثم مسوغ لذلك إلا كثرة الاستعمال، فكذا الأمر في (سوف). قالوا: والذي يدل على ذلك أننا وجدناهم يحذفون الفاء من (سوف)، وقد يحذفون الواو، فهم يقولون في (سوف أفعل): (سَوْ أفعل)، و(سَف أفعل)^١. ودعموا ذلك بأنهما يدلان على معنى واحد من الاستعمال^٢.

ولم يعتد البصريون بذلك، ومن ثم مضوا غير ملتفتين إلى رواية الكوفيين إذ وصفوها بالشذوذ تارة، ومخالفة القياس تارة أخرى^٣.

وانتصر ابن مالك للكوفيين، ووجه رأيهم بأنه ((أبعد عن التكلف، ولأنهم أجمعوا على أن هذه الثلاثة فروع (سوف)، فلتكن السين كذلك))^٤. وجزم بأنهما يردان لمعنى واحد، واحتج لما يزعم بالسماع والقياس، أما السماع فقد قال تعالى: ((وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا))^٥، وقال: ((أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا))^٦، وقال: ((كَلَّا سَيَعْلَمُونَ))^٧، وقال: ((ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ))^٨. وأما القياس فإن المستقبل والماضي متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي من دون تعرض لقربه أو بعده، فكذا ينبغي أن يقصد بالمستقبل مطلق الاستقبال من دون تعرض لقربه أو بعده^٩.

^١ ينظر معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣، ومجالس ثعلب ٣١٥/١.

^٢ ينظر الإنصاف ٦٤٦/٢ م ٩٢.

^٣ ينظر الإنصاف ٦٤٧/٢ م ٩٢، وشرح المفصل ١٤٩/٨.

^٤ الجنى الداني ٦٠.

^٥ النساء ١٤٦.

^٦ النساء ١٦٢.

^٧ النبأ ٤.

^٨ التكاثر ٤.

^٩ ينظر البرهان في علوم القرآن ٢٨٢/٢، وهمع الهوامع ٣٧٥/٤.

أما موقف الشيخ ابن عادل في هذه المسألة فهو موافق للبصريين، وذلك لأن السين أقرب زماناً من (سوف) بأصل الوضع اللغوي^١. وزعم أنه قد يرد (((سوف) والسين في الوعد، الوعد، قال تعالى: ((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ))^٢، وقال: ((سَلَامٌ عَلَيْكَ، سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي))^٣، وقال: ((سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي))^٤)).^٥

ومن المفيد في هذا المقام أن نستأنس بالوقوف على رأي المحدثين في هذه المسألة، إذ تبنى الدكتور رمضان عبد التواب مذهب الكوفيين، وذلك لأن من الحقائق المقررة أن كثرة الاستعمال تبلي الألفاظ وتجعلها عرضة لقصّ أطرافها، وهذا ما حصل لـ (سوف)، وقد نقل لنا اللغويون العرب صوراً من صور البلى اللفظي الذي أصاب هذه الكلمة إذ ذكروا أن العرب يقولون: (سَوْ يكون، وسَف يكون، وسا يكون، وسيكون)، وعندما جاء القرآن سجّل لنا إحدى صور التطور في (سوف)، ونقل لنا اللغويون صور التطور الأخرى التي لم يكتب لها ما كتب غيرها إذ تبنتها الفصحى ولغة القرآن الكريم^٦.

أما الأستاذ عباس حسن فيرى أن السين و(سوف) ((ورداً معاً في معنى واحد، كقوله تعالى: ((كَلَّا سَيَعْلَمُونَ))^٧، ثم قوله: ((كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ))^٨...إلا

^١ ينظر الباب ٥٢٤/٢.

^٢ الضحى / ٥.

^٣ مريم / ٤٧.

^٤ يوسف / ٩٨.

^٥ الباب ٤٢٧/٦.

^٦ ينظر بحوث ومقالات في اللغة ٢٢-٢٣.

^٧ النبأ / ٤.

تَعْلَمُونَ))^١...إلا أن (سوف) تستعمل أحياناً أكثر من السين حين يكون الزمن المستقبل أوسع امتداداً))^٢.

أما الدكتور فاضل السامرائي فقد دلت خبرته الطويلة في الحقل الدلالي أن (سوف) أكثر تنفيساً من السين، يقول: ((ومما يدل على إفادة (سوف) للبعد والتراخي أنه يؤتى بها للتباعد، وذلك نحو قوله تعالى: ((وَلَكِنْ اَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي))^٣. وهذا في طلب موسى (ع) من ربه أن يريه ذاته، ((قَالَ رَبِّي أَرْنِي اَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ اَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي)) فجاء بـ (سوف) ولم يأت بالسين الدالة على القرب للدلالة على بعد هذا الأمر، وإن وقوعه بعيد المنال، مستحيل الوقوع))^٤.

ويمضي الأستاذ السامرائي قائلاً: ((والذي يبدو أن (سوف) أكثر توكيداً من السين، لزيادة حروفها عليها، ويدل على ذلك الاستعمال القرآني لها، قال تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا))^٥ وقال: ((وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا))^٦، فجاء بـ (سوف) هنا بخلاف آية الأيتام، وذلك أن المقام يقتضي الزيادة في التهديد في عقوبة قتل النفس عُدْوَانًا وَظُلْمًا، بخلاف الآية السابقة، فإنها في أكل أموال اليتامى، والقتل أشد ولا شك، فزاد لهم في التهديد والتوكيد، لما زاد الفعل سوءاً ونكراً. ثم أنه لما إنه لما

^١ التكاثر / ٣-٤.

^٢ النحو الوافي / ١/٦٠.

^٣ الأعراف / ١٤٣.

^٤ معاني النحو / ٤/٤٠٥-٤٠٦.

^٥ النساء / ١٠.

^٦ النساء / ٢٩-٣٠.

قال: (عُدُونًا وَظُلْمًا) فزاد العدوان والظلم زاد لهم في التهديد، فجاء بـ (سوف) التي هي أكد من السين، ونسب الإصلاء إلى نفسه، فقال: (فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا)، بخلاف الآية السابقة، فإنه قال: ((وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا))، فنسبه إليهم^١.

ونرى أن كلاً من البصريين والكوفيين -إذ لم تسعفهم الحجج اللازمة في هذه المسألة- غلطوا أنفسهم من حيث لا يشعرون، فعلى الرغم مما عرف عن البصريين من التزام الحيطة في إيراد العلل والأدلة التي تسوّغ أقوالهم، هدموا أصلاً من أصولهم، وعزب عن أذهانهم -إذ احتكموا إلى حجة عدم الحذف في الحرف أنهم قد نصوا على أن (مُذً) محذوفة النون، وأصلها (مُذُّ)^٢. ولم يختلف صنيع الكوفيين عن صنيع البصريين، ولم تكن حجتهم بمنأى عن هذا الاضطراب الذي اكتنف حجج البصريين، وذلك لأنهم صرحوا بعدم تركيب (لعل)، لأن الأصل عندهم في حروف الحرف أن تكون أصلية^٣.

ثم إن مقالة البصريين إن (سوف) أكثر تنفيساً من السين استناداً إلى أن زيادة المباني تدل على زيادة المعاني، لا تخلوا من ضعف، لأن استقراء كلامهم يدل على أنهما قد وردا لمعنى واحد، كما سمعنا قبل قليل الشواهد التي ساقها ابن مالك لذلك. ولا يظن ظان أننا ننكر أن تكون زيادة المبنى دالة على زيادة المعنى، فهذا ما نقول به، ولكن الذي ننكره محاولة تعميم هذه القاعدة على كل ما يصادفنا من مفردات. وليت النحويين التفتوا إلى ما التفت إليه ابن هشام إذ قال: ((وكان القائل بذلك -أي البصريين- نظر إلى أن كثرة الحروف تدل

^١ معاني النحو ٤/٤٠٦-٤٠٧.

^٢ بنظر الجنى الداني ٣٠٤، ومغني اللبيب ٤٤٢/١.

^٣ ينظر شرح المفصل ٨/٨٨، وارتشاف الضرب ٢/١٥٥، وانتلاف النصرة ١٧٣ م ٥٠.

على كثرة المعنى، وليس بمطرد))^١. ويظهر ما ازعم ويؤازره ((أن في (فعل) من المبالغة ما ليس في (فاعل)، ومع ذلك هو أقل حروفًا))^٢.

وخلاصة ما يؤيده البحث أنه ليس من دلالة (سوف) في أصل اللغة أن تكون أوسع زمانًا من السين، وإن انساق إلى الذهن شيء من ذلك فالأمر فيه لا يعدو أن يكون راجعًا إلى قرائن خارجية، بدليل أنك تقول: (سأذهب إليه غدًا)، و(سوف أذهب إليه غدًا)، والزمن لم يتغير، إذ هو هو، مع استعمال الحرفين. واحسب ان استعمال السين و(سوف) للزمن المستقبل مطلقًا مرده إلى أنهما يقعان بازاء (لن)، و(لن) حرف ناف يخلص المضارع للاستقبال مطلقًا، فكذا ما كان بمقابله. بيد أن ذلك لا يمنع من القول إن (سوف) قد ترد لضرب من ضروب توكيد حصول الفعل في الزمن المستقبل، ويكفي لحسن هذا الملحظ أن نقارن بين نحو: (لن ينجح محمد)، و(سوف ينجح محمد)، لنجد أن في الجملة الأولى من المبالغة في إنكار حصول الفعل في المستقبل ما لا يخفى، وهذا متأًت من كون (لن) حرفًا نافيًا للمستقبل نفيًا مؤكّدًا. جاء في (الكشاف): ((لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلا أن في (لن) توكيدًا وتشديدًا، تقول لصاحبك: (لا أقيم غدًا)، فإن أنكر عليك قلت: (لن أقيم غدًا)، كما تفعل في: (أنا مقيم) و(إني مقيم))^٣. فكان هذا التوكيد في (لن) مدعاة لمنح (سوف) فضل توكيد أيضًا في إثبات حصول الفعل في المستقبل، وسبب اكتساب (سوف) هذا التوكيد مرده إلى أنها تقع جوابًا لـ (لن). ونظير ما نحن بصدد أن يقال: (نجح محمد)، و(قد نجح محمد)، و(لقد نجح محمد)، فالزمن في الأمثلة الثلاثة واحد، إلا أنك أخبرت في المثال الأول عن النجاح في الزمن الماضي فحسب، في حين أكدت هذا النجاح في المثالين الثاني والثالث

^١ مغني اللبيب ١/١٨٥.

^٢ المفردات النحوية ١٠٤.

^٣ الكشاف ١/٢٤٨.

ب (قد) وباللام و (قد)، وفرق كبير بين التعبيرات الثلاثة، وكذلك الأمر في السين و(سوف)،
ألا ترى أنك تقول: (سينجُ محمدٌ)، و(سوف ينجُ محمدٌ)، و(لسوف ينجُ محمدٌ)،
فيكون: (سينجُ محمدٌ) بازاء (نجح محمدٌ)، و(سوف ينجُ محمدٌ) بازاء (قد نجح محمدٌ)،
و(لسوف ينجُ محمدٌ) بازاء (لقد نجح محمدٌ).

وعليه نقول: إن استعمال (سوف) قد يكون لوناً من ألوان التوكيد في المستقبل، كما
أنه ليست (سوف) أوسع زماناً من السين، ويرشد إلى ذلك قوله تعالى: ((فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ
شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا))^١، وقوله: ((فَكْفَرُوا بِهِ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ))^٢، وقوله: ((وَأَبْصِرْ
فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ))^٣، وقوله: ((فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ))^٤.

المسألة العاشرة : (الخلاف في ناصب المضارع بعد لام الجحود)

لام الجحود لام تدخل على الفعل المضارع مسبوقه بـ(كان) أو (لم يكن) الناقصتين،
مسندتين إلى ما اسند إليه الفعل المقرون باللام^٥. وناصب المضارع بعد هذه اللام موضع
خلاف بين النحويين إذ ذهب سيبويه^٦، وعموم البصريين إلى أن ناصبه (أن) مقدرة، ولا يجوز
إظهارها ولا تقديم الفعل المنصوب عليها^٧.

وقد تناول البصريون هذه المسألة على أساس أنها مظهر من مظاهر العامل النحوي
الذي شغفهم حباً وأولعوا به ولعاً شديداً، محاولين بذلك أن يفرضوا على اللغة قواعدهم

^١ مريم / ٧٥.

^٢ الصافات / ١٧٠.

^٣ الصافات / ١٧٩.

^٤ القلم / ٥.

^٥ ينظر مغني اللبيب ١/ ٢٧٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٥.

^٦ ينظر الكتاب ١/ ٤٠٨.

^٧ ينظر شرح الرضي ٢/ ٢٤٠، وجواهر الأدب ٨٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٩، وهمع الهوامع ٤/ ١٠٨،
والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة) ١٣٦.

وأصولهم وحججهم المنطقية، إذ قالوا: إن قولك: (ما كان زيدٌ ليدخل) جواب فعل مقدر، ولكن تقديره ليس تقدير اسم ولا لفظه لفظ اسم، إذ إنه جواب لقول قائل: (زيدٌ سوف يدخل)، فلو قلنا: (ما كان زيدٌ لأن يدخل)، بإظهار (أن) لجعلنا بازاء (سوف يدخل) اسمًا، لأن (أن) مع الفعل بمنزلة المصدر. وأيضًا فإن التقدير في المثال السابق: (ما كان زيدٌ مقدرًا لأن يدخل)، أو غير ذلك، ولما كانت (أن) توجب الاستقبال مع المضارع استغني بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر (أن)^١.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن لام الجحود حرف زائد ناصب للفعل المضارع بنفسه، ويجوز إظهار (أن) بعده للتوكيد، وذلك نحو: (ما كان زيدٌ لأن يدخل الدار)، ويجوز أيضًا تقديم مفعول الفعل المنصوب عليه، وذلك نحو: (ما كان زيدٌ الدارَ ليدخل)^٢. واحتجوا لكونها ناصبة بأنها قامت مقام (أن)، فكما أن (أن) تنصب المضارع، كذلك ما يقوم مقامها^٣.

وحاول أبو البقاء العكبري إثبات عدم جدوى المذهب الكوفي إذ قال، في قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ))^٤، ((وقال الكوفيون: (ليضيع) هو الخبر، واللام داخله للتوكيد، وهو بعيد، لأن اللام لام الجر، و(أن) بعدها مرادة، فيصير التقدير على قولهم: (ما كان الله إضاعةً إيمانكم))^٥.

وما طرحه أبو البقاء، فيما نرى، يمثل سقطة من سقطاته وقصورًا في فهم مذهب الكوفيين، لأن تأويل الفعل المنصوب بعد لام الجحود بالمصدر إنما يتمشى مع مذهب

^١ ينظر الإنصاف ٥٩٥/٢ م ٨٢، وائتلاف النصرة ١٥٣ م ١٠.

^٢ ينظر شرح الجمل ١/١٤١، ومغني اللبيب ١/٢٧٨، والبرهان في علوم القرآن ٤/٣٤٤.

^٣ ينظر الإنصاف ٥٧٥/٢ م ٧٩.

^٤ البقرة ١٤٣.

^٥ التبيان ١/١٢٤.

البصريين، أما الكوفيون فالفعل عندهم منصوب باللام التي هي في حكم الزيادة، وهذا الفعل يقع خبراً لـ (كان) الناقصة، فبمقتضى مذهبهم ليس ثم مصدر مقدر.

وأفاد ابن مالك من مذهبي البصريين والكوفيين فخرج برأي جديد، مفاده أن لام الجحود مؤكدة للنفي في خبر (كان)، والفعل بعدها هو الخبر، إلا أنه جعل الفعل منصوباً بـ (أن) مضمرة بعد اللام^١.

وتبنى ابن عادل مذهب الكوفيين إذ نصَّ على أن كون لام الجحود عاملة لا يمنع القول بأنها زائدة، ونظير ذلك زيادة (أن) مع الإعمال في نحو: (مَالِكَ أَنْ لَا تَذْهَبَ؟)، كما هو مذهب الأخفش^٢، وكذلك ثبتت زيادة (كان) في بعض أشعارهم مع الإعمال^٣.

ويقف البحث هنا عند آراء بعض المحدثين في هذه المسألة، قال عباس حسن: ((وهذه الآراء ضعيفة، لأن أكثرها يعارض ويناقض القواعد النحوية العامة. وأقرب الآراء إلى القبول هو الرأي البصري... وهو أقل عيوباً من سواه، ويؤيده بعض الأمثلة الفصيحة التي وردت مشتملة على خبر الكون مذكوراً كقول القائل:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمَوْ
وَلَكِنَّ الْمُضَيِّعَ قَدْ يُصِيبُ

فذكر الخبر (أهلاً) يمنع أن تكون اللام في هذه الأساليب زائدة محضة أو غير محضة، كما يمنع أن يكون المضارع وفاعله هما الخبر فيها، أو المصدر المؤول هو الخبر^٤)).

ونحنا الدكتور أمين السيد منحى الكوفيين معضداً ما ذهبوا إليه من خمسة أوجه، نكتفي بذكر اثنين منها، الأول: انه لا يلزم حذف الخبر بعد (ما كان، ولم يكن)، بدليل

^١ ينظر التسهيل ٢٣٠.

^٢ ينظر معاني القرآن ٣٢٢/٢.

^٣ ينظر اللباب ٧٧/٦.

^٤ لم يسمَّ قائله. وهو في المساعد ٧٩/٣، وشرح التصريح ٢٣٥/٢، وهمع الهوامع ١٠٩/٤.

^٥ النحو الوافي ٣٢١/٤.

التصريح به في نحو: (سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُوْ). والثاني أن الخبر يجب حذفه إذا كان كونًا عامًا، وهنا لا يُقدَّر هذا التقدير، لذلك يجوز أن يذكر فيقال: (لَمْ يَكُنِ الْكَرِيمُ مُسْتَعَدًّا لِيُنْفِقَ مَالَهُ فِي غَيْرِ وَجْهِهِ)^١.

ويرى عبد الهادي الفضلي أن دليل البصريين يعتمد على عدم جواز إسناد عملين مختلفين إلى عامل واحد، إذا كان حرفًا، وذلك لأن الحرف لا يعمل إلا إذا اختص، وعليه يمنع اختصاص اللام بالأسماء من دخولها على الأفعال. بيد أن هذه القاعدة غير مطردة، لأنها لم تستند إلى أساس من استقراء تام للحروف، فقد نصَّوا على أن (لَعَلَّ) تعمل الجر والنصب، وكذلك (كي). وبناء على ذلك يمكن القول: إنه لا مانع من عد الحرف الواحد عاملاً للجر في الأسماء، وعاملاً في الأفعال، لأنه ليس في ذلك محذور عقلاً ولا عرفاً^٢.

ورفض الدكتور فاضل السامرائي مقالة الكوفيين إذ قال: ((وأنا لا أرى أن (ما كان ليفعل) أصله: (ما كان يفعل)، أو هما بمعنى واحد، فإن قوله تعالى، مثلاً: ((قَالَ لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ))^٣، ليس بمعنى (لم أكن أسجد)، فالبشر لم يكن موجوداً قبل ذاك، فلا يصح هذا التقدير، ونحو قوله تعالى: ((مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ))^٤، فلا يصح أن يقال هو بمعنى (مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ)... فثمة فرق بعيد بين التعبيرين والقصدين، ولكن هو على معنى: لم أكن فاعلاً للسجود أو قاصداً له، وكذلك في الآيات الأخرى... فتقدير البصريين أقرب إلى المعنى، فيما هو ظاهر))^٥.

^١ ينظر في علم النحو ٢/ ١٩٥.

^٢ ينظر اللامات ٩٤.

^٣ الحجر / ٣٣.

^٤ البقرة / ١٤٣.

^٥ الصواب حذف الفاء، لأن إثباتها يبقي المبتدأ (نحو) بلا خبر.

^٦ معاني النحو ١/ ٢٤٣-٢٤٤.

ويغلب على الظن أن جوهر الخلاف في هذه المسألة يكمن في أن الأصل في اللام أن تكون حرفاً جاراً، ومن ثم احتاج البصريون إلى إضمار (أن) وجوباً صيانة لهذا الأصل، وجرهم ذلك إلى تقدير مصدر مؤول مجرور متعلق بخبر الكون المحذوف، لأن اللام بمقتضى ما قالوا لا تعمل في الأفعال، قال قائل من مناصريهم: ((وفيما تأوله البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة-أي: لام الجحود-حتى تبقى على أصلها من الجر، مندوحة من اعتقاد خروجها عن أصلها، ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها: (وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي')^١، في حين أعفى الكوفيين أنفسهم من كل تكلف وتمحل يترتب على القول بأن اللام حرف مختص بالاسم، فلا يعمل في الأفعال.

والظاهر أن كلمة (مريداً) المقدرة خبراً لـ (كان) افتراضية دعت إلى القول بوجودها الصنعة الإعرابية المحضة، وأيضاً فإن التسليم بالمذهب البصري يوقعنا في تقديرات واسعة، أولها تقدير (أن) ناصبة، وثانيها تقدير (مريداً)، فضلاً عن حاجة (مريداً) إلى مفعول به، لأنه اسم فاعل وقع خبراً. كما أن تقدير (أن) مضمرة يعضد زيادة اللام أكثر مما يمكن حسابها أصلية، لأننا عندما نقول: (ما كان محمدٌ مريداً للكذب) نستطيع أن نقرّ بزيادة اللام فنقول: (ما كان محمدٌ مريداً الكذب).

وعلى الرغم من أن البحث في أدلة الفريقين يرجح كفة الكوفيين من حيث الصنعة الإعرابية، أجدني لا أتفق معهم، وذلك أن المعنى لا يساعد على ما ذهبوا إليه، إذ لم يميزوا لنا الفرق بين قولنا: (ما كنتُ لأزوره)، وقولنا: (ما كنتُ أزوره)، وهل ثم فرق بين التعبيرين؟

^١ قائلته ميسون بنت بحدل الكلبية. وتماهه:

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّقُوفِ

وهو من شواهد الجمل ١٨٧، ومعاني الحروف ٦٢، ومغني اللبيب ٣٥٢/١.

^٢ شرح الرضي ٢٤٠/٢.

ومما لا مرية فيه أن العرب لا تستعمل تعبيرين بمعنى واحد، وإنما تميل إلى التفريق الدقيق بين التعبيرات المختلفة، وعليه أرى أن نحو: (ما كنتُ لأزوره) بمعنى: ما كنت متأهباً لزيارته، أو مستعداً لزيارته، في حين أن معنى: (ما كنتُ أزوره) نفي الزيارة في الزمن الماضي، ويون كبير بين التعبيرين والقصدين.

المسألة الحادية عشرة: (في ورود (لو) مصدرية)

تتبع النحويون أنماط الكلام العربي فوجدوا أن من استعمالات (لو) أن تلي ما يفهم تمنياً، وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وذلك نحو قوله تعالى: ((يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ))^١، وقوله: ((وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ))^٢.

وفي الآيتين المتقدم ذكرهما، بحث، إذ ذهب جمهور النحويين إلى أنها ملازمة للشرطية، فلا تجيء مصدرية^٣. وتأولوا ما ظاهره أنها مصدرية بأن مفعول (يودُّ) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: يودُّ أحدهم التعمير، لو يعمر ألف سنة لسره ذلك^٤. قال قائل من أتباعهم: ((ويؤيد ذلك أنه لم يُسمع دخول حرف جر عليها))^٥.

ومقتضى كلام الشيخ ابن عادل أنها في الآيتين، شرطية، وقد صرح بذلك في أكثر من موضع، نقطف من تلك المواضع نصاً، جاء فيه: ((والظاهر أن (لو) حرف لما كان سيقع

^١ البقرة / ٩٦.

^٢ القلم / ٩.

^٣ ينظر ارتشاف الضرب ١/ ٥١٨-٥١٩، ومغني اللبيب ١/ ٣٥٠، وجمع الهوامع ١/ ٢٨٠.

^٤ ينظر الجنى الداني ٢٨٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٥، والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة) ١١٠.

^٥ جمع الهوامع ١/ ٢٨٠.

لوقوع غيره، وأن جوابها محذوف، ومفعول الودادة محذوف، تقديره: ودوا إدهانك، فحذف (إدهانك)، لدلالة (لو) وما بعدها عليه، وتقدير الجواب: لسُرُّوا بذلك))^١.

وأحسب أن ما ارتضاه ابن عادل متابعاً فيه الجمهور بعيد جداً لا يستسيغه الذوق اللغوي السليم، لأن ملاك الأمر، في قولك: (وددت لو تزورنا)، تسلط فعل الودادة على (لو)، وما في حيزها، إذ التقدير: وددت زيارتك إيانا. ومما يعزز هذا الظن أنك تضع مكان (لو) (أن)، فتقول: (وددت أن تزورنا)، والمعنى في كلتا الحالتين هو هو. ومن ثم لم يبق مسوِّغ للتأويل.

والظاهر أن النحويين قد غفلوا، إذ قالوا بالتأويل، عن أن زمن الفعل بعد (لو) الشرطية، و(لو) المصدرية، مختلف، لأن الفعل بعد الشرطية ينصرف للمضي، في حين ينصرف بعد المصدرية للاستقبال، فضلاً عن أن التأويل يفضي إلى تعليق فعل الودادة، وهو ليس كذلك، ومن هنا وجدنا العكبري يعيب على الجمهور مذهبهم، إذ يقول، لبيان أن (لو) مصدرية لا شرطية: ((ويدلك على ذلك شيئان، أحدهما: أن هذه -أي المصدرية- يلزمها المستقبل، والأخرى -أي الشرطية- معناها في الماضي. والثاني أن (يود) يتعدى إلى مفعول واحد، وليس مما يعلّق عن العمل، فمن هنا لزم أن تكون (لو) بمعنى (أن). وقد جاءت بعد (يود) في قوله تعالى: ((أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ))^٢)).^٣

وذهب الفراء^٤، وأبو علي الفارسي إلى أن (لو) ترد مصدرية^٥، فتترادف (أن) في السبك، وفي إبقاء الماضي بعدها على مضيه، وتخليص المضارع للاستقبال، إلا أنها لا

^١ الباب ٢٧٣/١٩.

^٢ البقرة ٢٦٦.

^٣ التبيان ٩٦/١.

^٤ ينظر معاني القرآن ١٧٥/١.

^٥ ينظر البرهان في علوم القرآن ٣٧٤/٤، والجنى الداني ٢٨٨.

تنصب^١، ولا بد من أن يطلبها عامل، كأن تكون فاعلاً أو مفعولاً، أو خبراً، إلا أنها لا تقع مبتدأ بخلاف (أن)^٢.

وإلى القول بمجيء (لو) مصدرية ذهب كثير من النحويين، إذ نص ابن هشام على هذا المفاد بقوله: ((ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم^٣: ((وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا)) بحذف النون، فعطف (يدهنوا) على (تدهن) لما كان معناها (أن تدهن) ((^٤.

ورُدت مقالة ابن هشام بأن (يدهنوا) منصوب بـ (أن) مضمرة جوازاً، والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من (لو) وصلتها، فهو من باب عطف مصدر على مصدر آخر^٥.

وأورد بعضهم إشكالاً على القول بمصدرية (لو)، مقتضاه أن (أن) المشددة المفتوحة الهمزة قد تقع بعدها، وذلك نحو قوله تعالى: ((تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا))^٦، ولا يباشر حرف مصدري حرفاً مصدرياً آخر^٧.

وأجيب بأن (لو) إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد (لو)، تقديره: تود لو ثبت أن بينها^٨.

^١ ينظر شرح التصريح ٢/٢٥٥.

^٢ ينظر حاشية الخصري ٢/١٢٦-١٢٧. وما نص عليه الخصري من عدم وقوع (لو) مبتدأ غير مسلّم به، وسيأتي قريباً ما يبطل هذا الزعم.

^٣ ينظر البحر المحيط ٨/٣٠٩.

^٤ مغني اللبيب ١/٣٥٠. وينظر أوضح المسالك ٣/١٩٩، وحاشية الصبان ٤/٣٥.

^٥ ينظر حاشية يس ٢/٢٥٥، وحاشية الصبان ٤/٣٥.

^٦ آل عمران ٣٠/.

^٧ ينظر البحر المحيط ٢/٤٣٠.

^٨ ينظر مغني اللبيب ١/٣٥١.

ويؤيد هذا البحث أن (لو) قد ترد حرفاً مصدرياً، وهذا المعنى لائق بها حيث وقعت بعد مفهوم تمنٍ، ومن العسير جداً أن تكون -في الآيات المباركة التي ساقها الفراء ومن شايعة- شرطية. فهي حرف مصدري بمنزلة (أن)، وقد لوحظ فيها هذا المعنى، فجاء المعطوف على صلتها منصوباً في قراءة من قرأ ((وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا)). ومما يقوي ورودها مصدرية أنك تقول: (يسرني لو زارنا محمد)، ولا شك في أنها ههنا مصدرية، لأن افتراض كونها شرطية يعني ترك الفعل بلا فاعل، وهو أمر لا يقره أحد من النحويين. ويعزز ما أزعّم أيضاً أنك تقول: (حبذا لو زرتنا)، والجملة من الحرف المصدرى (وزرتنا) في تأويل مصدر مبتدأ للخبر (حبذا). ينضاف إلى ذلك كله أنه ليس ثم معنى للشرط في كلتا الجملتين. ويغلب في ظني أن في نحو (وددتُ لو زرتنا) فضل تأكيد في تمني وقوع ما بعد (لو)، فإن (لو) في نحو: (لو تزورنا فنكرمك) مشعرة بمعنى التمني، بدليل جواز نصب ما بعد الفاء، فإذا انضم إليها فعل صريح دال على التمني كان ذلك أكد في تمني حصول الفعل، ويكفي لحسن هذا الملحظ أن نقارن بين نحو: (وددتُ لو تسعى في مساعدة الفقراء) ونحو: (وددتُ أن تسعى في مساعدة الفقراء) لنجد أن الجملة الأولى أشدّ تأكيداً.

المسألة الثانية عشرة: (دلالة (كلاً))

(كلاً) حرف بسيط، خالٍ من أي تركيب. هذا هو مذهب الجمهور^١. وقيل إنها مركبة من كاف التشبيه و (لا) التي للرد، وزيد بعد الكاف لام لتخرج عن معناها التشبيهي^٢.

^١ ينظر ارتشاف الضرب ٢٦٢/٣، والمطالع السعيدة ١٣٧/٢.

^٢ ينظر مغني اللبيب ٢٤٩/١، وهمع الهوامع ٣٨٤/٤.

وقد كان مفاد هذا الحرف مظنة خلاف بين النحويين، إذ ذهب سيبويه إلى أن (كلاً) حرف ردع وزجر، لا يخرج عن هذا المعنى، جاء في (الكتاب): ((وأما (كلاً) فردع وزجر))^١. وعلى هديه سار الجمهور^٢.

وقد بسط الزجاج هذا المعنى وأوضحه بأجلى ما يكون الإيضاح، إذ قال: (((كلاً) ردع وتنبيه، وذلك قولك: كلاً، لمن قال لك شيئاً تنكره، نحو: (فلان يبغضك) وشبهه، أي: ارتدع عن هذا، وتنبه عن الخطأ، قال الله تعالى: ((رَبِّي أَهَانَنِي، كَلَّا))^٣ أي: ليس الأمر كذلك))^٤. ومن الجدير بالذكر أن ابن عادل قد وهم إذ نسب إلى الخليل القول بأن (كلاً) لا تخرج عن إطار الردع والزجر^٥، إذ لم أجد نصاً يؤكد ما نسب إليه في هذه المسألة، بل لقد وجدت الخليل يقول بغير ذلك، جاء في كتاب (العين): (((كلاً) على وجهين: تكون (حقاً)، وتكون نفياً))^٦.

وصحَّح ابن عادل ما ذهب إليه جمهور البصريين، إذ ذكر أن معنى الردع والزجر لائق بها حيث وقعت في القرآن الكريم^٧.

وقد استقرَّ رأي أغلب النحويين على أنه من العسير أن يظهر معنى الردع والزجر في كثير من الأمثلة المستقراة من كلام العرب، ومن ثم نجدهم قد توسَّعوا في مفاد هذا الحرف، إذ ذهب الكسائي إلى أنه بمعنى (حقاً)^٨. وعزي هذا المذهب لعموم الكوفيين^٩. واكبر الظن أن

^١ الكتاب ٣١٢/٢.

^٢ ينظر رصف المباني ٢١٢، والمسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة) ٩٤.

^٣ الفجر ١٦-١٧.

^٤ شرح المفصل ١٦/٩.

^٥ ينظر اللباب ١٣/١٣٤.

^٦ العين ٤٠٧/٥.

^٧ ينظر اللباب ١٣/١٣٥.

^٨ ينظر ارتشاف الضرب ٢٦٢/٣، والجنى الداني ٥٧٨، وحاشية الصبان ٢٧٤/١.

صاحب هذا الرأي هو الخليل، وإنما تابع الكسائي وعموم الكوفيين الخليل فيما ذهب إليه، ولعل ما يعزز هذا الزعم نصُّ الخليل الذي سقناه قبل قليل.

ومهما يكن من شيء فقد وقف الرماني موقفًا وسطًا بين قول البصريين والكسائي إذ جَوَّز المذهبين، قال: ((وهي على ضربين: أحدهما: أن تكون ردعًا ونفيًا... والثاني: أن تكون بمعنى (حقًا)، ومنه قوله تعالى: ((كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَى))^٢، إلا أنك تكسر بعدها (إِنَّ) بخلاف قولك (حقًا)، لأن (كَلَّا) حرف، و(حقًا)، مصدر، وما بعد (كَلَّا) مستأنف مبتدأ^٣)).

وهذا الذي أوجزه الرماني فصله الرضي إذ قال: (وقد يكون (كَلَّا)، بمعنى (حقًا)، كقوله تعالى: ((كَلَّا وَالْقَمَرَ))^٤، و((كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَى))... فيجوز أن يجاب بجواب القسم، كما في الآية، وأن لا يجاب كقوله تعالى: ((كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ))^٥... وإذا كانت بمعنى (حقًا) لم يجز الوقف عليها، لأنها من تمام ما بعدها، ويجوز ذلك إذا كانت للردع، لأنها ليست من تمام ما بعدها... وإذا كانت بمعنى (حقًا) جاز أن يقال إنها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها، لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقًا لضده، لكن النحاة حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى (حقًا) أيضًا لما فهموا من أن المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بـ (إِنَّ)، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية^٦)).

^١ ينظر شفاء العليل ٩٨٢/٣.

^٢ العلق ٦.

^٣ معاني الحروف ١٢٢.

^٤ المدثر ٣٢.

^٥ القيامة ٢٠.

^٦ شرح الرضي ٤٠٠/٢-٤٠١.

وقيل في ردّ هذا المذهب إنه ((لا يتأتى في نحو : ((كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ))^١...لأن
 (إنّ) تكسر بعد (ألا) الاستفتاحية، ولا تكسر بعد (حقًا)، ولا بعد ما كان بمعناها، ولأن تفسير
 حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم))^٢.
 وذهب الفراء إلى أن (كَلَّا) حرف ردّ بمعنى (لا)^٣. قال ابن عقيل: ((وهذا قول الأكثرين
 من أهل الأدب والعربية وأهل المعاني والتفسير))^٤.
 وقيل إنها بمنزلة (سوف). هكذا نقلوا عن الفراء، ومحمد بن سعدان^٥. ووصف هذا
 المذهب بأنه غريب^٦.
 وذهب النضر بن شميل إلى أنها تساوي (إي) معنى واستعمالاً، فتكون حينئذ حرف
 تصديق^٧.
 وقد تعقّب ابن عادل هذا المذهب إذ ذكر أن (إي) حرف جواب ولكنه مختصّ بالقسم^٨.
 بالقسم^٩.
 وذهب أبو حاتم السجستاني إلى إنها بمعنى (ألا) الاستفتاحية^٩.

^١ المطففين / ١٨.

^٢ مغني اللبيب ١/ ٢٥٠.

^٣ ينظر معاني القرآن للفراء ٣/ ١٨٤ وشرح المفصل ٩/ ١٦، وجواهر الأدب ٦/ ٥٠٦.

^٤ المساعد ٣/ ٣٣٣.

^٥ ينظر همع الهوامع ٤/ ٤٨٥-٤٨٦.

^٦ ينظر المصدر نفسه ٤/ ٣٨٦.

^٧ ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ٢٦٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٠، وهمع الهوامع ٤/ ٤٨٥.

^٨ ينظر اللباب ١٣/ ١٣٥.

^٩ ينظر شفاء العليل ٣/ ٩٨٢، واللباب ١٣/ ١٣٦، وحاشية الصبان ١/ ٣٧٤.

قال ابن هشام: ((وقول أبي حاتم أولى...لأنه أكثر اطراداً، فإن قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي...وأما قول مكي إن (كلاً) على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى (حقاً) فبعيد، لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالف للأصل، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها، وإلا فلم لا نؤنت؟. وإذا صلح الموضع للردع، ولغيره، جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والأرجح حملها على الردع، لأنه الغالب فيها، وذلك نحو: ((أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا، كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ))^١، ((وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً، لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا، كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ))^٢. وقد تتعين^٣ للردع أو الاستفتاح، نحو: ((رَبِّي أَرْجِعُونِي لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ، كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ))^٤، لأنها لو كانت بمعنى (حقاً) لما كسرت همزة (إن)، ولو كانت بمعنى (نعم) لكانت للوعد بالرجوع، لأنها بعد الطلب، كما يقال: (أكرم فلاناً) فتقول: (نعم)، ونحوه: ((قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ، قَالَ: كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِي))^٥، وذلك لكسر (إن) ولأن (نعم) بعد الخبر للتصديق. وقد يمتنع كونها للزجر نحو: ((وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ كَلَّا وَالْقَمَرِ))^٦، إذ ليس قبلها ما يصح رده^٧.

^١ مريم / ٧٨-٧٩.

^٢ مريم / ٨١-٨٢.

^٣ الصحيح: وقد تتردد بين الردع أو الاستفتاح، لأن (أو) للتخيير بين شيئين أو التردد بينهما.

^٤ المؤمنون / ٩٩-١٠٠.

^٥ الذي عليه الجمهور أن الأكثر في جواب (لو) المنفي بـ (ما) أن يتجرد من اللام. والصحيح الذي وردت به آيات الكتاب العزيز أن جواب (لو) و(لولا) المنفي بـ (ما) لم يأت متصلاً باللام في كل المصحف.

^٦ الشعراء / ٦١-٦٢.

^٧ المدثر / ٣١-٣٢.

^٨ مغني اللبيب / ٢٥٠-٢٥١.

ولو استفتينا الدرس اللغوي الحديث لوجدنا الدارسين يكادون يجمعون على خروج هذا الحرف عن معنى الردع والزجر، فعبد الخالق عزيمة يرى أن (كلاً)، ((تكون ردّاً لكلام قبلها بمعنى (لا)، فيحسن الوقف عليها، وتكون تنبيهاً كـ (ألا)، فلا يحسن الوقف عليها))^١. أما عبد السلام هارون فيقول: ((ويبطل قول الخليل ومن وافقه أن بعض آي الكتاب لا يمكن حمل الكلام فيه على معنى الزجر إلا بتعسف شديد...فالحق ما قاله الكوفيون وأبو حاتم ومن وافقهما، وما أضافه النضر بن شميل والفراء ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها...))^٢.

وعرض كاظم فتحي الراوي لهذا الحرف غير مرة وخلص إلى أنه يرد لمعانٍ مختلفة يفرضها الاستعمال اللغوي بيد أنه جعل معنى الردع والزجر هو الغالب^٣. وذكر أن هذا الحرف يوحى بتوكيد القسم إلى جانب المعاني التي ذكرت سلفاً، وذلك لوروده في الأعم الأغلب -مقترناً بالقسم في العصرين: الإسلامي والجاهلي، من دون أن يكون ثمَّ ما يشير إلى الردع أو الزجر^٤.

ويشاطر مصطفى النحاس أقرانه المحدثين إذ يرى أنها تخرج عن معنى الردع والزجر، وهو الغالب في لغة القرآن الكريم، كما أنها لا تفارق معنى الإنكار، وهو أقرب إلى الخبر منه إلى الإنشاء^٥.

ويقول الدكتور محمد شكري الفيومي: ((وكلما وردت (كلاً) عقب استفهام فسرت بأنها حرف ردع وزجر...كما في قوله تعالى: ((أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ

^١ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٨٧/٢ .

^٢ الأساليب الإنشائية في النحو العربي ١٦٠ .

^٣ ينظر أساليب القسم في اللغة العربية ١٥٢-١٥٣ .

^٤ ينظر أساليب التوكيد في القرآن الكريم ٢١٥ .

^٥ ينظر أساليب النفي في العربية ١٩٢ .

عَهْدًا، كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ))^١، وفي قوله تعالى: ((أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ، كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّمَّا يَعْلَمُونَ))^٢، وفي قوله تعالى: ((يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَإِنِّي الْمَفْقَرُ، كَلَّا لَا وَزَرَ))^٣، وفي قوله تعالى: ((عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ، كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ))^٤، وفي قوله تعالى: ((أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى، كَلَّا لَئِنْ لَّمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ))^٥، فهذه الآيات التي وليت فيها (كلاً) بأسلوب استفهام، وقد جاءت كلها للردع والزجر لا للإيجاب، أو النفي، فهي ليست حرف جواب للاستفهام، كما قال النحاة))^٦.

ومهما يكن من أمر فإن المتقدمين كانوا قد سبقوا المحدثين في رصد هذه المعاني، إذ تنبه ابن فارس على أن (كلاً) ((تقع في تصريف الكلام على أربعة أوجه: أولها: الرد، والثاني: الردع، والثالث: صلة اليمين وافتتاح الكلام كـ (ألا). والوجه الرابع: التحقيق لما بعده من إخبار))^٧. وتابعه ابن يعيش إذ قال: ((والحق فيها أنها تكون ردًا لكلام قبلها، بمعنى (لا)، وتكون تنبيهاً كـ (ألا) و (حقاً)، وعليه الأكثر، ويحسن الوقف عليها، إذا كانت ردًا بمعنى ليس الأمر كذلك، ولا يحسن الوقف عليها إذا كانت تنبيهاً بمعنى (ألا)، و(حقاً)))^٨.

والذي يثبت بالبحث أن (كلاً) تتوزع في العربية على معانٍ كثيرة يمكن أن تفهم من السياق، وإذا ما استثنينا المذهب الذي يقضي بأنها بمعنى (سوف)، لبعده، قلنا إنها تؤدي

^١ مريم / ٧٨-٧٩.

^٢ المعارج / ٣٨-٣٩.

^٣ القيامة / ١٠-١١.

^٤ النبأ / ١-٥.

^٥ العلق / ١٤-١٥.

^٦ من إعجاز البيان في القرآن: الاستفهام ٢٧٣.

^٧ مقالة (كلاً) ٧-٨.

^٨ شرح المفصل ١٦/٩.

المعاني المتقدم ذكرها جميعًا، ولكنها تبقى على حرفيتها، ويستقى المعنى الذي تفيد من قرائن سياقية. ومن المتعذر تعميم رأي البصريين، لأنها جاءت في القرآن الكريم دالة على غير معنى الردع والزجر، وذلك نحو قوله تعالى: ((كَلَّا وَالْقَمَرَ))^١، وقوله: ((كَلَّا إِنَّهُ تَذَكُّرٌ))^٢، وقوله: ((كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ))^٣، لذلك لا أرى موجباً لرد هذه المعاني أو جعلها مقصورة على الردع والزجر، ما دام لدينا ما يشهد بخلافه. أما ما قيل من أن (إن) لا تكسر بعد (حقًا)، وأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم، فأكبر الظن أن هذه الحجة التي تشبث بها القوم واهية متداعية، لأن كونها بمعنى: (حقًا) لا يعني بحال من الأحوال أنها تطابقها في أحكامها الإعرابية. فضلاً عن أن تفسير حرف باسم غير عزيز في اللغة، ومن أمثلة ذلك (لا) المعارضة بين الجار والمجرور في نحو: (جئتُ بلا زادٍ)، وهي ههنا بمعنى (غير)، إلا أن ذلك لا يعني أنها اسم بل هي باقية على حرفيتها. ومما يزيد ذلك وهناً قولنا: (أمرتك أن لا تذهب)، والتقدير: أمرتك بعدم الذهاب، فكون (لا) بمعنى (عدم) لا يخرجها إلى الاسمية، وكذلك الأمر في (كلاً).

المسألة الثالثة عشرة: (مجيء مميز (كم) الاستفهامية جمعاً)

(كم) الاستفهامية أداة يسأل بها عن عدد، وذلك نحو: (كم مائلك؟)، فإن أريد تفسير ذلك العدد جيء باسم منكور منصوب على التمييز، وذلك نحو: (كم غلاماً لك؟)^٤. ولا يكون هذا المميز إلا مفرداً، إلى ذلك ذهب جمهور البصريين^٥، متأولين ما جاء من مثل: (كم غلاماً غلاماً لك؟)، و(كم عبيداً ملكتك؟)، بأن المنصوب حال لا تمييز، والتمييز محذوف، والتقدير:

^١ المدثر / ٣٢.

^٢ المدثر / ٥٤.

^٣ المطففين / ١٤.

^٤ ينظر شرح المفصل ١٢٦/٤.

^٥ ينظر ارتشاف الضرب ٣٧٨/١، وشرح التصريح ٢٧٩/٢.

كم نفساً لك في حال كونهم غلماناً لك، والعامل في الحال الجار والمجرور^١. وعللوا مقاتلتهم على لسان ابن يعيش الذي قال: ((لو قلت: (كم غلماناً لك؟) لم يجز البتة، لأنك إن جعلته تفسيراً امتنع لكونه جمعاً، وإن جعلته حالاً امتنع لتقدمه على العامل المعنوي، وهو (لك)، وكان بمنزلة: (زيد قائماً فيها)، لتقدم الحال على العامل المعنوي))^٢.

وزعم الكوفيون أنه يجوز جمع مميز (كم) مطلقاً^٣، في حين وقف الأخفش موقفاً وسطاً بين الفريقين إذ قال إذا كان السؤال عن الجماعات نحو: (كم شهوداً لك؟)، والمراد أصناف من الشهود، جاز أن يكون مميزها جمعاً، وإلا لم يجز^٤. جاء في (همع الهوامع): (((كم) الاستفهامية لا تُفسَّر بالجمع، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد بمنزلة الأشخاص، وأما إن كان السؤال عن الجماعات فيسوّغ تمييزها بالجمع، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد، وذلك نحو: (كم رجلاً عندك؟)، تريد: كم جمعاً من الرجال، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده لاعتن مبلغ أشخاصهم))^٥.

ومهما يكن من شيء فقد أنكر ابن عادل على الكوفيين ما ذهبوا إليه، وذلك لأنهم لم يضعوا بين أيدينا شواهد تساعد على مذهبهم في هذه المسألة، ومن أجل ذلك لم يستقم بناء قاعدة نحوية من دون الاعتماد على ما ثبت بالنقل الصحيح^٦.

وأظن أن التوجيه الذي أورده البصريون- إذ قالوا بالتأويل- متهافت، لأن التمييز متضمن معنى (من)، وهذا المعنى هو الذي ينساق إلى الذهن إذا ما قلت: (كم غلماناً لك؟)، ألا

^١ ينظر شرح المفصل ١٢٩/٤، وحاشية الصبان ٧٩/٤.

^٢ شرح المفصل ١٢٩/٤.

^٣ ينظر مغني اللبيب ٢٤٥/١، وشرح التصريح ٢٧٩/٢.

^٤ ينظر شرح الرضي ٩٦/٢، وشرح التصريح ٢٧٩/٢.

^٥ همع الهوامع ٧٩/٤.

^٦ ينظر اللباب ٤٨٢/٩.

ترى أن التقدير :كم من غلمان لك؟ وأين هذا من تقدير البصريين:كم نفسًا في حال كونهم غلمانًا لك؟!.

ولعل مما يشكل على البصريين بمقتضى هذا التوجيه أن الحال، في نحو: (كم غلمانًا لك؟)، مقدمة على العامل المعنوي (لك)، وهو ما لا ينسجم مع أصولهم التي تقضي بمنع مثل ذلك^١.

وكأن البصريين أحسوا باضطراب ما ذهبوا إليه، ومن ثم وصف سيبويه نحو: (كم غلمانًا لك؟) بالقبح، لأن الأصل عند عامة البصريين ألا تتقدم الحال على عاملها المعنوي، كما تقدم، جاء في (الكتاب): ((ولم يجز يونس والخليل: (كم غلمانًا لك؟)، لأنك لا تقول : (عشرون ثيابًا لك؟)، إلا على وجه: (لك مائة بيضاء)، و(عليك راقودٌ خلاً)، فإن أردت هذا المعنى قلت: (كم لك غلمانًا، ويقبح أن تقول: (كم غلمانًا لك؟))^٢.

على أننا نلمح أن ثمة تناقضًا بين مقالتهم إن التمييز محذوف، فيما تقدم من أمثلة، وما نصوا عليه من عدم جواز ذلك، إذا لم يكن ما يدل عليه، قال الرضي: إن التمييز ((لا يحذف إلا لدليل، كما تقول، مثلاً: (كم عندك؟)، إذا جرى ذكر الدنانير، أي كم دينارًا، أو: كم عندي، أي كم دينارًا))^٣.

وأحسب أن السر وراء مجيء مميز (كم) الاستفهامية مفردًا وجمعًا أنه قد لوحظ أن مميز الخبرية يرد مفردًا تارة وجمعًا تارة أخرى، فكان في ذلك مندوحة لحمل مميز الاستفهامية على مميز الخبرية. فإن قيل إن ذلك مشكل، لأن مميز الخبرية قد يكون منصوبًا في لغة من

^١ ينظر شرح التصريح ٣٧٨-٣٧٩، وحاشية الخصري ٢٢٧/١.

^٢ الكتاب ٢٩٢/١.

^٣ شرح الرضي ٩٦/٢.

لغات العرب^١، ومن ثم يحصل اللبس في كون المراد استفهامًا أو خبرًا؟ قلنا: إن القرائن السياقية كفيلة بتحديد المعنى المقصود، إذا غُيِّبَت القرائن اللفظية.

المسألة الرابعة عشرة: (الفصل بين (كم) الخبرية ومجرورها بظرف أو جار ومجرور)

ظهر للنحويين من خلال استقراء أساليب العربية أن مميّز (كم) الخبرية يرد تارة مجرورًا بـ (من) وأخرى منصوبًا، وهم يشترطون في جره الاتصال، فإن فُصِّلَ نُصِبَ حملاً على الاستفهامية^٢. وكان سيبويه قد نبه على ذلك إذ قال: ((إذا فصلت بين (كم) وبين^٣ الاسم بشيء استغني عليه السكوت، أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه))^٤. وهذه هو مقتضى كلام المبرد الذي عدَّ الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها بظرف ضرورة^٥.

ومهما يكن من أمر فقد قيل إن الفصل بين (كم) الخبرية ومجرورها بظرف أو جار ومجرور من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وقد عقد كل من أبي البركات الأنباري، وعبد اللطيف الشرجي لذلك مسألة، واشبعوا الموضوع بحثًا إذ ذكرا أن البصريين ذهبوا إلى عدم جواز جر تمييز (كم) الخبرية مع وجود ذلك الفاصل، متكئين فيما ذهبوا إليه على فكرة العمل النحوي، فقد قالوا: إنما قلنا بذلك، لأن (كم) هي العاملة فيما بعدها الجر، لأنها بمنزلة عدد

^١ ينظر شرح الرضي ٩٧/٢، وارتشاف الضرب ٣٨٠/١.

^٢ ينظر شرح ابن الناظم ٢٩١، وشرح الرضي ٩٦/٢-٩٧.

^٣ لعل قول سيبويه: بين (كم) وبين الاسم سبق قلم، لأن (بين) لا تكرر إلا إذا عطف على ما أُضيف إليه ضمير، ومن ثم كان الأولى حذف (بين) الثانية.

^٤ الكتاب ٢٩٥/١.

^٥ ينظر المقتضب ٦٠/٣-٦١.

مضاف إلى ما بعده، فإذا فُصِّل بينهما، بظرف أو غيره، بطلت الإضافة، فعدل إلى النصب. وطعنوا في رواية الكوفيين، وافترضوا جدلاً صحة ما روه، إلا أنهم عدوه من الشاذ الذي لا يلتفت إليه^١.

أما الكوفيون فقد عدوا مميز (كم) مجروراً، كما إذا وليها، وساقوا -على عادتهم في الاحتكام إلى الشواهد المستقاة من كلام العرب- جملة من الأبيات الشعرية، من بينها قول أنس بن زعيم الكناني:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^٢

قالوا: والاسم المجرور بعد (كم) مجرور بتقدير (من)^٣.

وقيل إنما جاز عمل الجار المقدر -بمقتضى مذهب الكوفيين- لكثرة دخول (من) على مميز (كم) الخبرية، والشيء إذا عُرِف في موضع جاز تركه، لقوة الدلالة عليه^٤. وقد تناول ابن عادل هذه المسألة، وعدّ مذهب الكوفيين باطلاً، لأن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف، وإن ورد ذلك في مواطن قليلة فهو خلاف الأصل^٥.

وحاول بعض الباحثين المحدثين التوفيق بين البصريين والكوفيين، وذلك ((لأن لكل منهما حجة في القياس والسماع تكافىء -فيما نرى- حجة المذهب الآخر، ولهذا نرى أن من الأحسن القول هنا بأن النصب والجر جائزان في تمييز (كم) الخبرية المفصول عنها بالظرف أو الجار والمجرور، وذلك أخذاً بالمذهبين))^٦.

^١ ينظر الإنصاف ١/٣٠٥-٣٠٧ م ٤١، وائتلاف النصرة ٤١ م ١٠.

^٢ البيت من شواهد المقتضب ٦١/٣، والجمل ١٣٦، وشرح ابن الناظم ٢٩١.

^٣ ينظر الإنصاف ١/٣٠٣-٣٠٤ م ٤١.

^٤ ينظر شرح الرضي ٩٧/٢.

^٥ ينظر اللباب ٤٨٣/٩.

^٦ المسائل الخلافية في الفضلات (رسالة) ١٦٨.

ونرى أن مدار الأمر في هذه المسألة إنما يدور في عامل الجر في مميز (كم)، فالبصريون يجعلونه (كم) نفسها، وعليه تكون عندهم بمنزلة المضاف، والمميز بمنزلة المضاف إليه، ومن ثم لا يجوز الفصل بينهما بفواصل أي فاصل، لأنهما بمنزلة كلمة واحدة متلازمة، فإذا فصل بينهما تعيّن النصب. أما الكوفيون فالأصل عندهم يتعارض مع ما أصله البصريون، إذ إنهم يعدون المميز مجرورًا بـ (من) مضمرة، لذلك يجوز عندهم الفصل بين (كم) ومميزها بالظرف ويغيره توسعًا في المعنى.

ورأي الكوفيين-فيما أحسب-يتساق مع النظرة الوصفية المحضة إذ هدام الاستقراء إلى أن (من) تكثر زيادتها قبل مميز (كم) الخبرية، ولا سيما ما جاء في أعلى أساليب اللغة، النص القرآني، وذلك نحو قوله تعالى: ((وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا))^١، وقوله: ((وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا))^٢، ومن هنا كان ذلك مسوغًا قويًا للقول بأن مميزها مجرور بـ (من) مضمرة. وظاهرة إضمار حروف الجر ليست بدعًا في اللغة ولا عزيزة على الاستعمال، فقد أجمع النحويون على جواز ذلك قبل (أن، وأنَّ)^٣.

على أن الذي يثير الاستغراب حقًا أن جمهور النحويين يوجبون إضمار (من) مع الاستفهامية، في نحو قولنا: (بكم درهم اشتريت الثوب؟)^٤، ويمنعون ذلك مع الخبرية، وليتهم سؤوا بين الموطنين. ونسارع إلى القول بأننا لا ننكر على البصريين نصب المميز مع الفصل، وإنما ننكر عليهم القول بوجوب النصب.

^١ الأعراف / ٤.

^٢ النجم / ٢٦.

^٣ ينظر مغني اللبيب ٨٣٨/٢، وشرح ابن عقيل ٥٣٨/١-٥٣٩.

^٤ ينظر شرح المفصل ١٢٨/٤، وشرح الرضي ٩٦/١، وشرح التصريح ٢٣/٢.

الفصل الثالث

من أسرار التعبير القرآني في الباب

مما لا ريب فيه أن النص القرآني الكريم ينتقي تراكيبه وصيغه ومفرداته بدقة متناهية، ويضع كل ذلك في مكانه اللائق به، ويتخير المواطن المناسب له، ومن ثم تجلّت فيه بداعة الأسلوب، وروعة استعمال التراكيب والصيغ، وجمال انتقاء المفردات. وقد انكب علماء البيان على رصد ذلك، إذ عمدوا إلى بيان معجز رصف القرآن الكريم وحلاوة سبكه ونظمه، وتوخي أسرار الإعجاز البياني في تعبيره.

وكان من أبرز المعنيين بهذا الميدان الزمخشري في كشافه إذ كان جلّ ما استنبطه من روائع البيان، وعجيب النظم من نتاج ذهنه المتوقد وذوقه السليم، وعلمه المتفجر، ثم تلقّف كوكبة من العلماء ذلك منه، وساروا على هديه في مؤلفاتهم، واقتفوا أثره. وكان من بين من وشى مصنفاته بهذا اللون من الدراسة الفخر الرازي في (التفسير الكبير)، وأبو حيان في (البحر المحيط)، والألوسي في (روح المعاني)، وغيرهم كثير.

وحوى (الباب) مادة غزيرة تجري على نسق ما نشره أولئك العلماء في مؤلفاتهم إذ كان مظنة للطائف التعبير ودقائق التعليل، وهو أمر ينم على رسوخ قدم مؤلفه وبراعته في هذا الميدان، وتضلعه في استشفاف النكت البلاغية و الأسرار التعبيرية. ولأجل ذلك وجدتني أعمد إلى اقتطاف بعض ما تضمنه تفسيره من شذرات هذا الفن، مقتصرًا على بعض الأمثلة، إذ الإحاطة بكل ما ذكره المؤلف أمر بعيد المنال.

١ - من أسرار التنكير والتعريف:

حدّ النحويون النكرة بأنها ما وضع لشيء غير معين، والمعرفة بأنها ما دلّ على شيء معين^١. وإنما كانت النكرة دالة على شيء غير معين، لشيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته، ويصدق على كل منها اسمه، أما المعرفة فإنها دالة على شيء معين، لأنه متميز بأوصاف وعلامات، لا يشاركه فيها فرد من نوعه^٢.

^١ ينظر شرح الرضي ١٤٥/٢.

^٢ ينظر النحو الوافي ٢٠٨/١-٢٠٩.

وقد حشد ابن عادل في تفسيره عددًا كبيرًا من العلل النحوية، وهو يفسر آي الذكر الحكيم، منبّهًا على أسرار تنكير بعض المفردات في مواطن معينة، وتعريفها أنفسها في مواطن أخرى. واقتضت طبيعة المادة أن يتوزع هذا المبحث على النحو الآتي:

أ- من أسرار التنكير

ب- تنكير لفظ في آية وتعريفه في آية أخرى.

ت- تنكير لفظ وتعريف آخر في آية واحدة.

أ- من أسرار التنكير: ويمكن إجمالها بما يأتي:

١- التعظيم: وقد استوقفت ابن عادل أمثلة^١ لهذا الضرب من ضروب تنكير المفردات القرآنية، منها ما بين فيه السر وراء تنكير (هدى) في قوله تعالى: ((أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ))^٢ إذ قال: ((ونكر (هُدًى) ليفيد إبهامه التعظيم))^٣.

ومنه قوله في غرضون كلامه على قوله تعالى: ((وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا))^٤: ((والتنكير في (خَيْرًا) قال الزمخشري يفيد التعظيم، كأنه قال: فقد أوتي أي خير كثير)).^٥

ومنه قوله في سياق حديثه عن قوله تعالى: ((وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا))^٦: ((ونكر (مَطَرًا) تعظيمًا))^٧. وذهب بعض المفسرين إلى أن المراد من التنكير في هذا المواطن التنويع، أي: نوعًا من المطر عجيبًا^٨، في حين أضاف بعضهم إلى الغرض الذي ذكره ابن عادل مقصدًا آخر، هو التعجب، أي: أي: مطرًا عجيبًا من شأنه أن يهلك القرى^٩.

ومنه تنكير (خُسْرٍ) في قوله تعالى: ((وَالْعَصْرِ. إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ))^{١٠}، وفي ذلك يقول ابن عادل: ((وتنكير الخسران إما للتعظيم، وإما للتحقير... والأول أظهر))^{١١}.

^١ ينظر الباب مثلاً ٣٠١/١٥، ٣٥٦/١٧، ٢٣١/١٨، ٢٨٧، ٦٠٧.

^٢ البقرة/٥.

^٣ اللباب ٣٠٣/١.

^٤ البقرة/٢٦٩.

^٥ اللباب ٤/٤١٩. وينظر الكشاف ١/٣٩٦، والبحر المحيط ٢/٣٢١.

^٦ الأعراف/٨٤.

^٧ اللباب ٢٠٨/٩.

^٨ ينظر إرشاد العقل السليم ٢/٢٧٠.

^٩ ينظر التحرير و التنوير ٨/٢٣٨.

^{١٠} العصر/٢-١.

^{١١} اللباب ٢٠/٤٨٦.

ويمكن أن تكون النكتة وراء تنكير (خُسْرٍ) إرادة الإيهام، أي: خسر مبهم، لا تحيط بكنهه العقول، ولا تشرحه العبارة، ولا يدرك مبلغه إلا علام الغيوب.

ومما يندرج تحت هذا الغرض تنكير (جوع و خوف) في قوله تعالى: ((الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ))^١ إذ أوضح ابن عادل سر تنكيره بقوله: ((والتنكير للتعظيم، أي: من جوع عظيم وخوف عظيم))^٢. وهذا التعليل سبقه إليه عدد من المفسرين^٣، في حين ذهب بعضهم إلى أن التنكير التنكير في هذا الموطن للنوعية لا للتعظيم، إذ لم يحلَّ بهم جوع وخوف من قبل^٤.

٢- التفخيم: وهو غرض ذكره ابن عادل في كثير من المواضع^٥، من بينها قوله، وهو يتحدث عن (دَرَجَةً) في قوله تعالى: ((فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً))^٦: ((وفائدة التنكير التفخيم))^٧.

ومما توقف عنده تنكير (كِتَابٍ) في قوله تعالى: ((تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ))^٨ إذ قال: ((والذي يقال إنه نكر (كتاب) هنا لإفادة التفخيم))^٩. وإفادة التفخيم في هذا الموطن شيء ذكره عدد من المفسرين ممن سبقه ولحقه^{١٠}.

ومن أمثلة هذا الغرض تنكير (كتاب) في قوله تعالى: ((وَالطُّورِ. وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ))^{١١} إذ بين سر تنكيره بقوله: ((ونكر الكتاب تفخيماً وتعظيماً))^{١٢}. وذهب الألوسي إلى أن التنكير فيه إما للإفراد نوعاً، وذلك على القول بتعددّه، أو شخصاً، وفائدته الدلالة على اختصاصه من جنس الكتب بأمر يميّز

^١ قریش/٤.

^٢ اللباب ٥٠٩/٢٠.

^٣ ينظر الكشف ٢٨٨/٤، والتفسير الكبير ١١١/٣٢، والبحر المحيط ٥١٥/٨.

^٤ ينظر التحرير والتنوير ٥٦١/٣٠.

^٥ ينظر اللباب مثلاً ١٠٣/١٥، ٧٦/٢٠.

^٦ النساء/٩٥.

^٧ اللباب ٥٨٤/٦.

^٨ النمل/١.

^٩ اللباب ١٠٣/١٥.

^{١٠} ينظر الكشف ١٣٥/٣، والبحر المحيط ٤٤٤/٥، وإرشاد العقل السليم ١٨٥/٤.

^{١١} الطور ٢-١.

^{١٢} اللباب ١١٣/١٨.

عن سائرهما، إلا أنه عاد ليقول: إن الأولى أن يكون المقصود من التنكير كمال التعريف، والتنبيه على أن ذلك الكتاب لا يخفى نُكْرَ أو عُرِفَ^١.

٣-التنوع: نص عليه في مواضع متعددة، منها قوله في سياق كلامه على قوله تعالى: ((أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ))^٢: ((ونكرت-أي: ظلمات، ورعد، وبرق)-لأن المراد أنواع منها، كأنه قيل: فيه ظلمات داجية، ورعد قاصف، وبرق خاطف))^٣.

ومنه ما ذكره في سر تنكير (رِزْقًا) في قوله تعالى: ((كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا))^٤، إذ قال: ((ونكر (رِزْقًا) تعظيمًا، أو ليدل به على نوع ما))^٥. ويمكن أن يكون التنكير بمعونة المقام، للتكثير أي: وجد عندها رزقًا كثيرًا.

وفي قوله تعالى: ((فَإِنْ آنَسْتُمْ مِّنْهُمْ رُشْدًا))^٦ بين الباعث وراء تنكير (رُشْدًا) بقوله: ((ونكر (رُشْدًا) دلالة على التنوع، والمعنى: أي نوع حصل من الرشد كان كافيًا))^٧.

٤-التقليل: ومثّل له بأمثلة^٨ كثيرة، من بينها ما وقف على تعليله، وهو يفسر قوله تعالى: ((قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا))^٩، إذ قال: ((ونكر (قِتَالًا) للتقليل، أي: لو علمنا بعض قتال ما))^{١٠}.

٥-التخصيص: وهو أحد أغراض تنكير المفردة العربية، ولم يكن ابن عادل غافلاً عنه، بل نصّ عليه ومثّل له، ومن ذلك قوله في قوله تعالى: ((وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا))^{١١}: ((والتنكير في (حياة) تنبيه على أنه أراد حياة مخصوصة، وهي الحياة المتطاولة...وقيل إن ذلك على حذف مضاف، تقديره: على طول حياة، والظاهر أنه لا يحتاج إلى تقدير صفة ولا مضاف، بل يكون المعنى: أنهم أحرص الناس على مطلق الحياة))^{١٢}. وإلى هذا المعنى ذهب عدد من المفسرين

^١ ينظر روح المعاني ٢٧/٢٧.

^٢ البقرة/١٩.

^٣ اللباب ٣٩١/١، وينظر الكشاف ٢١٤/١، والبحر المحيط ٢٨٦/١.

^٤ آل عمران/٣٧.

^٥ اللباب ١٨٤/٥.

^٦ النساء/٦.

^٧ اللباب ١٨٨/٦، وينظر الكشاف ٥٠١/١.

^٨ ينظر اللباب مثلاً ١٩/٦، ٣٢٣/١٣.

^٩ آل عمران/١٦٧.

^{١٠} اللباب ٤١/٦.

^{١١} البقرة/٩٦.

^{١٢} اللباب ٣٠١/٢.

ممن سبقه ولحقه^١، في حين ذهب بعضهم إلى أن المراد من التنكير في هذا الموضع التنويع، أي :
كيفما كانت تلك الحياة^٢.

وهذه المعاني التي سجلها علماء البيان محتملة، إلا أنَّ ثمة سرًّا بديعًا أغفله معظمهم، وهو أن يكون المقصود من تنكير (حياة) التحقير، ومن ثم يكون المعنى : ((يحبون البقاء في الحياة، ولو كانت حياة بؤس وشقاء، أو كانت قليلة، لأنه يعلم بأنه يُردَّ إلى أشد العذاب))^٣، ويدلنا على ذلك أن الآية المباركة جاءت في سياق الكلام على اليهود وتشبثهم بالحياة وركونهم إليها، قال تعالى: ((قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ))^٤، ويؤيد هذا المعنى ويعضده قوله في خاتمة الآية الكريمة: ((يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ، وَمَا هُوَ بِمُرْجَزِجِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ))، وفي كل ذلك إشعار بأنهم مجبولون على التمسك بالحياة، ولو كانت دنيئة خسيسة.

ومن أمثلة هذا الضرب قوله في تنكير (منافع) في قوله تعالى: ((لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ))^٥:
((قال الزمخشري : ونكر (منافع) لأنه أراد منافع مختصة بهذه العبادات دينية ودنيوية، لا توجد في غيرها من العبادات))^٦.

٦-الكمال: وقد وقف عنده في أثناء عرضه لقوله تعالى: ((رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا))^٧، إذ قال: ((ونكروا قال: ((ونكروا الصبر، وذلك يدل على الكمال، والتمام، أي: صبرًا كاملاً تاماً))^٨. ويبدو لي أن التنكير، بمعونة المقام، للتكثير، أي: أفرغ علينا صبرًا كثيرًا.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ((قَالُوا: سَلَامًا، قَالَ: سَلَامٌ))^٩ إذ أثار ابن عادل سؤالاً جعله مفتاحاً لبيان النكتة وراء تنكير (سلام)، إذ قال: ((فإن قيل كيف جاز الابتداء بالنكرة فالجواب إذا وُصِفَتْ جاز ذلك، فإذا قلت: (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) فالتنكير هنا يدل على الكمال والتمام، فكأنه سلام كامل تام عليك))^{١٠}.

^١ ينظر الكشف ٢٩٨/١، والبحر المحيط ٣١٣/١، والإتقان ٥٥/٢.

^٢ ينظر التحرير والتنوير ٦١٧/١.

^٣ مواهب الرحمن ٣٣٣/١.

^٤ البقرة ٩٤-٩٥.

^٥ الحج ٢٨.

^٦ اللباب ٧٤/١٤. وينظر الكشف ١١/٣.

^٧ الأعراف ١٢٦.

^٨ اللباب ٢٦٩/٩. وينظر التفسير الكبير ٢١٨/١٤.

^٩ هود ٦٩.

٧-العموم: وهو غرض لفت ابن عادل الأنظار إليه، وهو يفسر قوله تعالى: ((وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ))^٢ إذ قال: ((ونكر (ظلمًا)، لأنه في سياق النفي، فهو يعم كل أنواع الظلم))^٣.

٨-الإبهام: وهو ما قرره في سياق كلامه على قوله تعالى: ((ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ))؛ إذ قال: ((والتنكير في الأجلين للإبهام))^٤. ويمكن أن يكون تنوين (أجل) في المواطنين لتفخيم شأنه وتهويل أمره^٥.

٩-التفصيل: ومثاله عنده ورد في قوله تعالى: ((كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ))^٦ إذ قال: ((وأما تنكير (خلق) فلدلالاته على التفصيل))^٧.

١٠-التبعية: وهو ما وقف عنده في سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا))^٨ إذ قال: ((وإنما نكر (علمًا) تعظيمًا له، أي: علمًا سنيًا، أو دلالة على التبعية، لأنه قليل جدًا بالنسبة إلى علمه تعالى))^٩. والأرجح أن يكون الغرض من التنكير التبعية، إذ ما أُوتي داود وسليمان، عليهما الصلاة والسلام، بعض من علمه تعالى الذي لا ينفد ولا يتناهى إلى حد.

١١-التحقير: ومثاله عنده جاء في قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ))^{١٠} إذ قال لبيان السراء في تنكير (إيمان): ((فإن قيل: ما الفائدة في تنكير الإيمان...؟ فالجواب هو: إما للتحقير أو للتكثير))^{١١}.

ويبدو لي أن التحقير، في هذا المقام، غير مقصود، بل لا أجد له معنى يتواءم مع السياق. وأحسب، والله أعلم، أن المقصود من التنكير في هذا الموطن التقليل، أي أن أدنى إيمان يمكن أن يفضي إلى دخول الذرية مع الآباء في جنات النعيم، وليس ذلك إلا فضلًا من الله تعالى اختص به

^١ اللباب ١٠/٥٢٠-٥٢١.

^٢ آل عمران ١٠٨.

^٣ اللباب ٥/٤٦١. وينظر الكشاف ١/٤٥٤، والبحر المحيط ٢/٢٧.

^٤ الأنعام ٢.

^٥ اللباب ٨/١٦.

^٦ ينظر روح المعاني ٧/٨٧.

^٧ الأنبياء ١٠٤.

^٨ اللباب ١٣/٦١٧. وينظر الكشاف ٢/٥٨٥.

^٩ النمل ١٥.

^{١٠} اللباب ١٥/١٢٣. وينظر الكشاف ٣/١٣٩.

^{١١} الطور ٢١.

^{١٢} اللباب ١٨/١٣١. وينظر التفسير الكبير ٢٨/٢٥٣.

المؤمنين، لِنَقَرَّ به أَعْيُنُهُمْ، وتكتمل سعادتهم، ويتمُّ أنسهم، وهم يرون أبناءهم يرافقونهم، وهذه الدقيقة تنبئ عن سعة رحمة الله عزَّ وجلَّ بالمؤمنين وتكريمه لهم، ولطفه بهم.

١٢- التكثير: وقد أبان هذا الغرض في سياق تفسيره قوله تعالى: ((أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ))^١، إذ قال لبيان سر تنكير (نفس): ((وإنما نكر (نفساً)، لأنه أراد التكثير... ويجوز أن يريد (نفس) متميزة عن الأنفس باللجاج الشديد في الكفر والعذاب الشديد))^٢. ومال الطاهر بن عاشور إلى أن التنكير في هذا الموطن للنوعية، أي: أن يقول صنف من النفوس، وهي نفوس المشركين^٣.

ب- تنكير لفظ في آية وتعريفه في أخرى

وهي ظاهرة نص عليها في غير موضع^٤، مسجلاً ما تضمنته الآيات المباركة من بدائع أسرار البيان القرآني، ومما يندرج تحت هذا النمط ما ذكره في تنكير (حق) في قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ))^٥، وتعريفه في قوله تعالى: ((ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ))^٦ إذ قال: ((وجاء هنا-أي في آل عمران- (بغير حق) منكرًا، وفي البقرة (بغير الحق) معرفًا، قيل: لأن الجملة هنا أخرجت مخرج الشرط، وهو عام لا يتخصص، فلذلك ناسب أن تذكر في سياق النفي، لتعم. وأما في البقرة فجاءت الآية في ناس معهودين مختصين بأعيانهم، وكان الحق الذي يقتل به الإنسان معروفًا عندهم، فلم يقصد هذا العموم الذي هنا، فجاء في كل مكان بما يناسبه))^٧.

^١ الزمر / ٥٦.

^٢ اللباب ١٦/ ٥٣١. وينظر الكشاف ٨٦/ ٤، والتفسير الكبير ٢٧/ ٦-٧.

^٣ ينظر التحرير والتنوير ٤٥/ ٢٤.

^٤ ينظر اللباب مثلاً ٢/ ٤٧٠، ١٢/ ٣١٢.

^٥ آل عمران / ٢١.

^٦ البقرة / ٦١.

^٧ اللباب ٥/ ١١٣.

ت-تنكير لفظ وتعريف آخر في آية واحدة

وهو ما اعتنى بذكره في أكثر من مناسبة^١، منها ما ذكره في تعريف (الحسنة) وتنكير (سيئة) في قوله تعالى: ((فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ))^٢ وسر ذلك بيّنه بقوله: ((أتى في جانب الحسنة بـ (إذا) التي للمحقق، وعُرِّفت الحسنة لسعة رحمة الله تعالى، ولأنها أمر محبوب كل أحد يتمناه، وأتى في جانب السيئة بـ (إن) التي للمشكوك فيه، ونُكِّرت السيئة، لأنه أمر كل أحد يحذره. وقد أوضح الزمخشري ذلك، فقال: فإن قلت: كيف قيل: (فإذا جاءتهم الحسنة) بـ (إذا) وتعريف الحسنة، و(إن) تصبهم سيئة) بـ (إن) وتنكير السيئة؟ قلت: لأن جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرة واتساعه، وأما السيئة فلا تقع إلا في الندرة، ولا يقع إلا شيء منها. وهذا من محاسن علم البيان))^٣.

ومما يندرج تحت هذا الباب قوله تعالى: ((وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ. وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ. وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ.))^٤، إذ وقف عنده مبيناً المسوغ وراء تنكير (غاسق وحاسد) وتعريف (النفاثات) بقوله: ((ونكر (غاسقاً وحاسداً)، لأنه قد يختلف الضرر فيهما، فإن التنكير للتبعض، وعرف (النفاثات) إما للعهد، كما يروى في التفسير، وإما للمبالغة في الشر))^٥. وذهب الطاهر الطاهر بن عاشور إلى أن تنكير (غاسق) في مقام الدعاء يقصد به العموم، وتعريف (النفاثات) يقصد به الجنس، وهو في معنى النكرة، فلا تفاوت بينه وبين قوله (ومن شر غاسق)، وإنما أوتر تعريف (النفاثات)، للإشارة إلى أنه حقيقة معلومة للسامع^٦.

٢- من أسرار التقديم والتأخير

وهو أحد الأساليب البلاغية الرفيعة التي استثمرها التعبير القرآني، وعوّل عليها في كثير من المواطن إذ راعى طلاوة رصف الألفاظ بعضها بجانب بعض، وجودة سبك أجزاء الجملة، ومن ثم أسبغ ذلك عليها مسحة من الجمال، ورشاقة في الأسلوب، فالتعبير القرآني ينتقي المواطن التي يقدم فيها

^١ ينظر الباب مثلاً ١/٤٥٠، ١٥/٣٢٨، ١٨/٣٨٠.

^٢ الأعراف/١٣١.

^٣ الباب ٩/٢٧٦-٢٧٧. وينظر الكشاف ٢/١٠٦، والبحر المحيط ٤/٣٧٠.

^٤ الفلق/٣-٥.

^٥ الباب ٢٠/٥٧٣.

^٦ ينظر التحرير والتنوير ٣٠/٦٢٧-٦٢٩.

لفظاً ويؤخر آخر بحسب مقتضى الحال وما يقتضيه السياق الذي به يتحصل المعنى المقصود أو الغرض الذي يتوخى الأسلوب القرآني ترسيخه في الأذهان من معانٍ جليلة وتعاليم سامية. وقد اعتنى ابن عادل بهذا الفن وحاول أن يرصد طرفاً من أسرار التقديم والتأخير، وأن يجتلي من بدائع تعبيراته. وبعد أن استقصى الباحث جميع ما ذكره في هذا الباب تبين له أنه ينقسم على النحو الآتي:

أ- تقديم معمول الفعل:

١- تقديم المفعول به على فعله.

٢- تقديم المفعول من أجله على المفعول به.

ب- تقديم الجار والمجرور:

١- تقديم الجار والمجرور على الاسم.

٢- تقديم الجار والمجرور على الفعل.

أ- تقديم معمول الفعل

١- تقديم المفعول به على فعله

المفعول به يؤتى به بعد الفعل والفاعل، هذا هو الأصل، والترتيب الطبيعي لنظام الجملة العربية، فإذا ما جاء به مقدماً على فعله تعين السؤال عن سر هذا التقديم. وفي هذا المبحث نحاول أن نلقي الضوء على أبرز ما اقتنصه ابن عادل من شذرات هذا الفن، ونبين بواعث التقديم عنده. وهي محصورة بما يأتي:

١- الاختصاص.

٢- الاهتمام.

٣- المحافظة على الفواصل.

٤- الإنكار.

١- الاختصاص: وهو أصل كبير، وباب جليل، كان مظنة لكثير من أسباب تقديم المفعول به، ومن ثم رد علماء البيان معظم أسباب هذا التقديم إليه. وقد احتل الاختصاص مساحة كبيرة في ما سجله ابن عادل بين سطور كتابه، إذ شارفت أمثلته على العشرين موطناً^١. وفيما يأتي أضع بين يدي القارئ

^١ ينظر للباب مثلاً ٩١/٢، ٤٨٦/٥، ٣٩٣/٩، ٤٨٩/١٦.

الكريم طرفاً منها، إذ قال في قوله تعالى: ((وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ))^١: ((أنفسهم) مفعول مقدم، و(يظلمون) في محل نصب خبر (كانوا)، وقدم المفعول إيذاناً باختصاص الظلم بهم وأنه لا يتعداهم))^٢. وجعل بعض المفسرين التقديم في هذا الموطن من أجل الاعتناء وتوافق الفواصل^٣. ومما يدخل في هذا السياق قوله في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ))^٤: ((و(إياه) مفعول مقدم ليفيد الاختصاص، أو لكون عامله رأس آية))^٥. وسر التقديم عند أبي حيّان هو الاهتمام والتعظيم لشأن المفعول به، فضلاً عن كون عامله رأس آية^٦.

ويبدو لي أن الذي يقتضيه السياق ويتجاوب مع المعنى المراد أن يكون (إياه) مقدماً على عامله إيذاناً بالاختصاص، وأدنى تأمل في سياق الآية المباركة يدلنا على ذلك، إذ أمرنا ربنا سبحانه وتعالى بالأكل من طيبات ما رزقنا وشكره على ما أسبغ علينا من نعم، ثم أعقب ذلك بقوله: ((إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ))^٧، أي: إن كنتم تخصونه بالعبادة، وتقرّون أنه هو إلهكم لا غيره، وأنه هو الرزاق وحده دون غيره، فاشكروا له هذه النعم.

ومنه قوله في قوله تعالى: ((ثُمَّ الْجَحِيمِ صَلْوُهُ))^٨: ((وتقديم المفعول يفيد الاختصاص عند بعضهم. ولذلك قال الزمخشري: (ثم لا تصلوه إلا الجحيم). قال أبو حيّان: وليس ما قاله مذهباً لسيبويه ولا لحذاق النحاة. وقد تقدمت هذه المسألة متقنة، وأن كلام النحاة لا يأبى ما قاله))^٩. والظاهر أن التقديم في هذا الموطن يفيد تعجيل المساءة^{١٠}، فضلاً عن معنى الحصر الذي سجله الزمخشري.

٢-الاهتمام: وهو من أبرز دواعي تقديم المفعول به، ويعدّ سيبويه أول من لفت الأنظار إليه، إذ ذكر

^١ البقرة / ٥٧.

^٢ اللباب ٩١/٢.

^٣ ينظر البحر المحيط ٢١٦/١.

^٤ البقرة / ١٧٢.

^٥ اللباب ١٦٩/٣.

^٦ ينظر البحر المحيط ٤٨٥/١.

^٧ الحاقة / ٣١.

^٨ اللباب ٣٣٦/١٩. وينظر الكتاب ٤١/١، والكشاف ١٥٣/٤، والبحر المحيط ٣٢٥/٨.

^٩ ينظر التحرير والتنوير ١٣٨/٢٩.

أنهم ((إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم))^١، ثم تلقف علماء البيان ذلك، وتوسعوا في التمثيل له. وتوقف ابن عادل في أكثر من مناسبة عند هذا الغرض، ومن ذلك قوله في قوله تعالى: ((أَهْوَلَاءُ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ))^٢: ((إياكم) منصوب بخبر (كان)، قدم لأجل الفواصل والاهتمام))^٣. وقصر بعضهم سر التقديم على كون (يعبدون) فاصلة^٤.

ومما توقّف عنده مما ينضوي تحت هذا الباب قوله تعالى: ((وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ. وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ. وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ))^٥ إذ قال: ((قوله: (وركبك فكبر)، قدم المفعول، وكذا ما بعده، إيذاناً بالاختصاص عند من يرى ذلك، أو للاهتمام به))^٦. وإفادة الاختصاص شيء ذكره الزمخشري، إذ نص على أن المعنى: واختص ربك بالتكبير، وهو الوصف بالكبرياء، وأن يقال: (الله أَكْبَرُ)^٧.

ويتراءى لي أن تقديم (ثيابك) و(الرجز) على عامليهما ليس من الاختصاص في شيء، إذ ليس المقصود قصر التطهير على الثياب، والهجر على الرجز، ولو كان هذا المعنى مراداً لاقتضى ذلك تطهير الثياب وهجر الرجز دون غيرهما، وهو ليس مراداً قطعاً، وعليه اتضح أن السر وراء تقديم (ثيابك) و(الرجز) هو العناية والاهتمام فحسب.

٣-المحافظة على الفواصل: تعرّف الفاصلة بأنها كلمة في آخر الآية، كالقافية في الشعر، والسجع في النثر، فهي توافقُ أواخر الآي في حروف الروي، أو في الوزن^٨.

والى القول بأن الفاصلة وحدها تكون من دواعي التقديم والتأخير، أو الذكر والحذف، وما إلى ذلك من أغراض بلاغية، ركن جلّ المفسرين^٩.

وهذا الرأي محل نظر، وذلك أن التنزيل العظيم يُعنى بالدرجة الأساس بالمعنى الذي يقتضيه السياق وتدل عليه قرائن الأحوال، لا بجانب التناغم الموسيقي فحسب، صحيح أن لفواصل الآي أثرها في نفس المتلقي من حيث عذوبة جرسها وجمال نغمتها، إلا أن التعبير القرآني لا تنصب عنايته على

^١ الكتاب ١٥/١. وينظر بدائع الفوائد ٦١/١.

^٢ سبأ / ٤٠.

^٣ اللباب ٧٨/١٦.

^٤ ينظر البحر المحيط ٢٨٧/٧.

^٥ المدثر ٣-٥.

^٦ اللباب ٤٩٣/١٩.

^٧ ينظر الكشف ١٨٠/٤، والبحر المحيط ٣٧٠/٨.

^٨ ينظر الفاصلة في القرآن ٢٩.

^٩ ينظر المثل السائر ٣٩/٢، والبحر المحيط ٢٨٧/٧، وروح المعاني ٢٤٣/١.

الصناعة اللفظية، وإنما تنصبّ على المعنى، وليست الفواصل إلا ثمرة من ثمرات المعنى المتحصل من السياق أو المقام. وصفوة القول إن التعبير القرآني لا يعدل من تعبير إلى آخر إلا إذا سحب هذا العدول اختلاف في المعنى، فهو يقدم لفظاً على آخر، مثلاً، استجابة لما يتطلبه المعنى ويفتضيه السياق.

ومهما يكن من شيء فقد توقف ابن عادل عند هذا الفن، إذ جعل بعض أسرار التقديم مبنية على وفق ما تقتضيه الفاصلة، ومن ذلك قوله في قوله تعالى: ((فَفَرِقَافَا كَذَبْتُمْ وَفَرِقَافَا تَقْتُلُونَ))^١: ((و(فريقاً) مفعول مقدم، لتتفق رؤوس الآي، وكذا(فريقاً تقتلون)^٢)).

ومن ذلك قوله في قوله تعالى: ((وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ))^٣: ((و(أنفسهم) مفعول مقدم، قدم للاختصاص، أي: لم يقع وبال ظلمهم إلا بأنفسهم خاصة لا يتخطاهم، ولأجل الفواصل أيضاً))^٤.

٤- الإنكار: ومما ورد في تفسيره من هذا الضرب قوله في قوله تعالى: ((قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا؟))^٥: ((قوله: (أغير الله) مفعول أول لـ (أتخذ)، و(ولياً) مفعول ثانٍ، وإنما قدم المفعول الأول على فعله لمعنى، وهو إنكار أن يتخذ غير الله ولياً لا اتخاذ الولي، ونحوه قولك، لمن يهين زيداً، وهو مستحق للإكرام،: (أزيداً أهنت؟!)، أنكرت أن يكون مثله مهاناً))^٦.

ومنه ما ذكره في غرضون كلامه على قوله تعالى: ((قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ))^٧ إذ قال: ((غير) مفعول مقدم لـ (تدعون)، وتقديمه إما للاختصاص، كما قال الزمخشري: بكتهم بقوله: (أغير الله تدعون)، بمعنى: أخصون آلهتكم بالدعوة، فيما هو عادتكم، إذا أصابكم ضرأ تدعون الله دونها، وإما للإنكار عليهم في دعائهم للأصنام، لأن المنكر إنما هو دعاء الأصنام لا نفس الدعاء، ألا ترى أنك إذا قلت: ((أزيداً تضرب؟))، إنما تنكر كون (زيداً) محلاً للضرب، ولا تنكر نفس الضرب))^٨.

^١ البقرة / ٨٧.

^٢ اللباب ٢/ ٢٦٨.

^٣ آل عمران / ١١٧.

^٤ اللباب ٥/ ٤٨٦.

^٥ الأنعام / ١٤.

^٦ اللباب ٨/ ٥٢. وينظر الكشاف ٨/ ٢، والتفسير الكبير ١٢/ ١٧٨.

^٧ الأنعام / ٤٠.

^٨ اللباب ٨/ ١٤٢. وينظر الكشاف ٨/ ١٨، والبحر المحيط ٤/ ١٢٨.

٢- تقديم المفعول من أجله على المفعول به: ومثاله عند ابن عادل جاء في سياق كلامه على قوله تعالى: ((أَنْفَكَا إِلَهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ))^١ إذ قال: ((...ف (آلهة) مفعول به، و(دون) ظرف (تريدون)، وقدمت معمولات الفعل اهتمامًا بها، وحسنه كون العامل رأس فاصلة، وقدم المفعول من أجله على المفعول به اهتمامًا به، لأنه مكافح لهم بأنهم على إفك وباطل، وبهذا الوجه بدأ الزمخشري))^٢.

ب- تقديم الجار والمجرور: يعتمد التعبير القرآني إلى تقديم الجار والمجرور على عامله، اسمًا كان أو فعلًا، وذلك حسبما يقتضيه السياق والمعنى، فتراه يقدم في موطن ويؤخر في موطن آخر، مراعيًا في ذلك حسن التنسيق ودقة الاختيار. وقد استطاع ابن عادل أن يضع يده على بعض أنفس جواهر التعبير القرآني، في فن التقديم والتأخير. وانحصرت أسرار التقديم والتأخير عنده بما يأتي:

١-الاختصاص

٢-الاهتمام

٣-الفاصلة

٤-الاعتناء

وسأتناول تقديم الجار والمجرور على النحو الآتي:

١-تقديم الجار والمجرور على الاسم

٢-تقديم الجار والمجرور على الفعل

١-تقديم الجار والمجرور على الاسم: ومما يفيد الاختصاص في هذا الباب قوله في قوله تعالى: ((قَالُوا: إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ))^٣: ((قوله: (إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ) متعلق بـ (مؤمنون)، قدم للاختصاص والاهتمام وللفاصلة))^٤. ومنه ما جاء في تفسيره قوله تعالى: ((أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ))^٥ إذ قال: ((و(لها) متعلق به-أي بـ (سابقون)-قدم للفاصلة وللإختصاص))^٦.

^١ الصافات / ٨٦.

^٢ اللباب ٣٢٢/١٦. وينظر الكشف ٣/٣٤٤، والتفسير الكبير ٢٦/١٤٨.

^٣ الأعراف / ٧٥.

^٤ اللباب ٩٧/٩.

^٥ المؤمنون / ٦١.

^٦ اللباب ١٤/٢٣٢-٢٣٣.

ومما يفيد الاهتمام ما جاء في قوله تعالى: ((وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا))^١، إذ قال في سر تقديم (بالوالدين): ((وإنما تقدم المعمول اهتمامًا وتنبهًا على أنه أولى بالإحسان إليه ممن ذكر معه))^٢.

ومنه قوله في سر تقديم (له) في قوله تعالى: ((وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ))^٣: ((و(له) متعلق بـ (مسلمون)، قدم للاهتمام به، لعود الضمير على الله تعالى، أو لتناسب الفواصل))^٤.

ومما كانت الفاصلة علة لتقديمه ما جاء في قوله تعالى: ((الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ))^٥، وفي ذلك يقول ابن عادل: ((قوله: (في صلاتهم خاشعون)، الجار والمجرور متعلق بما بعده، وقدم للاهتمام به وحسنه كون متعلقه فاصلة))^٦.

ومما يفيد العناية ما ورد في قوله تعالى: ((وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ))^٧، وفي تقديم (على المولود) يقول ابن عادل: ((وقدم الخبر اعتناء به))^٨.

٢- تقديم الجار والمجرور على الفعل: ومما يفيد الاختصاص ما ورد في قوله تعالى: ((وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ))^٩، وفي ذلك يقول ابن عادل: ((فقدم الجار والمجرور إيذانًا بالاختصاص، أي: ليخص المؤمنون ربهم بالتوكل عليه وبالتفويض له، لعلمهم أنه لا ناصر لهم سواه، وهو معنى حسن ذكره الزمخشري))^{١٠}.

ومنه قوله في قوله تعالى: ((قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا))^{١١}: ((قد تقدم لم آخر متعلق بالإيمان وقدم متعلق التوكل وأن التقديم يفيد الاختصاص. قال القرطبي: إنما قدم لوقوع (آمنًا) تعريضًا بالكافرين، حين ورد عقب ذكرهم، كأنه قيل: آمنّا ولم نكفر كما كفرتم، ثم قال: (وعليه توكّلنا) خصوصًا، لم نتكل على ما أنتم متكلون عليه من رجالكم وأموالكم))^{١٢}.

^١ البقرة / ٨٣

^٢ اللباب ٢/ ٢٣٠.

^٣ البقرة / ١٣٦.

^٤ اللباب ٢/ ٥٢١.

^٥ المؤمنون / ٢.

^٦ اللباب ١٤/ ١٦٦.

^٧ البقرة / ٢٣٣.

^٨ اللباب ٤/ ١٨١.

^٩ آل عمران / ١٦٠.

^{١٠} اللباب ٦/ ٢٢. وينظر الكشاف ١/ ٤٧٥.

^{١١} الملك / ٢٩.

^{١٢} اللباب ١٩/ ٢٥٩. وينظر الجامع لأحكام القرآن ١٨/ ١٤٤.

ومما عرض له مما يفيد الاهتمام قوله في قوله تعالى: ((وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ))^١ إذ قال: (و) (بِالْآخِرَةِ) متعلق بـ (يوقنون)، و(يوقنون) خبر عن (هم)، وقدم الجار والمجرور للاهتمام به)^٢. ومنه قوله في قوله تعالى: ((إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ))^٣: ((قوله: (بما أُرْسِلْتُمْ) متعلق بخبر (إِنَّ)... وإنما قدم للاهتمام، وحسنه تواخي الفواصل))^٤.

ومما توقف عنده مما جعل للفاصلة فيه أثراً في تقديم الجار والمجرور على عامله الفعل قوله في قوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ))^٥: ((وقدم (إليه) للاختصاص، أي: تحشرون إليه لا إلى غيره، أو لتناسب رؤوس الآي))^٦.

٣- من أسرار الحذف

وهو من الفنون البلاغية التي تستعملها العرب قصداً للإيجاز والاختصار والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطب عالماً بمرادها فيه^٧. وإنما يحسن الحذف إذا كان ثم ما يدل عليه، أو كان المقصود تعديد أشياء، فأفضى ذلك إلى الإطالة، وحينئذ يُعتمد إلى الحذف ويُكتفى بدلالة الحال، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها. وهذا الفن يؤثر في المواطن التي يراد بها التعجب والتهويل^٨.

وقد بثَّ ابن عادل في أثناء تفسيره ضرباً من هذا الفن، اكتفيت بقسم منها قصداً للتمثيل لا الإحصاء، وهي كما يأتي:

- ١- حذف الفاعل
- ٢- حذف المفعول به
- ٣- حذف المتعلق
- ٤- حذف جواب (لو)
- ٥- الحذف في حروف المعاني:

^١ البقرة / ٤.

^٢ اللباب ١/ ٣٠٠.

^٣ سبأ / ٣٤.

^٤ اللباب ١٦/ ٧٢.

^٥ المائدة / ٩٦.

^٦ اللباب ٧/ ٥٣٥.

^٧ ينظر البرهان في وجوه البيان ١٠٥.

^٨ ينظر معترك الأقران ١/ ٣٠٦.

أ- حذف حرف الخطاب

ب- حذف حرف النداء

١- حذف الفاعل: يحذف الفاعل في بعض المواطن، والسر في ذلك العلم به والاختصار، كقوله تعالى: ((كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ))^١، يقول ابن عادل في ذلك: ((وقوله (كتب) مبني للمجهول، وحذف الفاعل للعلم به، وهو الله تعالى، وللاختصار))^٢.

وقد يكون الغرض من حذف الفاعل رفع شأن المحذوف وتشريفه، كقوله تعالى: ((يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ: مَاذَا أُجِبْتُمْ؟))^٣، وفي ذلك يقول ابن عادل: (وفي حذف الفاعل، هنا، ما لا يبلغ كنهه من الفصاحة والبلاغة حيث اقتصر على خطاب رسله غير مذكور معهم غيرهم، رفعا من شأنهم وتشريفا واختصاصا))^٤.

٢- حذف المفعول به: ((وهو أصل كبير أكده الأسلوب القرآني في مواضع كثيرة، والقاعدة العامة في تعليل ذلك هي أنه إنما يقع لأجل إسناد الفعل إلى فاعله وحصره به من دون الانشغال بذكر المفعول وماهيته، وهذا التعليل يرجع في الأصل إلى ما نبه عليه عبد القاهر الجرجاني الذي أكد هذا المعنى، وتبعه في ذلك البيانين والمفسرون))^٥.

ولحذف المفعول به علل كثيرة، منها أنه قد يحذف اقتصارا، كقوله تعالى: ((وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ))^٦، يقول ابن عادل في سر ذلك: ((ومفعول (يشعرون) محذوف للعلم به، تقديره: (وما يشعرون أن وبال خداعهم راجع على أنفسهم وإطلاع الله عليهم). والأحسن ألا يقدر محذوف، لأن الغرض نفي الشعور عنه البتة من غير نظر إلى متعلقه))^٧.
ومنه قوله تعالى: ((إِلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ))^٨ يقول ابن عادل في ذلك: ((ومفعول ذلك: ((ومفعول (يشعرون) محذوف إما حذف اختصار، أي: لا يشعرون بأنهم مفسدون، وإما حذف اقتصار، وهو الأحسن، أي: ليس لهم شعور البتة))^٩.

^١ البقرة / ١٨٠.

^٢ اللباب ٣/ ٢٣١.

^٣ المائدة / ١٠٩.

^٤ اللباب ٧/ ٥٩٢.

^٥ علل الاختيار في روح المعاني (رسالة) ٢٢٨.

^٦ البقرة / ٩.

^٧ اللباب ١/ ٣٣٩.

^٨ البقرة / ١٢.

وقد يحذف اختصاراً، وذلك نحو قوله تعالى: ((فَمَنْ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ))^١، يقول ابن عادل: ((وحذف مفعولي (اتقى وأصلح) اختصاراً للعلم بهما، أي: اتقى ربه وأصلح نفسه))^٢. ومنه قوله تعالى: ((وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ))^٣، يقول ابن عادل في سر حذف مفعول (أبصر): ((فإن قيل: ما الحكمة في قوله أولاً: (وأبصرهم)، وهنا قال: (وأبصر) بغير ضمير؟ فالجواب أنه حذف مفعول (أبصر) الثاني إما اختصاراً لدلالة الأول عليه، وإما اقتصاراً تفنناً في البلاغة))^٤. والغرض الأول الذي ذكره سبقه إليه الكرمانى^٥، وذكر الزمخشري أن الغرض من إطلاق الفعلين ((أنه يبصر، وهم يبصرون ما لا يحيط به الذكر من صنوف المسرة وأنواع المساءة))^٦. في حين ذكر ابن الزبير الغرناطي أن السر وراء تقييد الفعل بضميرهم أولاً، إذ قال: (وأبصرهم)، ليتناول أخذهم في الدنيا، وتمكين نبيه والمسلمين منهم ثم عقابهم الأخرى، ليبغ بالتهديد أقصى ما يحتمله، فإنه لا يتعداهم إلى غيرهم. وأما إطلاق الفعل في (وأبصر) فغير ممتنع عن تناولهم ومن سواهم، ممن خالف النبي عليه الصلاة والسلام وعاداه^٧.

وقد يكون الغرض من حذف المفعول به المبالغة في الأدب، كقوله تعالى: ((قَالَ: رَبِّي أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ))^٨، يقول ابن عادل: ((قوله: (أرني)، مفعوله الثاني محذوف، تقديره: أرني نفسك أو ذاتك المقدسة، وإنما حذفه مبالغة في الأدب حيث لم يواجهه بالتصريح بالمفعول))^٩. وقد يكون الغرض من حذفه التعظيم، ومثال ذلك عند ابن عادل جاء في تفسيره قوله تعالى: ((وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى))^{١٠}، إذ قال في سر حذف مفعولي (كَذَّبَ وَأَبَى): ((ولم يذكر مفعول التكذيب والإباء تعظيماً له، وهو معلوم))^{١١}.

^١ اللباب ١/٣٥٤.

^٢ الأعراف ٣٥.

^٣ اللباب ٩/١٠١.

^٤ الصافات ١٧٩.

^٥ في قوله تعالى: ((وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ-الصافات ١٧٥)).

^٦ اللباب ١٦/٣٦٠.

^٧ ينظر أسرار التكرار ١٨٢.

^٨ الكشاف ٣/٣٥٧. وينظر البحر المحيط ٧/٣٨٠.

^٩ ينظر ملاك التأويل ٢/٨٠٧.

^{١٠} الأعراف ١٤٣.

^{١١} اللباب ٩/٣٠١.

^{١٢} طه ٥٦.

وربما كان الغرض من حذفه مراعاة الفواصل، كقوله تعالى: ((مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى))^٢، يقول ابن عادل في علة حذف مفعول (قلى): ((وحذف مفعول (قلى) مراعاة للفواصل مع العلم به))^٣. والعلة عند الزمخشري^٤ وأبي حيان^٥ الاختصار لظهور المحذوف. وعند الألوسي الاحتراز من أن يواجه الرسول، عليه الصلاة والسلام بنسبة القلى إليه^٦.

٣- حذف المتعلق: لعل من أهم الأغراض التي تكمن وراء حذف المتعلق إرادة العموم، كقوله تعالى: ((وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ))^٧، يقول ابن عادل: ((بالصبر متعلق به -أي بـ (استعينوا)- والباء للاستعانة أو للسببية، والمستعان عليه محذوف ليعم جميع الأحوال المستعان عليها))^٨. ومنه قوله في قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ))^٩: ((ولم يذكر متعلقات العدل والإحسان والبغي، ليعم جميع ما يعدل فيه ويحسن به وإليه وَيُبْغَى فيه))^{١٠}.

وقد يحذف المتعلق لكونه معلوماً، مثاله ورد في قوله تعالى: ((فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا))^{١١} إذ قال: ((ولم يذكر متعلق الاستكانة والضعف، فلم يقل: فما ضعفوا عن كذا، وما استكانوا لكذا، للعلم، أو للاقتصار على الفعلين، نحو: ((كُلُوا وَاشْرَبُوا))^{١٢}، ليعم كل ما يصلح لهما))^{١٣}.

^١ الباب ١٣/٢٨١.

^٢ الضحى/٣.

^٣ الباب ١٦/٣٦٠.

^٤ ينظر الكشاف ٤/٢٦٣-٢٦٤.

^٥ ينظر البحر المحيط ٨/٤٨٥.

^٦ ينظر روح المعاني ٣٠/١٥٦.

^٧ البقرة/٤٥.

^٨ الباب ٢/٣١.

^٩ النحل/٩٠.

^{١٠} الباب ١٢/١٤٣.

^{١١} آل عمران/١٤٦.

^{١٢} الحاقة/٢٤.

^{١٣} الباب ٥/٥٨٩.

٤- حذف جواب (لو): ومثاله ورد عند ابن عادل في سياق تفسيره قوله تعالى: ((وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا))^١ إذ قال: ((وحذف جواب (لو) شائع مستفيض كثير في التنزيل... قالوا: وهذا الحذف أفخم وأشد في التخويف مما إذا عُيِّن له ذلك الوعيد، ففائدة الحذف استعظامه وذهاب النفس كل مذهب فيه بخلاف ما لو ذكر، فإن السامع يقصر همه عليه))^٢.

٥- الحذف في حروف المعاني:

أ- حذف حرف الخطاب (الكاف)

ومثاله ورد عند ابن عادل في تفسيره قوله تعالى: ((قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ))^٣ إذ قال: ((ولم يوت هنا بـ (كاف) الخطاب، وأتى به هناك^٤، لأن التهديد هناك أعظم فناسب التأكيد بالإتيان بكاف الخطاب))^٥.

ب- حذف حرف النداء (يا):

ومثاله ورد عند ابن عادل في سياق كلامه على قوله تعالى: ((قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا))^٦ إذ قال: ((فائدة حذف حرف النداء هنا تعظيم المنادى وتنزيهه))^٧.

٤- من أسرار التوكيد

التعبير القرآني تعبير فني مقصود، روعي فيه استعمال كل لفظة بل كل حرف وحركة، فهو يضع الألفاظ في مواقعها التي تليق بها ومحالها التي تناسبها وتستقر فيها، ومن ثم لم تند مفردة من مفرداته عما أريد لها من معنى في ضمن سياقها، ولو أمعنا النظر في أسرار استعمال التوكيد في التنزيل ودققنا في بعض أمثلة هذا الفن لانكشفت لنا منه جواهر نفيسة ولطائف عجيبة. على أن القرآن الكريم يسلك مسالك متعددة ويتبع طرائق مختلفة في استعمال أسلوب التوكيد، إذ قد يستعمل مؤكداً واحداً، أو مؤكدين، أو ثلاثة، وقد يقتصر في مواطن معينة على بعض المؤكدات دون بعض، بل قد ينزع المؤكدات

^١ البقرة / ١٦٥.

^٢ اللباب ١٤١/٣. وينظر الكشاف ٣٢٦/١.

^٣ الأنعام/٤٦.

^٤ يعني في قوله تعالى: ((قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً - الأنعام/٤٧)).

^٥ اللباب ١٥٢/٨. وينظر البحر المحيط ١٣١/٤.

^٦ الأعراف / ٢٣.

^٧ اللباب ٦٥/٩.

جميعها في مواطن أخرى تبدو لأول وهلة شبيهة بغيرها. وكل ذلك لا يخرج عن الأطر التي رسمها السياق واقتضاها المعنى.

وفي هذا المقام نحاول أن نعرِّج على بعض الأمثلة التي رصدها ابن عادل في هذا الميدان، وهي تنقسم على النحو الآتي:

أ- التوكيد بالحروف

ب- توكيد أحد الأمرين

ت- وجوه من التوكيد

أ- التوكيد بالحروف:

١- (أَنَّ): ترد (أَنَّ) مزيدة في مواطن معينة، منها ورودها بعد (لَمَّا) الظرفية، كقوله تعالى: ((وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا^١))، يقول ابن عادل في ذلك: ((زيدت (أَنَّ)، وهو مطرد، تأكيداً))^٢.

٢- (إِنَّ) واللام: ويؤتى بهما للمبالغة، ومنه قوله تعالى: ((وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ^٣))، يقول ابن عادل في ذلك: ((قوله: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)، هذا شرط جوابه محذوف، لدلالة (إِنَّ) وما في حيزها عليه... ولكنهم أخرجوه في جملة اسمية مؤكدة بحرفي تأكيد مبالغة في طلب الهداية))^٤.

٣- الباء: ترد مزيدة في مواطن كثيرة، منها في خبر (ما)، كقوله تعالى: ((وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ^٥))، وفي ذلك يقول ابن عادل: ((والباء زائدة تأكيداً))^٦.

٤- اللام: ويؤتى بها لتأكيد مضمون الجملة، كقوله تعالى: ((إِذْ قَالُوا: لَيُؤْسِفُ وَآخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ^٧))، يقول ابن عادل: ((اللام في (ليؤسف) لام الابتداء، أفادت توكيداً لمضمون الجملة، أرادوا أن زيادة محبته لهما أمر ثابت لا شبهة فيه))^٨.

^١ العنكبوت / ٣٣.

^٢ الباب ١٥ / ٣٤٧.

^٣ البقرة / ٧٠.

^٤ الباب ٢ / ١٦٦.

^٥ البقرة / ٨.

^٦ الباب ١ / ٣٣١.

^٧ يوسف / ٨.

^٨ الباب ١١ / ٢١. وينظر المثل السائر ٥٧ / ٢.

٥- (لا): ويؤتى بها في مواطن لتأكيد معنى النفي، كقوله تعالى: ((غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ))^١، وفي ذلك يقول ابن عادل: ((و(لا) في قوله تعالى: (وَلَا الضَّالِّينَ) زائدة لتأكيد معنى النفي المفهوم من (غير)، لئلا يتوهم عطف (الضَّالِّينَ) على ((الَّذِينَ أَنْعَمْتَ))^٢)).

٦- (ما): من المواضع التي جاءت فيها للتأكيد قوله تعالى: ((مَّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا))^٣ يقول ابن عادل في ذلك: (((ما) مزيدة بين الجار والمجرور للتوكيد))^٤.

٧- (من): وترد لتأكيد استغراق النفي، كقوله تعالى: ((أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ))^٥، وفي ذلك يقول ابن عادل: ((و(من) الأولى لتأكيد استغراق النفي))^٦.

ب- توكيد أحد الأمرين: والمقصود به استعمال مؤكد أو مؤكدين في موطن ما، ونزعه من موطن آخر يبدو شبيهاً بالأول، ومنه قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا... وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ))^٧، يقول ابن عادل في سر ذلك: ((وأتى بجملة الوعيد مؤكدة بـ (إِنَّ) تنبيهاً على شدة ذلك، وبجملة الوعد خالية منه، لتحقيقها وأنه لا إنكار لذلك))^٨. وهذا التعليل الذي ساقه ابن عادل مبهم لا ينكشف منه سر التأكيد في الآية التي تخاطب تخاطب الكافرين دون التي تخاطب المؤمنين. ويبدو لي أنَّ المقام في الآية التي تخاطب الكافرين مقام عقوبة وتنكيل، فضلاً عما فيها من تبسُّط وإفاضة في الكلام عليهم وذكر أخلاقهم الذميمة ونعوتهم السيئة، ولأجل ذلك أكد بـ (إِنَّ) الشديدة، قال تعالى: ((أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا. أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا. أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا. فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا. إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا. كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ

^١ الفاتحة / ٧.

^٢ الباب ٢٢٣/١.

^٣ نوح / ٢٥.

^٤ الباب ٣٩٨/١٩.

^٥ الأعراف / ٨٠.

^٦ الباب ٢٠٤/٩.

^٧ النساء / ٥٦-٥٧.

^٨ الباب ٤٣٠/٦.

اللَّهِ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا))^١. فكان المناسب للسياق هو التأكيد، ألا ترى كيف زاد في تهديدهم إذ جاء بـ (سوف) التي تنبئ عن مزيد تهديد وفضل تأكيد، في حين أن الآية التي تخاطب المؤمنين جاءت عرضًا، وعليه أخلت من (إنَّ) التأكيدية.

ومما يندرج تحت هذا الباب ما جاء في قوله تعالى: ((إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ))^٢ وقوله: ((إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ))^٣ إذ أخلى سرعة العقاب في سورة (الأنعام) من اللام، في حين أكده في سورة (الأعراف)، والسر في ذلك بينه ابن عادل بقوله: ((وأكد قوله: (لغفور) باللام دلالة على سعة رحمته، ولم يؤكد سرعة العقاب بذلك هنا، وإن كان قد أكد ذلك في سورة الأعراف، لأن هناك^٤ المقام مقام تخويف وتهديد، وبعد ذكر قصة المعتدين في السبب وغيره، فناسب تأكيد العقاب هناك))^٥. وعلة ذلك عند الكرمانلي أن ما في سورة الأنعام وقع بعد قوله تعالى: ((مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا))^٦، فقيّد قوله (غفور رحيم) باللام ترجيحًا للغفران على على العقاب^٧. أما الطاهر بن عاشور فيقول: ((ومن لطائف القرآن الاختصار في وصف (سريع العقاب) على مؤكد واحد، وتعزيز (الغفور الرحيم) بمؤكدات ثلاثة، وهي (إنَّ) ولام الابتداء، والتوكيد اللفظي، لأن (الرحيم) يؤكد معنى (الغفور)، ليطمئن أهل العمل الصالح إلى مغفرة الله ورحمته، ويستدعي أهل الإعراض و الصدوف الإقلاع عما هم فيه))^٨.

ولو دققنا النظر في السياق الذي وردت فيه كلتا الآيتين لوجدنا أن المعنى يقتضي التوكيد في الموطن الذي أكد فيه دون المعنى الذي نزعته منه أداة التوكيد، وذلك أن سياق آيات الأعراف في الكلام على اليهود من أصحاب السبب، وما حاق بهم إذ عصوا ربهم ولم يمتثلوا لأوامره، قال تعالى: ((وَإِذْ قَالَتْ أُمَةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا: مَعَذَرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ. فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَّيْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ، فَلَمَّا عَتَوْا عَمَّا نُهَوْا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ. وَإِذْ

^١ النساء / ٥٢-٥٦.

^٢ الأنعام / ١٦٥.

^٣ الأعراف / ١٦٧.

^٤ الصواب أن (هناك) ظرف غير متصرف، فلا تدخل عليه (إنَّ).

^٥ اللباب ٨/ ٥٤٠.

^٦ الأنعام / ١٦٠.

^٧ ينظر أسرار التكرار ٧٧.

^٨ التحرير والتنوير ٨/ ٢١٢.

تَأَذَّنَ رَبُّكَ لِيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ. إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ^١. فلما كان المقام مقام إظهار سطوته تعالى وتعجيل عقوبته لهم كان المناسب أن يؤكد سرعة العقاب، بخلاف آية الأنعام، فإنها في سياق جعل الله تعالى الناس خلائف في الأرض وتفاوت مراتبهم، قال تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ))^٢. ثم إنه أكد في الأعراف دون الأنعام إذ كان جرم أصحاب السبت أشد وذنبهم أعظم، فكان الملائم للمقام المبالغة في تأكيد سرعة العقاب.

ت-وجوه من التأكيد: يعمد التعبير القرآني أحياناً إلى استعمال ضروب من التأكيد في الجملة الواحدة، وذلك بحسب ما يقتضيه المقام، ومما توقف ابن عادل عنده من هذا اللون من التأكيد قوله في قوله تعالى: ((أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ))^٣: ((جيء في هذه الجملة بضروب من التأكيد، منها: الاستفتاح، والتنبيه، والتأكيد بـ (إِنَّ)...والفصل بالضمير وبالتعريف في الخبر مبالغة في الرد عليهم في ما ادعوه من قولهم: ((إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ))^٤، لأنهم اخرجوا الجواب جملة مؤكدة بـ (إِنَّمَا) ليدلوا بذلك على ثبوت الوصف لهم، فرد الله عليهم بأبلغ وأكد مما ادعوه))^٥.

٥- من أسرار اختيار الأفعال

وينقسم هذا الموضوع عند ابن عادل كما يأتي:

أ- اختيار الفعل الماضي

ب- اختيار الفعل المضارع

أ- اختيار الفعل الماضي: للفعل الماضي معانٍ مختلفة، لعل من بينها الدلالة على الوقوع، كقوله تعالى: ((زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا))^٦، يقول ابن عادل: ((وجيء بقوله (زين) ماضياً دلالة على أن ذلك قد وقع وفرغ منه))^٧.

^١ الأعراف / ١٦٤-١٦٧.

^٢ الأنعام / ١٦٥.

^٣ البقرة / ١٢.

^٤ البقرة / ١١.

^٥ اللباب ١/ ٣٥٣.

^٦ البقرة / ٢١٢.

^٧ اللباب ٣/ ٤٩٤. وينظر البحر المحيط ٢/ ١٣٠.

وقد يأتي للمبالغة في التأكيد والتقرير، كقوله تعالى: ((أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ))^١، يقول ابن عادل: ((وذكر (حاق) بلفظ الماضي مبالغه في التأكيد، والتقرير، وأن خبر الله تعالى واقع لا محالة))^٢.

وقد يأتي لإفادة وجود الفعل وتحققه، مثاله قوله تعالى: ((وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ))^٣، يقول ابن عادل، في سر استعمال فعل الاستكانة ماضياً، وفعل التضرع مضارعاً: ((وجاء الأول ماضياً والثاني مضارعاً ولم يجيئا ماضيين ولا مضارعين، ولا جاء الأول مضارعاً والثاني ماضياً، لإفادة الماضي وجود الفعل وتحققه، وهو بالاستكانة أليق، بخلاف التضرع، فإنه أخبر عنهم بنفي ذلك في الاستقبال، وأما الاستكانة فقد توجد منهم))^٤. ومنه قوله تعالى: ((وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَرَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ))^٥، وفي سر ذلك يقول ابن عادل: ((قال: (ففرع) بلفظ الماضي، ولم يقل (يفزع)، لتحققه وثبوته، وأنه كائن لا محالة، لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل، كقوله: ((أَتَى أَمْرُ اللَّهِ))^٦، والمعنى: يلقي عليهم الفزع إلى أن يموتوا))^٧.

ب- اختيار الفعل المضارع: للفعل المضارع دلالات مختلفة نبه عليها في أثناء تفسيره أي الذكر الحكيم، منها دلالته على التجدد والحدوث^٨، كقوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ))^٩، وفي ذلك يقول ابن عادل: ((وأتى بصلة (الذين) فعلاً مضارعاً... دلالة على التجدد والحدوث، وأن ذلك يتجدد وقتاً بعد وقت))^{١٠}. ومنه قوله تعالى: ((وَجِيئَهَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ. وَيَكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ))^{١١}، يقول ابن عادل في سر استعمال (ويكلم): ((وأتى به مضارعاً

^١ هود/٨.

^٢ اللباب ١٠/٤٤٣. وينظر التفسير الكبير ١٧/١٩٧.

^٣ المؤمنون /٧٦.

^٤ اللباب ١٤/٢٤٥.

^٥ النمل /٨٧.

^٦ النحل /١.

^٧ اللباب ١٥/٢٠٦.

^٨ ينظر المصدر نفسه مثلاً ٢/١٦٤، ٤/١٨١، ٥/٤٧٩، ٩/٢٣٦.

^٩ البقرة /١٥٩.

^{١٠} اللباب ٣/١٠٧.

^{١١} آل عمران/٤٥-٤٦.

لدلالته على التجدد وقتًا بعد وقت، بخلاف الوجاهة، فإن المراد ثبوتها واستقرارها، والاسم متكفل بذلك))^١.

وقد يوتى به لحكاية الحال الماضية واستحضار الصورة، كقوله في قوله تعالى: ((فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ))^٢: ((قال الزمخشري : فان قلت: لم جيء بأحد الفعلين ماضيًا وبالأخر مضارعًا؟ قلت: جيء بـ (يقتلون) على حكاية الحال الماضية، استفظاعًا للقتل واستحضارًا لتلك الحال الشنيعة، للتعجب منها، انتهى. وقد يقال: فلم لا حكيت حال التكذيب أيضًا، فيجاء بالفعل مضارعًا لذلك؟ ويجاب بأن الاستفظاع في القتل وشناعته أكثر من فظاعة التكذيب. وأيضًا فإنه لما جيء به مضارعًا ناسب رؤوس الآي))^٣. ومنه قوله في قوله تعالى: ((يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا))^٤: ((وجاء بلفظ (ينزع) مضارعًا، على أنه أنه حكاية حال، كأنها قد وقعت وانقضت))^٥.

وقد يوتى به للدلالة على الاستمرار، كقوله تعالى: ((وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ))^٦، يقول ابن عادل في ذلك: ((وأتى هنا بالصلة مستقبلية، وإن كان ذلك قد مضى، دلالة على الاستمرار والديمومة))^٧. ومنه قوله في قوله تعالى: ((سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ))^٨: ((وأتى هنا بـ (يشركون) دون الماضي تنبيهًا على استمرار حالهم، كما جاءوا يعبدون، وتنبيهًا على أنهم على الشرك في المستقبل، كما كانوا عليه في الماضي))^٩.

وقد يوتى به لوقوعه موقع الماضي لأجل الفواصل، يقول ابن عادل في قوله تعالى: ((سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ))^{١٠}: ((وجيء بـ (يحكمون) دون (حكموا) إما للتنبيه على أن هذا ديدنهم، وإما لوقوعه موقع الماضي لأجل الفواصل))^{١١}.

^١ الباب ٢٢٧/٥.

^٢ المائدة / ٧٠.

^٣ الباب ٤٥١/٧. وينظر الكشاف ٦٣٣/١.

^٤ الأعراف / ٢٧.

^٥ الباب ٧٤/٩.

^٦ آل عمران / ١٩٩.

^٧ الباب ١٣٤/٦.

^٨ يونس / ١٨.

^٩ الباب ٢٨٦/١٠.

^{١٠} العنكبوت / ٤.

^{١١} الباب ٣١٤/١٥.

٦- من أسرار استعمال الحروف والأدوات

وينقسم هذا الموضوع عند ابن عادل كما يأتي:

أ- حرف الاستقبال (السين)

ب- حروف العطف

ت- حروف النفي

ث- حروف الجر

ج- حرفا الجزم (لَمْ وَلَمَّا)

ح- أدوات الشرط

أ- حرف الاستقبال (السين): قد يؤتى به تنبيهاً على قرب الوعد، كقوله تعالى: ((وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ))^١، يقول ابن عادل في ذلك: ((وأتى فيها- أي في جملة الوعد- بحرف التنفيس القريب المدة تنبيهاً على قرب الوعد))^٢.

ب- حروف العطف:

١- (ثم): ويؤتى بها للدلالة على المهلة، كقوله تعالى: ((ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ))^٣، وفي ذلك يقول ابن عادل: ((وأتى في هذه الجملة بـ (ثم) دلالة على أن اتخاذ كان بعد المواعدة بمهلة))^٤.

وقد يؤتى بها دون الواو، لأنها أبلغ في التقريع، كقوله تعالى: ((ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ))^٥، وفي ذلك يقول ابن عادل: ((و(ثم) اتخذتم العجل) توبيخ، وهو أبلغ من الواو في التقريع بها، والنظر في الآيات، أي: بعد النظر في الآيات والإتيان بها اتخذتم، وهذا يدل على أنهم إنما فعلوا ذلك بعد مهلة من النظر في الآيات، وذلك أعظم لجرمهم))^٦.

^١ النساء / ٥٧.

^٢ اللباب ٦/ ٤٣٠.

^٣ البقرة / ٥١.

^٤ اللباب ٢/ ٧١.

^٥ البقرة / ٩٢.

^٦ اللباب ٢/ ٢٩٠.

وقد يكون الغرض من المجيء بها إفادة معنى التراخي في المرتبة، كقوله في قوله تعالى: ((وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤْلُواكُمْ الْأَذْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ))^١: ((وإنما ذكر (ثم) لإفادة معنى التراخي في المرتبة، لأن الإخبار بتسليط الخذلان عليهم أعظم من الإخبار بتولييتهم الأدبار))^٢.

وقد يكون الغرض من الإتيان بها الإشعار بسعة عفوه تعالى، كقوله في قوله تعالى: ((ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ))^٣: ((وفي قوله: (ثُمَّ يَتُوبُونَ) إعلام بسعة عفوه، حيث أتى بحرف التراخي))^٤.

وللدلالة على أن إنكار الكافرين أمر مستبعد بعد حصول المعرفة جيء بـ (ثم) في قوله تعالى: ((يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا))^٥، وفي سر ذلك يقول ابن عادل: ((وجيء بـ (ثم) هنا للدلالة على أن إنكارهم أمر مستبعد بعد حصول المعرفة، لأن من عرف النعمة حقه أن يعترف لا أن ينكر))^٦.

وقد يكون السر وراء العطف بها أن العادة تقتضي التراخي، كقوله في قوله تعالى: ((ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ. ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ لِإِلَى الْجَحِيمِ.))^٧: ((وعطف بـ (ثم) لأحد معنيين، إما لأنه يؤخر ما يظنونه يرويه من عطشها زيادة في عذابهم، فلذلك أتى بـ (ثم) المقتضية للتراخي، وإما لأن العادة تقتضي تراخي الشراب عن الأكل، فعمل على ذلك المنوال))^٨.

٢- الفاء: للفاء العاطفة دلالات مختلفة، من أبرزها إفادة التعقيب، كقوله تعالى: ((وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ))^٩، وفي ذلك يقول ابن عادل: ((وقوله: (فهم لا يسمعون)، أتى بالفاء هنا إيذاناً بتعقيب عدم سماعهم على أثر الطبع على قلوبهم))^{١٠}. وقوله في قوله تعالى: ((أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا))^{١١}، وفي ذلك يقول ابن عادل: ((أفرايت) عطف بالفاء إيذاناً بإفادة التعقيب))^{١٢}.

^١ آل عمران / ١١١.

^٢ اللباب ٤٧٢/٥. وينظر الكشاف ٤٥٥/١.

^٣ النساء / ١٧.

^٤ اللباب ٢٥٢/٦.

^٥ النحل / ٨٣.

^٦ اللباب ١٣٥/١٢.

^٧ الصافات / ٦٧-٦٨.

^٨ اللباب ٣١٦/١٦. وينظر الكشاف ٣٤٣/٣، والبحر المحيط ٣٦٣/٧.

^٩ الأعراف / ١٠٠.

^{١٠} اللباب ٢٤٠/٩.

^{١١} مريم / ٧٧.

^{١٢} اللباب ١٣١/١٣.

الفاء و(ثم): يعلل ابن عادل العطف بالفاء و(ثم) في قوله تعالى: ((فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ))^١ إذ يقول: ((قوله: (فعموا) عطفه بالفاء، وقوله: (ثم عموا وصموا) عطفه بـ (ثم)، وهو معنى حسن، وذلك أنهم عقيب الحساب حصل لهم العمى والصمم من غير تراخ... وعطف قوله: (ثم عموا) بحرف التراخي دلالة على أنهم تبادوا في الضلال إلى وقت التوبة))^٢.

الفاء والواو: يذكر ابن عادل سر استعمال الواو في قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا))^٣، والفاء في قوله تعالى: ((فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا))^٤ إذ يقول: ((وأتى هنا بقوله: (وما)، وفي النمل والعنكبوت: (فما)، والفاء هي الأصل في هذا الباب، لأن المراد أنهم لم يتأخر جوابهم عن نصيحته، أما الواو فالتعقيب أحد محاملها، فتعين أنها للتعقيب، لأمر خارجي، وهي العربية في السورتين المذكورتين، لأنها اقتضت ذلك بوضعها))^٥.

٣- الواو: قد يؤتى بها لغرض التفخيم، مثال ذلك قوله تعالى: ((الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ))^٦، يقول ابن عادل: ((فإن قيل دخلت الواو على هذه الصفات، وكلها لقبيل واحد؟ ففيه وجهان: أحدهما: أن هذه الصفات إذا كررت جاز أن يعطف بعضها على بعض بالواو، وإن كان الموصوف بها واحداً، ودخول الواو، في مثل هذا، تفخيم، لأنه يؤذن بأن كل صفة مستقلة بالمدح. الثاني: أن هذه الصفات متفرقة فيهم، فبعضهم صابر وبعضهم صادق، فالموصوف بها متعدد.))^٧.

وقد يؤتى بها للإيذان بتباين الوصف دون سائر الصفات، مثاله قوله تعالى: ((مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا))^٨، يقول ابن عادل في سر عطف (أبكاراً) على (ثيبات): ((إنما توسطت الواو بين (ثيبات) و(أبكاراً) لتنافي الوصف دون سائر الصفات))^٩.

ت- حروف النفي:

^١ المائدة / ٧١.

^٢ اللباب ٥٧/٧.

^٣ الأعراف / ٨٢.

^٤ النمل / ٥٦، والعنكبوت / ٢٤.

^٥ اللباب ٢٠٦/٩.

^٦ آل عمران / ١٧.

^٧ اللباب ٩١/٥.

^٨ التحريم / ٥.

^٩ اللباب ٢٠٣/١٩.

١- (لا): ومن أبرز دلالاتها أنها يُنفى بها الحال والاستقبال، كقوله تعالى: ((وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ))^١، يقول ابن عادل في علة استعمال (لا): ((وأُتِيَ هنا بـ (لا)، لأنها ينفى بها الحال والاستقبال، والاستقبال، وإن كان بعضهم خصها بالاستقبال))^٢. وكون (لا) من صوارف الفعل المضارع للاستقبال فحسب مذهب الجمهور^٣، وفيه نظر، وذلك لأنها وردت في كثير من المواطن لغير الاستقبال، كقوله تعالى: ((رَبِّي إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي))^٤، وقوله تعالى: ((مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ؟))^٥، وغير ذلك كثير، فتعين أن (لا) ليست مقصورة على صرف المضارع للاستقبال بل صالحة لنفيه في جميع الأزمنة.

٢- (لن): وهي حرف نفي يصرف المضارع للاستقبال، كقوله تعالى: ((وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى))^٦، يقول ابن عادل في ذلك: ((وصدرت الجملة بـ (لن)، لأنها تخلص المضارع للاستقبال، ودخول الجنة مستقبل))^٧. وقد يأتي التعبير القرآني بها دون (لا)، لأنها أبلغ منها في النفي، النفي، كقوله تعالى: ((الَّذِينَ يَكْفِيكُم أَن يُدْعَكُم مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزِلِينَ))^٨، يقول ابن عادل في ذلك: ((وجيء بـ (لن) دون (لا) لأنها أبلغ في النفي))^٩.

٣- (ما): وهي موضوعة لنفي الحال، كقوله تعالى: ((مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ))^{١٠}، يقول ابن عادل في ذلك: ((وأُتِيَ بـ (ما) في

^١ البقرة / ١٠٢.

^٢ اللباب ٢ / ٣٥٣.

^٣ ينظر الكتاب ١ / ٤٦٠، والمقتضب ١ / ٤٧، وجمع الهوامع ١ / ٢١.

^٤ المائدة / ٢٥.

^٥ النمل / ٢٠.

^٦ البقرة / ١١١.

^٧ اللباب ٢ / ٣٩٧.

^٨ آل عمران / ١٢٤.

^٩ اللباب ٥ / ٥٢٠.

^{١٠} البقرة / ١٠٥.

النفى دون غيرها، لأنها لنفي الحال، وهم كانوا متلبسين بذلك))^١.

ث-حروف الجر

١- (إلى): ولها دلالات مختلفة، منها أنها تأتي بمعنى اللام، يقول ابن عادل، وهو ينظر بين (إلى) في قوله تعالى: ((وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى))^٢، واللام في قوله تعالى: ((وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى))^٣: ((وقال هنا: (إلى أجل)، وفي الزمر: (لأجل) لأن المعنيين لائقان بالحرفين، فلا عليك في أيهما وقع))^٤.

وأكبر الظن أن معنى الحرفين مختلف، وأنه في (إلى أجل) بمعنى أنهما يجريان ليصلا إلى غاية مسماة أو موعد معين، في حين أن معنى (لأجل) أنهما يجريان لغرض معروف، وتكون اللام للتعليل لا لانتهاه الغاية.

٢- (على): ومن معانيها الاستعلاء، كقوله تعالى: ((وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا))^٥، يقول ابن عادل: ((و (على) عبدنا متعلق بـ (نزلنا)، وعدي بـ (على)، لإفادتها الاستعلاء، كأن المنزل تمكن من المنزل عليه ولبسه، ولهذا جاء أكثر القرآن بالتعدي بها دون (إلى)، فإنها تفيد الانتهاء والوصول فقط))^٦. ومنه قوله تعالى: ((فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ))^٧، وفي ذلك يقول ابن عادل: ((وأتى بـ (على) تنبيهاً على أن اللعنة قد استعلت عليهم وشملتهم))^٨.

٣- (في): ويؤتى بها للدلالة على الظرفية، كقوله تعالى: ((أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا))^٩، يقول ابن عادل: عادل: ((وَعُدِّي - أي (لَتَعُوذُنَّ) - بـ (في) الظرفية كأن الملة لهم بمنزلة الوعاء المحيط بهم))^{١٠}.

٤- (اللام): ومن معانيها الدلالة على الملك، كقوله تعالى: ((لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ))^{١١}، يقول ابن عادل: ((وإنما أتى في الكسب باللام وفي الاكتساب بـ

^١ الباب ٣٦٢/٢.

^٢ لقمان / ٢٩.

^٣ الزمر / ٥.

^٤ الباب ٤٦٣/١٥.

^٥ البقرة / ٢٣.

^٦ الباب ٤٣٣/١.

^٧ البقرة / ٨٩.

^٨ الباب ٢٧٦-٢٧٧.

^٩ الأعراف / ٨٨.

^{١٠} الباب ٢١٥/٩.

^{١١} البقرة / ٢٨٦.

(على)، لأن اللام تقتضي الملك، والخير يُحبُّ ويُسرُّ به، فجاء معه بما يقتضي الملك، ولما كان الشر يُحذر، وهو ثقل ووزر على صاحبه جاء معه بـ (على) المقتضية لاستئلانه عليه^١.

٥- (من): ومن معانيها التبعض، كقوله تعالى: ((وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ))^٢، يقول ابن عادل: ((وقال: (كلوا مما رزقكم الله)، ولم يقل: (ما رزقكم)، لأن (من) للتبعض، فكأنه قال: اقتصروا في الأكل على البعض واصرفوا البقية على الصدقات والخيرات، وأيضاً إرشاد إلى ترك الإسراف))^٣.

ج- حرفا الجزم (لم) و(لما): يشير ابن عادل في أثناء تفسيره قوله تعالى: ((بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ))^٤ إلى السر وراء استعمال (لم) مع جملة الإحاطة، و(لما) مع جملة إتيان التأويل إذ يقول: ((ونفيت جملة الإحاطة بـ (لم) وجملة إتيان التأويل بـ (لما)، لأن (لم) للنفي المطلق على الصحيح، و(لما) لنفي الفعل المتصل بزمان الحال، فالمعنى أن عدم التأويل متصل بزمان الإخبار))^٥.

والصحيح أن نفي إتيان التأويل بـ (لما) لا ينفك عن معنى يدقّ فيتصوّر أن استعمال (لم) و(لما) سواء، وهما في التحقيق مختلفان، وذلك أن في منفي (لما) معنى التوقع بخلاف المنفي بـ (لم) وبمقتضى ذلك يكون المعنى أنه لم يأت تأويله وربما يأتي تأويله بعد حين.

ح- أدوات الشرط

١- (إذا): يأتي التعبير بها مع الأمر المحقق، ومنه قوله تعالى: ((وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ))^٦، يقول ابن عادل: ((وجاء بالشرط الأول بـ (إذا)، لأن خوضهم في الآيات محقق، وفي الشرط الثاني بـ (إن)، لأن إنساء الشيطان له ليس محققاً بل قد يقع وقد لا يقع، وهو معصوم منه))^٧.

^١ الباب ٥٣٤/٤. وينظر البحر المحيط ٣٦٧/٢.

^٢ المائدة ٨٨.

^٣ الباب ٤٩٢/٧.

^٤ يونس ٣٩.

^٥ الباب ٣٣٥/١٠.

^٦ الأنعام ٦٨.

^٧ الباب ٢٠٨/٨.

٢- (إن): يؤتى بها مع الأمر المبهم وقوعه، كقوله تعالى: ((فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَتَّحِكَ زَوْجًا غَيْرَهُ))^١، يقول ابن عادل في سر ذلك: ((وأتى بـ (إن) الشرطية دون (إذا) تنبيهًا على أن طلاقه يجب أن يكون باختياره من غير أن يُشترط عليه ذلك، لأن (إذا) للمحقق وقوعه، و(إن) للمبهم وقوعه، أو المتحقق وقوعه، المبهم زمان وقوعه))^٢.

وقد يقتضي موضع ما استعمال (إن) التي للشك، لسر ذكره ابن عادل، إذ قال في قوله تعالى: ((أَفَإِنْ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ))^٣: ((وأتى هنا بـ (إن) التي تقتضي الشك، والموت أمر محقق، إلا أنه أورده مورد المشكوك فيه للتردد بين الموت والقتل))^٤.

وقد يؤتى بها في الشيء النادر الوقوع، ومنه قوله تعالى: ((وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا))^٥، وفي سر ذلك يقول ابن عادل: ((قوله (وإن طائفتان من المؤمنين)، إشارة إلى ندرة وقوع الاقتتال بين طوائف المسلمين))^٦.

^١ البقرة / ٢٣٠.

^٢ اللباب ٤ / ١٤٨.

^٣ الأنبياء / ٣٤.

^٤ اللباب ٥ / ٥٧٣.

^٥ الحجرات / ٩.

^٦ اللباب ١٧ / ٥٣٨.

الفصل الرابع: منهجه النحوي

١-شواهد النحوية:

أ-القرآنية (القرآن والقراءات)

ب-الحديث النبوي الشريف

ت-أمثال العرب، وأقوالهم

ث-الشعرية

أ-القرآن والقراءات

كان للشواهد عند ابن عادل مكانة عليا في بناء القواعد النحوية، إذ نراه كثيرا ما يحتج بها في أثناء توضيح معاني المفردات القرآنية، ولم يتناول كلمة من حيث الإعراب إلا أتى بشاهد أو أكثر من شواهد العربية، وحينما يعرض لبيان معاني مفردات العربية يوضح لغتها، ويحاول تيسيرها مستعينا بالشواهد القرآنية التي تدعم صحة ما يراه ويتبناه، وتكشف كثيرا مما غمض من المسائل النحوية، وتحسم الخلاف بين النحويين، وترجح رأيا على آخر، وتفيد كذلك في الجانب الصرفي، وبعبارة موجزة الكتاب يَعْجُّ بِالْوَن من الشواهد المختلفة القرآنية والحديثية والشعرية وغيرها.

وقد بلغت شواهد القرآنية (١٤١٢) ألفاً وأربعمائة وأثني عشر شاهداً، كانت حصة النحوية منها (٩٢٠)، تسعمائة وعشرين شاهداً، في حين كانت اللغوية منها (٤٩٢) أربعمائة واثنين وتسعين شاهداً. وتباين عدد شواهد القرآنية لهذه المسألة أو تلك، فقد يستشهد للمسألة النحوية بشاهد أو شاهدين أو ثلاثة أو أربعة، وربما وصلت شواهد إلى أكثر من ذلك، وأيضاً فإنه قد تعددت عنده صور التعامل مع الشاهد القرآني إذ عمد إلى تقديم الشواهد القرآنية على بقية الشواهد، وجرى على ذلك في معظم ما عرض له من مباحث، إلا أنه قد يُقَدِّم على إيراد شواهد شعرية لبعض المسائل ثم يرفدها بالشاهد القرآني، اتضح ذلك في بعض المواطن، منها صنيعة في إضمار الفعل إذ ساق شاهدين، في هذا الباب، وهما قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا^١

وقول الآخر:

وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^٢

^١ صدر بيت منسوب إلى ذي الرمة، وعجزه: حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

وقد أخل به ديوانه. وهو من شواهد الخصائص ٢/٤٣٣، ومغني اللبيب ٢/٨٢٨.

^٢ قائله الراعي النميري. وصدرة: وَهَرَّةٌ نِسْوَةٌ مِنْ حَيٍّ صِدْقٍ. ينظر ديوانه ٢٦٩.

أي: وسقيتها ماءً باردًا، وكحلن العيون. ثم أعقب ذلك بأن ساق شاهدًا قرآنيًا، وهو قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ))^١، أي: واعتقدوا الإيمان^٢.

وفيما يأتي أضع بين يدي القارئ الكريم طرفًا من هذه الشواهد:

١- وقوع الجملة القسمية خبرًا

استشهد له بقوله تعالى: ((وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا))^٣. وساق هذا الشاهد، وهو يتحدث عن قوله تعالى: ((فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ))^٤، ف (الذين) مبتدأ، في الآية الأولى، و(لَنَهْدِيَنَّهُمْ)، و(لَأُكَفِّرَنَّ) في الآية الثانية جواب قسم محذوف، والتقدير: (والله لَنَهْدِيَنَّهُمْ)، و(والله لَأُكَفِّرَنَّ)، وهذا القسم وجوابه خبر للمبتدأ^٥.

٢- التعدي واللزوم

أ- تعدي الفعل (هَدَى) إلى مفعولين

يرى ابن عادل أن الفعل (هَدَى) يتعدى إلى المفعول به الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، وهو إما (إلى) أو (اللام)، وقد استشهد لتعديته بـ (إلى) بقوله تعالى: ((وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ))^٦، ولتعديته باللام بقوله تعالى: ((يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ))^٧، ثم إن هذا الفعل قد يُنَّسَع فيه فيحذف الجار فيتعدى بنفسه، وقد ساق هذين الشاهدين، وهو يتحدث عن قوله تعالى: ((اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ))^٨، إذ يرى أن الأصل: (اهْدِنَا إِلَى الصِّرَاطِ أَوْ لِلصِّرَاطِ) ثم حذف حرف الجر^٩.

ب- تعدي الفعل (زَادَ) إلى مفعولين

استشهد له بقوله تعالى: ((وَزِدْنَاهُمْ هُدًى))^{١٠}، وعنده أن مفعوليه ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، فهو نظير (أعطى وكسا)، وقد جاء بهذا الشاهد في سياق كلامه على قوله تعالى: ((فَزَادَهُمُ اللَّهُ

^١ الحشر / ٩.

^٢ ينظر اللباب ١٤/٤٩-٥٠.

^٣ العنكبوت / ٦٩.

^٤ آل عمران / ١٩٥.

^٥ ينظر اللباب ٦/١٢٧.

^٦ الشورى / ٥٢.

^٧ الإسراء / ٩.

^٨ الفاتحة / ٦.

^٩ ينظر اللباب ١/٢٠٤.

^{١٠} الكهف / ١٣.

مَرَضًا))^١.

٣-زيادة الباء في الإيجاب

جَوَزَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ((وَهَزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ))^٢، أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ زَائِدَةً، أَيْ: وَهَزِّي إِلَيْكِ جِذْعَ النَّخْلَةِ، وَنَظَرَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ((وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ))^٣، أَيْ: لَا تُلْقُوا أَيْدِيَكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ^٤.

٤-زيادة (ما) للتوكيد

اسْتَشْهَدَ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ((فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ))^٥، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ((عَمَّا قَلِيلٍ))^٦، وَقَوْلِهِ: ((جُنْدٌ مَّا هُنَالِكَ))^٧، وَقَوْلِهِ: ((مَمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا))^٨، وَقَدْ جَاءَ بِهَذِهِ الشَّوَاهِدُ فِي سِيَاقِ كَلَامِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ))^٩.

٥-حذف الموصوف وإبقاء صفته

اسْتَشْهَدَ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ((وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ))^{١٠}، أَيْ: مَا أَحَدٌ مِنَّا، وَقَوْلِهِ: ((وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا))^{١١}، أَيْ: مَا أَحَدٌ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا. وَجَاءَ بِهِذَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ فِي سِيَاقِ كَلَامِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ((وَإِنْ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ))^{١٢}، إِذِ التَّقْدِيرُ: وَمَا أَحَدٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا وَاللَّهُ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ^{١٣}.

^١ البقرة / ١٠. وينظر الباب ١/ ٣٤٢.

^٢ مريم / ٢٥.

^٣ البقرة / ١٩٥.

^٤ ينظر الباب ١٣/ ٤٦.

^٥ المائدة / ١٣.

^٦ المؤمنون / ٤٠.

^٧ سورة ص / ١١.

^٨ نوح / ٢٥.

^٩ آل عمران / ١٥٩. وينظر الباب ١٦/ ١٥.

^{١٠} الصافات / ١٦٤.

^{١١} مريم / ٧١.

^{١٢} النساء / ١٥٩.

^{١٣} ينظر الباب ٧/ ١١٧.

٦- عطف فعل على اسم

استشهد له بقوله تعالى: ((صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ))^١، أي: وقابضات، وقد ساق هذا الشاهد وهو يتحدث عن قوله تعالى: ((وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ))^٢، إذ عطف (يهدي) على (الحق) عطف فعل على اسم، لأنه في تأويله^٣.

٧- وقوع الماضي موقع المستقبل

استشهد له بقوله تعالى: ((وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ))^٤، وقوله: ((وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ))^٥، وقوله: ((وَلَوْ تَرَى إِذْ فُرِعُوا))^٦، وقد جاء بهذه الشواهد في سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ))^٧.

وكان ابن عادل يعتمد في استشهاده القرآنية على القراءات القرآنية المختلفة، إذ ساق عدداً ضخماً منها، محاولاً أن يلتبس توجيهاً لكل وجه منها، مستعيناً ببعضها على شرح المفردات القرآنية و توجيهها إعرابياً، وهو غالباً ما ينسب القراءة إلى صاحبها، إلا أنه في مواطن أخرى أغفل نسبتها، وأيضاً فإنه سار على خطى من يفاضل بين القراءات، أو يحمل بعضها على الغلط، إذا لم تكن موافقة للقياس، فهو لا يجد حرجاً في الطعن في قسم منها، وغمز هذا القارئ أو ذاك، واتهام بعض رواتهم بالسهو أو الوهم، وما إلى ذلك من أوصاف غير لائقة، وهو بذلك ينزع منزع الكسائي والفراء ومتأخري البصريين وينسج على منوالهم في إفراطهم في رمي القراءات بالضعف والخطأ، وقذف أصحابها بالزلل والصاق التهم بهم، وهذا، إن دلّ على شيء فإنما يدل على أنه لم يلتفت إلى أن القراءة سنّة متبعة لا يجوز التحامل عليها أو تخطئتها، وأيضاً فإنه تجاهل أن القراء كانوا قد كرسوا جهودهم ووقتهم لغرض تحري صحة النقل وسلامة الرواية، وبذلوا جهوداً مضيئة وحميدة في هذا الميدان.

وفيما يأتي بيان لما أوجزته من موقف ابن عادل من بعض القراءات ورواتها:

١- يصف بعض القراءات بالرداءة، تبين ذلك في كلامه على قوله تعالى: ((يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ

^١ الملك / ١٩.

^٢ سبأ / ٦.

^٣ ينظر اللباب ١٦/ ١٣.

^٤ الأعراف / ٥٠.

^٥ الأنعام / ٢٧.

^٦ سبأ / ٥١.

^٧ البقرة / ١٦٥. وينظر اللباب ٣/ ٤٢.

أَبْصَارُهُمْ))^١، إذ قال: ((القراءة الثامنة: (يَخْطَفُ) بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الطاء^٢، وهي رديئة لتأديتها إلى التقاء ساكنين))^٣.

٢- ينسب القراءة إلى الشذوذ والضرورة، إذا كانت مخالفة للقياس، اتضح ذلك في قوله: إن البصريين منعوا حذف العائد، واستثنوا من ذلك (((أي) خاصة، لطولها بالإضافة، وأما غيرها فشاذ أو ضرورة، كقراءة: ((تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ))^٤... أَيْ: الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ))^٥.

٣- يعتمد أحياناً إلى رد بعض القراءات، ظهر ذلك في قوله تعالى: ((فَأَمْتَّعَهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرَّهُ))^٦: ((وقرأ ابن محيصن (أَطْرَهُ) ^٧ بإدغام الضاد في الطاء، وهي مردودة لأن الضاد من الحروف التي يُدغم فيها، ولا ولا تُدغم هي في غيرها))^٨.

٤- قد ينسب إلى الراوي الوهم، أو يصف القراءة بالغلط، جاء ذلك في قوله تعالى: ((يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ))^٩ إذ قال: إن قراءة عبيد بن عمير (وتكتموا)^{١٠} بالجزم ((لا تبعد عن لفظ القول، كأنه توهم أن (لم) هي الجازمة، فجزم بها))^{١١}. ونظير ذلك ما قاله في سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَقَالُوا يَا صَالِحُ أَنتِنَا بِمَا تَعِدُنَا))^{١٢}: ((وقرأ عاصم وعيسى بن عمر: (أَوْتِنَا) بهمزة وإشباع ضم^{١٣}... وهذه القراءة لا تبعد عن الغلط، لأن همزة الوصل في هذا النحو مكسورة فمن أين جاءت ضمة الهمزة؟))^{١٤}.

^١ البقرة / ٢٠ .

^٢ ينظر مختصر في شواذ القراءات ٣.

^٣ اللباب ٣٩٨/١.

^٤ وهي قراءة الحسن والأعمش. ينظر الإتحاف ٢٢٠.

^٥ الأنعام / ١٥٤.

^٦ اللباب ٤٦٤/١.

^٧ البقرة / ١٢٦.

^٨ ينظر الإتحاف ١٤٨.

^٩ اللباب ٤٧٦/٢.

^{١٠} آل عمران / ٧١.

^{١١} ينظر البحر المحيط ٤٩٢/٢.

^{١٢} اللباب ٣١٥/٥.

^{١٣} الأعراف / ٧٧.

^{١٤} ينظر البحر المحيط ٣٣١/٤.

^{١٥} اللباب ١٩٩/٩.

٥- وقد يكفي برد القراءة من دون أن يتلمس لذلك تعليلاً، اتضح ذلك في قوله تعالى: ((وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ))^١ إذ قال: ((وَقَرَأَ الْفَيَاضُ بْنُ غَزْوَانَ: (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ) بِتَشْدِيدِ (إِنْ) ^٢، (إِنْ) ^٣، وهي مردودة))^٣.

٦- وقد يستند بقراءة على توجيه إعرابي للمفردات القرآنية، ومن أمثلة ذلك قوله في قوله تعالى: ((قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا))^٤: ((و(سَفَهًا) نصب على الحال، أي: ذوي سفه، وقرأ اليماني: (سَفَهَاءً) ^٥ على الجمع، وهي حال، وهذه تقوي كون قراءة العامة مصدرًا في موضع الحال حيث صرح بها))^٦.

٧- وقد ينجح إلى تفضيل قراءة أو قراءتين على أخرى، تبين ذلك في قوله تعالى: ((مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ))^٧: إذ قال: ((وَقَرَأَ الْكَسَائِيُّ وَغَيْرُهُ بِخَفْضِ الرَّاءِ-أَيِ فِي (غَيْرِهِ)-فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَالْبَاقُونَ بِرَفْعِهَا ^٨، وقرأ عيسى بن عمر بنصبها ^٩... والقراءتان الأوليان أرجح، لأن الكلام متى كان غير إيجاب رُجِحَ الإِتِّبَاعُ عَلَى النَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَحُكْمَ (غَيْرِ) حُكْمَ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (إِلَّا) ^{١٠})).

٨- وقد يضعف بعض القراءات، جاء ذلك في سياق كلامه على قوله تعالى: ((أَوَّلًا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيَّهُ))^{١١} إذ قال: ((وَقَرَأَ بِإِسْكَانِ (هَاءِ) (هُوَ) ^{١٢}، وهي قراءة ضعيفة، لأن هذا الضمير كلمة مستقلة، منفصلة عما قبلها. ومن سَكَنَهَا أَجْرَى الْمَنْفَصِلِ مَجْرَى الْمُتَّصِلِ))^{١٣}.

٩- وقد يصف القراءة بالضعف في العربية، وفي الرواية قال في قوله تعالى: ((أَنْ تَبْوَءَا لِقَوْمِكُمَا

^١ النساء / ١٥٩.

^٢ ينظر البحر المحيط ٣/ ٣٩٣.

^٣ اللباب ٧/ ١١٩.

^٤ الأنعام / ١٤٠.

^٥ ينظر مختصر في شواذ القراءات ٤١، والبحر المحيط ٤/ ٢٣٤.

^٦ اللباب ٨/ ٤٦٥.

^٧ الأعراف / ٥٩.

^٨ ينظر النشر ٢/ ٢٠٣، والإتحاف ٢٢٦.

^٩ ينظر مختصر في شواذ القراءات ٤٤، والبحر المحيط ٤/ ٣٢٠.

^{١٠} اللباب ٩/ ١٧٧.

^{١١} البقرة / ٢٨٢.

^{١٢} وهي قراءة أبي جعفر وقالون. ينظر النشر ٢/ ١٧٨، والإتحاف ١٦٦.

^{١٣} اللباب ٤/ ٢٨٥.

بِمَصْرَ بُيُوتًا))^١: ((وقرأ حفص: (تَبَوَّيَا) ^٢ بياء خالصة، وهي بدل عن الهمزة...وعلى الجملة فهي قراءة قراءة ضعيفة في العربية وفي الرواية))^٣.

١٠- وقد يابى القراءة ويرميها بالضعف إذا لم تكن متساوقة مع قواعد النحويين، قال في قوله تعالى: ((فَصَبْرٌ جَمِيلٌ))^٤: ((وقرأ أبي وعيسى بن عمر: فصبرًا جميلًا))^٥ أيضًا، ورويت عن الكسائي، وتخريجها على المصدر الخبري، أي: (أصبر صبرًا)، وهذه القراءة ضعيفة، إن خُرِجَتْ هذا التخريج، لأن سيبويه^٦ لا ينقاس ذلك عنده إلا في الطلب))^٧.

١١- وقد يصف القراءة بالقلق، جاء ذلك في معرض كلامه على قوله تعالى: ((وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا))^٨ إذ قال: ((ويروى عن أبي جعفر: (ويخرج) ^٩، مبنياً للمفعول، و(كتابًا) نصب على الحال، والقائم والقائم مقام الفاعل ضمير (الطائر)، وعنه أنه رفع (كتابًا)، وخرَجَ على أنه مرفوع بالفعل المبني للمفعول، والأولى قراءة قلقة))^{١٠}.

١٢- وقد يشبّه القراءة بالضرورة الشعرية، قال في قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ))^{١١}: ((وقرأ ابن يعمر: (أشدًا) ^{١٢} بالقصر، والقصر من ضرائر الشعر))^{١٣}.

١٣- وقد يصف القراءة بالغرابة، قال في قوله تعالى: ((كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا))^{١٤}: ((وقرأ الحسن والجحدري أيضًا: لُبْدًا بضم وتشديد الباء ^{١٥}، وهي قراءة غريبة جدًا))^{١٦}.

^١ يونس / ٨٧.

^٢ ينظر الإتحاف ٢٥٣.

^٣ اللباب ٣٩٤/١٠.

^٤ يوسف / ١٨.

^٥ ينظر مختصر في شواذ القراءات ٦٣، والكشاف ٣٠٨/٢.

^٦ ينظر الكتاب ١٥٧/١.

^٧ اللباب ٤٤/١١.

^٨ الإسراء / ١٣.

^٩ ينظر النشر ٢٣٠/٢، والإتحاف ٢٨٢.

^{١٠} اللباب ٢٢٦/١٢.

^{١١} الفتح / ٢٩.

^{١٢} ينظر مختصر في شواذ القراءات ١٤٢، والبحر المحيط ١٠٢/٨.

^{١٣} اللباب ٥١٢/١٧.

^{١٤} الجن / ١٩.

^{١٥} ينظر مختصر في شواذ القراءات ١٦٣، والبحر المحيط ٣٥٣/٨.

^{١٦} اللباب ٤٣٥/١٩.

ب- الحديث النبوي الشريف

أقام النحويون قواعدهم وأصولهم التي أصلوها على آيات الكتاب العزيز، وكلام العرب بما يضم من أشعارهم وأمثالهم وأقوالهم الماثورة الموثوق بانتمائها إلى أفصح القبائل، فطفقوا بما تناقلوه عن العرب، وبما تلقفوه من أفواههم يضعون قوانينهم العامة ويتتبعون مفردات اللغة ويسبرون غورها، ويستخلصون أسرارها وأحكامها المختلفة، إلا أنهم نحوًا جانبًا مصدرًا مهمًا من مصادر الدراسة اللغوية والنحوية، وهو الحديث النبوي الشريف، إذ وقفوا من الاستشهاد به موقف الريبة والشك، وأبوا تعديد القواعد عليه، هذا هو السبيل الذي سار عليه جمهور النحويين المتقدمين. وقد حاكاهم فيه وحذا حذوهم ابن الضائع وأبو حيان من المتأخرين. ولا يعلم علم اليقين سرّ هجرهم الاستشهاد بالحديث النبوي إلا ذلك الاعتذار الفجّ الذي لا يستند إلى حجة منطقية، ولا يمتلك الدليل الناصع ولا يقوم على تفسير مقنع، فقد قالوا: إنما لم نعتدّ بالاستشهاد به لعنتين: ((الأولى: أن الرواة جوزوا رواية الحديث بالمعنى فترد القصة الواحدة بألفاظ متعددة. والثانية: أن معظم الرواة أعاجم ولا يؤمن أن يكونوا نقلوه بألفاظهم بعد فهمهم المعنى، فغيروا من ألفاظ الرسول، وعبروا بما استطاعوا أن يعبروا به عن الحديث من عبارات لا يصح أن تعد شاهدًا في إثبات قواعد النحو والصرف))^١.

وهذه الذريعة التي تلمسها النحويون بمغزل عن الصواب، وذلك أن جلّ رواة الحديث من فصحاء العرب الذين يستشهد بكلامهم فضلًا عما يروونه من أحاديث الرسول الكريم. ويبدو أن هذه الحقيقة، كما هو راجح، لم تعزب عن أذهانهم، إلا أنهم لما وجدوا أن كثيرًا من قواعدهم تنهدم بضمّ الحديث النبوي إلى جانب أنماط الشواهد الأخرى، ومن ثم تزل الأقدام وتتهاوى الأصول والقواعد، عمدوا إلى استبعاده، ورمي رواته بأنهم ليسوا عربًا سليقة.

ومهما يكن من شيء فإن نظرة فاحصة مدققة فيما ورد من شواهد في تفسير (اللباب) تفصح عن ميل صاحبه إلى الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي واعتماده عليه في مختلف مباحثه اللغوية والنحوية، تجسد ذلك من استشاده بـ (٢٩٠) تسعين ومئتا حديث، النحوية^٢ منها (٦٣) ثلاثة وستون حديثًا، واللغوية (٢٢٧) سبعة وعشرون ومئتا حديث.

ولم يكن غرضي متجهًا صوب حشد تلك المواطن كلها، وإنما كان غرضي متجهًا إلى انتخاب بعض الأمثلة من تلك المواطن، لتكون معالم توضح مدى اعتداد ابن عادل بالحديث النبوي الشريف في بناء القاعدة النحوية.

^١ المدارس النحوية ٤١٣. وينظر مدرسة الكوفة ٥٨، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ١٤١-١٤٢.

^٢ ينظر على سبيل المثال الباب ١/١٢١، ٢٦٤، ٣٧٥، ١٤٣/٢، ٢١٤/٣، ٣٨٦، ٤٩٦/٧، ٤١١/٨، ٢٧٤/٩، ٣٥٨/١٠، ٤٢٦/١١، ٥٠٤/١٢، ٥٠١/١٣، ٢٦٩/١٥، ٤٨٦، ٥٤٧، ٢٣٦/١٧.

١- مجيء (أل) للتعظيم

استشهد له بقول الرسول، عليه الصلاة والسلام: ((أُولَئِكَ الْمَلَأُ مِنْ قُرَيْشٍ))^١، وقد ساق هذا الحديث الشريف في أثناء كلامه على قوله تعالى: ((تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا))^٢.

٢- التعدي واللزوم

أ- تعدية الفعل (سَفِهَ) إلى مفعوله بنفسه

استشهد له بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: ((الْكِبَرُ أَنْ تَسْفَهَ الْحَقَّ وَتَغْمِضَ النَّاسَ))^٣، إذ إن (سَفِهَ) يتعدى بنفسه، كما يتعدى (سَفِهَ)، وساق هذا الشاهد في أثناء كلامه على قوله تعالى: ((وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ))^٤، إذ إن الأولى عنده أن يكون (نفسه) مفعولاً به منصوباً بـ (سَفِهَ)^٥.

ب- استعمال الفعل (وَهَنَ) متعدياً

يرى ابن عادل أن الفعل (وَهَنَ) يستعمل لازماً ومتعدياً، واستشهد لمجيئه متعدياً بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: ((وَهَنْتُهُمْ حُمَّى يَثْرِبَ))^٦، وجاء بهذا الشاهد في سياق حديثه عن قوله تعالى: ((وَلَا تَهْنُؤُوا وَلَا تَحْزَنُوا))^٧.

٣- مجيء اللام بمعنى (على)

استشهد له بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: ((اشْتَرِاطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ))^٨، أي: عليهم. وجاء بهذا الحديث الشريف في سياق كلامه على قوله تعالى: ((ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ))^٩. والأولى عندي أن تكون اللام، في الحديث الشريف، للتعليل، أي: من أجلهم، إذ لا يعرف في العربية استعمال اللام بمعنى (على)^{١٠}.

^١ مسند أحمد ٣٠٣/١. وفيه: (هؤلاء) مكان (أولئك).

^٢ الأعراف ١٠١/١. وينظر الباب ٢٤١/٩.

^٣ مسند أحمد ٣٩٩/١، وصحيح مسلم ٩٣/١، وفتح الباري ٤٩٠/١٠.

^٤ البقرة ١٣٠.

^٥ ينظر الباب ٤٩٥/٢.

^٦ مسند أحمد ٣٧٣/١، وصحيح مسلم ٩٢٣/٢، وفتح الباري ٥٩٩/٣.

^٧ آل عمران ١٣٩/١. وينظر الباب ٥٥١/٥.

^٨ مسند أحمد ٣٥٢/١، وصحيح مسلم ١١٤٣/٢، وفتح الباري ٤٠٩/٥.

^٩ البقرة ١٩٦/٣. وينظر الباب ٣٨٦/٣.

^{١٠} ينظر مغني اللبيب ٢٨٠/١.

ث- أمثال العرب وأقوالهم

عني ابن عادل بالأمثال والأقوال المستقرة من لسان العرب الموثوق بفصاحتهم، وأكثر من الاحتجاج بها في مختلف مناحي اللغة، فكان (اللباب) مظنة لكثير من تلك الشواهد، بيد أن شواهد في هذا الميدان، إذا ما قيست بأضراب الشواهد الأخرى، قليلة، إذ بلغت (٩٧) سبعة وتسعين مثلاً، النحوية^١ النحوية^٢ منها (٢٣) ثلاثة وعشرون مثلاً، واللغوية (٧٤) أربعة وسبعون مثلاً.

مرد هذا الإقلال، في أكبر الظن، إلى أن مظان النحويين المتقدمين لم تول المنثور من كلام العرب وأمثالهم العناية التي أولتها بقية الأنواع الأخرى من الشواهد، لذلك جاء هذا النمط من الشواهد في جميع كتب النحويين المتأخرين أقل من الشواهد القرآنية و الحديثية والشعرية^٣.

وفيما يأتي عدد من تلك الشواهد:

١- مجيء خبر (عسى) اسماً صريحاً

استشهد له بقول الزبّاء: ((عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا))^٤، وأرود هذا المثل في سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا، وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ))^٥.

٢- حذف حرف الجر

استشهد له بقولهم: ((صَدَقْنِي سِنَّ بَكْرَةٍ))^٦، أي: في سن، وجاء بهذا الشاهد في غضون كلامه على قوله تعالى: ((مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ))^٧، أي: صدقوا الله فيما فيما عاهدوه عليه^٨.

٣- إضمار (أن) المصدرية

استشهد له بقولهم: ((تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ))^٩، وقد جاء بهذا المثل في سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ))^{١٠}، إذ الأصل: ((وَمَا لَكُمْ فِي الْأَلْتِقَاتِلُوا))، فحذفت (في)، فبقي: ((الْأَلْتِقَاتِلُوا))، ثم حذفت (أن) الناصبة، فارتفع الفعل بعدها^{١١}.

^١ ينظر على سبيل المثال لا الحصر اللباب ٤/٤٠١، ١١/٢٢، ١٢/٩٩، ٣٩٥، ٢٤٦، ١٦/٢٤٢.

^٢ ينظر السيوطي النحوي ٤٩٩ - ٥٠٠.

^٣ مجمع الأمثال ٢/٣٤١، والمستقصى في أمثال العرب ٢/١٦١.

^٤ البقرة ٢١٦. وينظر اللباب ٣/٥٢٦.

^٥ مجمع الأمثال ٢/٢١٢، والمستقصى في أمثال العرب ٢/١٤٠.

^٦ الأحزاب ٢٣.

^٧ ينظر اللباب ١٥/٥٢٧.

^٨ مجمع الأمثال ١/٢٢٧.

^٩ النساء ٧٥.

^{١٠} ينظر اللباب ٦/٤٩٥.

ومن أقوال العرب التي استشهد بها على حذف الموصوف وإبقاء صفته قولهم: (مِنَّا ظَعَنَ، وَمِنَّا أَقَامَ)، أي: فريق ظَعَنَ، وفريق أَقَامَ. وجاء بهذا الشاهد في سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ))^١، أي: وَمِنَّا فريقٌ أو فوجٌ دون ذلك^٢.

ت-الشعرية

تُعَدُّ الشواهد الشعرية من أبرز الأصول التي عوّل عليها النحويون في بناء قواعدهم النحوية، واستخلاص أصولهم. وقد اهتم ابن عادل بالشواهد الشعرية أيما اهتمام، وبلغ في التمثيل بها شأوه، إذ سخّرها لتعزيز الأحكام النحوية، وتصحيح القواعد، وترجيح أوجه إعرابية على أخرى، وبيان معاني المفردات، وأبنياتها، واشتقاقاتها، وصيغها، وغير ذلك من مباحث نحوية وصرفية. وقد اتسم الكتاب بالإكثار من الشواهد الشعرية، كما ذكرنا سلفاً، ومن ثم طغت على بقية أنماط الشواهد. وقصر ابن عادل شواهد الشعرية على الطبقات الثلاث: طبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين، ولم يتعدّها إلى غيرها، ولم يورد من الأبيات الخارجة عن نطاق هذه الحقبة الزمنية إلا ما هو بسبيل التمثيل به لا تأصيل القواعد النحوية عليه، منبهاً على أنّ الشاعر المولّد لا يجوز الاستشهاد بشعره، ولا تعييد القواعد عليه^٣. وهو كثيراً ما يعمد إلى نسبة البيت الشعري إلى قائله، وأحياناً يكتفي بنسبته إلى قبيلة الشاعر مع ذكر عصره، نحو قوله: ((وقال رجل من بني ضبّة، جاهلي))^٤، وربما صرح باسم الشاعر مع ذكر عصره، نحو قوله: ((قال أوس بن حجر، وهو جاهلي))^٥، وقد يذكر اسم الراوي والمصدر الذي ورد فيه الشاهد الشعري، إلا أنه يضرب صفحاً عن ذكر اسم الشاعر، وذلك نحو قوله: ((...حكى ذلك الفراء في كتاب (لغات القرآن)، وأنشد عن بعضهم))^٦. وأحياناً نجده يذكر اسم الراوي من غير ذكر اسم الشاعر، نحو قوله: ((أنشد سيبويه قول الشاعر))^٧، وقوله: ((وأنشد أبو عبيدة على ذلك قوله))^٨، وقوله: ((وأنشد الأخفش))^٩، وقوله: ((وأنشد الفارسي))^{١٠}. وقد يذكر اسم الراوي والشاعر، وذلك نحو قوله: ((وأنشد أبو عبيد لجريز))^{١١}، وقوله: ((وأنشد المازني لحميد بن ثور))^{١٢}، وقوله: ((وأنشد الزمخشري

^١ الجن / ١١.

^٢ ينظر الباب ١٩/٤٢٣.

^٣ ينظر المصدر نفسه ١/٤٠٠، ٥/٢٨٦.

^٤ المصدر نفسه ١٣/٣٠٠.

^٥ المصدر نفسه ١٩/٤٢٠.

^٦ المصدر نفسه ٦/٢١٤.

^٧ المصدر نفسه ٥/١٥٩.

^٨ المصدر نفسه ١٠/٢٦.

^٩ المصدر نفسه ١٠/٣١١.

^{١٠} المصدر نفسه ١٢/٣٩٦.

^{١١} المصدر نفسه ٩/٢٠٠.

عليه قول جرير))^٢. وربما اكتفى بذكر اسم الشاعر من غير ذكر اسم الراوي، نحو قوله: ((وأنشدوا
 لأمية))^٣. وقوله: ((وأنشدوا لرؤبة))^٤. وأحياناً يورد البيت من دون أن يتثبت من قائله، أو يجزم به، لافتاً
 النظر إلى الاختلاف في نسبه، وذلك نحو قوله: ((قال بشر بن أبي خازم، أو عمرو بن معد يكرب))^٥،
 وقوله: ((قال أبو كبير الهذلي، ويروى لتأبط شراً))^٦. وربما اعتنى بتصحيح نسبة الشاهد الشعري إلى
 قائل معين، نحو قوله: ((وكان الزمخشري نسب البيت إلى زهير، وهو سهو، بل قائله أبو كبير
 الهذلي))^٧. في حين أهمل بعض الأبيات وتركها من غير عزو لقائل معين، مكتفياً بعبارة: ((وفي ذلك
 قول بعض الشعراء))^٨، وأضربها. وأيضاً فإنه ساق بعض الأبيات التي وردت بأكثر من رواية^٩. والباعث
 على ذلك تعدد المناسبات التي لأجلها يسوق الشاهد، كما أنه غالباً ما يورد البيت كاملاً، إلا أنه في
 بعض الأحيان يقتصر على أنصاف الأبيات^{١٠}، بل قد يكتفي بإيراد كلمتين أو ثلاث من صدر البيت أو
 عجزه^{١١}، ولا سيما الشاهد الذي تقدم الاستشهاد به في موطن آخر.

وأخيراً ينبغي أن نعرج على موقف ابن عادل من شواهد الكتاب التي لم يعزها سيبويه لقائل
 معين. فأقول: إن ابن عادل عوّل على تلك الشواهد في مباحثه اللغوية والنحوية، وطرز بها كتابه، إذ
 نظر إلى ناقل تلك الأبيات عن العرب نظر الإجلال والإكبار، تجلى ذلك في قوله: ((وأنشد سيبويه^{١٢} في
 إعمال (حذر)، على أنه مثال مبالغة محوّل من (حاذر) قوله:

حَذَرَ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنَ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^{١٣}

والبيت قيل: إن قائله أبان بن عبد الحميد اللاهقي، وقيل: إن قائله عبد الله بن المقفّع. وزعم بعضهم
 أن سيبويه لما سأل: هل يحفظ شيئاً في إعمال (فعل)؟ صنع له هذا البيت، فعيب على سيبويه كيف

^١ اللباب ٧٧/١٨.

^٢ المصدر نفسه ٤٣١/١٩.

^٣ المصدر نفسه ٤٧٧/٧.

^٤ المصدر نفسه ٤٤٣/١٢.

^٥ المصدر نفسه ٣١٤/٣.

^٦ المصدر نفسه ٢٠٧/٩.

^٧ المصدر نفسه ٦٥/١٢.

^٨ المصدر نفسه ١٨٠/١٠.

^٩ ينظر المصدر نفسه ١٣٨/٤، ٥٠٢/٥.

^{١٠} ينظر المصدر نفسه ٤٨٥/٦، ١٠٥/٨، ١٣٨/١٤.

^{١١} ينظر المصدر نفسه ٣٧١/١، ٣٥٠/٩.

^{١٢} ينظر الكتاب ٥٨/١.

^{١٣} ورد في شرح المفصل ٧١/٦، وشرح الرضي ٢٠٢/٢، وشرح ابن عقيل ١١٤/٢.

يأخذ بالشواهد الموضوعة؟ وهذا غلط، فإنَّ هذا الشخص قد أقرَّ على نفسه بالكذب، فلا يقدح قوله في سيبويه. والذي ادَّعى انه صنع البيت هو الأخفش^١.

هذا وبلغت شواهد الشعرية (٢٧٠٥) ألفين وسبع مائة وخمسة شواهد، النحوية منها (١١٠٠)، ألف ومائة شاهد، واللغوية (١٦٠٥)، ألف وست مائة وخمسة شواهد.

وفيما يأتي عدد من شواهد في أبواب نحوية متفرقة:

١- الإبتداء بالنكرة

استشهد له بقول امرئ القيس^٢:

فَثُوبٌ لَبِسْتُ وَثُوبٌ أَجْرٌ

وإنما جاز الإبتداء بالنكرة، لأنَّ المقام مقام تفصيل. وجاء بهذا الشاهد في سياق كلامه على قوله تعالى: ((فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ))^٣.

٢- الإخبار بالمصدر عن الذات

يرى ابن عادل جواز الإخبار بالمصدر عن الذات، واستشهد له بقول الخنساء^٤:

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

وجاء بهذا الشاهد في سياق كلامه على قوله تعالى: ((خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ))^٥، إذ ذكر أن أحسن أحسن الأقوال في (مِنْ عَجَلٍ) أن يكون على المبالغة في جعل ذات الإنسان كأنها مخلوقة من نفس العجلة^٦.

٣- تقديم خبر (ليس) على اسمها

استشهد له بقول السموأل^٧:

سَلِي، إِنَّ جَهْلَتِ، النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْلُولُ

وقول عروة بن الورد^٨:

^١ اللباب ٣٠/١٥-٣١.

^٢ صدر البيت: فَلَمَّا دَنُوتُ تَسَدَّيْتُهَا

ورواية الديوان ١٥٩ بنصب (ثوب)، وليس ثمة شاهد بمقتضى هذه الرواية. ورواية الكتاب ٤٤/١، ومغني اللبيب

٢/٦١٤: فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ لَبِسْتُ وَثُوبٌ أَجْرٌ

^٣ الشورى ٧/٧. وينظر اللباب ١٧/١٦٩.

^٤ ينظر ديوانها ٢٦.

^٥ الأنبياء ٣٧/٣٧.

^٦ ينظر اللباب ١٣/٥٠٠-٥٠١.

^٧ ينظر ديوانه ١٦. وفيه (وليس) مكان (فليس).

^٨ ينظر ديوانه ٨٥. وفيه (الحقوق) بدل (الخطوب).

أَلَيْسَ عَظِيمًا أَنْ تُلِمَّ مِلْمَةً

وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْخُطُوبِ مَعُولٌ

وقد ساق هذين الشاهدين في أثناء كلامه على قوله تعالى: ((لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ))^١.

٤-زيادة الباء في خبر (ما)

استشهد له بقول الفرزدق^٢:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بِتَارِكَ حَقَّهُ وَلَا مَنَسِيٍّ مَعْنَى وَلَا مُتَيَسِّرٍ

وساق هذا الشاهد وهو يتحدث عن قوله تعالى: ((وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ))^٣ إذ جوز أن تكون (ما) حجازية، حجازية، فترفع الاسم وتنصب الخبر، فيكون (هم) اسمها، و(بمؤمنين) خبرها، والباء زائدة للتوكيد، وأن تكون تميمية، فلا تعمل شيئاً، فيكون (هم) مبتدأ، و(بمؤمنين) الخبر، والباء زائدة أيضاً^٤.

٥-حذف مفعولي (حَسِبَ)

استشهد له بقول الشاعر:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحَسِبُ^٥

أي: وتحسب حبهم عاراً عليّ، فحذف مفعولي (تحسب) لدلالة مفعولي (ترى) عليهما. وجاء بهذا الشاهد في سياق كلامه على قوله تعالى: ((لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ))^٦، إذ حذف من الفعل الأول مفعوليه اختصاراً، لدلالة مفعولي الفعل الثاني عليهما، والتقدير: ولا يحسبن الفرحون أنفسهم فائزين فلا تحسبنهم فائزين^٧.

٦-حذف جواب (لو)

واستشهد له بقول الشاعر:

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلُقَ الْكَرِيمِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا^٨

وقد ساق هذا الشاهد في أثناء كلامه على قوله تعالى: ((وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ))^٩.

^١ البقرة / ١٧٧. وينظر اللباب ٣/ ١٩١.

^٢ ينظر ديوانه ٣١٠/ ١.

^٣ البقرة / ٨.

^٤ ينظر اللباب ٣٣١/ ١.

^٥ قائله الكميت. ينظر الهاشميات ٣٨.

^٦ آل عمران / ١٨٨.

^٧ ينظر اللباب ١٠٥/ ٦.

^٨ لم أهتد إلى قائله. وهو من شواهد مغني اللبيب ٣٤٤/ ١، وشرح التصريح ٢٥٦/ ٢.

٧- معنى (قد)

يرى أن (قد) تفيد التقليل مع المضارع إلا في أفعال الله تعالى، فإنها للتحقيق، وقد تخرج المضارع إلى الماضي، كقوله:

قَدْ أَتَرَكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ^٢

وقد جاء بهذا البيت في سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ))^٣.

٢- موقفه من العامل النحوي

رافقت نظرية العامل النحو العربي منذ أن نشأ ورست قواعده، واكتملت أصوله، إذ أسرت هذه النظرية شغاف قلوب النحويين، وأولعوا بها ولعاً شديداً، واشتغلوا بها وأفاضوا في الحديث عنها وفي ما تحدثه من تأثيرات إعرابية في التراكيب المختلفة وأضحت مظان النحو متخمة بأصولها وفروعها، فكان أن قالوا بوجود عامل يترك أثراً إعرابياً في كل جملة، ثم شرعوا في تقسيم العوامل إلى أسماء، وأفعال، وحروف. وهذه العوامل عندهم ظاهرة ومقدرة، وحكم المقدرة منها كحكم الظاهرة. واقتضت هذه النظرية أن تكون بعض العوامل قوية وأخرى ضعيفة، وبعضها أصولاً وبعضها فروعاً.

هذه الأسس والتفريعات التي قامت في ضوئها نظرية العامل عدها بعضهم غلواً من النحويين، ومن ثم أصبحت مثلبة على النحو، بعد أن كان مقصد واضعياً تيسيره على الناشئة والمتعلمين. وبناء على ذلك ظهرت أصوات تنادي بضرورة إلغائها. وكان من بين من قاد هذه الحملة، وتزعّم هذه الفكرة ابن مضاء القرطبي إذ دعا إلى هدم أصولها وتجريد النحو العربي منها، بيد أن هذه الصرخات التي أطلقها ابن مضاء لم تجد آذاناً صاغية، فتلاشت وخفتت أمام تمسك النحويين بهذه النظرية.

ومهما يكن من أمر فالذي أريد تقريره في هذا الموطن موقف ابن عادل من العامل، فأقول: إنه لم يخرج عن الأطر التي رسمها النحويون، إذ إنه اعتمد في معظم المباحث التي عرض لها على العامل، واستعان به في التوجيه الإعرابي للمفردات القرآنية، وعوّل عليه في كثير من الأحكام النحوية، وسأكتفي بإيراد ثلاثة أمثلة تبين أثر العامل في نفسه، واتكاله عليه في تقرير القاعدة النحوية، قال: إن النحويين يستضعفون مجيء الحال ((من المضاف إليه، ولو كان المضاف جزءاً، قالوا: لأن الحال لا بد لها من عامل، والعامل في صاحبها لا يعمل عمل الفعل، ومن جَوَزَ ذلك قَدَّرَ العامل فيها معنى اللام أو معنى الإضافة))^٤. وقال في موطن آخر: ((وأعلم أنَّ (حيثُ) من الأسماء اللازمة للاضافة، فالجملة بعدها كان القياس يقتضي أن تكون في محل خفض بها، ولكن منع من ذلك مانع، وهو كونها صارت من

^١ البقرة / ٢٠. وينظر الباب ١/ ٤٠٢.

^٢ قائله عبيد بن الأبرص. ينظر ديوانه ٤٩.

^٣ البقرة / ٦٥. وينظر الباب ٢/ ١٤٦.

^٤ اللباب ٥١٦/٢.

عوامل الأفعال))^١. إلا أنه أفصح عن رأيه في قضية العمل بأجل ما يكون الإفصاح إذ قال: ((واعلم أنه لا بد لكل معمول من عامل... فبالحركة الإعرابية التي يحدثها العامل تتباين المعاني وتختلف المقاصد، ألا ترى أنك تقول: (الأسد)، وأنت تعني: (احذر الأسد)، وتقول: (الأسد)، وأنت تعني الإخبار عنه، أي: (الأسد أمامك)، فمثلاً، فلولا الاتكال على العامل لم يتبين هذا الفرق في المعنى))^٢.

وفحوى النص الأخير تدل دلالة قاطعة على أن للعامل النحوي عنده أبلغ الأثر في التصرف في معاني التراكيب المختلفة، وما يفضي إليه من اختلاف في المعاني التي يرمي إليها المتكلم. وهو بذلك يكون قد نحا منحى البصريين الذين جعلوا للعامل مساحة واسعة في نحوهم، وأولوه عناية لا تدانيها عناية.

٣- موقفه من السماع والقياس

اعتمد ابن عادل على السماع والقياس في تقرير الأصول وإصدار الأحكام العامة، تبين ذلك في جل ما بثه من مباحث نحوية ولغوية، عمدته في بناء القواعد وتأسيس الأصول صحة النقل، إذ نصّ على أن النقل الصحيح لا يعارض بالقياس^٣. وشدد على عدم جدوى وضع قاعدة ما، إذا لم يكن وضع هذه القاعدة مدعوماً بثبوت ذلك من لسان العرب^٤.

وهو ينزع منزع البصريين ويسير على جادتهم في هذا الميدان، وذلك أنه لا يجيز القياس إلا على الكثير الشائع في كلام العرب، ومن مظاهر اعتداده بالقياس على الكثير المطرد تجويزه العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار إذ ساق لإثبات هذه القاعدة أربعة عشر شاهداً، موزعة بين شاهد نثري وشعري^٥. أما القليل النادر فلم يقس عليه، كما هو صنيع الكوفيين الذين التزموا بهذا الأصل إذ أجازوا القياس على الشاهد المفرد المخالف للكثير المطرد، وتجلى ذلك في قوله تعالى: ((واضمار (أن) لا ينقاس، وإنما يجوز في مواضع عدّها النحويون، وجعلوا ما سواها شاذاً قليلاً، وهو الصحيح خلافاً للكوفيين))^٦.

وقال في موطن آخر: ((و(نو) من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى إلى الأجناس... وإضافته إلى المضمر ممنوعة إلا في ضرورة، أو نادر كلام، كقوله:

^١ المصدر نفسه ٣/٣٨.

^٢ المصدر نفسه ١٣/٤٢١.

^٣ ينظر الباب ٣/٢٧٥.

^٤ ينظر المصدر نفسه ٥/٣٢٥.

^٥ ينظر المصدر نفسه ٤/١١-١٢.

^٦ المصدر نفسه ٢/٢٢٨.

يتمتع ابن عادل بثقافة كبيرة، وسعة استيعاب للمادة النحوية التي يرصدها ويناقشها، فضلاً عما حباه الله تعالى به من ذهن مستوعب، وحافظة قوية، يمدّه بعد ذلك استقراء معظم أقوال سابقيه، ومن ثم تراه كثيراً ما يلاحق عباراتهم، ويتعقب آراءهم محاولاً إيضاح ما يكتنف بعض نصوصهم من غموض، وإصلاح ما فيها من خلل، وعلى أية حال فالكتاب طافح بكثير من الردود والنقود التي أوردها المؤلف في سياق توجيهه الإعرابي لآيات الذكر العزيز. وقد ارتأيت أن أضع بين يدي القارئ الكريم أمثلة لذلك، تكون دليلاً على غيرها.

١-بين مكّي وابن عادل

أ-قال تعالى: ((قُلْ أُوْنِبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ))³. في قراءة⁴ من قرأ (جَنَاتٍ) بكسر التاء.

قال مكّي: ((ويجوز الخفض في (جَنَاتٍ) على البدل من (بخير)، على أن تجعل اللام في (الَّذِينَ) متعلقة بـ (أُوْنِبِّئُكُمْ) أو تجعلها صفة لـ (خير)، ولو جعلت اللام متعلقة بمحذوف قامت مقامه لم يجز خفض (جَنَاتٍ)، لأن حروف الجر والظروف، إذا تعلقت بمحذوف، تقوم مقامه، صار فيها ضمير مقدّر مرفوع، واحتاجت إلى ابتداء يعود عليه ذلك الضمير، كقولك: (لزيد مالٌ) و(في الدار زيدٌ) و(خلفك عمرو)، فلا بدّ من رفع (جَنَاتٍ)، إذا تعلقت اللام بمحذوف، ولو قدرت أن تتعلق بمحذوف على أن لا ضمير فيها لرفعت (جَنَاتٍ) بفعلها، وهو مذهب الأخفش في رفعه ما بعد الظروف وحروف الخفض بالاستقرار، وإنما يحسن ذلك عند حذاق النحويين إذا كانت الظروف أو حروف الخفض صفة لما قبلها، فحينئذٍ يتمكن ويحسن رفع الاسم بالاستقرار))⁵.

قال ابن عادل: ((فقد جوز تعلق هذه اللام بـ (أُوْنِبِّئُكُمْ) أو بمحذوف على أنها صفة لخبر بشرط أن يُجر لفظ (جَنَاتٍ) على البدلية من (خير)، وظاهره أنه لا يجوز ذلك مع رفع (جَنَاتٍ)، وعلل ذلك بأن حروف الجر تتعلق بمحذوف يحمل الضمير فوجب أن يؤتى له بمبتدأ هو (جَنَاتٍ)، وهذا الذي قاله من هذه الحيثية لا يلزم إذ لقائل أن يقول: أجوز تعلق اللام بما ذكرت من الوجهين مع رفع (جَنَاتٍ) على أنها خبر لمبتدأ محذوف لا على الابتداء حتى يلزم ما ذكرت، ولكنّ الوجهين ضعيفان من جهة أخرى، وهو أن المعنى ليس واضحاً بما ذكر، مع أن جعله صفة لـ (خير) أقوى من جعلها متعلقة بـ (أُوْنِبِّئُكُمْ) إذ

¹ قائله كعب بن زهير. ينظر ديوانه ١١٢. وفيه (أباد) بدل (أبان).

² اللباب ٢/٢٣٢.

³ آل عمران / ١٥.

⁴ وهي قراءة يعقوب، وقراءة الباقيين برفع التاء. ينظر مختصر في شواذ القراءات ١٩.

⁵ مشكل إعراب القرآن ١/١٥١-١٥٢.

لا معنى له، وقوله: في الظروف وحروف الجر أنها عند الحذاق إنما ترفع الفاعل إذا كانت صفات... وكذلك إن كانت أحوالاً، فيه قصور، لأن هذا الحكم مستقر لها في مواضع منها الموضعان اللذان ذكرهما، وثالثها أن يقعا صلة، ورابعها أن يقعا خبراً لمبتدأ محذوف، وخامسها أن تعتمد على نفي، وسادسها أن تعتمد على استفهام^١.

ب- قال تعالى: ((فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ))^٢.

قال مكي: ((وَمِنَ النَّعَمِ) في قراءة^٣ من أضاف الجزاء إلى (مِثْلُ)، صفة لـ (جزاء)، ويحسن أن تتعلق (من) بالمصدر، فلا تكون صفة له، وإنما المصدر معدى إلى (مِنَ النَّعَمِ)، وإذا جعلته صفة، فـ (من) متعلقة بالخبر المحذوف، وهو: فعليه^٤.

قال ابن عادل: وليس هناك فرق بين القراءتين ((بل يجوز أن تكون الجملة نعتاً أو حالاً بالاعتبارين، لأنه إذا أضيف إلى (مثل) فهو باقي على تنكيره، لأن (مثلاً) لا يتعرّف بالإضافة كما انه حين جعل (مِنَ النَّعَمِ) صفة علقها بالخبر المحذوف، لما تضمنه من الاستقرار، وليس كذلك، لأن الجار إذا وقع صفة تعلّق بمحذوف، ذلك المحذوف هو الوصف في الحقيقة، وهذا الذي جعله متعلقاً بهذه الصفة ليس صفة للموصوف في الحقيقة، بل هو خبر عنه، ألا ترى أنك لو قلت: (عندي رجلٌ من بني تميم) أن (من بني) متعلق بوصف محذوف في الحقيقة لا بقولك: (عندي). ويمكن أن يقال، وهو بعيد جداً، إنه أراد التعلق المعنوي، وذلك أن العامل في الموصوف عامل في صفته، و(عليه) عامل في (جزاء)، فهو عامل في صفته، فالتعلق من هذه الحيثية، ولكن إنما يتأتى ذلك حيث جعلنا الخبر عاملاً في المبتدأ، أو قلنا: إن الجار يرفع الفاعل، ولو لم يعتمد^٥.

٢- بين أبي حيان وابن عادل

أ- قال تعالى: ((وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ))^٦.

قال أبو حيان: ((ويظهر لي تخريج غريب في الآية تقتضيه قواعد العربية، وهو أن تكون المسألة من باب الأعمال، إذا جعلنا الفعل مسنداً لـ (الذين) ذلك أن (يحسبن) يطلب مفعولين، و(يبخلون) يطلب مفعولاً بحرف جر، فقوله: (ما آتاهم) يطلبه: (يحسبن)، على أن يكون المفعول الأول، ويكون (هو) فصلاً، و(خيراً) المفعول الثاني، ويطلبه: (يبخلون) بتوسط حرف الجر، فأعمل الثاني على الأفصح في لسان العرب، وعلى ما جاء في القرآن، وهو (يبخلون)، فعدي بحرف جر،

^١ اللباب ٨٤/٥.

^٢ المائدة ٩٥.

^٣ وهي قراءة الجمهور، وقراءة عاصم وحزمة والكسائي بالتثنية. ينظر النشر ١٩٢/٢ والإتحاف ٢٠٢.

^٤ مشكل إعراب القرآن ٢٣٧/١.

^٥ اللباب ٥٢٠/٧-٥٢١.

^٦ آل عمران ١٨٠.

معموله، وحذف معمول (يحسبن) الأول، وبقي معموله الثاني، لأنه لم يتنازع فيه، إنما التنازع بالنسبة إلى المفعول الأول وساغ حذفه وحده، كما ساغ حذف المفعولين في مسألة سيبويه: (متى رأيت أو قلت: زيدٌ منطلقٌ؟)، لأن (رأيت)، و(قلت) في هذه المسألة تنازعا: (زيدٌ منطلقٌ)^١، وفي الآية لم يتنازعا إلا في المفعول الواحد، وتقدير المعنى: ولا يحسبن ما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم الناس الذين يبخلون به، فعلى هذا التقدير والتخريج يكون (هو) فصلاً لـ (ما آتاهم) المحذوف^٢.

قال ابن عادل إن هذا الوجه الذي ذكره أبو حيان: ((غريب لا يمكن المصير إليه، وذلك أن النحويين نصوا على أنه إذا أعملنا الفعل، واحتاج الأول إلى ضمير المتنازع فيه، فإن كان يطلبه مرفوعاً أضمّر فيه، وإن كان يطلبه غير مرفوع حذف، إلا أن يكون أحد مفعولي (ظنّ)، فلا يحذف، بل يضمّر ويؤخّر، وعللوا ذلك بأنه لو حذف لبقى خبر دون مخبر عنه، أو بالعكس، وهذا مذهب البصريين))^٣.
ب- قال تعالى: ((فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ))^٤

قال أبو حيان: (((ماذا)، إن كان معنى (فانظر) معنى التأمل بالفكر، كان (انظر) معلقاً، و(ماذا) إما كلمة استفهام في موضع نصب، وإما أن تكون (ما) استفهاماً، و(ذا) موصول بمعنى (الذي)، فعلى الأول يكون (يرجعون) خبراً عن (ماذا)، وعلى الثاني يكون (ذا) هو الخبر، و(يرجعون) صلة (ذا)))^٥.

وعقّب ابن عادل على ذلك بأنه (((غلط)، وذلك أن قوله: ((فعلى الأول) يعني أن (ماذا) كلمة استفهام في موضع نصب يمنع قوله (يرجعون) خبر عن (ماذا)، كيف يكون خبراً عنه، وهو منصوب به كما تقرر؟! وقد صرح هو بأنه منصوب، يعني بما بعده، ولا يعمل فيه ما قبله، وهذا نظير قوله تعالى: ((وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ))^٦ في كون اسم الاستفهام معمولاً لما بعده، وهو معلق لما قبله، فكما حكم على الجملة في (ينقلبون)، وما اشتملت عليه من اسم الاستفهام معمول لها بالنصب على سبيل التعليق، كذلك يحكم على (يرجعون)، فكيف يقول: إنها خبر؟!))^٧.

٥- موقفه من المسائل الخلافية

اللغة العربية لغة ثرية احتضنت كثيراً من الظواهر التي ساعدت في إنمائها وإسباغ مسحة من التجدد عليها، ولعل من بين تلك الظواهر الخلاف النحوي الذي أضحى يشكّل جزءاً لا يتجزأ من مادة النحو.

^١ ينظر الكتاب ١/٤١.

^٢ البحر المحيط ٣/١٢٨.

^٣ اللباب ٦/٨٤.

^٤ النمل ٢٨.

^٥ البحر المحيط ٧/٧٠-٧١.

^٦ الشعراء ٢٢٧.

^٧ اللباب ١٥/١٥١-١٥٢.

وقد أظهر ابن عادل عناية فائقة بالمسائل الخلافية، المدرسية وغيرها، وذلك من خلال ما بثّه بين سطور الكتاب. ولما كانت نسبة هذا النحوي أو ذاك إلى مدرسة معينة إنما تتحدد بمقتضى أسس معلومة، من بينها موقفه من المسائل الخلافية، تحتم عليّ أن أسوق بعضاً منها، لأتلمس من خلالها مذهب النحوي، وأضع اليد على انتمائه المدرسي، وابرّز اتجاهه ونزعته، أبصرية هي أم كوفية أم غيرها.

وفيما يأتي جانب من تلك المسائل.

١- المبتدأ والخبر

أ- يرى ابن عادل أن (الذين)، في قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا صُمْ وَيُكْمِّ))^١، مبتدأ و(صُمْ) خبره، أو أن (صُمْ) خبر لمبتدأ محذوف، والجملة خبر للمبتدأ الأول، والتقدير: والذين كذبوا بعضهم صم وبعضهم بكم. ومنع أن يكون الخبر (صُمْ وَيُكْمِّ)، لأن ذلك إنما يكون إذا كان الخبران في معنى واحد، أما (صم وبكم) فكل منهما مستقل بفائدة، وأيضاً فإن الواو لا تجوز في مثل هذا^٢. وما منعه ابن عادل أجاهه أبو البقاء العكبري^٣.

ب- وأجاز أن تكون (آية) في قوله تعالى: ((وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا))^٤ خبراً مقدماً، و(لهم) و(لهم) صفتها، أو متعلقة بـ (آية)، لأنها بمعنى علامة، والأرض مبتدأ، وهذا توجيه الإمام الزمخشري^٥، الزمخشري^٥، ومنع ابن عادل أن تكون (آية) مبتدأ، و(الأرض) خبره، لأنه لا يترك الابتداء بالمعرفة، ولا يبتدأ بالنكرة إلا في مواضع للضرورة^٦ وما منعه ابن عادل جوزه مكي^٧.

٢- إعمال (ما) مع انتقاض نفيها بـ (إلا)

مذهب الجمهور أن (ما) إذا انتقض نفيها بـ (إلا) مهملّة. ومذهب يونس، وتابعه الشلوبين، جواز الإعمال، مع انتقاض نفيها بـ (إلا)، لورود ذلك في قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبٌ^٨

إلا أن الجمهور تأولوا ذلك بأنه منصوب على المصدر، والتقدير: يدور دوران منجون، ويعذب معذباً، أي: تعذيباً^٩.

^١ الأنعام / ٣٩.

^٢ ينظر اللباب ٨/ ١٢٩-١٣٠.

^٣ ينظر التبيان ١/ ٤٩٤.

^٤ سورة يس / ٣٣.

^٥ ينظر الكشاف ٣/ ٣٢١.

^٦ ينظر اللباب ١٦/ ٢١٠.

^٧ ينظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٠٤.

^٨ قائله رجل من بني سعد. وهو من شواهد شرح المفصل ٨/ ٧٥، وشرح ابن الناظم ٥٦، وشرح التصريح ١/ ١٩٧.

^٩ ينظر مع الهوامع ٢/ ١١٠-١١١.

وانتصر ابن عادل لمذهب يونس إذ عدَّ تأويل ما صح نقله عن العرب ضرباً من ضروب التكلف^١.

وأحسب أن ما فطن إليه يونس صحيح خالٍ ممّا يخدشه، وإن كان مخالفاً لمذهب الجمهور، وذلك لأن الثقات من اللغويين نقلوا إعمال (ما) مع انتقاض النفي بـ (إلا)، وقد مثّلوا لذلك بأمثلة مستقاة من كلام العرب، وهو ما يبيح لنا ألا نلتفت إلى تلك التأويلات التي اضطرَّ إليها الجمهور من دونها مسوّغ مقبول. والذي دفعني إلى تبني ما ذهب إليه يونس أن (ما) محمولة على (ليس)، و(ليس) لا يسقط عملها بانتقاض نفيها بـ (إلا)، وكذلك ما كان محمولاً عليها.

٣- نائب الفاعل

أجاز في قوله تعالى: ((لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ))^٢ في قراءة بناء (يجزي) للمجهول ونصب (قوماً)^٣ أن يكون القائم مقام الفاعل ضمير المفعول الثاني، عاد الضمير عليه، لدلالة السياق، والتقدير: لِيُجْزَى هو، أي: الخير، قوماً. أو يكون القائم مقامه الجار والمجرور، ومنع قيام ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل مقامه، أي: ليجزى الجزاء، وذلك لأنه لا يترك المفعول به ويقام المصدر مقامه، ولا سيما مع عدم التصريح به^٤. والمذهب الأخير الذي منعه قال به الفراء^٥، والزمخشري^٦ وأبو وأبو حيان^٧.

ويغلب في ظني أن مسألة النيابة ليست مبنية على وفق حرية المتكلم في استعمال التعبير الذي يشاء من دون أن يكون هناك ضابط يضبط هذه المسألة، ومن ثم لا يصح أن تقيم مقام الفاعل ما شئت إقامته، وإنما ذلك مرهون بمقصد المتكلم، وما يعنيه ويهمه، فقد تضم الجملة الواحدة مفعولاً وظرفاً وجاراً ومجروراً، إلا أنك تقيم مقام الفاعل ما المخاطب به أعنى، تقول: (هُوجِمَ خالداً أمام داره يوم الخميس)، إذا كان المخاطب يعنيه موضع المهاجمة، في حين تقول: (هُوجِمَ يوم الخميس خالداً أمام داره)، إذا كان يهمه وقت المهاجمة.

٤- التنازع

^١ ينظر الباب ٥/٥٦٩.

^٢ الجاثية ١٤.

^٣ وهي قراءة أبي جعفر، وقراءة الباقيين بالبناء للمعلوم. ينظر النشر ٢/٢٧٨، والإتحاف ٣٩٠.

^٤ ينظر الباب ١٧/٣٥٥.

^٥ ينظر معاني القرآن ٣/٤٦.

^٦ ينظر الكشاف ٣/٥١١.

^٧ ينظر البحر المحيط ٨/٤٥.

وذهب إلى أن (لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا) في قوله تعالى: ((فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا))^١، من باب التنازع، لأن (ذوقوا) يطلب (لقاء يومكم)، و(نسيتم) يطلبه أيضًا، أي: ذوقوا لقاء يومكم هذا بما نسيتم عذاب لقاء يومكم هذا، ويكون من إعمال الثاني، وهو مذهب البصريين^٢، ومن إعمال الأول، وهو مذهب الكوفيين^٣. والأصح عنده مذهب البصريين، وذلك للحذف من الأول، إذ لو عمل الأول لأضمر في الثاني^٤.

٥- المفعول لأجله

أ- أجاز أن يكون (حَذَرَ الْمَوْتِ) في قوله تعالى: ((يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ))^٥، مفعولاً لأجله، ناصبه (يجعلون)، ولا يضر عنده تعدد المفعول لأجله، لأن الفعل يعمل بعقل، وهذا الوجه هو الأظهر، أو أن يكون مفعولاً مطلقاً، عامله محذوف، أي: يحذرون حذراً مثل حذر الموت^٦. وما عده ابن عادل هو الأظهر مخالف لمذهب الجمهور إذ منعوا تعدد المفعول لأجله، منصوباً كان أو مجروراً^٧. وعندي أن ما ذهب إليه ابن عادل أخرى بالتبني والقبول، إذ دلَّ الاستقراء على جواز تعدد المفعول لأجله، قال تعالى: ((وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا))^٨.

ب- وعندما عرض لقوله تعالى: ((وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ))^٩، جَوَّز أن يكون (أن تميد) مفعولاً لأجله، والتقدير: كراهة أن تميد، وهو مذهب البصريين^{١٠}، أو أن التقدير: أن لا تميد، فحذفت (لا) لكون المعنى مفهوماً، وهو مذهب الكوفيين^{١١}. والراجح عنده أن يكون التقدير: مخافة أن تميد، وذلك لأننا إن جعلنا المخافة مسندة إلى المخاطبين اختل شرط من شروط النصب في المفعول لأجله، وهو اتحاد الفاعل، وإن جعلناها مسندة إلى فاعل الجعل استحال ذلك، لأن الله سبحانه وتعالى لا يسند إليه الخوف^{١٢}. وما منعه ابن عادل جَوَّزه أبو البقاء العكبري^{١٣}.

^١ السجدة / ١٤.

^٢ ينظر الكتاب ٤٠/١، والمقتضب ٧٢/٤.

^٣ ينظر الإنصاف ٨٣/١ م ١٣، وشرح المفصل ٧٩/١.

^٤ ينظر اللباب ٤٨٤/١٥.

^٥ البقرة / ١٩.

^٦ ينظر اللباب ٣٩٢/١-٣٩٣.

^٧ ينظر مع الهوامع ١٣٥/٣.

^٨ البقرة / ٢٣١.

^٩ الأنبياء / ٣١.

^{١٠} ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣٩٠/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٨٩/١١.

^{١١} ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٧/٢، والكشاف ٥٧٠/١.

^{١٢} ينظر اللباب ٤٨٨/١٣.

^{١٣} ينظر التبيان ٩١٧/٢.

وذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أن حذف المصدر المبين للسبب، وهو المفعول له، ورد في لغة القرآن التماساً للإيجاز، وهو مطلب من مطالب البلاغة، وهو ظاهر في المعنى^١.

٦- المفعول فيه

وذهب إلى أن ناصب (إذا) الظرفية هو الجملة بعدها، ومنع أن يكون جوابها ناصباً لها، وذلك لأنك تقول: (إذا قمتُ فزيدٌ قائمٌ)، وأيضاً فإن (إذا) الفجائية تقع جواباً لها، وما بعد الفاء، و(إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلهما^٢. وما استبعده هو مذهب الجمهور، وذلك لأنها ملازمة للإضافة، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف^٣.

والذي يقتضيه النظر أن ناصب (إذا) هو شرطها، إذ هو ملازم للفعلية، في حين يشكل على الجمهور بعض التعبيرات، وذلك نحو: (إذا نجحتَ فإنَّ لك مكافأةً) إذ الجواب خالٍ من الفعل وشبهه، فضلاً عن أن ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها. وأيضاً فإن جواب (إذا) ورد مقروناً بـ (إذا) الفجائية، وذلك نحو قوله تعالى: ((فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَنْبِشُونَ))^٤، وما بعد (إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها.

٧- الحال

أ- ومن مذهبه أنه يجيز أن يكون (يُحَرِّفُونَ)، في قوله تعالى: ((فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ))^٥، حالاً من مفعول (لَعَنَّاهُمْ)، أو من الضمير المستتر في (قاسية)، أو من القلوب، لأنه لما جاز أن يكون حالاً من الضمير في (قاسية) لزم أن يجوز أن يكون حالاً من القلوب، لأن الضمير المستتر في (قاسية) يعود على القلوب، وأيضاً فإنه قد يكون المراد بالقلوب نفس الأشخاص، وإنما عبر عنهم بالقلوب، لأن هذه الأعضاء هي محل التحريف^٦. وهذا الوجه الأخير منعه أبو البقاء العكبري، لأن الضمير في (يُحَرِّفُونَ) لا يرجع إلى القلوب^٧.

ب- وجوز أن يكون (تُزْهِبُونَ) في قوله تعالى: ((وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُزْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ))^٨، حالاً من فاعل (أَعِدُّوا). ومنع أن يكون حالاً من الضمير في

^١ ينظر من بديع لغة التنزيل ١٩٠، ٢٢٠.

^٢ ينظر اللباب ٣٤٩/١.

^٣ ينظر مغني اللبيب ١٣١/١، وهمع الهوامع ١٨١/٣.

^٤ الروم ٤٨.

^٥ المائدة ١٣.

^٦ ينظر اللباب ٢٥٣/٧.

^٧ ينظر التبيان ٤٢٧/١.

^٨ الأنفال ٦٠.

(لهم)، لأنه ليس ثمة رابط بينهما، كما أنه لا يصح تقدير ضمير في جملة (ترهبون) لأخذه معموله^١. وهذا الوجه الذي جعله بعيداً جائز عند أبي حيان^٢.

ت- وذهب إلى أن الجار والمجرور (بسلام) في قوله تعالى: ((ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ))^٣، حال مقارنة من فاعل فاعل (ادخلوها)، أي: سالمين من الآفات. وهو لا يجوز أن تكون حالاً مقدرة، أي: مسلماً عليكم، كقوله تعالى: ((فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ))^٤، إذ لا مانع من مقارنة تسليم الملائكة عليهم حال الدخول، بخلاف (فادخلوها خالدين)، فإنه لا يعقل الخلود إلا بعد الدخول^٥. وكون (بسلام) حالاً مقدرة مذهب الزمخشري^٦، الزمخشري^٦، وأبي حيان^٧.

٨- تعلق الجار والمجرور

أ- ومن مذهبه أنه يجوز، في قوله تعالى: ((سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ))^٨، أن تتعلق الباء بـ (سأل)، وذلك على أن يكون (سأل) قد ضُمِّنَ معنى (دعا)، أو يكون على أصله والباء بمعنى (عن). ومنع أن تكون الباء متعلقة بمصدر مدلول عليه بفعل السؤال، كأنه قيل: ما سؤالهم؟ فقيل: سؤالهم بعذاب، وذلك لأن الباء في مثل هذا التركيب المقدر تتعلق بمحذوف يقع خبراً للمبتدأ (سؤالهم)^٩. ومذهب أبي بكر الرازي^{١٠}، وأبي حيان^{١١} أن ما منعه ابن عادل جائز.

ب- وأجاز أن يكون (في أي صورة) في قوله تعالى: ((الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ))^{١٢}، متعلقاً بـ (رَكَّبَكَ)، و(ما) مزيدة، و(شاء) صفة، والتقدير: فعذلك، رَكَّبَكَ في أي صورة من الصور العجيبة الحسنة التي شاءها سبحانه وتعالى، أو متعلقاً بمحذوف على أنه حال، أي: رَكَّبَكَ حاصلاً في بعض الصور. ولا مساغ عنده لكون (في أي صورة) متعلقاً بـ (عدلك)، لأن في (أي) معنى الاستفهام، فلا يعمل فيها ما تقدمها، لأن لاسم الاستفهام صدر الكلام، وأيضاً فإن صرف (أي) إلى معنى التعجب لا ينهض مسوغاً لتقدم العامل على اسم الاستفهام، ودليل ذلك (كيف، وأي)

^١ ينظر الباب ٥٥٥/٩.

^٢ ينظر البحر المحيط ٥١٢/٤.

^٣ ق/ ٣٤.

^٤ الزمر/ ٧٣.

^٥ ينظر الباب ٤٢/١٨.

^٦ ينظر الكشاف ١١/٤.

^٧ ينظر البحر المحيط ١٢٨/٨.

^٨ المعارج/ ١.

^٩ ينظر الباب ٣٥٠-٣٤٩/١٩.

^{١٠} ينظر التفسير الكبير ١٢٢/٣٠.

^{١١} ينظر البحر المحيط ٣٣٢/٨.

^{١٢} الانفطار ٨-٧.

الاستفهاميتان، إذ لا يتقدم العامل فيهما، وإن دخلهما معنى التعجب^١. وكون (في أي صورة) متعلقًا بـ (عدلك) جائز عند الجمهور، قال الزمخشري: ((ويجوز أن يتعلق بـ (عدلك)، ويكون في (أي) معنى التعجب، أي: فعدلك في صورة عجيبة...)).^٢ وإلى ذلك ذهب أبو حيان^٣، وابن هشام^٤. ويغلب في ظني أن الذي يرضي الصنعة الإعرابية، ويتسق مع المعنى المراد أن تكون (أي) كمالية، فيكون معنى (فعدلك في أي صورة): خلقك في صورة أي صورة، أي: صورة كاملة من حيث الحسن واعتدال الخلقة. وبمقتضى هذا التوجيه يكون الجار والمجرور متعلقًا بـ (عدلك).

٩-الإضافة

وذكر في سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَمَا يُثْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ))^٥، أن الإضافة في (يتامى النساء) بمعنى (من)، لأن الضابط في مثل هذه الإضافة أن تكون إضافة جزء إلى كل، بشرط صدق الكل على البعض، ولاشك في أن (يتامى) بعض من النساء، و (النساء) يصدق عليهن^٦. وابن عادل موافق في ذلك للزمخشري^٧. ومذهب أبي حيان أن هذه الإضافة بمعنى اللام^٨. وهو عندي بعيد، إذ لا معنى لتقدير: (يتامى للنساء).

^١ ينظر الباب ١٩٩/٢٠.

^٢ الكشف ٢٢٨/٤.

^٣ ينظر البحر المحيط ٤٣٧/٨.

^٤ ينظر مغني اللبيب ٧٤٧/٧.

^٥ النساء ١٢٧.

^٦ ينظر الباب ٤٧/٧.

^٧ ينظر الكشف ٥٦٧/١.

^٨ ينظر البحر المحيط ٣٦٢/٣.

ومن مذهبه أنه يجيز الفصل بين المصدر والجار و المجرور بالخبر أو الحال، جاء ذلك في سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ))^١، إذ ذكر أن (على قومه) متعلق إما بـ (حجتنا) لأن (آتيناه) حال، وهى، وإن كانت جملة، ليست أجنبية حتى يمتنع الفصل بها، لأنها من جملة مطلوبات المصدر، وإما بـ (آتيناه)، أي: أظهرناها لإبراهيم على قومه^٢. وكان العكبري قد منع تعلق الجار والمجرور بـ (حجتنا)، قال: لأن (حجتنا) مصدر، و(آتيناه) خبر أو حال، وكلاهما لا يُفصل به بين المصدر ومتعلقه^٣، وإلى ذلك ذهب أبو حيان^٤.

١١- (نِعَمَ وَبِئْسَ)

وذهب إلى أن (نِعَمَ وَبِئْسَ) فعلان، والدليل على ذلك اتصال التاء بهما، إذ يقال: (نِعِمْتَ وَبِئْسَتْ)^٥. وهذا مذهب البصريين^٦. في حين أن مذهب الكوفيين أنهما اسمان^٧.

١٢-حروف المعاني

أ-ذهب ابن عادل إلى أن (إِنْ) في قوله تعالى: ((وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ))^٨، مخففة، واللام فارقة، واستبعد تقدير اسم محذوف لها، لأن (إِنْ) المخففة إنما تعمل في الظاهر-على غير الأفصح-ولا عمل لها في المضمر، ولا يقدر لها اسم محذوف البتة بل تهمل^٩. وذكر أن مكياً^{١٠}، والزمخشري^{١١} جوّزا تقدير اسم محذوف لـ (إِنْ).

ب-وأجاز أن تكون (أَنْ) في (أَنْ أَنْذَرْتُ) في قوله تعالى: ((أَكَاثَرُ النَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ

^١ الأنعام / ٨٣.

^٢ ينظر اللباب ٢٦١/٨.

^٣ ينظر التبيان ٥١٥/١.

^٤ ينظر البحر المحيط ١٧٢/٤.

^٥ ينظر اللباب ٢٧٨/٢.

^٦ ينظر الكتاب ٣٠١/١، والمقتضب ١٤١/٢.

^٧ ينظر الإنصاف ٩٧/١ م ١٤، وشرح المفصل ١٢٧/٧.

^٨ آل عمران / ١٦٤.

^٩ ينظر اللباب ٣٥/٦.

^{١٠} لم أقف على هذا الرأي في مشكل إعراب القرآن.

^{١١} ينظر الكشف ٤٧٧/١.

مَنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ))^١، وقوله تعالى: ((أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ))^٢، مصدرية ناصبة، أو تفسيرية، وهو وهو لا يجيز أن تكون مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن محذوفاً، لأن المخففة لا يقع بعدها فعل إلا من أفعال اليقين، وأيضاً فإن الخبر في باب (إِنَّ) وأخواتها لا يكون طلباً، فإن ورد منه شيء فهو مؤول على إضمار القول^٣. وهذا الوجه الذي منعه جازر عند الزمخشري^٤، وأبي حيان^٥.

ت- وذهب إلى أن (أَنْ) في (أَنْ أَقِم) في قوله تعالى: ((وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا))^٦، مصدرية، وعليه تكون هي وما في حيزها في محل رفع بذلك الفعل المقدر، أو تكون مصدرية فقط، فتكون معمولة لـ (أمرت) مراعى فيها معنى الكلام. ولا مساغ عنده لجعلها تفسيرية، إذ المفسر لا يجوز حذفه^٧. وذهب أبو حيان إلى تجويز أن تكون تفسيرية^٨.

ث- وذهب إلى جواز أن توصل (أَنْ) المصدرية بالأمر، جاء ذلك في سياق كلامه على قوله تعالى: ((إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ))^٩، وعليه يكون التقدير: أرسلنا نوحاً بأن قلنا له أنذر، أي: أرسلناه بالأمر بالإنذار، وهذا الوجه عنده حسن جداً^{١٠}. وقد سبقه إليه الزمخشري^{١١}.

وكان أبو حيان قد أنكر وصلها بالأمر، وزعم أن كل ما سمع من ذلك فـ (أَنْ) فيه تفسيرية، وعلل ذلك بأمرين، أحدهما أَنَّ (أَنْ) والأمر بعدها إذا قُدِّرَا بالمصدر فات معنى فعل الأمر، وثانيهما: أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً إذ لا يصح: ((أعجبني أَنْ قُمْ))، ولا (كرهْتُ أَنْ قُمْ)، كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع^{١٢}.

وقد ردَّ ابن هشام مذهب أبي حيان إذ أجاب عن الإشكال الأول بأن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع، وعن الثاني بأنه امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، ثم ينبغي له ألاَّ يقرَّ بمصدرية كي، لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وأيضاً فإنه مما يدل على بطلان قوله حكاية

^١ يونس / ٢.

^٢ فصلت / ١٤.

^٣ ينظر اللباب ١٠/ ٢٥٥، ١٧/ ١١٦-١١٧.

^٤ ينظر الكشف ٢/ ٢٢٤، ٣/ ٤٤٨.

^٥ ينظر البحر المحيط ٥/ ١٢٢، ٧/ ٤٨٩.

^٦ يونس / ١٠٤-١٠٥.

^٧ ينظر اللباب ١٠/ ٤٢١.

^٨ ينظر البحر المحيط ٥/ ١٩٦.

^٩ نوح / ١.

^{١٠} ينظر اللباب ١٩/ ٣٨١.

^{١١} ينظر الكشف ٤/ ١٦١.

^{١٢} ينظر البحر المحيط ١/ ٣٨١-٣٨٢ والجنى الداني ٢١٦، ومغني اللبيب ١/ ٤٤.

سيبويه^١: (كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنَّ قُمْ)، وأجاب عنها بأن الباء محتملة الزيادة، وهو وهم فاحش، إذ حروف الجر، زائدة كانت أو غير زائدة، لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله^٢.

ج-ومن مذهبه أن اللام في قوله تعالى: ((وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ))^٣ للتعليل، وهو مذهب الأخفش^٤، والزمخشري^٥، ولا مساع عند لكونها زائدة، لأنك بعد زيادة اللام تحتاج إلى تقدير حرف، أي: بأن أعدل^٦. وإلى القول بزيادتها ذهب القرطبي^٧، وبعض النحويين^٨.

ح-ويرى أن الفعل المضارع بعد لام (كي) منصوب بـ (أن) مضمرة، وعليه تكون اللام حرف جر^٩، وهذا هو مذهب البصريين^{١٠}، وخالفهم الكوفيون إذ ذهبوا إلى أن النصب باللام نفسها، وأن ما يظهر بعدها من (كي)، و(أن) إنما هو على سبيل التوكيد^{١١}. في حين ذهب ابن كيسان و السيرافي إلى أن النصب بـ (كي) بعد اللام^{١٢}.

خ- ومذهبه أن (لن) حرف نصب معناه نفي المستقبل، ولا يقتضي نفيه التأييد، بدليل قوله تعالى: ((وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا))^{١٣}، كما أن دعوى التوكيد في هذا الحرف بعيدة^{١٤}. وهذا هو مذهب سيبويه^{١٥} والجمهور^{١٦}، ومذهب الزمخشري أنها تنفي المستقبل نفيًا مؤكدًا^{١٧}، ونُقل عنه القول بإفادتها التأييد^{١٨}. ويبدو لي أن إفادة التأكيد في (لن) هو الراجح، لأن حكمة العربية اقتضت أن تخص كل مفردة من مفردات العربية بمعنى، وليس من المعقول أن يستعمل حرفان، وهما (لن، ولا)، لنفي المستقبل المطلق، من دون أن تكون ثمة مزية لأحدهما على الآخر، ولو كان الأمر كذلك لكان استعمال أحدهما

^١ ينظر الكتاب ١/٤٧٩-٤٨٠.

^٢ ينظر مغني اللبيب ١/٤٤-٤٥.

^٣ الشورى /١٥.

^٤ ينظر معاني القرآن ٢/٤٦٩.

^٥ ينظر الكشف ٤/١٦١.

^٦ ينظر اللباب ١٧/١٧٩.

^٧ ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٦/١٠-١١.

^٨ ينظر مغني اللبيب ١/٢٨٥.

^٩ ينظر اللباب ٢/١٩٩.

^{١٠} ينظر الكتاب ١/٤٠٧، والمقتضب ٧/٢، وشرح المفصل ٧/٢٠.

^{١١} ينظر الإنصاف ٢/٥٧٥ م ٧٩، وائتلاف النصرة ١٥١ م ١٤، وهمع الهوامع ٤/١٤٠.

^{١٢} ينظر الجنى الداني ١١٥، ومغني اللبيب ١/٢٧٧.

^{١٣} البقرة /٩٥.

^{١٤} ينظر اللباب ١/٤٣٨، ٢/٢٩٩، ٩/٣٠١.

^{١٥} ينظر الكتاب ١/٤٦٠.

^{١٦} ينظر ارتشاف الضرب ٢/٣٩١، وهمع الهوامع ٤/٩٤.

^{١٧} ينظر الكشف ٢/١١٣.

^{١٨} ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥٣١، وشرح التصريح ٢/٢٢٩، وحاشية الخصري ٢/١١٠.

يفاستعمال أحدهما عبثاً. وعليه تقول: (لا أذهبُ إليه)، إذا أردت نفي الذهاب في المستقبل، فإذا شددت في إنكارك الذهاب قلت: (لن أذهبُ إليه). أما القول بإفادتها التأييد فيبدو أنه بعيد، قال تعالى: ((فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْشَاءً))^١، ولو كانت ترد لمعنى التأييد ما قُيِّدَ منفيها بـ (اليوم).

د-ومن مذهبه أن (هل) في قوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا))^٢، للاستفهام التقريري لا للاستفهام المحض، لان الاستفهام المحض لا يرد عن الله تعالى، على هذا النحو وما أشبهه^٣. وهذا توجيه الفراء^٤، وابن جني^٥، ومكي^٦، والزمخشري^٧، للآية المباركة. والمبرد^٨، والسيبويه^٩، وأكثر النحويين إلى أنها بمنزلة (قد)^{١٠}. وذهب أبو حيان إلى أنها للاستفهام المحض أي: هو ممن يُسأل عنه لغرابته أتى عليه حين من الدهر لم يكون كذا؟ ومن ثم يكون الجواب: أتى عليه ذلك، وهو بالحال المذكورة^{١١}. وأنكر بعضهم مجيئها بمعنى (قد)، وعليه ابن هشام^{١٢}.

ويغلب في ظني أن هذا التعبير لون من ألوان الاستفهام المشرب معنى التقرير، تقول: (هل أحسنتُ إليك؟)، وقد كان منك إحسان إليه، فيكون المعنى: ألم أحسنُ إليك؟، وأنت إنما تعدل إلى هذا الاستعمال لتقرر السامع بإحسانك إليه، فيكون ذلك أوقع في النفس من قولك: (قد أحسنتُ إليك). وإشراب (هل) معنى التقرير ليس بدعاً في اللغة، ولا عزيزاً على الاستعمال إذ هو نظير إشرابها معنى النفي في نحو قوله تعالى: ((هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ))^{١٣}، والتمني في نحو: ((فَهَلْ لَنَا مِن شُفْعَاءَ فَيُشَفَعُوا لَنَا))^{١٤}، وما إلى ذلك من معانٍ، وهذه المعاني تستقى من السياق وقرائن الأحوال. وينطبق هذا التوجيه على الآية المباركة، إذ المعنى: ألم يأتِ على الإنسان حين من الدهر لم

^١ مريم / ٢٦.

^٢ الإنسان / ١.

^٣ ينظر اللباب ٢٠/٤.

^٤ ينظر معاني القرآن ٢١٣/٣.

^٥ ينظر الخصائص ٢/٤٦٤.

^٦ ينظر مشكل إعراب القرآن ٧٨١/٢.

^٧ ينظر الكشاف ٤/١٩٤.

^٨ ينظر الكتاب ١/٤٩٢.

^٩ ينظر المقتضب ٢/٤٣-٤٤.

^{١٠} ينظر شرح المفصل ١٥٢/٨، والمساعد ٢١١/٣، وجمع الهوامع ٣٩٥/٤-٣٩٦.

^{١١} ينظر البحر المحيط ٣٩٣/٨.

^{١٢} ينظر مغني اللبيب ١/٤٦١-٤٦٢.

^{١٣} الرحمن / ٦٠.

^{١٤} الأعراف / ٥٣.

يكن شيئاً مذكوراً ثم ترقى في الخلق حتى صار إنساناً سوياً؟ فيكون الجواب حينئذ: بلى، فيقال: فكيف ينكرون النشأة الأخرى؟!.

ذ-ومن مذهبه أن الواو العاطفة لا ترد زائدة، إذ عدَّ القول بزيادتها في قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ))^١، باطلاً، وهو بذلك يقتضي أثر البصريين إذ يمنعون زيادة الواو العاطفة^٢، في حين يذهب الكوفيون^٣، وأبو الحسن الأخفش^٤، وأبو القاسم بن برهان^٥، وابن مالك^٦ إلى أنها ترد زائدة. وقد بسط كل من أبي البركات الأنباري^٧، وعبد اللطيف الشرجي^٨ القول في هذه المسألة، وسطراً أدلة الفريقين وشواهدهما، بما يضيق المقام بذكرها.

٦-المصطلحات التي استعملها في بحوثه

مما هو مفروغ منه أنه لا بدَّ لكلِّ علم من مصطلحات يتوسَّل بها واضعها لنقل ما يجول في ذهنه من معانٍ أو أفكار، وما يقرَّ في نفسه من مضامين أو مباحث تندرج تحت هذا العلم أو ذاك. والنحو العربي، شأنه شأن سائر العلوم المختلفة، رافقته مصطلحات معينة منذ أن نشأ واستوى على ساقيه، وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي، كدأبه في بقية فروع العربية، صاحب القدح المعلى في ابتداع معظم هذه المصطلحات إذ كانت نتاج ذهنه الثاقب وفكره النير، ومن ثَمَّ أضحت تشكل جزءاً من الإرث النحوي الذي لا يزال الدارسون ينهلون منه ويستمدون منه بحوثهم. وقد تجلَّت عبقرية هذا الرجل فيما نقله عنه تلميذه النجيب سيبويه، إذ يستشف من تصفح (الكتاب) أن جلَّ من تصدى للدراسة النحوية ممن جاء بعده كان عيالاً عليه في هذا الميدان. على أننا لا نعدم أن نجد عدداً من تلك المصطلحات لم يكتب لها الشيوخ، إذ استقر النحو واستكملت قواعده، ومن ثم هُجرت، أو انزوت وظلت حبيسة (الكتاب)، ومرد ذلك إلى ما يكتنف بعضها من غموض وإبهام، في حين أصبح بعضها مظنة للاختصار.

وكان الكوفيون قد حذوا حذو البصريين في هذا الميدان، إذ أفادوا منهم كثيراً، إلا أنهم ابتغوا أن يمتازوا عنهم فيما اختطوه لأنفسهم من منهج، فخالقوا البصريين في اصطناع بعض المصطلحات التي أضافوها إلى الأسس والأصول التي بمقتضاها رصدوا مادتهم النحوية.

^١ الحج / ٢٥.

^٢ ينظر اللباب ٥٧/١٤.

^٣ ينظر الكتاب ٤٥٣/١، والمقتضب ٨٠/٢، وشرح المفصل ٩٤/٨.

^٤ ينظر معاني القرآن للفراء ٢٣٨/١، ومغني اللبيب ٤٧٣/١، وهمع الهوامع ٢٣٠/٥.

^٥ ينظر معاني القرآن ١٤١/١، ١٤١/٢، ٤٥٧/٢.

^٦ ينظر شرح اللمع ٢٤٥-٢٤٦.

^٧ ينظر التسهيل ١٧٥.

^٨ ينظر الإنصاف ٤٥٦-٤٥٨ م ٦٤.

^٩ ينظر انتلاف النصره ١٤٨ م ٩.

والذي يعيننا من ذلك كله تلمس أسلوب تعامل ابن عادل مع المصطلح النحوي، فأقول: تتبعت ما أودعه ابن عادل في تفسيره من مصطلحات، فعنت لي بعض الملاحظات، أجملها بما يأتي:

١- أنه يقتفي أثر البصريين وينحو نحوهم ويسير في رحابهم، وذلك بالإكثار من استعمال مصطلحاتهم، كالضمير^١، وضمير الفصل^٢، وضمير الشأن^٣، ولام الابتداء^٤، و(لا) النافية للجنس^٥، والفعل المتعدي^٦، والظرف^٧، والحال^٨، والتمييز^٩، وحروف الجر^{١٠}، والحروف

-
- ^١ ينظر الباب ٥/١، ٥٥/١٩٥، ٥٠٦/٩، ١٠١/١٢، ٢٠٣/١٤، والكتاب ٣٨٩/١، والمقتضب ٢١٢/٣. والكوفيون يسمونه كناية ومكنياً، ينظر معاني القرآن للفراء ٥٠/١ ومجالس ثعلب ٤٣/١ ومدرسة الكوفة ٣١٤.
- ^٢ ينظر الباب ٤٨٠/٢، ٤٤٤/٤، ٨٣/٦، ٥٠٤/٩، ٣١٠/١٤، ١١٢/١٦. والكتاب ٣٩٥/١، وهمع الهوامع ٢٣٦/١. والكوفيون يسمونه عماداً. ينظر معاني القرآن للفراء ٢٨٧/٢، ومعاني القرآن وإعرايه ٨٨/١، ومدرسة الكوفة ٣١٢.
- ^٣ ينظر الباب ٤٦١/٦، ٤٧/٩، ٥٨/١١، ٢٤٩/١٥. والكتاب ٣٠٠/١، والمقتضب ١٤٤/٢. ويطلق عليه الكوفيون المجهول. ينظر شرح المفصل ١١٤/٣، وهمع الهوامع ٢٣٢/١.
- ^٤ ينظر الباب ٣٥٣/٢، ٢٠١/١١. والكتاب ٤٧٣/١، والمقتضب ٢٤٤/٢. والكوفيون يسمونها لام القسم. ينظر الإنصاف ٣٩٩/١ م ٥٨، ومدرسة الكوفة ٣٠٧.
- ^٥ ينظر الباب ٢٦٥/١، ٣٥٣/٢، ٣٦٤/١٠. والمقتضب ٣٥٧/٤. ويطلق عليها الكوفيون (لا) التبرئة. ينظر معاني القرآن للفراء ١٢٠-١٢١.
- ^٦ ينظر الباب ١٣٣/٧، ٤١٤/١١، ٣٣٧/١٣. والكتاب ١٤/١، والمقتضب ٣٣٨/٤. والكوفيون يسمونه الفعل الواقع. ينظر معاني القرآن للفراء ١٧١/٣.
- ^٧ ينظر الباب ٢٧٤/٧، ٣٩/٩، ٦٢/١٢. والكتاب ١١٢/١، والمقتضب ٣٥١/٤. والكوفيون يسمونه: المحل والصفة. ينظر مدرسة الكوفة ٣٠٩.
- ^٨ ينظر الباب ٥٧١/١، ٤٢٢/٧، ١٣٠/١٢، ٣٣٣/١٣. والكتاب ١٩٩/١، والمقتضب ٢٦٠/٣. والكوفيون يسمونها القطع. ينظر معاني القرآن للفراء ٣٧٧/١.
- ^٩ ينظر الباب ١٠٧/١، ٤٢١/٦، ٣٤٩/٩. والمقتضب ٣٦/٣. ويطلق عليه الكوفيون تسمية (التفسير). ينظر معاني القرآن للفراء ٧٩/١.
- ^{١٠} ينظر الباب ١١٩/١، ٤٨/٧، ٣٢٥/١١، ٤٨٠/١٤. والكتاب ٣٩٢/١، والمقتضب ١٣٦/٤. والكوفيون يسمونها حروف الخفض أو حروف الصفات. ينظر شرح المفصل ٧/٨، والمدارس النحوية ١٦٧.

الزائدة^١، والصفة^٢، وحروف العطف^٣، والبدل^٤، واسم الفعل^٥، والصرف^٦، والنفي^٧، وما إلى ذلك من من مصطلحات.

٢- استعمل بعض المصطلحات التي لم أقف عليها عند غيره، في حدود ما علمت، وهي كما يأتي:
أ- سمى الفعل المبني لما لم يسم فاعله: الفعل المجهول^٨.

ب- أطلق مصطلح لام الصلة على لام التعليل^٩. ولا أدري وجه هذه التسمية، ولا ما حملته على ترك مصطلح الجمهور إلى استعمال هذا المصطلح الذي يلفه الغموض.

ت- أطلق مصطلح (التجنيس) على (من) التي لبيان الجنس^{١٠}. ومما هو معلوم أن (التجنيس) مصطلح بلاغي، ويعني به البلاغيون تشابه لفظين في النطق واختلافهما في المعنى^{١١}.

٣- يعمد أحياناً إلى مزج المصطلح البصري بالكوفي، إذ يستعملهما معاً، ومن مظاهر هذه النزعة إطلاقه مصطلح صلة زائدة على (لا)^{١٢}، و(ما)^{١٣} المزيديتين.

٤- خلط بين ألقاب الإعراب والبناء^{١٤} في أكثر من مناسبة.

^١ ينظر الباب ٥٥٠/٩، ٤٤٣/١٣، ٤٠٥/١٥. والمقتضب ٤٥/١، وشرح المفصل ١٢٨/٨. والكوفيون يسمونها حروف

حروف الصلة أو الحشو. ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٤/١، ومدرسة الكوفة ٣١٥.

^٢ ينظر الباب ٢٢٣/١، ٣١٤/٤، ٤٣٢/٦، ٢٥٩/٧، ٣٤٦/٩. والكتاب ٢٢١/١، والمقتضب ٢٦/١. والكوفيون يسمونها النعت. ينظر المصطلح النحوي، نشأته وتطوره ١٦٦، والمدارس النحوية ١٦٧.

^٣ ينظر الباب ١٦٧/٧، ٢٥٨/٩. والمقتضب ٣٠٧/٣، وشرح المفصل ٨٨/٨. والكوفيون يسمونها حروف النسق. ينظر ينظر مدرسة الكوفة ٣١٥، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره ١٦٩.

^٤ ينظر الباب ٢٢٠/١، ٤٥٩/٩، ٤٣٩/١١، ٤٩/١٢. والكتاب ٢٤٤/١، والمقتضب ٢٩٥/٤. والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين. ينظر مع الهوامع ٢١٢/٥.

^٥ ينظر الباب ٣٩٨/٢، ٥٥٨/٧، ٥٧/١١، ٢٥٥/١٢. والكتاب ١٢٣/١، والمقتضب ٢٠٢/٣. وهو عند الكوفيين فعل حقيقي. ينظر مدرسة الكوفة ٣٠٨.

^٦ ينظر الباب ٤١٦/٣، ١٢٣/١٧. والكتاب ٢٣/٢، والمقتضب ٣٥٢/٣. والكوفيون يسمونه الإجراء. ينظر معاني القرآن القرآن للفراء ٣٢١/١.

^٧ ينظر الباب ٢٠٧/٧، ٤٦١/١٣، ١٤٥/١٥، ٤١٩/١٧، ١٢٩/١٩. والكتاب ٧٢/١، والمقتضب ٨٩/٤. والكوفيون يسمونه: جحدًا. ينظر معاني القرآن للفراء ٥٢/١، ومدرسة الكوفة ٣٠٩.

^٨ ينظر الباب ٤٧٨/١٣.

^٩ ينظر المصدر نفسه ٣٨٨/١٧.

^{١٠} ينظر المصدر نفسه ٤٢١/٨، ٨٢/١٤.

^{١١} ينظر التبيان في علم البيان ١٦٦، وجواهر البلاغة ٣٩٦.

^{١٢} ينظر الباب ٢٢٢/١.

^{١٣} ينظر المصدر نفسه ٣٢٥/٢٠.

^{١٤} ينظر المصدر نفسه ١٨٦/١، ٣١/١١، ٣٦٥، ٤١١، ٤١٣.

٥-يجنح في بعض الأحيان إلى استعمال المصطلح الكوفي، وذلك في أكثر من موطن، منها قوله: إن النصب على القطع ((رأي الكوفيين، ومعناه عندهم: أنه كان أصله أن يتبع ما قبله...فلما قُطع عن التبعية انتصب))^١. وقوله: ((ومعنى واو الصرف أن الفعل كان يقتضي إعراباً فصرفته الواو عنه إلى النصب))^٢. وقوله: إن الفعل المضارع ينصب بعد فاء السببية ((في جواب التمني، والكوفيون يزعمون نصبه بالخلاف))^٣.

٧-مذهبه النحوي

ضمَّ (الباب) بين دفتيه مباحث نفيسة غاية النفاسة، أفرغ المؤلف عصارة جهده في حشدها ووضع اليد عليها، واستيعابها، إذ اطلع على كثير من المظان اللغوية والنحوية، وفزع إليها في جليل مباحثه لاستجلاء حقائقها والنفاذ إلى أسرارها، ومن ثم رصد أقوال النحويين، وأحاط بآراء المدرستين، واضعاً إياها على محك البحث، متخيراً منها ما أيده الدليل، وقوته الحجة، ودعمه الاستقراء، غير متعصب ولا مقلد لأحد، بصرياً كان أم كوفياً، هذا هو المنهج العام الذي سار عليه في جلّ مباحثه، وعلى الرغم من أني لم أظفر، مع إدامة النظر في أقواله، بنص صريح أوضح فيه انتسابه إلى مدرسة معينه أو فئة محددة، يمكنني تلمس نزعتة البصرية وتبني أقوالهم وأصولهم التي أرسوا دعائم نحوهم عليها، إذ أفصحت الكثرة الكاثرة من النصوص عن استعانتة بآرائهم واسترشاده بتوجيهاتهم، ومن ثم وجدناه أسيراً في كثير من المواطن مما احتفل به الكتاب من مباحث لقواعدهم ومصطلحاتهم، ولعل من ملامح بصريته أنه كثيراً ما ينص صراحة على موافقته إياهم، أتضح ذلك من قوله، مثلاً: ((وكنت قد قدمت أن كون(أو) بمعنى الواو قول الكوفيين، وهو ضعيف))^٤، وقوله: ((وهذا هو الراجح، وقواعد البصريين موافقة موافقة له))^٥، وقوله: ((وتقدم مراراً أن قول البصريين أولى))^٦، وقوله: ((فعلى رأي البصريين، وهو المختار...))^٧. وربما أشار من طرف خفي إلى بصريته، ويمكن أن يُستشف ذلك من مثل قوله: ((وهذا ليس مذهب البصريين بل قال به بعض الكوفيين))^٨، وقوله: ((وهذا لا يجيزه البصريون إنما قال به الفراء))^٩، وقوله: ((وهذا لا يجيزه أحد من البصريين))^{١٠}. وأمثال ذلك أكثر من أن يُحصى. وهو أيضاً كثيراً

^١ الباب ١/٤٧٠.

^٢ المصدر نفسه ١/٥٠٤. ولا أظن معنى الصرف عند الكوفيين هذا في الواو، وإنما صرف من الإنشاء إلى الخبر لأنه لا لا ينصب إلا بعد الطلب بعد الواو والفاء. ينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٣٥-٢٣٦.

^٣ الباب ٦/٤٩٢.

^٤ المصدر نفسه ٧/٦٨.

^٥ المصدر نفسه ٨/٣٩٩.

^٦ المصدر نفسه ٩/٥٦.

^٧ المصدر نفسه ١٢/١١٥.

^٨ المصدر نفسه ١/٤٥٢.

^٩ المصدر نفسه ٢/٢٤٧.

^{١٠} المصدر نفسه ٦/٧٠.

كثيراً ما ينتدب لتصحيح مذهب معين، أو توجيه إعرابي، أو تأييد وجهة نظر معينة لنحويّ بصريّ كأن يكون سيبويه، أو المبرد، أو غيرهما، يستضيء بنور رأيه ويهتدي بهديه . ولعل من أبرز سمات مذهب النحوي وخصائص اتجاهاته أنه لا يقيس إلا على ما كان شائعاً مطرداً، أما ما كان قليلاً نادراً فقد أضرب عنه صفحاً ولم يقم عليه قاعدة ولم يعتدّ به، وهو مظهر آخر من مظاهر النزوع إلى مذهب البصريين. واتضحت معالم بصريته مما عرض له من مصطلحات، إذ لم يخرج في الغالب الأعمّ عن أطر المصطلحات التي تواضع عليها البصريون، فلم يستعمل من المصطلحات الكوفية إلا النزر اليسير، وهو، إذ يستعملها، غالباً ما يقرنها بالمصطلح البصري، أو يفسرها بما يقابلها عند البصريين، كقوله: ((انه عماد، ونعني به الفصل عند البصريين))^١، وهذا يفصح عن بصريته.

٨- مآخذ وملاحظات:

أ- ملاحظات إعرابية

ب- أوهامه في نسبة الآراء

ت- أخطاؤه النحوية

أ- ملاحظات إعرابية

عني ابن عادل بالتوجيه الإعرابي لآيات الذكر العزيز، إذ حشد مذاهب العلماء في ذلك، واستوفى الكلام عليها، واستقصى الآراء المختلفة فيها، وأطال في تتبع أقوال النحويين، وإنّا لواجدون صورة من صورة الإطالة في سرد أقوالهم في ((كَمَا أَخْرَجَكَ)) في قوله تعالى: ((كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ))^٢، إذ ذكر ما يربو على عشرين مذهباً^٣.

وقد استوقفتني بعض الأمثلة الإعرابية التي- فيما أظن- لم يكن موفقاً في توجيهها، ولعل من

بينها:

١- قوله في قوله تعالى: ((أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ))^٤: ((و(هم) زائدة، ويجوز أن يكون (هم) مبتدأ ثانياً^٥، و(الخاسرون) خبره، والثاني وخبره خبر الأول))^٦. ولا أدري ما المسوّغ الذي لأجله حمل ابن عادل (هم) على الزيادة؟ وكيف جاز له ذلك، وقد نصّ النحويون على أنّ الضمير في أضراب ذلك إنما

^١ اللباب ٢/٣٠٥.

^٢ الأنفال/٥٠.

^٣ ينظر اللباب ٩/٤٥٠-٤٥٣.

^٤ البقرة/٢٧.

^٥ في المطبوع (ثانٍ). وما أثبتته هو الصواب.

^٦ اللباب ١/٤٨٠.

يجاء به للفصل أو الابتداء^١ فحسب؟!، وأيضًا فإنه قد انعقد إجماع النحويين على عدم جواز زيادة الاسم^٢.

٢- وقوله في قوله تعالى: ((قَالَ يَا أَبَتِي افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ))^٣: ((قوله: (ما تؤمر) يجوز أن تكون (ما) بمعنى (الذي)، والعائد مقدّر، أي: تؤمره، والأصل: تؤمر به، ولكن حذف الجار مطّرد، فلم يحذف العائد إلا وهو منصوب المحل، فليس حذفه هنا كحذفه في قولك: (جاء الذي مررتُ)...) والواقع أن ما ذكره ابن عادل لا يخلو من تجاوز في التعبير، لأن العائد عامة يحذف، ولاشك في أن حذف العائد المنصوب قوي، وكذلك ما في معناه، إلا أن هذا لا يعني أن حذف العائد يقتصر على المنصوب بل قد يحذف العائد المجرور في صور، وكذلك المرفوع في مواطن معينة^٤.

٣- وقوله في قوله تعالى: ((كَذَبْتَ قَبْلَهُمْ قَوْمَ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا))^٥: إن الزمخشري ذهب إلى أن المسألة من باب التنازع، فإنه أخرجه عن التأكيد إذ قال: ((فإن قلت: ما معنى قوله (كذبوا) بعد قوله: (كذبت)؟ قلت: معناه كذبوا فكذبوا عبدنا))^٦. ورده ابن عادل إذ لو كانت المسألة من باب التنازع ((لكن التقدير: كذبت قبلهم قوم نوح عبدنا فكذبوه، ولو لفظ بهذا لكان تأكيدًا إذ لم يفد غير الأول، وشرط التنازع أن لا يكون الثاني تأكيدًا، ولذلك منعوا أن يكون قوله: ((أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ احْبَسِ))^٧. وَرَدَّ ابن عادل على الزمخشري لا موضع له، وإلا فأَيّ تنازع في تقديره: (كذبت قبلهم قوم نوح عبدنا فكذبوه) وما العاملان المتنازعان؟!.

٤- وقوله في (الآن) في قوله تعالى: ((قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ))^٨: ((وهو لا يتصرف غالبًا، وقد وقع مبتدأ في قوله عليه الصلاة والسلام: ((فَهُوَ يَهْوِي فِي قَعْرِهَا الْآنَ حِينَ انْتَهَى))^٩. ف (الآن)

^١ ينظر مغني اللبيب ٢/٦٤٥-٦٤٦، وجمع الهوامع ١/٢٣٧.

^٢ ينظر شرح الرضي ٣٤٣/٢ وجواهر الأدب ١٤٩.

^٣ الصافات ١٠٢.

^٤ اللباب ١٦/٣٣٢.

^٥ ينظر شرح الرضي ٢/٤٣، وجمع الهوامع ١/٨٩-٩٠.

^٦ القمر ٩.

^٧ الكشاف ٤/٣٧.

^٨ لم أهد إلى قائله. وصدده:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِيغْلَتِي

وهو من شواهد الخصائص ٣/١٠٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٤.

^٩ اللباب ١٨/٢٤٣.

^{١٠} البقرة ٧١.

^{١١} صحيح مسلم ٤/٢١٨٥، وشرح النووي ٥/٧٠٠. ورواية الحديث فيهما: ((فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا)).

مبتدأ، وبني على الفتح...و(حين خبره))^١. وعندي أن (الآن) و(حين) منصوبان على الظرفية الزمانية، الزمانية، لأن شرط المبتدأ والخبر أن ينعقد منها كلام مفيد^٢. وهو ما لا ينطبق على (الآن) و(حين).
 ٥-وقوله في قوله تعالى: ((فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا))^٣: ((يجوز أن يكون (أشد) نصبًا على الحال من (ذكرًا)، لأنه لو تأخر عنه لكان صفة له))^٤. وهذا الإعراب مردود إذ يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وهو ممنوع^٥.

٦-وقوله في قوله تعالى: ((وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا))^٦: ((جميعًا) حال، أو تأكيد عند من جعلها كـ (كل)، وهو الصحيح))^٧. وكون (جميعًا) تأكيدًا غير صحيح، إذ لو كانت كذلك لقليل: (جميعه)، وأيضًا فإنَّ التأكيد بـ (جميع) قليل، فلا يحمل التنزيل عليه، والصواب أنه حال^٨.

٧-وقوله في قوله تعالى: ((وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ))^٩: ((وقوله: (يبتغون) حال من الضمير في (آمين)...ولا يجوز أن تكون هذه الجملة صفة لـ (آمين) ، لأن اسم الفاعل متى وصف بطل عمله))^{١٠}. وما منعه مردود ، وذلك لأنَّ الصحيح جواز الوصف بعد اسم الفاعل^{١١}.

٨-وقوله في قوله تعالى: ((مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أَخْدُوا))^{١٢}: ((يجوز أن يكون (ملعونين) منصوبًا بـ (أخذوا) الذي هو جواب الشرط))^{١٣}. وهذا الرأي لا يخلو من ضعف، لأن للشرط صدر الكلام، والصواب أنه منصوب على الذم^{١٤}.

٩-وقوله في قوله تعالى: ((وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا

^١ الباب ١٧٢/٢.

^٢ ينظر شرح المفصل ٨٧/١.

^٣ البقرة / ٢٠٠.

^٤ الباب ٤٣٥/٣.

^٥ ينظر مغني اللبيب ٧٠٢/٢.

^٦ النساء / ١٧٢.

^٧ الباب ١٥٠/٧.

^٨ ينظر مغني اللبيب ٦٦٢/٢.

^٩ المائدة / ٢.

^{١٠} الباب ١٧٨/٧.

^{١١} ينظر مغني اللبيب ٧٦٦/٢.

^{١٢} الأحزاب / ٦١.

^{١٣} الباب ٥٩١/١٥.

^{١٤} ينظر مغني اللبيب ٧٠٣/٢.

الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا))^١: ((و(خالدين) حال من مفعول (يدخله) الثاني، وهو (جنات)))^٢. وفي هذا الإعراب نظر، لأن حق صاحب الحال أن يكون معرفة^٣، و(جنات) ليس كذلك.

١٠- وقوله في قوله تعالى: ((فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ))^٤: ((قوله: (فكيف) إما خبر مقدم، أي، فكيف علمه بأسرارهم إذا توفتهم الملائكة، وإما منصوب بفعل محذوف، أي: فكيف تصنعون؟ وإما خبر مقدم لـ (كان) مقدرة، أي: فكيف تكونون؟))^٥. والحق أن (كان) لا تضر إلا في مواطن معدودة^٦، ليس هذا منها.

ب-أوهامه في نسبة الآراء

اعتمد النحويون على جهود المتقدمين في ميدان الدراسة النحوية واللغوية إذ أضحت ثمرات مناقشاتهم ودراساتهم التي سطروها في مظانهم، ككتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، والمقتضب للمبرد، وغيرها من أمات الكتب، ينبوعاً لا ينضب، ومنهلاً أفاد منه المتأخرون في كثير من استدراكاتهم وإضافاتهم التي استخلصوها من تلك المظان، إلا أن الباحث يقف متحيراً إزاء كثرة أوهامهم فيما عزوه من مذاهب، ومن ثم لا يجد تفسيراً مقبولاً لذلك إلا أن يكون منبع الوهم نحوياً واحداً، اعتمد عليه الآخرون من دون الوقوف على هذا الرأي أو ذاك في كتب قائله. وهذا ما ينطبق على ابن عادل الذي أودع في كتابه بعض الآراء التي يعوزها التدقيق والتوثيق، ومن ثم كان لزاماً عليّ أن أنسب كل رأي إلى صاحبه، متوخياً في ذلك الدقة واستقاء الآراء من منابعها ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

وفيما يأتي أضع بين يدي القارئ الكريم جانباً من تلك الأوهام.

١- قال ابن عادل في سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ))^٧: ((وزعم (يَكْذِبُونَ))^٨: ((وزعم أبو البقاء أن كون (ما) موصولة اسمية هو الأظهر، قال: لأن الهاء المقدرة عائدة على (الذي) لا على المصدر))^٩. والحق أن أبا البقاء لم يتعرض لما نقله عنه ابن عادل، جاء في (التبيان): ((و(ما) هنا مصدرية وصلتها (يَكْذِبُونَ)، وليست (كان) صلتها لأنها ناقصة ولا يستعمل منها

^١ الطلاق / ١١.

^٢ اللباب ١٩/ ١٨٠.

^٣ ينظر شرح المفصل ٦٢/ ٢، وشرح الرضي ٢٠١/ ١.

^٤ محمد / ٢٧.

^٥ اللباب ١٧/ ٤٦٢.

^٦ ينظر شرح ابن عقيل ٢٩٣-٢٩٥، والبهجة المرضية ١٠٤/ ١.

^٧ البقرة / ١٠.

^٨ اللباب ١/ ٣٤٣.

مصدر^١...و(ما) المصدرية حرف عند سيبويه^٢، واسم عند الأخفش^٣، وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء^٤).

٢- وقال في معرض حديثه عن قوله تعالى: ((كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ، وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ؟))^٥: ((و(كيف في هذه الآية منصوبة على التشبيه بالظرف عند سيبويه^٦...وعلى الحال عند الأخفش...ولم يذكر أبو البقاء غير مذهب الأخفش، ثم قال: والتقدير: (معاندين تكفرون؟)، وفي هذا التقدير نظر إذ يذهب معه معنى الاستفهام المقصور به التعجب أو التوبيخ، أو الإنكار^٧). وهذا الذي ذكره ابن عادل وهم على أبي البقاء، جاء في (التبيان): (((كيف) في موضع نصب على الحال، والعامل فيه: (تكفرون)، وصاحب الحال الضمير في (تكفرون)، والتقدير: أمعاندين تكفرون؟ ونحو ذلك))^٨. فهو كما ترى قدر الهمزة مع (معاندين) وعليه لا يذهب معنى الاستفهام المراد منه الإنكار أو التعجب أو التوبيخ.

٣- وقال في سياق كلامه على قوله (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) في قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ))^٩: ((وأجاز أبو البقاء أن تكون حالاً من النار، قال: لأن فيها ضميراً يعود عليها، ويكون العامل فيها معنى الإضافة أو اللام المقدرة))^{١٠}. ووضح من نص أبي البقاء أنه لم يتبنَّ ما نسب إليه، وإنما نقله عن غيره: قال: ((وقيل يجوز أن يكون حالاً من النار لأن في الجملة ضميراً يعود عليها ويكون العامل في الحال معنى الإضافة أو اللام المقدرة))^{١١}.

٤- وحينما عرض لقوله تعالى: ((وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا))^{١٢} قال: ((والجملة - أي: لا تجزي نفس - في محل نصب صفة لـ (يومًا)، والعائد محذوف، والتقدير: لا تجزي فيه، ثم حذف الجار والمجرور... وهذا مذهب سيبويه^{١٣}. وقيل: بل حذف المفعول به بعد حذف حرف الجر ووصول

^١ القول بأنه لا يستعمل من (كان) الناقصة مصدر غير مسلّم به بل الصحيح أن لها مصدرًا، وقد جاء ذلك في كلام العرب.

^٢ ينظر الكتاب ١/٤٧٦.

^٣ ينظر معاني القرآن ١/٣٧.

^٤ التبيان ١/٢٧.

^٥ البقرة ٢٨.

^٦ ينظر الكتاب ٢/٣٥.

^٧ اللباب ١/٤٨١.

^٨ التبيان ١/٤٥.

^٩ البقرة ٣٩.

^{١٠} اللباب ١/٥٨٦.

^{١١} التبيان ١/٥٦.

^{١٢} البقرة ٤٨.

^{١٣} ينظر الكتاب ١/٨٨.

الفعل إليه، فصار: لا تجزيه...ويُعزى للأخفش))^١. ولم يتفرّد ابن عادل بهذا العزو للأخفش بل سبقه إلى ذلك ابن هشام^٢. واتضح لي أن كلاً من ابن هشام وابن عادل واهم، إذ وجدت الأخفش يقول بقول الجمهور، جاء في (معاني القرآن): ((فَنَوْنُ الْيَوْمِ، لَأَنَّهُ جَعَلَ (فِيهِ) مَضْمَرًا، وجعله من صفة (اليوم)، كأنه قال: ((يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ فِيهِ شَيْئًا))...وقال قوم: إنما اضمر الهاء، أراد: لا تجزيه، وجعل هذه الهاء اسمًا لليوم مفعولًا، كما تقول: (رَأَيْتُ رَجُلًا يَحِبُّ زَيْدًا) تريد: يَحِبُّهُ زَيْدًا))^٣.

٥- وفي سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ))^٤ قال: ((هذه) منصوبة عند سيبويه^٥ على الظرف، وعند الأخفش على المفعول به))^٦. و ما نُسب إلى الأخفش هو الشائع عند جمهور النحويين المتأخرين^٧. ويبدو لي أن الأخفش يرى أن الاسم المنصوب بعد (دخل) وأضرابه منصوب على نزع الخافض، جاء في (معاني القرآن): ((تَقُولُ: (عَيْنٌ فِي رَأْيِهِ، وَخَسِرَ فِي أَهْلِهِ، وَخَسِرَ فِي بَيْعِهِ). وقد جاء لهذا نظير، قال: (ضُرِبَ عَبْدُ اللَّهِ الظُّهْرَ وَالْبَطْنَ)، ومعناه: على الظهر والبطن. كما قالوا: (دخلت البيت)، وإنما هو: دخلت في البيت. وقوله: (تَوَجَّهَ مَكَّةَ وَالْكُوفَةَ)، وإنما هو: إلى مكة وإلى الكوفة))^٨. وجاء فيه أيضًا: (((وَلَنْ يَتْرَكُكُمْ أَعْمَالُكُمْ))^٩، أي: في أعمالكم، كما تقول: (دخلت البيت)، (البيت)، وأنت تريد: في البيت))^{١٠}.

٦- وحينما عرض لقوله تعالى: ((وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ، وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ))^{١١} قال: ((وقال أبو البقاء: تقديره: وعلى عهد الذي أنزل))^{١٢}. وهذا الذي زعمه ابن عادل وهم على أبي البقاء، جاء في (التبيان): ((وما أنزل): (ما) بمعنى (الذي)، وهو في موضع نصب عطفًا على (السحر)، أي: ويعلمون الذي أنزل...وقيل: (ما) في موضع جر عطفًا على ملك سليمان، أي: وعلى عهد الذي أنزل على الملكين))^{١٣}. وهو -كما ترى- لم يتبنّ هذا المذهب وإنما نقله عن غيره.

^١ اللباب ٤٨/٢.

^٢ ينظر مغني اللبيب ٦٥٤/٢.

^٣ معاني القرآن ١٤٨/١.

^٤ البقرة ٥٨.

^٥ ينظر الكتاب ١٦/١.

^٦ اللباب ٩٢/٢.

^٧ ينظر همع الهوامع ١٥٣/٣.

^٨ معاني القرآن ١٤٨/١.

^٩ محمد/٣٥.

^{١٠} معاني القرآن ٤٨٠/٢.

^{١١} البقرة ١٠٢.

^{١٢} اللباب ٣٣٨/٢.

^{١٣} التبيان ٩٩/١.

٧- وفي قوله تعالى: ((وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا: إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ))^١ قال: ((وأجاز أبو البقاء، رحمه الله، أن تكون (حتى) بمعنى (إلا)، قال: والمعنى: وما يعلمان من أحد إلا أن يقولا))^٢. وهذا الذي نُسب إلى أبي البقاء وهم، ذلك أنه قال: ((حتى يقولا)، أي: إلى أن يقولا... وقيل (حتى) بمعنى (إلا))^٣.

٨- وفي قوله تعالى: ((مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا))^٤، قال: (و (من آية) آية) هو المفعول به، والتقدير: (أي شيء نُنسخ) ... أو (أي نسخ نُنسخ من آية) قاله أبو البقاء وغيره، وقالوا: مجيء (ما) مصدرًا جائزًا^٥. والحق أن أبا البقاء عدّ (من آية) في موضع نصب على التمييز وليس مفعولاً به، قال: ((ومن آية) في موضع نصب على التمييز، والمميز (ما)، والتقدير: أي شيء نُنسخ من آية) ... ويجوز أن تكون زائدة، و (آية) حالاً، والمعنى: (أي شيء نُنسخ قليلاً أو كثيراً... وقيل (ما) هنا مصدرية، و (آية) مفعول به، والتقدير: (أي نسخ نُنسخ آية))^٦.

٩- وفي قوله تعالى: ((وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ))^٧ قال: إنَّ في (نفسه سبعة سبعة أوجه: (...الرابع توكيد لمؤكد محذوف، تقديره: (سفه في نفسه)، فحذف المؤكّد قياساً على النعت والمنعوت، قاله مكي))^٨. ويبدو أن ذلك وهم من ابن عادل، لأن مكيًا صرح بشكل لا لبس فيه بأن (نفسه) منصوب على نزع الخافض، قال: ((إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)، أي: في نفسه، فنُصِبَ لِمَا حُذِفَ حرف الجر))^٩.

١٠- وقال في سياق كلامه على متعلق (في الدنيا) في قوله تعالى: ((كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ))^{١٠}: ((...والثالث أن تتعلّق بنفس (الآيات)، لما فيها من معنى الفعل، وهو ظاهر قول مكي))^{١١}. وصريح نص مكي يرشد إلى أن (في الدنيا) متعلق بـ (تتفكرون) لا بـ

^١ البقرة / ١٠٢.

^٢ اللباب ٣٤٦/٢.

^٣ التبيان ٩٩/١.

^٤ البقرة / ١٠٦.

^٥ اللباب ٣٦٤/٢.

^٦ التبيان ١٠٢/١.

^٧ البقرة / ١٣٠.

^٨ اللباب ٤٩٦/٢.

^٩ مشكل إعراب القرآن ١١١/١.

^{١٠} البقرة / ٢١٩-٢٢٠.

^{١١} اللباب ٤٣/٤.

(الآيات)، فإنه قال: ((قوله (تتفكرون في الدنيا والآخرة)، (في) متعلقة بـ (تتفكرون)، فهما طرفان للتفكر، تقديره: تتفكرون في أمور الدنيا والآخرة وعواقبها...))^١.

١١- وقال في قوله تعالى: ((وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ))^٢: وفي الهاء في (آخِذِيهِ)، ((وفي نحوها من الضمائر المتصلة باسم الفاعل قولان مشهوران:... والثاني، وهو رأي الأخفش أنها في محل نصب، وإنما حذف التنوين والنون في نحو (ضاربك) للطافة الضمير))^٣. وعلى هذا الذي نقله ابن عادل عادل عن الأخفش معظم المتأخرين^٤. وقد أوصلني البحث إلى أن ذلك وهم على الأخفش، جاء في (معاني القرآن): ((وقال: ((إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرَاتُكَ))^٥، فالنصب وجه الكلام، لأنك لا تجري الظاهر الظاهر على المضمر، والكاف في موضع جر لذهاب النون))^٦. فهو -كما ترى- يذهب إلى أن الضمير في موضع جر لا نصب، كما زعم ابن عادل وغيره.

١٢- وفي قوله تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ))^٧، قال: ((وعن الأخفش وغيره أن (ما) نكرة موصوفة، و(رحمة) بدل منها، كأنه أبهم ثم بين بالإبدال))^٨. والحق أن صريح قول الأخفش أنها زائدة، قال: ((وقال تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ))، يقول: (فبرحمة)، و(ما) زائدة))^٩.

١٣- وقال في إعراب (فَرِيضَةً) في قوله تعالى: ((فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ))^{١٠}: ((...والثالث، قاله مكي وغيره، أنها حال، لأنها ليست مصدرًا))^{١١}. وهذا الذي يقوله ابن عادل خلاف ما نص عليه مكي من أن (فَرِيضَةً) مصدر وليست حالاً، قال: ((فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ) نصب على المصدر))^{١٢}. ولم يزد على ذلك شيئاً، وبمقتضى ذلك يكون واضحاً أن ما نسبته ابن عادل إلى مكي وهم عليه.

١٤- وفي سياق حديثه عن قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا: فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا: كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ، قَالُوا: أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا،

^١ مشكل إعراب القرآن ١/١٢٩.

^٢ البقرة ٢٦٧.

^٣ اللباب ٤/٤١٢.

^٤ ينظر البحر المحيط ٢/٣١٨، وهمع الهوامع ١/٣٠٧.

^٥ العنكبوت ٣٣.

^٦ معاني القرآن ١/٨٤.

^٧ آل عمران ١٥٩.

^٨ اللباب ٦/١٦.

^٩ معاني القرآن ١/٢٢٠.

^{١٠} النساء ١٢.

^{١١} اللباب ٦/٢٢٢.

^{١٢} مشكل إعراب القرآن ١/١٩٢.

فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ))^١، قال: ((وفي خبر (إِنَّ) هذه ثلاثة أوجه... الثاني: أنه ((فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ))، ودخلت الفاء في الخبر تشبيهاً للموصول باسم الشرط، ولم تمنع (إِنَّ) من ذلك، والأخفش يمنعها^٢. وأنا شديد التعجب من النحويين، من أمثال ابن يعيش^٣، وابن فلاح^٤، والرضي^٥، وابن عادل، عادل، والسيوطي^٦، والأشموني^٧، كيف يعزّون للأخفش ما يقول بخلافه؟! إذ تبيّن لي أنه لم يخرج عن أطر الجمهور إذ جوزوا دخول الفاء على الخبر، إذا نسخ المبتدأ بـ (إِنَّ)^٨، جاء في (معاني القرآن): (القرآن): ((وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا))^٩ فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ، لأن (الذي) إذا كانت صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء، نحو قول الله عز وجل: ((إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ))، ثم قال: ((فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ))^{١٠}.

١٥- وقال في سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا))^{١١}: ((وَإِنْ امْرَأَةٌ)) فاعل بفعل مضمر واجب الإضمار... ولا يجوز رفعها بالابتداء، لأن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل عند جمهور البصريين، خلافاً للأخفش والكوفيين... ونحوه: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ))^{١٢}، وظاهر عبارة ابن عادل يشعر بأن الأخفش لا يجيز، في الاسم المرفوع بعد (إِنْ) الشرطية، إلا الابتداء، وليس الأمر كذلك، قال الأخفش، في غرضون كلامه على قوله تعالى: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)): ((فابتدأ بعد (إِنْ)، وأن يكون رفع (أحداً) على فعل مضمر أقيس الوجهين، لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها...))^{١٣}. وأدنى تأمل في نص الأخفش الذي بين أيدينا

^١ النساء / ٩٧.

^٢ اللباب ٥٨٩/٦.

^٣ ينظر شرح المفصل ١٠١/١.

^٤ ينظر المغني في النحو ٣٧٣/٢ - ٣٧٤.

^٥ ينظر شرح الرضي ١٠٣/١.

^٦ ينظر همع الهوامع ٦٠/٢.

^٧ ينظر شرح الأشموني ١٠٩/١.

^٨ ينظر همع الهوامع ٦٠/٢.

^٩ النساء / ١٦.

^{١٠} معاني القرآن ٨٠/١ - ٨١.

^{١١} النساء / ١٢٨.

^{١٢} التوبة / ٦.

^{١٣} اللباب ٥٠/٧.

^{١٤} معاني القرآن ٣٢٧/٢.

يفند كل ما قال به النحويون بدءًا من أبي البركات الانباري^١، والرضي^٢، وأبي حيان^٣، إذ يوحى قول الأخفش: ((وأن يكون رفع (أحدًا) على فعل مضمر أقيس الوجهين...)) أنه موافق للبصريين، وأنه لم يخرج عن نهجهم ومن ثم يكون ما أشيع في كتب النحو، وفي قاعات التدريس من أنه يجيز الابتداء بالأسماء المرفوعة بعد أدوات الشرط وهما عليه.

١٦- وقال في قوله تعالى: ((لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا))^٤: ((وقال أبو البقاء: يجوز أن يكون (اليهود) هو المفعول الأول، و(أشد) هو المفعول الثاني))^٥. وما ذكره ذكره ابن عادل ادعاء محض لا يدعمه ما نص عليه العكبري إذ قال: إن ((اليهود) المفعول الثاني لـ (تجد))^٦.

١٧- وقال في سياق كلامه على قوله تعالى: ((يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ))^٧: يجوز أن تعود (الهاء) في (فيها) على (الرحمة)، وأن تعود على (الجنات)، ((وجوز مكي أن تعود على (البشرى) المفهومة من قوله: (يبشرهم)، كأنه قيل: لهم في تلك (البشرى))^٨. وعبارة مكي صريحة بأن (الهاء) تعود على (الجنات) فحسب، أما ما عزاه له ابن عادل فليس دقيقًا، لأنه لم يتبنَّه، وإنما حكاه عن غيره، قال: ((والهاء في (فيها) لـ (جنات)...وقيل: هي ترجع على (البشرى)، ودل عليها قوله: (يبشرهم))^٩.

١٨- وجاء في معرض حديثه عن قوله: ((فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا))^{١٠}: ((وزعم علي بن عيسى، والنحاس^{١١}، أن (لولا) تأتي بمعنى (ما) النافية، وحملًا على ذلك هذه الآية، أي: ما كانت قرية)).^{١٢} ولم أجد للرماني نصًا يؤكد ما نسبته إليه ابن عادل من أن (لولا) ترد نافية، بل لقد وجدته

^١ ينظر الإنصاف ٢/٦١٦ م ٨٥.

^٢ ينظر شرح الرضي ٢/٢٥٥.

^٣ ينظر ارتشاف الضرب ٢/٢٣٩.

^٤ المائدة ٨٢.

^٥ اللباب ٧/٤٧٤.

^٦ التبيان ١/٤٥٥.

^٧ التوبة ٢١.

^٨ اللباب ١٠/٥٢.

^٩ مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٦.

^{١٠} يونس ٩٨.

^{١١} ينظر إعراب القرآن ٢/٧٥.

^{١٢} اللباب ١٠/٤١٤.

ينقل ذلك عن النحاس، جاء في (معاني الحروف): ((وقد حكى أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن النحاس أنها تكون جدًّا في قوله تعالى: ((فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَّةً آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا))، وقال غيره: هي تحضيض))^١. فهذا النص يعطينا تصورًا بأن الرماني لم يتبنَّ ما نسب إليه آنفًا، وإنما نقله عن ابن النحاس.

١٩- وقال: إن في (يُقيموا) في قوله تعالى: ((قُلْ لِّلْعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ))^٢ أوجهًا: ((...الثاني أن (يقيموا) مجزوم على جواب (قُلْ)، وإليه نحا الأخفش والمبرد))^٣. والصحيح أن مذهب المبرد أنه مجزوم على جواب المقول المحذوف، جاء في (المقتضب): ((وَأَمَّا قَوْلُهُ: ((قُلْ لِّلْعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ))، وما أشبهه، فليس (يقولوا) جوابًا لـ (قُلْ)، ولكنَّ المعنى، والله أعلم: ((قُلْ لِّلْعِبَادِي قُولُوا يَقُولُوا)، وكذلك: ((قُلْ لِّلْعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ)))).^٤

٢٠- وقال في سياق حديثه عن قوله تعالى: ((وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ))^٥: ((اثنين) فيه قولان... وقال أبو البقاء: هو مفعول ثانٍ. وهو كالغلط إذ لا معنى لذلك البتة))^٦. وما نُسب إلى أبي البقاء وهم، وذلك أنه لم يرتضِ القول بأن (اثنين) مفعول ثانٍ، قال: ((قوله تعالى (اثنين) توكيد. وقيل مفعول ثانٍ، وهو بعيد))^٧.

٢١- وقال في (ما) في قوله تعالى: ((وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ))^٨: ((الثاني: أنها شرطية، وفعل الشرط بعدها محذوف، وإليه نحا الفراء^٩، وتبعه الحوفي وأبو البقاء))^{١٠}. وهذا الزعم مردود بما صرح به أبو البقاء إذ عدَّ (ما) موصولة، بمعنى (الذي)، قال: ((قوله تعالى: ((وَمَا بِكُمْ)، (ما) بمعنى (الذي)، والجار صلته... (فمن الله) الخبر. وقيل (ما) شرطية وفعل الشرط محذوف...))^{١١}.

^١ معاني الحروف ١٢٤.

^٢ إبراهيم ٣١.

^٣ اللباب ٣٨٦/١١.

^٤ الإسراء ٥٣.

^٥ المقتضب ٨٤/٢.

^٦ النحل ٥١.

^٧ اللباب ٧٧/١٢.

^٨ التبيان ٧٩٨/٢.

^٩ النحل ٥٣.

^{١٠} ينظر معاني القرآن ١٠٤/٢.

^{١١} اللباب ٨١/١٢.

^{١٢} التبيان ٧٩٨/٢.

٢٢- وفي سياق حديثه عن قوله تعالى: ((فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ))^١ في قراءة أبي عمرو بنصب (الْخَوْفِ)^٢، قال: ((وفي (الْخَوْفِ) أوجه: ... الثالث أن يعطف على موضع (الجوع) لأنه مفعول في المعنى للمصدر، التقدير: (ألبسهم الجوع والخوف) قاله أبو البقاء))^٣. والذي قاله أبو البقاء: ((و(الخوف) البقاء: ((و(الخوف) بالجر عطفًا على (الجوع)، وبالنصب عطفًا على (لباس)). وقيل هو معطوف على موضع (الجوع)، لأن التقدير: أن ألبسهم الجوع والخوف))^٤.

٢٣- وجاء في سياق كلامه على قوله تعالى: ((لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا))^٥: وقال المبرد إنه يجوز أن يكون لفظ الجلالة بدلًا من (آلهة)، ((لأن ما بعد (لو) غير موجب في المعنى، والبدل في غير الموجب أحسن من الوصف))^٦. وأكبر الظن أن ما عزاه ابن عادل للمبرد وهم عليه، وكيف يكون مذهبه أن لفظ الجلالة بدل من (آلهة)، وهو يقول: إن (لا) وما بعدها تكون ((نعتًا بمنزلة (غير)، وما أضيفت إليه، وذلك قولك: (لو كان هنا رجلٌ إلّا زيدٌ لهلكنا). قال الله عز وجل: ((لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا))، المعنى والله أعلم، (لو كان فيهما آلهة غير الله)، و(لو كان معنا رجلٌ غير زيد)... فـ ((إلا) في موضع (غير))^٧.

٢٤- وقال في سياق كلامه على قوله تعالى: ((إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا))^٨: ((الوجه الثاني: قال الفراء: إن (كاد) زائدة))^٩. وفيما نقله ابن عادل عن الفراء نظر، جاء في (معاني القرآن): ((وقال بعضهم، إنما هو مثل ضربه الله، فهو يراها ولكنه لا يراها إلا بطيئًا، كما تقول: (ما كدتُ أبلغُ إليك)، وأنت قد فعلت، وهو وجه العربية))^{١٠}.

٢٥- وقال في معرض حديثه عن قوله تعالى: ((تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا))^{١١}، في قراءة من رفع لام (يجعل)^{١٢}: ((والثاني: أنه

^١ النحل / ١١٢.

^٢ ينظر الإتحاف ٢٨١.

^٣ اللباب ١٢ / ١٧٥.

^٤ التبيان ٢ / ٨٠٨.

^٥ الأنبياء / ٢٢.

^٦ اللباب ١٣ / ٤٧٠.

^٧ المقتضب ٤ / ٤٠٨.

^٨ النور / ٤٠.

^٩ اللباب ١٤ / ٤٠٦.

^{١٠} معاني القرآن ٢ / ٢٥٥.

^{١١} الفرقان / ١٠.

^{١٢} وهي قراءة ابن كثير وابن عامر، وقراءة الباقيين بجزم اللام. ينظر النشر ٢ / ٢٥٠، والإتحاف ٣٢٧.

معطوف على جواب الشرط، قال الزمخشري: لأن الشرط إذا وقع ماضيًا جاز في جوابه الجزم والرفع كقوله:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ^١

قال الزمخشري: وليس هذا مذهب سيبويه^٢، بل مذهبه أن الجواب محذوف، وأن هذا المضارع منويٌّ به التقديم، ومذهب المبرد^٣ والكوفيين أنه جواب على حذف الفاء^٤. وقول ابن عادل: (قال الزمخشري: وليس هذا مذهب سيبويه...) وهم، وعبرة الزمخشري تنطق بتضعيف ما نُسب إليه، قال: ((وقرىء (ويجعل) بالرفع عطفًا على (جعل)، لأن الشرط إذا وقع ماضيًا جاز في جزائه الجزم والرفع...))^٥ على أن الذي أوصلني البحث إليه أن هذا القول لأبي حيان^٦، وقد جاء به في سياق الرد على مقالة الزمخشري إن الشرط إذا وقع ماضيًا جاز في جزائه الجزم والرفع. ومن ثم وقع ابن عادل في تخليط بين القولين.

٢٦- وقال: ((أَيَّ) تنقسم إلى أقسام كثيرة، وهي الشرطية، والاستفهامية، والموصولة، والصفة، والموصوفة عند الأخفش خاصة، والمناداة، نحو: (يا أيُّها)، والموصولة لنداء ما فيه (أل)، نحو: (يا أيُّها الرجل) عند غير الأخفش، والأخفش يجعلها في النداء موصولة^٧). وعندي على هذا الكلام ملاحظتان:

أ- الملاحظة الأولى أن ظاهر عبارة ابن عادل أن (أَيَّ) في النداء قسمان: مناداة، وتوصف باسم الإشارة، ووصلة لنداء ما فيه (أل)، وهما عند النحويين قسم واحد^٨.

ب- والملاحظة الثانية أن ما عزاه ابن عادل إلى الأخفش من القول بأنه يجعل (أَيَّ) في النداء موصولة لا يعضده ما قاله الأخفش إذ جاء في سياق كلامه على قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ))^٩: ((فإن قيل كيف تكون (ما) اسمًا وحدها، وهي لا يُتكلَّمُ بها وحدها؟ قلت: هي بمنزلة (يا أيُّها الرجل)، لأن (أَيَّ) ههنا اسم، ولا يُتكلَّمُ به وحده حتى يوصف، فصار (ما) مثل الموصوف ههنا، لأنك إذا

^١ قائله زهير بن أبي سلمى. ينظر شرح ديوانه ١٥٣.

^٢ ينظر الكتاب ٤٣٦/١.

^٣ ينظر المقتضب ٦٩/٢-٧٠.

^٤ اللباب ٨٥/١٤.

^٥ الكشف ٨٣/٣.

^٦ ينظر البحر المحيط ٤٨٤/٦.

^٧ اللباب ١٠١/١٥.

^٨ ينظر الكتاب ٣٠٨/١.

^٩ النساء ٥٨/.

قلت: (غسلته غسلًا نِعْمًا) فإنما تريد المبالغة والجودة^١. فظاهر عبارة الأخفش أن (أي) في النداء موصوفة لا موصولة.

٢٧- وقال في (وَيَكُنَّ) في قوله تعالى: ((وَيَكُنَّ لَهُ يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ))^٢: ((الثالث: أن (ويك) كلمة برأسها، والكاف حرف خطاب، و(أن) معمولة لمحذوف، أي: اعلم أنه لا يفلح، قاله الأخفش))^٣. وليس في كلام الأخفش ما يؤيد ما زعمه ابن عادل، إذ قال في سياق حديثه عن قوله تعالى: ((وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ))^٤: ((والمفسرون يفسرونها: ألم تر أن الله. وقال: ((وَيَكُنَّ لَهُ يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ))^٥)).

٢٨- وجاء في سياق كلامه على قوله تعالى: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ))^٦ في قراءة من قرأ (فطر) فعلاً ماضياً^٧: ((وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنها صلة لموصول محذوف، أي: (الذي فطر). كذا قدره أبو حيان وأبو الفضل الرازي))^٨. وهذا الذي نقله ابن عادل عن أبي حيان وهم أي وهم، وكيف يكون ذلك مذهباً له، وهو يقول: ((وحذف الموصول لا يجوز عند البصريين... والأحسن عندي أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو فطر))^٩!

٢٩- وقال في قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ))^{١٠}: ((قال الزمخشري: ويحتمل أن يقال، استعمل المكر استعمال العمل فعّاده^{١١} كما قال: ((لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ))^{١٢})).
والحق أن الزمخشري لم يقل ذلك، ونصه يدحض ما نسب إليه، قال: ((فإن قلت (مكر) فعل غير متعد، لا يقال: (مكر فلان عمله)، فبم نصب (السيئات)؟ قلت: هذه صفة للمصدر، أو لما في حكمه... أصله: والذين مكروا المكرات السيئات، أو أصناف المكر السيئات))^{١٣}.

^١ معاني القرآن ٣٧/١-٣٨.

^٢ القصص ٨٢.

^٣ اللباب ٢٩٨/١٥.

^٤ القصص ٨٢.

^٥ القصص ٨٢.

^٦ معاني القرآن ٤٣٤/٢.

^٧ فاطر ١.

^٨ وهي قراءة الزهري والضحاك، وقراءة الباقي (فاطر). ينظر مختصر في شواذ القراءات ١٢٣.

^٩ اللباب ٩٨-٩٧/١٦.

^{١٠} البحر المحيط ٢٩٧/٧.

^{١١} فاطر ١٠.

^{١٢} في المطبوع: (فمعناه)، والصواب ما أثبتته.

^{١٣} النساء ١٨.

٣٠- وجاء في سياق حديثه عن قوله تعالى: ((قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ إِنَّ دُكْرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ))^١: ((واختلف سيبويه ويونس إذا اجتمع استفهام وشرط أيهما يجاب؟ فذهب سيبويه إلى إجابة الاستفهام، ويونس إلى إجابة الشرط، فالتقدير عند سيبويه: (أَنْ دُكْرْتُمْ تَتَطَيَّرُونَ؟) وعند يونس: تَتَطَيَّرُوا^٢ مجزوماً))^٣. والحق أنَّ عبارة (الكتاب) تدل دلالة قاطعة على خلاف ما قاله ابن عادل، إذ جاء جاء فيه: ((وذلك نحو: (إِنْ تَأْتِي آتِكْ)، ولا تكتفي بـ (مَنْ)، لأنها حرف جزاء، و(متى) مثلها، ومن ثم أدخل عليها الألف، تقول: (أمتى تَشْتُمْنِي أَشْتُمُكَ؟)، و: (أَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَرُزُهُ؟)، وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيره... وأما يونس فيقول: (إِنْ تَأْتِي آتِيكَ)، وهذا قبيح يكره في الجزاء، وإن كان في الاستفهام))^٤. وبذلك يتضح لنا أن مذهب سيبويه أن الذي يجاب منهما هو الشرط، الشرط، في حين أن مذهب يونس أن الذي يجاب منهما هو الاستفهام. وقد عكس ابن عادل نسبة الرأيين إليهما وبادل بينهما .

٣١- وجاء في سياق كلامه على قوله تعالى: ((فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ))^٥: ((ونقل ابن عطية^٦ أن التقدير: فلما أسلما أسلما وتله، كقوله:

فَلَمَّا أَجْزَنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بَنَّا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقْنَقَلٍ^٧

أي: فلما أجزنا أجزنا وانتحى. ويعزى هذا لسيبويه وشيخه الخليل))^٨. والحق أننا لا نلمس في عبارة سيبويه شيئاً مما نسب إليه، جاء في (الكتاب): ((وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ((حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا))^٩ أين جوابها؟... فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وُضِعَ هذا الكلام))^{١٠}. فأنت ترى أنَّ سيبويه وشيخه لم يقدراً الجواب بلفظ الشرط، كما توهم ذلك ابن عادل، بل جعلوا جواب الشرط محذوفاً.

٣٢- وقال في معرض حديثه عن قوله تعالى: ((وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ))^{١١}: إن أبا حيان قال في تخریج

^١ سورة يس / ١٩.

^٢ في المطبوع (تَطَيَّرُوا)، وما أثبتته أشبه بالصواب.

^٣ اللباب ١٦/ ١٨٧.

^٤ الكتاب ١/ ٤٤٣-٤٤٤.

^٥ الصافات / ١٠٣-١٠٤.

^٦ ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٤٨١.

^٧ قائله امرؤ القيس. ينظر ديوانه ١٥. وفيه: (جَفَقَ) بدل (خَبَتِ).

^٨ اللباب ١٦/ ٣٣٤-٣٣٥.

^٩ الزمر / ٧٣.

^{١٠} الكتاب ١/ ٤٥٣.

^{١١} سورة ص / ٣.

قراءة عيسى بن عمر: ((وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ)) بكسر التاء وجر (حين)^١: ((وفيه قول آخر: أن الجر بالإضافة))^٢.

وما نُسب إلى أبي حيان غير دقيق، إذ ليس في ما وقفت عليه من مصنفاته ما يفيد ذهابه إلى القول بالجر بالإضافة، جاء في (البحر المحيط): ((والذي ظهر لي في تخريج هذه القراءة... أن الجر على إضمار (من)، كأنه قال: ((لَاتِ مِنْ حِينَ مَنَاصٍ))، وكما قالوا: (لَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا^٣، يريدون: لا مِنْ رَجُلٍ))^٤.

٣٣- ولما تناول قوله تعالى: ((وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ))^٥ قال: ((وقال أبو البقاء: (الذين يجتنبون) في موضع جر بدل من (الذين آمنوا)، ويجوز أن يكون في محل نصب بإضمار (أعني)، أو في موضع رفع على تقدير (هم))^٦. وليس في كتب أبي البقاء العكبري ما يؤيد ما نقله ابن عادل عنه من أن (الذين يجتنبون) في موضع جر بدل من (الذين آمنوا)، وقد رجعت إلى كتابه (التبيان) الذي عول عليه المؤلف في نقوله فلم أجد ما ذكره^٧.

٣٤- وقال في قوله تعالى: ((إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ. وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ. وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَى بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ))^٨، في قراءة^٩ من نصب (آيات) في: ((آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)): إن الأخفش يجيز أن يكون (اختلاف) معطوفاً على (خلق) المجرور بـ (في)، و(آياتٍ) معطوفاً على اسم (إن)، ومن ثم تكون المسألة من باب العطف على معمولي عاملين، إلا أن الأخفش يشترط شرطين: ((أحدهما: أن يكون أحد العاملين جازاً. والثاني: أن يتصل المعطوف بالعاطف، أو يفصل بـ (لا)، مثال الأول الآية الكريمة... ولذلك استوصب المبرد

^١ الذي في مختصر في شواذ القراءات ١٢٩، والبحر المحيط ٣٨٤/٧. أن قراءة عيسى بن عمر بنصب (حين)

^٢ اللباب ٣٧٢/١٦.

^٣ قائله عمرو بن قعاس المرادي. وعجزه: يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيُّث

وهو من شواهد الكتاب ٣٥٩/١، ومعاني الحروف ١١٤، ومغني اللبيب ٩٧/١.

^٤ البحر المحيط ٣٨٤/٧.

^٥ الشورى ٣٦-٣٧.

^٦ اللباب ٢٠٩/١٧.

^٧ ينظر التبيان ١١٣٤-١١٣٥.

^٨ الجاثية ٣-٥.

^٩ وهي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب، وقراءة الباقيين بالرفع. ينظر النشر ٢٧٨/٢، والإتحاف ٢٨٩.

استشهاده بالآية الكريمة))^١. وقول ابن عادل: (ولذلك استوصب المبرد...) يوهم أن المبرد موافق للأخفش، وليس الأمر كذلك، وذلك أنه صرح بمنع العطف على معمولي عاملين إذ قال: ((...وأما الخفض فيمتنع، لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين، وهما الباء، و(ليس)، فكأنك قلت: (زيد في الدار، والحجرة عمرو). فتعطف على (في) والمبتدأ. وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه. وقد قرأ بعض القرّاء: ((وَاخْتِلَافَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ))، فعطف على (إنّ)، وعلى (في). وهذا عندنا غير جائز))^٢.

٣٥- وقال في سياق كلامه على قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ. تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ))^٣. ((قال القرطبي: و(تؤمنون) عند المبرد والزجاج في معنى (آمنوا)، ولذلك جاء (يغفر لكم) مجزوماً على أنه جواب الأمر))^٤. والحق أن ما عزي للمبرد غير دقيق إذ إنه عدّ (تؤمنون) عطف بيان لـ (تجارة)، لا بمعنى الأمر، قال: ((وقال الله عز وجل: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ))، ثم ذكرها فقال: (تؤمنون بالله)، فلما انقضى ذكرها قال: (يغفر لكم) لأنه جواب لـ (هل))^٥.

٣٦- وقال في قوله تعالى: ((فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ. بِأَيُّكُمُ الْمُفْتُونُ))^٦: ((قوله: (بأيكم المفتون) فيه أربعة أوجه... والثالث: أنه على حذف مضاف، أي: (بأيكم فتن المفتون؟)، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وإليه ذهب الأخفش، وتكون الباء سببية))^٧. والحق أن الأخفش لم يقل بما نسب إليه. وإنما قال: الباء زائدة في المبتدأ، وعبارته تؤيد ما أزعّم، قال: (((بأيكم المفتون؟)، يريد: أيكم المفتون))^٨.

^١ اللباب ١٧/٣٤٥.

^٢ المقتضب ٤/١٩٥.

^٣ الصف ١٠-١٢.

^٤ ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٨/٥٧.

^٥ ينظر معاني القرآن وإعرابه ٥/١٦٦.

^٦ اللباب ١٩/٦١.

^٧ المقتضب ٢/٨٢.

^٨ القلم ٥-٦.

^٩ اللباب ١٩/٢٧١.

^{١٠} معاني القرآن ٢/٥٠٥.

٣٧- وقال في سياق كلامه على قوله تعالى: ((وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ))^١: ((الثالث: أن يكون (وجوه) مبتدأ و (يومئذ) خبره، قاله أبو البقاء))^٢. وهذا القول وهم على أبي البقاء، جاء في (التبيان): ((قوله (وجوه) هو مبتدأ، و(ناضرة) خبره،... و (يومئذ) ظرف للخبر، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، أي، ثُمَّ وجوه، و(ناضرة) صفة...))^٣.

٣٨- وقال في سياق كلامه على قوله تعالى: ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ. وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ. وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ))^٤: وفي (إذا) في قوله تعالى: ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)) ((احتمالات، أحدها: أن تكون شرطية. والثاني: أن تكون غير شرطية. فعلى الأول في جوابها خمسة أوجه... الثاني: أنه (فَمَلَأَقِيهِ)^٥، أي: (فأنت ملاقيه)، وإليه ذهب الأخفش... ونقل القرطبي^٦ عن المبرد أنه قال: فيه تقديم وتأخير، أي: ((يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمَلَأَقِيهِ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ))... وعلى الاحتمال الثاني: فيه وجهان... والثاني: أنها مبتدأ، وخبرها (إذا) الثانية، والواو مزيدة تقديره: وقت انشقاق السماء وقت مد الأرض، أي: يقع الأمران في وقت. قاله الأخفش أيضاً))^٧. والراجح أن ما عزي لكل من الأخفش الأخفش والمبرد وهم عليهما، أما الأخفش فقد وجدته يقول: ((وَأَمَّا)) ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)) فعلى معنى: ((يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمَلَأَقِيهِ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ))، على التقديم والتأخير))^٨. ومن هنا نراه يقول بما نُسب إلى المبرد، كما مرَّ بنا في نص ابن عادل المذكور آنفاً.

أما المبرد فلم يتطرق لما نُسب إليه بل وجدته يقول بخلافه، جاء في (المقتضب): ((فأما قوله: ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ. وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ)) فقد قيل فيه أقاويل: فقوم: يقولون: ((فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ))^٩ هو الجواب، لأن الفاء وما بعدها جواب، كما تكون جواباً في الجزاء، لأن (إذا) في معنى الجزاء. وهو كقولك: (إذا جاء زيدٌ فإنَّ كَلَمَكَ فَكَلَّمَهُ) فهذا قول حسن جميل. وقال قوم: الخبر محذوف

^١ القيامة / ٢٢-٢٣.

^٢ اللباب ١٩/٥٦٢.

^٣ التبيان ٢/١٢٥٤.

^٤ الانشقاق / ٣-١.

^٥ في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمَلَأَقِيهِ)) الانشقاق / ٦.

^٦ ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٩/١٧٨.

^٧ اللباب ٢٠/٢٢٦-٢٢٧.

^٨ معاني القرآن ٢/٥٣٤.

^٩ الانشقاق / ٧.

لعلم المخاطب...)).^١ فالمبرد، كما ترى، يذهب إلى أن الجواب: الفاء وما بعدها، ومما يؤكد ذلك عدّه هذا هذا القول حسناً جميلاً.

ونكتفي بهذا القدر إذ لو مضينا مع ابن عادل فيما نقله لأفضى ذلك بنا إلى إثقال هذا الفصل بكثرة أوهامه.

ت-أخطاؤه النحوية

ضمّ هذا الكتاب بين دفتيه مباحث نفيسة في مختلف علوم اللغة العربية، النحوية واللغوية والبلاغية، وغيرها، وقد استوقفتني، وأنا ألقّب صفحات هذا السفر الجليل، بعض الأخطاء النحوية التي وقع فيها ابن عادل، وهو يعرض بحوثه المختلفة. وهي لا تخرج عن كونها سبقَ قلم أو سهواً منه، لأن من يتصدّى لعلم التفسير ينبغي أن يكون مستكماً أدواته، متقناً طائفة من العلوم، من بينها علم النحو. ومن ثمّ لا تقلّل هذه المآخذ التي عنّ لي ذكرها من قيمة الكتاب وما يضمه من مباحث. وفيما يأتي أضع بين يدي القارئ الكريم عدداً منها:

١- قال ابن عادل: ((فإن قيل: أليس هم مؤمنين؟)).^٢ والصواب: (أليسوا مؤمنين؟)، وذلك لأنّ كل موضع موضع يمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتّصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل.^٣

٢- وقال: ((وهذا، وإن كان صحيحاً من حيث المعنى، ولكنه ينبو عنه التركيب)).^٤ والصواب حذف (ولكنه) لأن (ولكن) تحول بين المبتدأ (هذا) وخبره.

٣- وقال: ((إنه، وإن كان لفظه لفظ الخبر لكن المراد منه النهي)).^٥ والصواب حذف (لكن)، لأنه لا يسوغ الإخبار بجملته مصدرة بـ (لكن).^٦

٤- وقال: ((هذه الكلمة، وإن كانت صحيحة المعنى إلا أن أهل الحجاز ما كانوا يقولونها)).^٧ واستعمال (إلا أنّ) قبل خبر المبتدأ (هذه) أسلوب غريب دأب ابن عادل وغيره من النحويين على استعماله. وعندي أن الصحيح حذف (إلا أنّ)، ومن ثم تكون العبارة على النحو الآتي: (هذه الكلمة، وإن كانت...ما كان أهل الحجاز يقولونها).

^١ المقتضب ٧٩/٢.

^٢ اللباب ٦٧/١٦.

^٣ ينظر شرح الرضي ١٥/٢، وشرح ابن عقيل ٩٩/١، وجمع الهوامع ٢١٦/١.

^٤ اللباب ٣٠٢/٢.

^٥ المصدر نفسه ٤١١/٢.

^٦ ينظر جمع الهوامع ١٤/٢.

^٧ اللباب ٣٥٩/٢.

- ٥- وقال: ((وهذا، وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبر))^١. والصواب: (وهذا، وإن كان...معناه الخبر)، لأن بقاء الفاء يعني ترك المبتدأ (هذا) بلا خبر.
- ٦- وقال: ((أليس أن يونس عليه الصلاة والسلام قال...))^٢. والصواب: (أليس يونس...قال)، لأن (ليس) للنفي و(أن) للإثبات، فلا يجتمعان، وأيضاً فإن إبقاء (أن) يعني ترك (ليس) بلا خبر، لأن (أن) ومعمولها في تأويل مفرد يقع اسماً لـ (ليس).
- ٧- وقال: ((لأن في وقوع اسم الجنس حالاً لا حاجة إلى تأويل))^٣. وهذا التركيب غير سديد، لأن فيه حذف اسم (أن) وإبقاء خبرها.
- ٨- وقال: ((فالإضافة لابد وأن تكون...))^٤. والصواب: (لا بد من أن تكون...). إذ لا وجه لدخول الواو في في مثل هذا الأسلوب.
- ٩- وقال: ((ولا شك أن الصحابة عارفون باللغة))^٥. والصواب: (ولا شك في أن الصحابة...).
- ١٠- وقال: ((والذي حكوه الناس إنما هو في (أكبر) خاصة...))^٦. والصواب: (والذي حكاه الناس... لأن المشهور تجريد الفعل من علامة الجمع والتثنية إذا أسند إلى الفاعل الظاهر).
- ١١- وقال: ((فخرجوا يمشيان... وإذا حول الخشبة أربعون رجلاً))^٧. والصواب: (فإذا حول الخشبة...، لأن (إذا) الفجائية لا تقترن إلا بالفاء^٨ أو (ثم)^٩).
- ١٢- وقال: ((فإن قيل: أين الرابط بين هذه الجملة وبين المبتدأ؟))^{١٠}. والصواب حذف (بين) الثانية، لأنها لا تكرر معطوفة بالواو إلا إذا أضيفت الأولى إلى الضمير^{١١}.

^١ اللباب ٢/٢٨٤.

^٢ المصدر نفسه ٥/٢٥٧.

^٣ المصدر نفسه ٦/٢٤٤.

^٤ المصدر نفسه ٢/٢٢٣.

^٥ المصدر نفسه ٢/٥١٠.

^٦ المصدر نفسه ١١/٧٧.

^٧ ينظر شرح ابن عقيل ١/٤٦٧، وهمع الهوامع ٢/٢٥٦.

^٨ اللباب ٣/٤٦٩.

^٩ ينظر شرح المفصل ٩/٣، وارتشاف الضرب ٢/٢٤٠.

^{١٠} ينظر همع الهوامع ٣/١٨٣.

^{١١} اللباب ٣/٢٧٣.

^{١٢} ينظر همع الهوامع ٣/٢٠١.

- ١٣- وقال: ((...إنما نزلت هذه الآية في الرجل يصلي إلى حيث توجهت به راحلته في السفر))^١. والجمهور يعدون جر (حيث) بـ (إلى) نادراً^٢.
- ١٤- وقال: ((اعلم أن الموصوف إذا كان معلوماً بدون صفته...))^٣. والصواب: (من دون صفته)، لأن الباء لا تدخل على (دون)^٤.
- ١٥- وقال: ((...والمعنى: وما يظهر لهم دليل قط من الدلائل...))^٥. والصحيح أن (قط) ظرف زمان لاستغراق ما مضى، فلا تستعمل للاستقبال^٦، وأيضاً لا ترد إلا في آخر الجملة.
- ١٦- وقال: ((فلما استعمل السحر فكأنه اشترى...))^٧. والصواب أن جواب (لما) لا يقترب بالفاء، وإنما يكون فعلاً^٨. ولذلك تحذف (فكأنه).
- ١٧- وقال: ((إلا أن هناك لا يجيء القول بالنعته))^٩. وقال: ((وقد يفرق بأن هناك ما يدل على المحذوف المحذوف بخلاف هنا))^{١٠}. والصواب أن (هنا) أو (هناك) ظرف ملازم للظرفية، واستعماله متصرفاً خلاف ما عليه الجمهور^{١١}.
- ١٨- وقال: ((فوجب ألا تصح صلاة أحد منهم لا سيما وذلك الذي وقع))^{١٢}. وقال أيضاً: ((...أن تكون معطوفة على (آيات)... لا سيما عند من يقول ذلك))^{١٣}. والصواب: (ولا سيما ذلك الذي وقع) و(ولا سيما عند من يقول ذلك). وذلك لأن استعمال الواو بعد (لا سيما) لحن^{١٤}، ولأن دخول الواو على (لا) واجب^{١٥}.

^١ اللباب ١٧/٢.

^٢ ينظر همع الهوامع ٢٠٧/٣.

^٣ اللباب ١٨٠/١.

^٤ ينظر لسان العرب (دون).

^٥ اللباب ٢٦/٨.

^٦ ينظر شرح الرضي ١٢٤/٢، ومغني اللبيب ٢٣٣، وهمع الهوامع ٢٣١/٣.

^٧ اللباب ٣٥٥/٢.

^٨ ينظر مغني اللبيب ٣٧٠/١، وهمع الهوامع ٢٢٠/٣.

^٩ اللباب ٥٥٥/٥.

^{١٠} المصدر نفسه ٨/١٦.

^{١١} ينظر شرح الرضي ٣٤/٢، وهمع الهوامع ٢٨٦/١.

^{١٢} اللباب ٤٠-٤١/٣.

^{١٣} المصدر نفسه ٣٤١/١٧.

^{١٤} ينظر ارتشاف الضرب ٣٢٩/٢، وهمع الهوامع ٢٩٤/٣.

^{١٥} ينظر مغني اللبيب ١٨٦/١.

١٩- وقال: ((إذ لو كانت كذلك لتعدى لاثنتين))^١. والصواب: (لتعدى إلى اثنتين)، لأن (تعدى) يتعدى بـ (إلى)^٢ لا باللام.

٢٠- وقال: (أحدها: ما كان ينبغي لهم أن يدخلوها فضلاً أن يستولوا عليها))^٣. والصواب: (فضلاً عن أن...)، لأن حرف الجر عامل ضعيف، ومن ثم لم يجر حذفه إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال هذا العامل، إلا أنه يمتنع القياس عليها^٤.

٢١- وقال: ((ولم يتنبّه أنه إنما قدرها مفعولاً أوّل منصوبة))^٥. والصواب: (ولم يتنبّه على أنه) لأن (نبّه) يتعدى بـ (على)^٦.

٢٢- وقال: ((عفيف الإزار) كناية على حصانته))^٧. والصواب: (كناية عن)، لأنك تقول: (كنيت عن)^٨، عن^٩، ولا تقول: (كنيت على).

٢٣- وقال: ((وأبو البقاء في عبارته إشكال، فلا بدّ من التعرض إليها))^{١٠}. والأصح: (فلا بدّ من التعرض لها)، لأن (تعرّض) يتعدى باللام^{١١} لا بـ (إلى).

٢٤- وقال: ((وهو موضع يحتاج لتأمل))^{١٢}. والصواب: (وهو موضع يحتاج إلى تأمل)، لأن الفعل (يحتاج) يتعدى بـ (إلى)^{١٣} لا باللام.

٢٥- وقال: ((وقد نحا أبو البقاء لشيء مما قاله الجرجاني))^{١٤}. والصواب: (وقد نحا أبو البقاء إلى شيء)، لأن (نحا) يتعدى بـ (إلى)^{١٥} لا باللام.

^١ اللباب ٢/٢٦١.

^٢ ينظر لسان العرب (عدا).

^٣ اللباب ٢/٤١٠.

^٤ ينظر مغني اللبيب ٢/٧٩٤.

^٥ اللباب ٦/٤٥.

^٦ ينظر لسان العرب (نبه).

^٧ اللباب ٤/٤٣٦.

^٨ ينظر لسان العرب (كنى).

^٩ اللباب ٦/١٧٧.

^{١٠} ينظر تاج العروس (عرض).

^{١١} اللباب ٦/٤٣٨.

^{١٢} ينظر تاج العروس (حوج).

^{١٣} اللباب ٨/١٩٠.

^{١٤} ينظر لسان العرب (نحا).

٢٦- وقال: ((وعلى كلا القولين فيحكم على موضعه...)).^١ وقال أيضاً: ((وعلى كلا التقديرين فهي معلّقة عن العمل...)).^٢ والصواب حذف الفاء، إذ لا بدّ من أن يتعلق الجار والمجرور بفعل أو شبهه^٣. شبهه^٣. والفاء تحول دون ذلك.

٢٧- وقال: ((والكل يسمون متوجهين...)).^٤ وقال أيضاً: ((...لأنه إذا كان البعض قريباً من البعض جاز جاز حذف العاطف)).^٥ والصحيح أن دخول (أل) على (بعض) و(كل) غير مستعمل، لأنهما ملازمتان للإضافة، وإن قُطعتا نُؤنّتا، وهو مذهب الجمهور^٦.

٢٨- وقال: ((فأما إذا كان متوسطاً جاز سواء أكان مسبقاً باستفهام أو لا يكون)).^٧ والصواب استعمال (أم) مكان (أو) إذ لا يعطف بـ (أو) بعد همزة التسوية^٨. ثم إنه بعد أن استعمل (أو) بعد همزة التسوية عطف مضارعاً على ماضٍ، وهو استعمال غير سديد، وعليه كان ينبغي أن يقول: (سواء أكان مسبقاً باستفهام أم لم يكن).

٢٩- وقال: ((واختلفوا في (إذا) هذه، هل هي باقية على بابها أم بمعنى (إذا))).^٩ والصحيح استعمال (أو) (أو) مكان (أم)، لأن (أم) المعادلة لا تستعمل بعد (هل)، لأن (هل) لا تأتي للتصور بخلاف الهمزة^{١٠}. ولذلك تستعمل (أو) لأنها عاطفة لا معادلة.

٣٠- وقال: ((وإن قال: سحرته: وسحري قد يقتل وقد لا يقتل فهو شبه عمد)).^{١١} و(قد) عند المحققين مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس^{١٢}.

٣١- وقال: ((فإن قيل: كيف قالوا...؟ والجواب...)).^{١٣} والصواب (فالجواب)، لأن ربط الشرط لا يكون بالواو^{١٤}.

^١ الباب ٢٩٥/١.

^٢ المصدر نفسه ٣٥٣/٢.

^٣ ينظر مغني اللبيب ٥٦٦/٢.

^٤ الباب ٤١/٣.

^٥ المصدر نفسه ٥٢٦/٥.

^٦ ينظر الجمل ٢٤-٢٥، وشرح الرضي ٢٩٣/١.

^٧ الباب ٥١١/٣.

^٨ ينظر مغني اللبيب ٦٣/١، وهمع هوامع ٢٥١/٥.

^٩ الباب ٦٠٠/٥.

^{١٠} ينظر شرح الرضي ٣٧٣/١، ومغني اللبيب ٤٥٦/١-٤٥٧.

^{١١} الباب ٣٣٦/٢.

^{١٢} ينظر مغني اللبيب ٢٢٧/١، والإتقان ١٦٧/١، وهمع الهوامع ٣٧٧/٤.

^{١٣} الباب ٤٠٣/٢.

^{١٤} ينظر شرح المفصل ٢/٩، وشرح الرضي ٢٦٢/٢، ومغني اللبيب ٢١٧/١.

٣٢- وقال: ((وإذا كانت تامة المشهور أنها لا تعمل...))^١. وقال أيضًا: ((ومن قرأ بالخطاب هو التفات))^٢. والصواب: (...فالمشهور...) و(...فهو التفات). لأن جواب الشرط إذا كان جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء، في الغالب، أو بـ (إذا) الفجائية إن صح المعنى^٣.

٣٣- وقال: ((والأول أظهر، وإلا لتكلف النظم))^٤. والصواب: ((وإلا لتكلف النظم)). لأن جواب (إن) لا يتلقى باللام. وأحسب أنّ هذا الأسلوب الذي دأب على استعماله معظم النحويين لحن.

٣٤- وقال: ((وهذا ضعيف، وإلا لما جاز))^٥. والصواب: ((وإلا فما جاز))، لأن جواب الشرط إذا كان منفياً بـ (ما) وجب اقترانه بالفاء^٦.

٣٥- وقال: ((ولو ثبتت الرواية... فحينئذ يقع-أي الابتلاء-بين هذه الروايات))^٧. وقال أيضًا: ((إنه لو كان المراد... فحينئذ لا يبقى لتخصيصهم بهذا فائدة))^٨. والصواب أن جواب (لو) لا يكون مضارعاً منفياً بـ (لا) ولا يتلقى بالفاء، وإنما هو إما ماضٍ مثبت مقترن باللام لا بالفاء، أو منفي بـ (ما)، أو مضارع منفي بـ (لم)، ولا يقتربان حينئذ لا بالفاء ولا باللام^٩.

٣٦- وقال: ((ولو كان مكاناً لما عداه...))^{١٠}. والصحيح أن جواب (لو) المنفي بـ (ما) يأتي مجرداً من اللام^{١١}، وهو ما ورد به استعمال آيات المصحف الشريف.

٣٧- وقال: ((فلولا تقدم الذنب، وإلا لكان طلب التوبة...))^{١٢}. والصواب: ((فلولا تقدم الذنب لكان...)). بحذف (وإلا)، لأن هذه اللام واقعة في جواب (لولا)، إذ جوابها، إن كان مثبتاً لا يرد إلا مقروناً بها^{١٣}. وأيضاً فإنه ليس ثمة معنى للاعتراض بالشرط (وإلا) بين (لولا) وجوابها.

^١ الباب ٢/٢٠٦.

^٢ المصدر نفسه ٢/٢٢٧.

^٣ ينظر شرح الرضي ٢/٢٦٢، ومغني اللبيب ١/٢١٧، وشرح ابن عقيل ٢/٣٧٦.

^٤ الباب ١٣/٥٩٩.

^٥ المصدر نفسه ١٤/١٩٩.

^٦ ينظر شرح الرضي ٢/٢٦٣، وشرح ابن عقيل ٢/٣٧٥.

^٧ الباب ٢/٤٤٩.

^٨ المصدر نفسه ٣/٨٠.

^٩ ينظر شرح الرضي ٢/٣٩٢، ومغني اللبيب ١/٣٥٨، وشرح ابن عقيل ٢/٣٨٩، وهمع الهوامع ٤/٣٤٩.

^{١٠} الباب ٨/٤٣١.

^{١١} ينظر مغني اللبيب ١/٣٥٨، وشرح ابن عقيل ٢/٣٨٩.

^{١٢} الباب ٢/٤١٩.

^{١٣} ينظر شرح ابن عقيل ٢/٣٩٣، والإتقان ١/١٧٤-١٧٥، وهمع الهوامع ٤/٣٥١-٣٥٢.

٣٨- وقال: ((وقوله: (مثلاً) إمّا مفعول ثانٍ، إن كان -جعل- بمعنى (صيّر)، وإلاّ حالاً))^١. وليس لنصب (حالاً) وجه، ولو تكلف متكلف القول في هذا التركيب فقال: إنه خبر (كان) المحذوفة مع اسمها لرُدَّ بأن قواعدهم تأبى ذلك، لأنهم حصروا حذف (كان) مع اسمها في مواضع معدودة^٢. ثم إنه لو رفع (حالاً) لكان ذلك ضعيفاً أيضاً، لأن حذف الفاء والمبتدأ في مثل هذا الاستعمال من ضرورات الشعر القبيحة^٣. والصواب أن يكون هذا التركيب على النحو الآتي: (وقوله: (مثلاً) إمّا مفعول ثانٍ... وإما (أو) حال).

٣٩- وقال: ((إلا أنّ أحداً لم يقل: يلزم توكيده...))^٤. والصواب أن (أحدًا) التي همزتها أصلية لا تقع إلا في حيز النفي أو شبهه^٥.

٤٠- وقال: ((إن موسى، عليه السلام، وعدهم ثلاثين ليلة، فلما زاده الله فيها عشرة أخرى...))^٦. وقال أيضاً: ((فإن قيل: ما الحكمة في أنه ذكر ست دلائل؟))^٧. والصواب: (عشرًا أخرى)، و(ستة دلائل)، لأنّ تاء التانيث تثبت في (ثلاثة) و(أربعة) وما بعدهما إلى عشرة، إن كان المعدود مذكراً، ولا تثبت، إن كان مؤنثاً^٨. مع ملاحظة المفرد عند عدّ الجمع.

٤١- وقال: ((الثاني من الثلاثة الأوجه))^٩. وقال أيضاً: (((يذبحُ) يجوز فيه الثلاثة الأوجه))^{١٠}. والصواب: (الثاني من ثلاثة الأوجه)، و(...يجوز فيه ثلاثة الأوجه))، ويصح: (الثاني من الأوجه الثلاثة) و(...يجوز فيه الأوجه الثلاثة). وإنما مُنِعَ (الثلاثة الأوجه)، ونحوه، لأنه لا يجمع في الإضافة المحضة بين (أل) والإضافة، لأن المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه^{١١}.

^١ اللباب ٢٨١/١٧.

^٢ ينظر شرح ابن الناظم ٥٥، وجمع الهوامع ١٠١/٢.

^٣ ينظر شرح المفصل ١٣/١.

^٤ اللباب ٤٦٥/٤.

^٥ ينظر الكتاب ٣٦٣/١، وشرح المفصل ٣١/٦، ومغني اللبيب ٨٨٨/٢.

^٦ اللباب ٣٥٣/١٣.

^٧ المصدر نفسه ٤٠٦/١٥.

^٨ ينظر شرح المفصل ١٨/٦، وشرح ابن عقيل ٤٠٥/٢.

^٩ اللباب ٤٧٤/٢.

^{١٠} المصدر نفسه ٢١٣/١٥.

^{١١} ينظر الكتاب ١٠٥/١، والمقتضب ١٧٥/٢، وشرح المفصل ١٢١/٢، وشرح الرضي ٢٧٧/١.

نتائج البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة على أشرف المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين.

وبعد فهذا ما من به الرحمن على الباحث إذ تصدى لموضوع جليل ذي صلة وثيقة بالدرس القرآني، وسعى، في هذه الإطلالة، أن يقدم شخصية نحوية، يحف بها الكثير من الغموض، ويكتنفها الإبهام، إلى المعنيين بالدرس النحوي.

وقد تمخض البحث عن تمهيد وأربعة فصول وخاتمة. أما التمهيد فقد عقدته للمؤلف والكتاب إذ حاولت بما وقفت عليه من مظان أن أسلط الضوء على جوانب من حياته ونشأته وما تركه من إرث في ميادين المعرفة المختلفة. أما الكتاب فقد أفردته للموارد التي استقى منها مادته، والأعلام الذين نقل عنهم، وطريقة تعامله مع النصوص، وموقفه مما ينقل. وعقدت الفصل الأول لآرائه النحوية، والفصل الثاني للترجيح النحوي عنده، والفصل الثالث لأسرار التعبير القرآني في تفسيره، والفصل الرابع لمنهجه النحوي. وقد أفاد البحث من عدد كبير من كتب التفسير، ومطولات النحو العربي، وحواشيه، بلة كتب المحدثين التي كانت عضداً للبحث في كثير من المواطن، إذ استشرف الباحث من خلالها زواياه، وأسهمت في ملاحقة الكثير من مفرداته، ووصل حلقاته في ذهن القارئ.

وإذ شارف البحث على النهاية وأزفنا أن نطوي الصفحات الأخيرة منه لابد من أن تكون هناك ثمرة يجنيها من يتصدى لموضوع ما بالبحث، ولعل أهم النتائج التي اسفر عنها ما يأتي:

١- ضمّ (الباب) بين دفتيه ألواناً من مسائل اللغة والنحو، والقراءات، والفقه، والحديث، والإعجاز القرآني، وغير ذلك، وهو ما يمنحنا فرصة للقول بأن مؤلفه كان موسوعياً في معالجاته للدرس النحوي، وينبىء عن الجهد العلمي الذي بذله في جمع مادة التفسير وتنسيق الآراء المختلفة، وتبويب المسائل المتنوعة وموازنتها.

٢- يعد ابن عادل من بين النحويين المتأخرين الذين حاولوا أن يرصدوا المسائل النحوية المتنوعة، وأن يدلوا بدلوهم فيها، ومن ثم لم يضمن علينا ببعض الشذرات من الآراء النحوية

التي تنبىء عن استقلالية عن جمهور النحويين، ويمكن أن نلمس شيئاً من مظاهر ذلك في إفادة تقديم الجار والمجرور الاختصاص، وجواز ربط الجملة الحالية بالاسم الظاهر، ومجيء (لو) بمعنى (إن)، وما إلى ذلك من آراء مسطورة في هذه الرسالة.

٣- ينزع ابن عادل منزع جمهور النحويين البصريين وينسج على منوالهم في ماتصيده من أمثلة للتضمنين، إلا أن الذي يلفت النظر أنه كان في حلّ مما تبنيه في بعض المواطن، إذ حمل بعض الأفعال على التضمنين، وإن كانت غير مقترنة بحرف جر.

٤- أقام النحويون، ومنهم ابن عادل، قواعدهم وأسسه النحوية بمقتضى ما تمليه عليهم الصنعة الأعرابية، ومن ثمّ نراهم قد أضربوا صفحاً عن المعنى الذي يقتضيه السياق وأصروا على بعض الأفكار الغريبة والأصول البعيدة، ونأوا بأنفسهم عما يواطىء الاستعمال، ويتساق مع طبيعة اللغة من ميل إلى اليسر والسهولة، ولعلّ مما نحن بصدده منهم ورود (لو) مصدرية، وإصرارهم على ملازمة (كلاً) لمعنى الردع والزجر، وما إلى ذلك.

٥- إن كثرة الأصول والقواعد والتفريعات قد تولّد الإرباك وتفضي إلى المغالطة في بعض المواطن، والسر في ذلك إما أن النحويين نظروا إلى بعض المسائل نظرة جزئية، ولم ينظروا إليها نظرة شاملة تستغرق كل جزئياتها، وإما أنهم انتزعوا بعض المفردات من سياقاتها، ونظروا إليها من زاوية كونها ألفاظاً مجردة، ومن ثمّ حُجب عنهم المعنى الدقيق لهذه المفردة أو تلك، فمثلاً عُرف عن البصريين الحيلة في إيراد الأدلة والعلل التي تسوغ آراءهم، إلا أنهم هدموا أصلاً من أصولهم، وعزب عن أذهانهم، إذ احتكموا إلى حجة عدم الحذف في مسألة السين و(سوف)، أنهم نصوا على أن (مُذ) محذوفة النون، وأصلها (مُنْذُ)، ولم يختلف صنيع الكوفيين عن أقرانهم البصريين من مغالطة، لأنهم صرحوا بعدم تركيب (لعل)، لأن الأصل عندهم في حروف الحروف (الأدوات) أن تكون أصلية.

٦- أولى ابن عادل المباحث المتعلقة بالبيان القرآني عناية فائقة، وطرز كتابه بكم كبير من تلکم المسائل، ووشى بها أجزاءه العشرين، إذ أفاد كثيراً من علماء رسخت أقدامهم في هذا الميدان، لأنهم أطلّوا على شذرات منها، فانفتحت أمامهم أبواب ظلت مؤصدة على غيرهم، وهم أضراب الزمخشري، والفخر الرازي، وأبي حيان، وغيرهم. ولم يكتفِ بنقل آراء العلماء بل كان له

وجهة نظر في كثير منها، محاولاً أن يجاريهم فيما تحصل لهم من نكت تعبيرية، ولطائف بلاغية.

٧- إن أسرار التعبير القرآني التي حاول ابن عادل أن يجتليها، يتعذر النظر إليها بمنأى عن سياق الآية أو السورة، أو بمعزل عن قرائن الأحوال، وهذا ما يعانق الحقيقة القائلة بأن كثيراً من مفردات العربية لا تعدو أن تكون ألفاظاً مجردة، عائمة المعاني، إذا ما انتزعت من سياقاتها.

٨- لعل ما يميز الباب عن غيره من كتب التفسير ولع مؤلفة بالاكثار من الشواهد في مختلف مناحي اللغة، إلا أن الذي يلفت النظر أن شواهد الشعرية طغت على بقية أنماط الشواهد الأخرى، ومن ثم كانت أهم الشواهد التي عول عليها في مباحثه النحوية، تلتها الشواهد القرآنية، والشواهد الحديثية، أما أمثال العرب وأقوالهم فهي ضئيلة العدد، إذا ما قورنت بغيرها.

٩- أفصحت هذه الدراسة عن موقف ابن عادل من القراءات القرآنية إذ سار على خطى من يحمل بعضها على الغلط، إذا لم تكن متساوقة مع القياس، ومن ثم لم يجد حرجاً في الطعن في عدد منها، وغمز هذا القارئ أوداك، وقذف القراء ورواتهم بالزلل، وإصاق التهم بهم، ورشقهم بسهام المتحاملين، المفرطين في رمي القراءات بالضعف والخطأ.

١٠- كشفت هذه الدراسة عن قيمة الحديث النبوي الشريف في تقعيد القواعد ووضع الأصول اللغوية والنحوية، تجلّى ذلك من خلال سوق ابن عادل عدداً كبيراً من الأحاديث الشريفة، إلا أن السمة البارزة في الكتاب إكثار مؤلفه من الشواهد الحديثية التي تعنى بالجانب اللغوي.

١١- استعان ابن عادل بالعامل النحوي في التوجيه الاعرابي للمفردات القرآنية، وعوّل عليه في كثير من الأحكام النحوية إذا كان للعامل النحوي عنده أبلغ الأثر في التصرف في معاني التراكيب المختلفة وما يفضي إليه من اختلاف في المعاني التي يرمي إليها المتكلم.

١٢- اعتمد ابن عادل على السماع والقياس في تقرير الأصول وإصدار الأحكام العامة، إذ كانت عمدته في بناء القواعد وتأسيس الأصول صحة النقل، مصرحاً بأن النقل الصحيح لا يعارض بالقياس، ومشددّاً على عدم جدوى وضع قاعدة ما، إذا لم يكن وضع هذه القاعدة مدعوماً بثبوت ذلك من لسان العرب.

١٣- يستشف من أغلب المسائل النحوية التي سطرها ابن عادل في كتابة أنه لم يكن منحازاً إلى نحوي ولا إلى فئة محددة دون غيرها، وإنما كان يذهب إلى هذا الرأي أو ذاك بموجب ما يمليه عليه ذوقه السليم ويؤازره الدليل.

١٤- اقتفى ابن عادل أثر البصريين ونحا نحوهم وسار في رحابهم إذا أكثر من استعمال مصطلحاتهم، إلا أنه كان يجنح أحياناً إلى استعمال مصطلحات لم تؤثر عن أحد من النحويين، كتسميته الفعل المبني لما لم يسم فاعله: الفعل المجهول، وإطلاقه مصطلح التجنيس على (من) التي لبيان الجنس.

١٥- كشفت هذه الدراسة عن شخصية نحوية واضحة المعالم محددة الانتماء، إذ قامت معظم آراء ابن عادل على الاختيار أو الانتخاب، ولا سيما في المسائل الخلافية، المدرسية، والمصطلحات، إلا أن هذا لا يعفينا من القول بأن نزعتَه البصرية كانت جليّة في بعض المواضع، ومن ثم ندت منه آراء ومصطلحات تنمّ على غلبة الرأي البصري، وعمق أثره في نفسه، وعليه يمكن أن نقرر بأنه نحوي بصري بالنظر إلى مقاييس معينة يمكن بمقتضاها تحديد هوية هذا العالم أو ذاك.

١٦- إن في اللغة العربية خصيصة فريدة من نوعها، وهي أن المفردة الواحدة قد تتجاذبها أوجه إعرابية مختلفة، ولا جرم أن هذه الأوجه لا يُراد منها الاستكثار المجرد الذي لا طائل تحته، بل كل منها يفضي إلى معنى معين، واختيار وجه معين بمقتضى معنى مراد لا يتحصل إلا لمن حباه الله تعالى حساً نحوياً، ونظراً ثاقباً، وفكراً نيراً، وقد تواضع جمهور المعربين على كثير من هذه الأوجه، إلا أن ابن عادل زاد بعض الأوجه غير المتساوقة مع المعنى المراد، المخالفة لما تواضعوا عليه.

١٧- أفصحت هذه الدراسة عن أن ابن عادل لم يكن دقيقاً في نسبة كثير من الآراء إلى أصحابها إذ أثر عدم استقائها من منابعها الأصلية، ومن ثم ألفيناه وقع في الوهم. وقد رصدت ما يناهز خمسة وأربعين موطناً منها. وفيما يأتي أكتفي بذكر عدد منها. أ-نسب إلى الأخفش القول بأن الاسم المنصوب بعد الفعل (دخل) منصوب على أنه مفعول به، وتبين لي أن ذلك وهم، لأن الأخفش نص على أنه منصوب على نزع الخافض.

- ب-زعم أن الأخفش يذهب إلى أن الضمائر المتصلة باسم الفاعل في موضع نصب. وأثبت بنص الأخفش نفسه أن هذه الضمائر في موضع جر لا نصب، كما توهم ابن عادل.
- ت-عزا إلى الأخفش القول بأنه يمنع دخول الفاء على الخبر، إذا نُسخ المبتدأ بـ (إنَّ)، وما في (معاني القرآن) للأخفش يدحض هذا الزعم، إذ جَوَّر ذلك وفقاً للجمهور.
- ث-ذكر أن الأخفش لا يجيز في الاسم المرفوع، بعد (إن) الشرطية، إلا الابتداء. وقد فُتدت هذا الزعم بنص الأخفش نفسه، إذ ذكر أن القياس يقتضي أن يرتفع بفعل مضمر.
- ج-نقل عن الفراء القول بجواز زيادة (كاد). وما في (معاني القرآن) للفراء خلاف ذلك.
- ح-وهم إذ عزا إلى الأخفش القول بأن (أي) في النداء موصولة، إذا اتضح لي أن الأخفش يراها في هذا الموطن موصوفة لا موصولة.
- خ-نسب إلى سيبويه القول بأنه إذا اجتمع استفهام وشرط، فالذي يجاب منها الاستفهام، ونسب إلى يونس القول بأن الذي يجاب منهما الشرط. والحق أن مذهب سيبويه أن الذي يجاب منهما الشرط، في حين أن مذهب يونس أن الذي يجاب منهما الاستفهام.
- د-نقل عن الخليل وسيبويه أنهما يذهبان إلى تقدير جواب (لَمَّا) و(إذا) بلفظ الشرط. وتبين لي أن ذلك وهم عليهما، لأنهما جعلاً جواب الشرط محذوفاً، للعلم به.
- ذ-ذكر أن المبرد يجيز العطف على معمولي عاملين. وما في (المقتضب) يتساق مع مذهب الجمهور الذي يقضي بمنع ذلك.
- وبقية النتائج يجدها القارئ الكريم موزعة على صفحات هذه الرسالة.

The syntactical studies in Explanation of

“AL-Lubab fe Oulom AL-Kitab”

The essence in the sciences of koran

A dissertation Submitted By:

Salam Moujed Khilkhal AL-Zubaidi

**To the faculty of the college of arts in Baghdad
university as a part of the fulfilments to gain Ph.D
in the Arabic Language and its literatures**

Supervised by:

Dr. Khadeja Abd AL-Razaq AL-Hadethi

2002 A.D

1423 H

Abstract

This study deals with a magnificent subject connected tightly with the koranic lesson. The researcher tried to approach a grammarian scholar who covered with much obscurity and to purified it from the rust of year, then to present him to the persons who concerned with the syntactical lesson. This study divided into a preface and four chapters and a conclusion and finally a list of the references.

The preface was about the life of this scholar and his scientific status and what he left as a legacy in the different fields of knowledge and his position about the opinion that reached him.

The first chapter was about his syntactical opinions while the second chapter was about what he preferred of the syntax structures. The third chapter concerned with the secrets of koranic expression in his explanation. The fourth specified to his syntactical methodology.

The research arrive to findings, the most significant of them as follows:

1. Ibn Adeel is considered one of the late grammarians who tried to observe the various syntactical issues, he doesn't save any efforts to give us the syntactical opinions that refer to his indeffence from what the society of grammarians wrote. We may see some aspects of that indeffence in his opinion in the benefit of advancing of the two nouns that between them a preposition, specification, and the possibility of connecting the clause of manner with the noun, and so forth to opinion mentioned in this dissertation.
2. Ibn Adeel adopts the grammatical doctrine of Basra people and he weaves on their way in what they hunted of examples of implication, but the issue that attracts attention was he disagree with them in some places

as he loaded some verbs on the implications even though such verbs were not associated with a preposition.

3. Ibn Adeel paid great attention to the researches associated with koranic rhetoric and he used them in his book that included twenty parts.

He benefited from religious scholars that had great experiment in this field, they opened doors that were closed.

They were AL-Zamkhashri, AL-Fakher, AL-Razi and others. He was not satisfied with transforming their opinions, but he had a special attitude in most of them. He tried to make pace with them in what they gained of expressive aphorism and rhetoric sentences.

4. The secrets of the koranic expression that Ibn Adeel tried to observe are secrets that couldn't be seen without the context of speech or in isolation of the traces of cases.

5. Ibn Adeel traced the trace of Basra scholars and agreed with them, as he used most of their terms, but he sometimes tended to use terms that were not used by the other grammarians as he called a term "For of connection" as "For of justification".

6. This study revealed a grammatical scholar as a clear personality and his belonging is determined, as most of his opinions based on choice, but such saying doesn't exempt us from saying that his visual tendency was obvious in some places, then some opinions and terms appeared from him suggesting that the visual syntax was superior in his thought and its deep effect in himself.

((المصادر و المراجع))

أولاً: الكتب

-القرآن الكريم

-إنتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ)، تحقيق د. طارق الجنابي، الطبعة الأولى، عالم الكتب-بيروت ١٩٨٧م.

-ابن الناظم النحوي/ محمد علي حمزة، دار التربية- بغداد ١٩٧٥م.

-أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة/ علي مزهر الياسري، دار الرشيد- بغداد ١٩٧٩م.

-إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر/ ابن البنا الدمياطي، أحمد بن محمد (ت ١١١٧ هـ) ، تحقيق علي محمد الضباع، دار الندوة-بيروت د. ت.

-الإتقان في علوم القرآن/ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) ، عالم الكتب-بيروت ١٩٥١م.

-الأحرف النافية العاملة عمل (ليس) / عباس محمد السامرائي، الطبعة الأولى، بغداد ١٩٨٩م.

-الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب/ فتح الله صالح المصري، دار الوفاء- مصر ١٩٨٧م.

-الادوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية/ د. أبو السعود الشاذلي، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية- القاهرة ١٩٨٩م

-ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق مصطفى النمّاس، الطبعة الأولى، مطبعة المدني والنسر الذهبي- مصر (ج ١ ١٩٨٤م) (ج ٢ ١٩٨٧م)، (ج ٣ ١٩٨٩م)

-إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم(تفسير أبي السعود)/ أبو السعود، محمد بن محمد(ت ٩٥١ هـ)، دار الفكر-بيروت د. ت.

-الأساليب الإنشائية في النحو العربي/ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٧٩م.

-أساليب التوكيد في القرآن الكريم/ كاظم فتحي الراوي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٧٦م.

-أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم/ د.أحمد مختار البرزة، الطبعة الأولى، مؤسسة علوم القرآن- دمشق ١٩٨٥م.

- أساليب القسم في اللغة العربية/ كاظم فتحي الراوي، الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة- بغداد ١٩٧٧م.
- أساليب النفي في العربية/ د.مصطفى النحاس، الطبعة الأولى، مؤسسة الصباح- الكويت ١٩٧٩م.
- أسئلة القرآن المجيد وأجوبته من غرائب آي التنزيل/ الرازي، محمد بن عبد القادر،(ت ٦٦٦هـ)، تحقيق إبراهيم عطوة، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر ١٩٦١م.
- أسرار التكرار في القرآن/ الكرمانى، محمد بن حمزة(ت بعد ٥٠٠هـ) تحقيق عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، دار بو سلامة-تونس ١٩٨٣م.
- الأشباه والنظائر في النحو/ جلال الدين السيوطي، تحقيق فايز ترحيني، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي- بيروت ١٩٨٤م.
- الاصول في النحو/ ابن السراج، محمد بن السري (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة- بيروت ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن/ أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق د.زهير غازي، مطبعة العاني- بغداد ١٩٧٧م.
- الأعلام/ خير الدين الزركلي، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين- بيروت ١٩٧٩م.
- أمالى ابن الحاجب/ ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق فخر الدين صالح سليمان، دار عمار- عمان، دار الجيل- بيروت ١٩٨٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر- بيروت د.ت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف(ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، دار الندوة الجديدة- بيروت ١٩٨٠م.
- الإيضاح العضدي/ أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف- الرياض ١٩٨٠م.
- البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي، مطابع النصر الحديثة- الرياض ١٩٧٠م.
- بحوث ومقالات في اللغة/ د.رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مطبعة المدني- مصر ١٩٨٨م.

- بدائع الفوائد/ ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)، دار الفكر - بيروت د.ت
- البرهان في علوم القرآن/ الزركشي، محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٨م.
- البرهان في وجوه البيان/ ابن وهب الكاتب، إسحاق بن إبراهيم (ت بعد ٣٣٥هـ)، تحقيق د.أحمد مطلوب، و د.خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني - بغداد ١٩٦٧م.
- البهجة المرضية في شرح الألفية / جلال الدين السيوطي، تحقيق مصطفى الحسيني، الطبعة الأولى، دار التفسير - قم ١٤٢٠هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن/ أبو البركات الانباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٦٩م.
- تاج العروس من جواهر القاموس/ الزبيدي، محمد مرتضى (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج الكويت ١٩٦٥م.
- التبيان في إعراب القرآن/ (مطبوع غلطاً باسم إملأ ما منَّ به الرحمن)/ أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي ١٩٧٦م.
- تحفة الحبيب علي شرح الخطيب/ سليمان البجيرمي (ت ١٢٢١ هـ)، دار الفكر - بيروت ١٩٨١م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٦٧م.
- تفسير التحرير والتنوير/ ابن عاشور، محمد الطاهر، الدار التونسية للنشر - تونس ١٩٨٤م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)/ الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، محيي الدين الميس، دار الفكر - بيروت ١٩٩٥م.
- تيجان البيان في مشكلات القرآن/ محمد أمين العمري (ت ١٢٠٣هـ)، تحقيق مظفر الرزو، الطبعة الأولى، طبع بجامعة الموصل ١٩٨٥م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)/ القرطبي، محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٨م.
- الجمال في النحو/ الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة - دار الأمل - الاردن ١٩٨٨م.

- الجنى الداني في حروف المعاني/ المرادي، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة- بيروت ١٩٨٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب/ الإربلي، علي بن محمد (ت ٧٤١هـ)، تحقيق حامد أحمد نيل، مطبعة السعادة- القاهرة ١٩٨٤م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع/ أحمد الهاشمي، الطبعة الثانية عشرة، دار إحياء التراث العربي-بيروت د.ت.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب/ الأمير، محمد بن محمد (ت ١٢٣٢هـ)، دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي- مصر د.ت.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل/ محمد الخضري الدمياطي (ت ١٢٨٧هـ)، مطبعة الاستقامة- القاهرة ١٩٥٣م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني/ الصبان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي د.ت.
- حاشية يس على شرح التصريح/ يس بن زين الدين العليمي (ت ١٠٦١هـ) (مطبوع بهامش شرح التصريح) عيسى البابي الحلبي- مصر د.ت.
- حروف المعاني والصفات/ أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، د. علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة- دار الأمل- إربد- الأردن ١٩٨٤م.
- حزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٨١م.
- الخصائص/ ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي البجاوي، الطبعة الرابعة، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٩٠م.
- دراسات لاسلوب القرآن الكريم/ محمد بن عبد الخالق عضيمة، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة- مصر ١٩٧٢م.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د. فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى ، دار النذير- بغداد ١٩٧٠م.
- دلائل الاعجاز/ الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٨٤م.
- ديوان الاسود بن يعفر/ صنعة نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام- بغداد ١٩٧٠م.

- ديوان امرىء القيس/ تحقيق أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف- مصر ١٩٦٤م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي/ صنعة عبد العزيز الميمني، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب- القاهرة ١٩٥١م.
- ديوان ذي الرمة/ تحقيق مطيع ببيلي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٤م.
- ديوان الراعي النميري/ تحقيق راينهرت فايرت- بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان السموأل/ تحقيق محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف- بغداد ١٩٥٥م.
- ديوان شعر ذي الرمة/ عني بتصحيحه وتحقيقه كارل هنري هيس، مطبعة كلية كمبريج ١٩١٩م.
- ديوان عبيد بن الأبرص/ تحقيق وشرح د. حسين نصّار، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي- مصر ١٩٥٧م.
- ديوان العجاج/ تحقيق د. عزة حسن، مكتبة دار الشروق- بيروت ١٩٧١م.
- ديوان عروة بن الورد/ تحقيق كرم البستاني، دار صادر- بيروت ١٩٥٣م.
- ديوان الفرزدق/ دار صادر- بيروت ١٩٦٦م.
- ديوان كعب بن زهير/ الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة ١٩٦٥م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني/ المالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق ١٩٧٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/ أبو الثناء الألوسي، شهاب الدين السيد محمود (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت د.ت.
- الزمن في النحو العربي/ د. كمال إبراهيم بدري، الطبعة الأولى، الرياض ١٩٨٤م.
- سر صناعة الإعراب/ ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق د. حسني هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم- دمشق ١٩٧٥م.
- السيوطي النحوي/ د. عدنان محمد سلمان، الطبعة الأولى، دار الرسالة- بغداد ١٩٧٦م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه/ د. خديجة الحديثي، الكويت ١٩٧٤م.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك/ ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، مطبعة السعادة- مصر ١٩٦٤م.
- شرح الأشموني على الفية ابن مالك/ الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي- بيروت ١٩٥٥م.

- شرح الفية ابن مالك/ ابن الناظم، محمد بن محمد (ت ٦٨٦هـ)، منشورات ناصر خسرو- طهران د.ت.
- شرح التصريح على التوضيح/ الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابى الحلبي- مصر د.ت.
- شرح جمل الزجاجة/ ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق صاحب أبو جناح، دار الكتب- جامعة الموصل ١٩٨٠- ١٩٨٢م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى/ دار الكتب المصرية- القاهرة ١٩٦٤م.
- شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستريادي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٨هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٨٥م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى/ جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، مطبعة السعادة- مصر ١٩٦٣م.
- شرح الكافية الشافية/ جمال الدين أبي عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث- منشورات جامعة أم القرى- مكة المكرمة ١٩٨٢م.
- شرح اللوحة البدرية في علم العربية/ جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د. صلاح راوي، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٢م.
- شرح اللمع/ ابن برهان العكبري، عبد الواحد بن علي (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى، مطابع كويت تايمز- الكويت ١٩٨٤م.
- شرح المفصل/ ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت ٦٤٣هـ)، مكتبة المتنبي- القاهرة، عالم الكتب- بيروت د.ت.
- شرح النووي على صحيح مسلم/ النووي، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق عبد الله أبو زينة، دار الشعب- القاهرة د.ت.
- شعر النابغة الجعدي/ تحقيق عبد العزيز رباح، الطبعة الأولى، منشورات المكتب الإسلامي- دمشق ١٩٦٤م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل/ السلسيلي، محمد بن عيسى (ت ٧٦٠هـ)، تحقيق علي الحسيني البركاتي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة ١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ جمال الدين بن مالك، تحقيق د. طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الثقافية- بغداد ١٩٨٥م.

- صحيح مسلم/ مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي- مصر ١٩٥٥م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي/ د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر- الاسكندرية د.ت.
- العين/ الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد- بغداد ١٩٨٢م.
- الفاصلة في القرآن/ محمد الحسناوي، الطبعة الثانية، دار عمّار - الأردن ١٩٨٦م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري/ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد العزيز عبد الله، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٨٩م.
- في بناء الجملة العربية/ د. محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، دار القلم- الكويت ١٩٨٢م.
- في علم النحو/ د. أمين علي السيد، الطبعة الأولى، دار المعارف- مصر ١٩٧١م.
- الكتاب/ سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق- مصر ١٣١٧هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ الزمخشري، محمد بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة- بيروت ١٩٦٨م.
- كشف الظنون/ حاجي خليفة، مصطفى بن الله (ت ١٠٦٧هـ)، دار الفكر-بيروت ١٩٨٢م.
- الكليات/ أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي- دمشق ١٩٧٥م.
- اللامات/ د. عبد الهادي الفضلي، الطبعة الأولى دار القلم- بيروت ١٩٨٠م.
- اللباب في علوم الكتاب/ ابن عادل، عمر بن علي (ت بعد ٨٨٠هـ)، تحقيق أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، و د. محمد سعد رمضان، و د. محمد المتولي الدسوقي حرب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٩٨م.
- لسان العرب/ ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار صادر- بيروت ١٩٦٨م.
- اللمع في العربية/ أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، الطبعة الأولى، مطبعة العاني- بغداد ١٩٨٢م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر/ ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى البابي الحلبي- مصر ١٩٣٩م.

- مجالس ثعلب/ أبو العباس ثعلب، أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف- مصر ١٩٤٩- ١٩٥٠م.
- مجمع الأمثال/ الميداني، أحمد بن محمد (ت ٥١٨هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الجيل- بيروت ١٩٨٧م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن/ الطبرسي، الفضل بن الحسين (ت ٥٤٨هـ)، طهران ١٣١٦هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، و د. عبد الحليم النجار و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، (ج ١) ١٩٦٦م)، (ج ٢) ١٩٦٩م).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ ابن عطية، عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية- بيروت ٢٠٠١م.
- المختار من أبواب النحو/ د. محمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، مكتبة دار الشروق- بيروت ١٩٧٥م.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع/ ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، عني بنشره برجستراسر، المطبعة الرحمانية- مصر ١٩٣٤م.
- المدارس النحوية/ د. خديجة الحديثي، الطبعة الثانية، مطابع دار الحكمة- بغداد ١٩٩٠م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ د. مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، دار الرائد العربي- بيروت ١٩٨٦م.
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات/ أبو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني- بغداد ١٩٨٣م.
- المساعد على تسهيل الفوائد/ بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني- جدة ١٩٨٤م.
- المستقصى في أمثال العرب/ الزمخشري، تحقيق د. محمد عبد الرحمن خان، و د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن- الهند ١٩٦٢م.
- مسند أحمد/ أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، دار صادر- بيروت د. ت.
- مشكل إعراب القرآن/ مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة- بيروت ١٩٨٤م.
- المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري/ عوض حمد القوزي، الطبعة الأولى، الرياض ١٩٨١م.

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة/ جلال الدين السيوطي، تحقيق د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة- بغداد ١٩٧٧م.
- معاني الحروف/ الرماني، علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، الطبعة الثالثة، دار الشروق- جدة ١٩٨٤م.
- معاني القرآن/ الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الثانية ١٩٨١م.
- معاني القرآن/ الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، عالم الكتب- بيروت ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه/ الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب- بيروت ١٩٨٨م.
- معاني النحو/ د. فاضل صالح السامرائي، (ج ١، ج ٢) مطبعة التعليم العالي- الموصل ١٩٨٧م، (ج ٣، ج ٤) مطابع دار الحكمة- بغداد ١٩٩١م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن/ جلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر- القاهرة ١٩٦٩م.
- معجم البلدان/ الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ) دار الكتاب العربي- بيروت د.ت.
- معجم المؤلفين/ عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى- دمشق ١٩٥٧م - ١٩٦١م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم/ محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية، دار الفكر- بيروت ١٩٨١م.
- المغني في النحو/ منصور بن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد ١٩٩٩م - ٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب/ ابن هشام الانصاري، تحقيق د. مازن المبارك، الطبعة الخامسة، دمشق ١٩٧٩م.
- المفردات النحوية/ كمال بسيوني، الطبعة الأولى، دار الشباب للطباعة- القاهرة ١٩٨٨م.
- مقالة (كلاً) وما جاء منها في كتاب الله/ أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد العزيز الميمني، المطابع السلفية- مصر ١٣٤٤هـ.
- المقتضب/ المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب- بيروت ١٩٦٣.
- المقرب/ ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الثانية، مطبعة العاني- بغداد ١٩٧١ - ١٩٧٢م.

- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل/ ابن الزبير، أحمد بن إبراهيم (ت ٧٠٨هـ) تحقيق د. محمود كامل أحمد، بيروت ١٩٨٥م.
- من أساليب القرآن/ د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة- بيروت ١٩٨٧م.
- من إعجاز البيان في القرآن: الاستفهام/ محمد شكري الفيومي، الطبعة الأولى، دار القلم- الكويت ١٩٨٧م.
- من بديع لغة التنزيل/ د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة- بيروت ١٩٨٤م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية/ د. عبد الأمير الورد، الطبعة الأولى، مؤسسة الاعلمي- بيروت ١٩٧٥م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/ أبو حيان الأندلسي، تحقيق سدني جيلزر، نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٧م.
- مواهب الرحمن في تفسير القرآن/ السيد عبد الأعلى السبزواري، الطبعة الثالثة، بغداد ١٩٨٩م.
- النحو العربي: نقد وبناء/ د. إبراهيم السامرائي، مطابع دار صادق- بيروت ١٩٦٨م.
- النحو الوافي/ عباس حسن، الطبعة الثالثة، دارالمعارف- مصر ١٩٧٤م.
- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم/ د. محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة الصباح- الكويت د.ت.
- النشر في القراءات العشر/ ابن الجري، محمد بن أحمد (ت ٧٤١هـ)، تحقيق علي محمد الضباع، الطبعة الثانية، دار الفكر- بيروت ١٩٩٧م.
- نهج البلاغة للامام علي بن أبي طالب/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة- مصر د.ت.
- النواسخ في كتاب سيبويه/ د. حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة- بغداد ١٩٧٧م.
- الهاشميات/ الكميت بن زيد الأسدي (ت ١٢٦هـ)، بشرح محمد محمود الرافعي، الطبعة الثانية، مطبعة شركة التمدن- مصر د.ت.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين و المصنفين/ إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٩٤٠م)، الطبعة الثالثة، طهران ١٩٦٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين السيوطي، (ج ١ تحقيق عبد السلام هارون، و د. عبد العال سالم مكرم)، وبقية الأجزاء تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث

العلمية - الكويت، (ج ١، ج ٢ ١٩٧٥م)، (ج ٣ ١٩٧٧م)، (ج ٤، ج ٥ ١٩٧٩م)، (ج ٦ ١٩٨٠م).

ثانيًا: ((الرسائل الجامعية))

- الآراء الكوفية التي رجحها الرضي في شرحه على الكافية/ رسالة ماجستير، محمد جاسم الهيبي، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية ١٩٧٧م.
- علل الاختيار في تفسير روح المعاني للألوسي/ رسالة دكتوراه، محمود سليمان عليوي الصبيحي، جامعة بغداد، كلية الآداب ٢٠٠٠م.
- المسائل الخلافية في الأدوات والحروف/ رسالة ماجستير، سلام موجد خلخال الزبيدي، جامعة بغداد، كلية الآداب ١٩٩٨م.
- المسائل الخلافية في الفضلات من منصوبات الأسماء/ رسالة ماجستير، عقيل رحيم اللامي/ جامعة بغداد، كلية الآداب ١٩٩٨م.